الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID-EL-Taref-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economique,Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطورالثالث **LMD**

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت عنوان:

دور الاستثمارات العمومية كأداة لتفعيل الأداء التنموي في قطاع الزراعة المستدامة

– هميسي أمينة **– أ.د.خنفر مانع**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2025/06/12

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
دحماني نور الهدى	أستاذة محاضرة "أ"	رئيسا	الشادلي بن جديد–الطارف–
خنفر مانع	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	الشادلي بن جديد–الطارف–
بن زراع حياة	أستاذة محاضرة "أ"	ممتحنا	الشادلي بن جديد–الطارف–
بن معزو زكرياء	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	باجي مختار–عنابة–
بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	باجي مختار–عنابة–

السنة الجامعية:202/2024

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم حجم الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة ومدى تحقيقها للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ومساهمة هذه الاستثمارات في بناء القواعد الأساسية لجميع القطاعات الاقتصادية بهدف خلق اقتصاد وطني حقيقي وقوي لمواجهات جميع الأزمات، كما تم التركيز على التنمية الزراعية باعتبارها من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والدخل المحلي الخام، باستعراض أهم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية المتبعة في الجزائر للفترة (2000–2024) و مدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة تحليلية لهذه السياسات لمعرفة مستوى تطوير الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني وقياس مدى فعاليتها على استدامة القطاع.

خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين القطاع الزراعي تبقي اقل من الطموحات، رغم تحقيقها نتائج إيجابية على مستوى توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للأفراد على مستوى الأسواق المحلية، وتجسد ذلك في تحسن مؤشرات الأمن الغذائي للسنوات الأخيرة. إلا أن العجز في توفير الشعب الاستراتيجية كالحبوب والحليب يبقي يخيم سلبا على ميزانية القطاع لارتفاع فاتورة الواردت منها بسبب زيادة أسعارها دوليا، مما يلزم الدولة البحث عن بدائل وسياسات زراعية جديدة أكثر فعالية من سابقتها لتجعل منه قطاعا قويا في مواجهة الصدمات الخارجية ومجابهة الظروف المناخية في ضل استغلال الإمكانيات المحلية من اجل تخفيض فاتورة الواردات وتحقيق الامن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: إستثمارات عمومية، تنمية مستدامة، أمن غذائي، زراعة مستدامة.

Resume :

Cette étude a pour objectif d'analyser et d'évaluer l'ampleur des investissements publics adoptés par l'Agérie au début du troisiéme millénaire et sa réalisation du bien-étre économique et social du pays, leur contribution à la construction des fondements de tous les secteurs économiques en vue de créer une économie national authentique et forte.

Le développement agricole a également été souligné comme l'un des secteurs les plus importants produisant de la valeur ajoutée et du revenu intérieur brut, en passant par revue les principales stratégies et politiques agricoles en l'Algérie pour la période(2000-2024) et sa capacité à assurer la sécurité alimentaire, on analylisant l'efficacité de ces politiques dans le développement de la production agricole végétale et animal pour soutenir le secteur, en mesurant les performances de l'agriculture durable et de la sécurité alimentaire.

L'étude a constaté que les efforts de l'état pour améliorer le secteur agricole restent au dessous des ojectifs, malgré des résultats positifs dans la fourniture des besoins alimentaires essentiels aux individus au niveau du marché local, reflétés par l'amélioration des indicateurs de sécurité alimentaire.

la dotation en denrées alimentaires stratégiques comme les céréales et le lait continue à peser sur le budget du secteur en raison de l'augmentation de sa facture d'importation au niveau du marché internationl, ce qui nécessité a l'état à rechercher de nouvelles alternatives agricoles et des politiques plus efficaces qu'auparavant, pour une exploitation rationelle du potentiel agricole locale et surmonter le choc exterieur .

Mots clés : investissements publics, développement durable, sécurité alimentaire, agriculture durable.

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the extent of public investments adopted by Algeria at the beginning of the third millennium and its achievement of the economic and social well-being of the country, their contribution to building the foundations of all economic sectors in order to create an authentic and strong national economy.

Agricultural development has also been highlighted as one of the most important sectors producing added value and gross domestic income, by reviewing the main agricultural strategies and policies in Algeria for the period (2000-2024) and its ability to ensure food security, analyzing the effectiveness of these policies in developing plant and animal agricultural production to support the sector, by measuring the performance of sustainable agriculture and food security.

The study found that state efforts to improve the agricultural sector remain below the objectives, despite positive results in providing essential food needs to individuals at the local market level, reflected by the improvement of food security indicators.

The allocation of strategic foodstuffs such as cereals and milk continues to weigh on the sector's budget due to the increase in its import bill at the international market level, which requires the state to seek new agricultural alternatives and more effective policies than before, for a rational exploitation of local agricultural potential and to overcome the external shock.

Key words: public investments, sustainable development, food security, sustainable agriculture.

«شكر وعرفان»

أتقدم بالشكر الخالص إلى المشرف البروفيسور "خنفر مانع" على حسن قبوله الإشراف على هذا العمل.

كما لا يسعني إلا أن أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذا البحث العلمي وتقييمه.

«إهداء»

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين

أطال الله في عمريهما

وإلى أخوتي وزوجي وأولادي براء وأنس

وكل أفراد عائلة زوجي.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص	(i)
Résumé	(ii)
Abstract	(iii)
شكر وعرفان	(iv)
إهداء	(v)
فهرس المحتويات	(iiiv–iv)
قائمة الجداول	(x–xi)
قائمة الأشكال	(iiix–ix)
الملاحق	(xiv)
مقدمة	(ب–ذ)
الفصل الأول: الاستثمارات العمومية في الجزائر كأداة تنموية واعدة	(117–2)
تمهيد	(2)
المبحث الأول: آراء التيارات الفكرية لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية	(3)
المطلب الأول: التيارات الفكرية الليبرالية الرافضة لتدخل الدولة	(3)
المطلب الثاني: التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة	(7)
المطلب الثالث: التيارات الفكرية الحديثة المؤيدة لتدخل الدولة	(13)
المطلب الرابع: مبررات تدخل الدولة في الاقتصاد، أدواتها ووظائفها	(15)
المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمارات العمومية	(18)
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمارات العمومية	(18)
المطلب الثاني: نظريات الاستثمارات العمومية	(22)
المطلب الثالث: تقسيمات الاستثمارات العمومية	(29)
المطلب الرابع: الاستثمارات العمومية، دوافعها وخصائصها	(31)
المبحث الثالث: المخططات التنموية في الجزائر(1967–1998)	(34)
المطلب الأول: مخططات التنمية الاقتصادية المركزية (1966–1979)	(34)
المطلب الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية اللامركزية (1980–1989)	(39)
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية	(42)
المبحث الرابع: برامج الإنعاش الإقتصادي(2000–2024)	(50)

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	(50)
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	(63)
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول(2010-2014)	(75)
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني(2015-2019)	(83)
المطلب الخامس: برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030)	(89)
خاتمة الفصل الأول	(117)
الفصل الثاني: الأمن الغذائي وإستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر	(119-196)
تمهيد	(119)
المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي	(120)
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة	(120)
المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي	(125)
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	(128)
المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي	(132)
المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة	(135)
المطلب الأول: التنمية المستدامة	(136)
المطلب الثاني: الزراعة المستدامة	(142)
المطلب الثالث: أشكال الزراعة المستدامة ومتطلباتها	(145)
المطلب الرابع: التنمية الزراعية المستدامة	(150)
المبحث الثالث: إستراتيجيات المتبعة في مجال التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر	(157)
المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي (1963-1969)	(157)
المطلب الثاني: الثورة الزراعية (1971-1979)	(160)
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر (1981-1989)	(163)
المطلب الرابع: إستراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر (1990-1999)	(167)
المطلب الخامس: إستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2024)	(171)
خلاصة الفصل الثاني	(196)
الفصل الثالث: الدور التنموي المستدام للقطاع الزراعي في الجزائر ومؤشرات قياسه	(198-314)
تمهيد	(198)
المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للزراعة الجزائرية	(199)

المطلب الأول: تطور الموارد الأرضية للزراعة في الجزائر(2010-2019)	(199)
المطلب الثاني: إمكانيات الموارد المائية في الجزائر ونصيب الزراعة منها	(203)
المبحث الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات المتاحة للفترة (2010-2020)	(216)
المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر (2010-2020)	(216)
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر (2010-2020)	(240)
المطلب الثالث: تطور مساهمة القطاع الزراعي لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر(2010-2019)	(247)
المبحث الثالث: الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	(249)
المطلب الأول: انتاج الوقود الحيوي في العالم وتأثيره على متطلبات الأمن الغذائي	(249)
المطلب الثاني: تأثير الوقود الحيوي على مؤشرات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية	(261)
المطلب الثالث: انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الأسعار في الجزائر وتأثيرها على الفجوة الغذائية	(266)
المبحث الرابع: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر	(276)
المطلب الأول: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة وفق منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)	(276)
المطلب الثاني: قياس أداء الزراعة المستدامة في الجزائر	(279)
المطلب الثالث: قياس مؤشرات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر	(296)
المطلب الرابع: متطلبات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، رهانتها وسبل تفعليها	(303)
خاتمة الفصل الثالث	(314)
الخاتمة العامة	(316-324)
قائمة المراجع	(326-345)
الملاحق	(347-353)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)	(53)
(2-1)	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة للفترة (2001-2004)	(58)
(3-1)	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية للفترة(2001-2004)	(58)
(4-1)	أهم السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)	(59)
(5-1)	تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)	(61)
(6-1)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)	(67-66)
(7-1)	تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة(2005-2009)	(73-72)
(8-1)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)	(77-76)
(9-1)	تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014)	(80)
(10-1)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016)	(86-85)
(11-1)	تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة(2015-2016)	(87-86)
(12-1)	توزيع المبالغ المالية المخصصة للقطاعات الإقتصادية خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2020-2022)	(99)
(13-1)	تطور معدلات نمو القطاعات الإقتصادية للفترة (2017-2022)	(113)
(1-2)	تطور الاستثمار الزراعي للفترة (1967-1977)	(163)
(2-2)	حصيلة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز إلى غاية 2000	(169)

(1-3)	تطور الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2019)	(200)
(2-3)	المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات	(204)
(3-3)	مصادر السقي المياه في الجزائر	(210)
(4-3)	حصة الأراضي المسقية وفق أنظمة الري المستخدمة	(211)
(5-3)	كمية البذور الموزعة للفترة (2010-2014)	(215)
(6-3)	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للقمح الصلب واللين في الجزائر للفترة (2010-2021)	(220)
(7-3)	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية ومادة الطماطم في الجزائر للفترة (2010-2021)	(223)
(8-3)	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية المحاصيل السوقية ومادة البطاطا في الجزائر للفترة (2010-2021)	(229)
(9-3)	تطور إنتاج أشجار النخيل والزيتون في الجزائر للفترة (2010-2021)	(236-237)
(10-3)	نسب البلدان المنتجة للوقود الحيوي في العالم	(256)
(11-3)	تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية في العالم (2010-2022)	(262)
(12-3)	تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم للفترة (2010-2020)	(267)
(13-3)	نموذج تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية حسب منظمة الفاو	(290)
(14-3)	تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر	(291)
(15-3)	تصنيف المؤشرات الاستدامة للبعد البيئي	(293)
(16-3)	تصنيف المؤشرات الاستدامة للبعد البيئي في الجزائر	(293)
(17-3)	درجات بيئة الأمن الغذائي للجزائر سنة 2022	(301)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	(52)
(2-1)	الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية للفترة(2001-2004)	(56)
(3-1)	الإعتمادات المالية المخصصة لبرنامج التشغيل والحماية الإجتماعية(2001-2004)	(56)
(1-2)	مرتكزات الأمن الغذائي	(125)
(1-3)	نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة (2010-2018)	(203)
(2-3)	تطور المساحة الزراعية المسقية في الجزائر للفترة (2010-2019)	(207)
(3-3)	المساحة المجهزة للري بالسدود الكبرى في الجزائر للفترة (2004-2019)	(209)
(4-3)	تطور المساحة المسقية للمحاصيل الزراعية للفترة (2016-2019)	(212)
(5-3)	تطور الآلات الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2020)	(214)
(6-3)	تطور المساحة والإنتاج لمادة الحبوب في الجزائر للفترة (2010-2020)	(217)
(7-3)	تطور إنتاجية مادة الحبوب في الجزائر للفترة (2010-2019)	(218)
(8-3)	تطور المساحة والإنتاج لمادة البقوليات في الجزائر للفترة (2010-2021)	(227)
(9-3)	تطور إنتاجية مادة البقوليات في الجزائر للفترة (2010-2019)	(227)
(10-3)	تطور المساحة والإنتاج الأعلاف في الجزائر للفترة (2010-2021)	(232)
(11-3)	تطور إنتاجية الأعلاف في الجزائر للفترة (2010-2021)	(232)
(12-3)	تطور المساحة والإنتاج الحمضيات في الجزائر للفترة (2010-2021)	(235)
(13-3)	تطور إنتاجية الحمضيات في الجزائر للفترة(2010-2019)	(235)
(14-3)	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة(2010-2021)	(241)
(15-3)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة(2010-2020)	(243)
(16-3)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة(2010-2021)	(247)
(17-3)	تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2018)	(248)
(18-3)	تطور إنتاج الوقود الحيوي في العالم للفترة (2010-2021)	(254)

(3-19)	إنتاج المواد الزراعية الموجه لإنتاج الوقود الحيوي في العالم للفترة(2014-2024)	(257)
(3-20)	أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للفترة (2010-2020)	(264)
(3-21)	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الجزائرية للفترة (2010-2020)	(268)
(3-22)	نسب الإكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر للفترة(2010-2019)	(269)
(3-23)	تطور الواردات والصادرات الغذائية وتأثيرها على الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة (2010-2020)	(271)
(3-24)	تطور الواردات الغذائية لبعض المواد الأساسية في الجزائر للفترة (2010-2020)	(272)
(3-25)	مؤشر الإستقرار السياسي في الجزائر (2014-2021)	(281)
(3-26)	مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (2014-2021)	(281)
(3-27)	مؤشر جودة التنظيمات في الجزائر (2014-2021)	(282)
(3-28)	كمية إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الزراعة في الجزائر (2010-2019)	(283)
(3-29)	مؤشر سحب المياه العذبة لأغراض الزراعة في الجزائر (2010-2020)	(284)
(3-30)	مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر (2010-2020)	(285)
(3-31)	القيمة المصافة للقطاع الزراعي في الجزائر (2014-2022)	(286)
(3-32)	مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر (2010-2021)	(287)
(3-33)	استخدام الأسمدة في الزراعة في الجزائر (2010-2020)	(287)
(3-34)	حجم التمويل الزراعي في الجزائر (2010-2021)	(288)
(3-35)	تطور القروض الزراعية في الجزائر (2013-2020)	(289)
(3-36)	تطور النفقات الصحية في الجزائر (2013-2020)	(289)
(3-37)	تقييم أداء القطاع الزراعة المستدامة في الجزائر حسب المؤشرات منظمة الفاو	(294)
(3-38)	مؤشر متوسط كفاية الإمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر (2010-2021)	(296)
(3-39)	تطور المساحة العضوية في الجزائر (2010-2018)	(296)
(3-40)	مؤشر عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (2008-2020)	(297)
(3-41)	مؤشر إنتشار نقص التغذية في الجزائر (2008-2018)	(298)
(3-42)	مؤشر واردات الحبوب في الجزائر (2010-2020)	(298)

(43-3)	مساحة الأراضي المجهزة للري في الجزائر (2010-2021)	(299)
(44-3)	نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي(2010-2020)	(299)
(45-3)	مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022	(300)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــوان	الصفحة
ملحق رقم (01)	مؤشرات قياس الزراعة المستدامة وفق safa	(347-353)

مـقدمـة

تسعى الدول على مختلف مستوياتها التنموية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي بتبني عملية التنمية الشاملة وإحراز معدلات نمو مرتفعة في جميع القطاعات على حد سواء، بحيث ينعكس ذلك مستقبلا على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الضروري للمجتمعات، في هذا الاطار تقوم باستخدام جميع الموارد البشرية والمادية وخاصة الطبيعية المتاحة لديها لتنفيذ هذه البرامج التنموية، إلا أن الاستغلال المستمر لهذه الموارد يؤدي الى استنزافه، بحيث يجعلها تواجه تحديان اساسيان هما استخدام هذه الموارد بطريقة عقلانية بما يتماشى مع أهداف التنمية وحمايتها للأجيال القادمة، و من جهة أخرى السعي من اجل تقليل الأضرار البيئية الناجمة عن العملية التنموية، ولتجاوز هذه التحديات استوجب البحث عن أنماط تنموية جديدة تمتاز بالعقلانية والرشد وإحداث التوازن بين التنمية الاقتصادية و الحفاظ على البيئة و التي استجاب لها المجتمع الدولي في قمة البيئة والتنمية في بريو دي جانيرو في البرازيل لعام 1992 وكرسها في مفهوم جديد " **التنمية المستدامة** " الذي تبنته مجمل دول العالم، وهو مفهوم يسعى إلى حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف مع المحافظة على البيئة السليمة، تقليل الاستخدامات غير الرشيدة، وتم تبني هذا النمودج من طرف معظم الدول لإحداث التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية والنمو المستدام دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها.

لتفعيل مفهوم التنمية المستدامة أكثر في المجتمع فهي بحاجة إلى قوة وسلطة تعمل على تحقيق أبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وتكمن هذه القوة في الدور الفعال الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية لنجاح العملية التنموية وتحقيق النمو المستدام.

إن وجود الدولة كطرف فاعل في المجال الاقتصادي أمر أساسي فهي المسؤولة عن صياغة السياسات العامة الاقتصادية تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، ومن بين هذه السياسات سياسة الاستثمار العمومي، و التي تهدف من خلالها الدولة إلى تدعيم حركية النشاط الاقتصادي مما ينتج عنه تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما دعى إليه كينز الذي أشاد بتحفيز الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي في خلق أنشطة استثمارية منتجة من طرف الدولة، خاصة أن الاستثمار العمومي يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية من زيادة في مستوى التشغيل، ارتفاع مستويات النمو و التنمية الاقتصادية، مما يزيد من الدخل والاستهلاك.

في هذا الاطار، قامت الدولة الجزائرية بمجهودات الكبيرة في مجال الاستثمار العمومي منذ الاستقلال بدافع رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، لذلك تم تسخير جميع الإمكانيات المالية للنهوض بالاقتصاد الوطني إبتداءا بوضع مخططات و برامج تنموية طويلة المدى على مرحلتين : المرحلة الاولى(1970-1989) و المرحلة الثانية (1990 - 1999) وقد اقتصرت النتائج على تحسين السياسة النقدية و المالية، الا انها لم تكن في مستوى الطموحات و الأهداف المخطط لها و ذلك بسبب الاعتماد على الإيرادات الجبائية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي شهدت انخفاضا حال دون استكمال تنفيذ المشاريع المبرمجة في جميع القطاعات، و رغم الظروف الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال المرحلتين إلا أن الحكومة واصلت السعى نحو تحقيق تنمية شاملة و تجسد ذلك بحلول الألفية الثالثة حيث استفادت من وفرة مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول و بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، بحيث اعتمدت في هذه المرحلة على برامج تنموية تستهدف تعزيز البنية التحتية لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2014)، ومع تراجع أسعار النفط بداية سنة 2014 وإنخفاض إيرادات المحروقات إلى 50%، إتجهت الجزائر نحو رؤية استشرافية للنمو الاقتصادي آفاق 2030 تحت مسمى برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) تهدف من خلاله الى تجسيد التنويع الاقتصادي وبناء نموذج حقيقي يعتمد على جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات، ...الخ) كبدائل منتجة للثروة وزيادات إيرادات للخزينة العمومية.

من البدائل الإستراتيجية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني هو تفعيل الأداء في القطاع الزراعي وتنشيطه لبلوغ مستوى الدول المتقدمة، خاصة وأن هذا القطاع ظل لفترة اقتصادية طويلة لم يظفر بدور مهم له، فالسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في القطاع الزراعي (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، قانون إعادة الهيكلة) لم تثمر بنتائج مشجعة تزح عنه العراقيل التي عانى منها ليبقى قطاعا هشا، فقطاع استراتيجي كالقطاع الزراعي لم يحضى برؤية إستراتيجية واضحة المعالم تحقق للجزائر تنمية زراعية مستدامة و أمن غذائي على المدى الطويل، خاصة في ظل التغير المناخي و التدهور البيئي للموارد من تآكل التربة و تصحر وإنخفاض المساحات الزراعية، لذا أولت الجزائر اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية فعالة لترقية القطاع الزراعي الذي يمتلك موارد طبيعية هائلة لو يتم استغلالها بطريقة رشيدة سوف تعمل على زيادة المداخيل و دعم الميزان التجاري، زيادة الصادرات، زيادة فرص تشغيل الايدي العاملة خاصة في الأرياف.

لذا شهدت الجزائر في بداية العقد الأول من القرن 21 اهتماما لافتا بالقطاع الزراعي تميز بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 و الذي يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي بنظرة أكثر إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الجودة الاقتصادية و الاستدامة الايكولوجية، ثم توجهت نحو تجسيد برنامج جديد سنة 2009 يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و الذي يهدف إلى التحسين المستدام للأمن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر و حماية الثروات الطبيعية و في هذ الإطار تم تخصيص صناديق لتمويل هذه البرامج الاستثمارية، كما إعتمدت على استراتجية جديدة تمثلت في"خارطة الطريق 2020-2024" تسعى من خلالها إلى تعزيز القطاع الزراعي وتطوير الإنتاج الوطني والتقليل من الواردات الغذائية.

1.1إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول دور الاستثمارات العمومية كأداة فعالة لتحفيز التنمية المستدامة في جميع القطاعات وبالأخص القطاع الزراعي، بحيث تمنحه قوة أكبر وضمانا أقوى ليطابق مقاييس السوق العالمية ويخلق ظروف ملائمة لإستراتيجية حقيقة للتنمية المستدامة.

على هذا الاساس، ينبغي علينا أن نتساءل: إلى أي مدى يكمن دور الاستثمارات العمومية كأداة تنموية فعالة في قطاع الزراعة المستدامة؟

2.1 الأسئلة الفرعية

- ما هي أهم برامج الاستثمار العمومي في الجزائر؟ وما هي أهم القطاعات التي ساهمت في نهوضها وتطويرها؟
- هل تمكنت السياسات الزراعية الجديدة من تحقيق الأمن الغذائي؟ وما هي أهم البرامج التي انتهجتها الدولة لبلوغ ذلك؟
- كيف يمكن رفع فعالية القطاع الزراعي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة؟
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية بسبب انتاج الوقود الحيوي له انعكاسات سلبية على تحقيق الأمن الغذائي؟
- هل ساهمت الاستثمارات العمومية في تحسين مؤشرات أداء الزراعة المستدامة في الجزائر بأبعادها الأربعة (الحوكمة الرشيدة، الصمود الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، حماية البيئة)؟

3.1.الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المحورية والأسئلة الفرعية سالفة الذكر، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إطلاق مجموعة من المخططات التنموية ذات طبيعة إستثمارية عمومية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومواجهة التحديات الكبرى من انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: للقطاع الزراعي دور مهم ومكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري بفضل الاستراتيجات الوطنية لإحياء الحياة الريفية وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

الفرضية الثالثة: استطاع القطاع الزراعي في إطار برامج الاستثمارات العمومية من تحقيق معدلات نمو معتبرة وتجسد ذلك في زيادة إنتاج مختلف الفروع الحيوانية والنباتية على المستوى الوطني.

الفرضية الرابعة: ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسوق العالمية بسبب انتاج الوقود الحيوي زاد من عبئ الخزينة العمومية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات من المواد الغذائية وعلى رأسها شعبتي الحبوب والحليب.

الفرضية الخامسة: ساهمت الاستثمارات العمومية في تحسين أداء الزراعة المستدامة بشكل نسبي من خلال إحداث نهج جديد في السياسات الزراعية المتبعة.

4.1.أهمية الدراسة

يعتبر القطاع الزراعي في العصر الحالي من أهم أسس الاقتصاد العالمي لارتباطه بقضية الأمن الغذائي (القضاء على الفقر والجوع) والذي أصبح سلاحا غذائيا تستخدمه الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية، لذا تسعى اغلب الدول إلى تحقيقه وتمكينها من السيادة الغذائية، ومنه تمكن أهمية البحث في انتهاج الجزائر نهج زراعي جديد بوضع استراتيجيات وتشريعات فعالة تهدف لتنفيذ تنمية زراعية مستدامة تمس بالأساس تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب الشعب الاستراتيجية، الأمر الذي ينجر عنه تقليص فاتورة الواردات الغذائية وتقليل التبعية الاقتصادية الغذائية.

1.5.أهداف البحث: تمكن الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذا البحث:

- تسليط الضوء على أهمية ومكانة الاستثمارات العمومية لتحقيق التنمية والرفاهية من جميع النواحي الاقتصادية والإجتماعية.
- إبراز المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية ومخرجات الإنتاج الزراعي.

– تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية على التبعية الغذائية.

– السعي إلى إبراز مستوى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

6.1.منهجية البحث:

لتحليل واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر ودورها في إحداث تنمية وبالأخص على القطاع الزراعي تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتفسير مكانة الاستثمارات العمومية والأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، كما تم استخدام البيانات والمعطيات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية والدولية على غرار وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

7.هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناولنا في الفصل الأول الاستثمارات العمومية في الجزائر باعتبارها أداة تنموية واعدة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، أما في الفصل الثاني تعرضنا للإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة وأهم الاستراتيجيات الزراعية المتخذة للنهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق قطاع زراعي مستدام، أما في الفصل الثالث والأخير فقد تناولنا مؤشرات قياس الزراعة المستدامة ومؤشرات قياس الأمن الغذائي التي اعتمدتها منظمة الفاو و محاولة تطبيقها على واقع الزراعة في الجزائر، وفي الأخير الخاتمة التي كانت عبارة عن حوصلة من النتائج المتوصل إليها، و كذا التوصيات التي نراها مناسبة.

الدراسات السابقة:

–دراسة طالبي رياض(2017/2016) بعنوان"دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عباس سطيف 1 الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مختلف المراحل تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لمعرفة ايجابيات وسلبيات هذه إستراتيجية ومدى استجابتها لطموح السكان الريفيين، تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر هدف وأولوية كل دولة مما يسمح ببناء قاعدة بيانات خاصة بها، لتأتي إشكالية البحث على النحو" ما أثر تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية".

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اعتماد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على الدعم المالي بإنشاء صناديق خاصة خارج الميزانية العامة وتمويلها على طريق الريع البترولي

وبالتالي اعتمادها على مورد تتقلب أسعاره في الأسواق الدولية دوريا، مما جعل مسألة الدعم ظرفية فانخفاض أسعار البترول ينخفض الدعم تدريجيا، مما يعرض الفلاحين إلى حالة من الشك و انعدام الثقة في الاستقرار في ممارسة النشاط الفلاحي نتيجة غموض الرؤية السياسة المستقبلية، التطور الضعيف للمساحة الزراعية المروية لتبلغ سنة 2014 نسبة 13.56% من المساحة المستغلة فعليا وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدعم المالي المخصص لتوسيع هذه المساحات، بقاء مستويات المردودية خاصة بالشعبة انتاج الحبوب جد متدنية بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية، ضعف المستوى التكويني وقلة الإرشاد من طرف الجهات المختصة.

-سالت محمد مصطفى (2017/2016) بعنوان " التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح" أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الاقتصاد الزراعي في بلادنا ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي وإمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية وتستنزف مواردنا المالية، معرفة وتحديد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي، الوقوف على الآليات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي عبر السياسة الزراعية الجديدة لمواجهة التحديات الدولية التي ترهن سوق القمح والبحث عن بدائل إستراتيجية للتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصيغت إشكالية "ما مدى إسهام السياسة الزراعية المنتهجة في الجزائر في كسب رهان الأمن الغذائي من خلال منتج القمح"؟

توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل الطبيعية والمناخية أثرت على الإنتاج الزراعي ومردوديته، وبالتالي رهن نجاح السياسات الإصلاحية التي عرفها القطاع الزراعي والتي اتسمت معظمها بالظرفية مما دفع السلطات إلى إنتهاج سياسة تنموية تضع كأولوية طابع الإستدامة كإطار عام والدعم الزراعي كآلية للتحفيز وإنجاح هذه السياسة، كما أن الزراعة الجزائرية الواقعة ضمن المنطقة المناخية شبه الجافة لم تسطع رفع التحدي إنتاجا ومردودية بخصوص أهم منتج غذائي استهلاكا بالنسبة للفرد الجزائري وهو القمح (أكثر من 200 كغ في السنة)، بحيث يمكن اعتباره القمح النشاط الإنتاجي الرئيسي لجل المستثمرات الزراعية بنحو 80% من المساحة الزراعية، كما دفعت الفجوة بين مستويات الإنتاج والاستهلاك إلى تكريس هاجس التبعية الغذائية، فالجزائر تعتبر مستوردا صافيا لمنتج القمح بفاتورة جاوزت 3 مليار دولار.

-هبول محمد(2020/2019) بعنوان"السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة الإمكانيات الزراعية للجزائر ومدى

تطورها بفعل تطبيق جملة السياسات الزراعية، الوقوف على مزايا وعيوب هذه السياسات خصوصا تلك المطبقة في الفترة الأخيرة(2009-2016) وانعكاسها على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة، تطور مستويات الأمن الغذائي في الجزائر والبحث في مكامن القوة والضعف فيه ضمن أبعاده المختلفة، التعرف على مختلف التحديات والرهانات الأمن الغذائي في الجزائر محليا ودوليا، الوقوف على الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على اتساع الفجوة الغذائية، اقتراح التعديلات المناسبة على السياسات الزراعية المنتهجة انطلاقا من النتائج السابقة والتحديات المستقبلية تكون طريقا واضحا نحو تحقيق أمن غذائي مستدام، وقد جاءت الإشكالية "كيف نقيم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وما طبيعية السياسات الزراعية الملائمة والكفيلة بتحقيق أمن غذائي مستدام بها مستقبلا، في ظل التطورات المحلية والدولية"؟

من أبرز نتائجها أن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر تكمن في جميع أبعاده وبدرجة أكبر في نوعية الغذاء واستقرار الإمدادات منه، حيث يعاني الأفراد من سوء استخدامه وبالتالي الانتفاع منه على الصعيد الصحي لفرط تناول الأغذية كثيفة الطاقة والسكريات، كما أن استقرار إمدادات الغذاء غير مضمون لصعوبة التحكم في العديد من العوامل المتداخلة، سياسات التنمية الزراعية المنتجهة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016) لازالت تعرف بعض الاختلالات وأوجه القصور للاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة وتحقيق الأهداف المنوطة بها، تبرز هذه الاختلالات في مختلف المجالات وبدرجات مختلفة بالإضافة قصر مفهوم الأمن الغذائي وانحصاره في الوفرة الغذائية والإكتفاء الذاتي، تأخر برامج التنمية الريفية المتكاملة ووضعية المرأة الريفية، وضعف الكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات السابقة وضعف لمنظور التكاملي فيها(إقليميا).

-**دراسة رحماني مريم (2021/2020) بعنوان"دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1-الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب، إبراز مزايا الزراعة المستدامة، الوقوف على وقع الزراعة في الجزائر و المغرب، معرفة متطلبات الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه، تحت إشكالية "ما هو دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب"؟

توصلت الدراسة إلى نجاعة أساليب الزراعة المستدامة في تحفيف الآثار البيئية للزراعة وفي ضمان الأمن الغذائي بصفة مستدامة، كما عرف الإنتاج الزراعي في البلدين تطورا ملحوظا حيث ارتفع متوسط انتاج الغذاء في الجزائر من 167 إلى 227 دولار للشخص، بينما في المغرب ارتفع

من 213 إلى 254 دولار للشخص لكنه غير كافي بالنظر إلى معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة خاصة بالنسبة للحبوب التي تعتبر غذاء أساسي والتي بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي في الجزائر 25% وفي المغرب 60%، وأيضا بالنظر إلى الفجوة الغذائية بين الإنتاج والواردات التي تبقى في تزايد مستمر وبقيم كبيرة خاصة بالنسبة للجزائر التي تعد مستوردا صافيا للأغذية، حيث يقدر متوسط الواردات من الحبوب في الجزائر بـ 72% وفي المغرب 46%، كما أظهرت الدراسة المقارنة للقطاع الزراعي ولحالة الأمن الغذائي أن الدولتيين تمتلكان إمكانيات زراعية كبيرة غير أن القطاع الزراعي يعاني من عدم الاستقرار ومن ضعف هيكلي، لكن للمغرب أفضلية على الجزائر في بعض المؤشرات على غرار نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، مساهمة الزراعة في التشغيل، مساهمة الزراعة في التجارة، إنتاج الحبوب.

الفصل الأول:

الإستثمارات العمومية في الجزائر كأداة تنموية واعدة

تمهيد

تعتبر الدولة سلطة عليا تتمتع بصلاحية ممارسة النشاط الاقتصادي بالكيفية المناسبة، ويختلف هذا الدور عبر التاريخ وحسب الايديولوجية المتبعة، لذلك تباينت آراء المفكرين و الاقتصاديين حول مكانتها في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، بين مؤيد لدورها وتدخلها في الاقتصاد ورافض لذلك لذا نجد أن الدور التدخلي للدولة قد قيد من طرف بعض العلماء الإقتصاديين منها الكلاسيكون، لكن مع بروز الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم أكدت على أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أحد دعائم وركائز الاقتصاد لحمايته من الإنهيار، وتكمن الأداة التي تستخدمها الدولة لتحريك عجلة الإقتصاد وتوجه مساره نحو الإزدهار هي الاستثمارات العمومية التي تلعب دورا كبيرا في بناء البنية التحتية لجميع القطاعات في أي بلد والتي بدونها لن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال بعد تبنيها النظام الاشتراكي إلى تنفيذ حزمة من الاستثمارات العمومية في شكل مخططات تنموية في جميع القطاعات الاقتصادية والتي لم تحقق جل أهدافها، مما استدعى الدولة التفكير في حزمة جديدة خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات مطلع الألفية الثلاثة وزيادة إيرادتها، فتوجهت نحو زيادة الاستثمارات العامة في شكل مجموعة من البرامج التنموية (2001-2014) لتدارك الخسائر من المخططات السابقة وتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، كما تم وضع رؤية مستقبلية لعملية التنمية من خلال برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030).

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد والاستثمارات العمومية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال من خلال أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: آراء التيارات الفكرية لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستثمارات العمومية.

المبحث الثالث: المخططات التنموية في الجزائر (1967-1998).

المبحث الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2024).

المبحث الأول: آراء التيارات الفكرية لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية

تباينت الأفكار حول تدخل الدولة في الاقتصاد، يجادل البعض بأن لها دورا محدودا في النشاط الاقتصادي (الآراء الكلاسيكية والنيوالكلاسيك)، بينما يؤكد آخرون (وجهات النظر الكينزية والاشتراكية) على أهميته، حيث يكمن دورها في تحقيق التوزان الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل الوطني.

المطلب الأول: التيارات الفكرية الليبرالية الرافضة لتدخل للدولة

1. التيار الفكري الكلاسيكي (الدولة الحارسة):

لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في إطار أفكار المدرسة الكلاسيكية(التقليدية) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي كانت تبنى على مبدأ ترك النشاط الإقتصادي للأفراد دون أن تتدخل الدولة، أي الحرية الاقتصادية للأفراد التي هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي،[1] ويكمن دور الدولة في المحافظة على النظام العام وتنفيذ المهام السيادية (تنفيذ القانون والعدالة الاجتماعية)، كما يعتبر الفكر الكلاسيكي أي إنفاق أخر تقوم به الدولة سواء في الحياة الإقتصادية أو الاجتماعية يقوض الحرية الفردية والمبادرة الخاصة والقوانين الطبيعية لاقتصاد السوق وهو ما يتعارض مع الفكر الليبرالي الذي يعمل جاهدا لتعزيز الليبرالية الاقتصادية وتقليص دور الدولة وترك الأسواق تنظم نفسها من خلال اليد الخفية التي نادى بها آدام سميث،[2] كما يرى الكلاسيك أن النمو الإقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي وفق مبادئ وفرضيات تعتقد بأن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية.[3]

ويعتبر كتاب آدم سميث "**بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**" والذي كان مؤشرا عن بداية المدرسة الكلاسيكية أيضا، وهذه الأخيرة ترجمت مجموعة من الأفكار الاديولوجية التي تبناها روادها ومن أبرزهم (آدم سميث، ريكاردو، جون باتيست ساي، الفريد مالتس...)، والذين اتفقوا على فكرة سيادة

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، (2003):" **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: مصر، ص 39.

[2] Paulin Ibanda Kabaka,(13 Mar 2016) :« **L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation**», HAL Id : hal-01287474,p1.

[3] معتوق سهير، (2013):" **إقتصاديات التنمية**"، مكتبة عين الشمس: مصر، ص ص 81-82.

الحرية الاقتصادية وإقتصار دور الدولة على القيام بالوظائف التقليدية (الأمن، العدالة، الدفاع)، وسادت أفكار هذه المدرسة طيلة الفترة (1750-1850).[1] وهذه أبرز آراء المفكريين الكلاسيكيين:

تعد مساهمة سميث في دور الدولة أمرا أساسيا، حيث قدم كتابه "ثروة الأمم" سنة 1776، وقام ديفيد ريكاردو بمراجعة وتكثيف وتوسيع عمل سميث ليقدم النظرية الإقتصادية العامة والمعروفة بـ"**الإقتصاد السياسي الكلاسيكي**"[2]، وكانت نقطة البداية لسميث لتحليله دور الدولة هي أولوية السوق التنافسي فهو يعتقد أن أفضل طريقة لضمان رفاهية الجميع وزيادة كفاءة الإقتصاد هي تعزيز البحث عن المصلحة الفردية من خلال آليات السوق والتي تميل بطبيعة الحال إلى التنظيم الذاتي، فهو يرى أن " كل فرد يستثمر نفسه ورأس ماله بكل قوته في البحث عن عمل أكثر فائدة" فآليات السوق كفيلة بإحداث التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، ويرفض تدخل الدولة لتأثيرها السلبي على مسار الحرية الطبيعية والمبادرة الفردية، فالنظام القائم على حرية المشروع أكثر فاعلية من نظام تكون فيه دولة متدخلة من خلال إنفاقها ورسومها.

وقد إقترحت النظرية السائدة لتدخل الدولة لآدم سميث ثلاثة واجبات للدولة:[3]

-حماية المجتمع من العنف والعدوان.

- حماية كل فرد من أفراد المجتمع من الظلم والقهر.

- إقامة وصيانة بعض الأشغال العامة والمؤسسات العامة والتي لن يقوم الأفراد بإنشائها أو صيانتها.

أما ريكاردو(1821) فهو يمشي على نفس النهج الليبرالي ويرى عدم تتدخل الدولة في سوق العمل وعملية تحديد الأجور تحدد عن طريق المنافسة الحرة، فتدخل الدولة لتحسين الأجور ومساعدة الفقراء تضر بهم أكثر من تحسين أوضاعهم حسب ريكاردو بل أسوأ من ذلك تؤدي إلى تدهور حياة الأغنياء.

أما ساي(1805) يعتبر تدخل الدولة من خلال موضوع النفقات الموجهة للمؤسسات الخيرية والاجتماعية (دور رعاية المسنين والأطفال) تدفع فئة الفقراء إلى الإتكال على الدولة وعدم

---

[1] جاب الله عبد الفضيل بخيت، (2008):" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي: جامعة حلوان، مصر، ص 75.

[2]Richand D.Wolff and Stephen A.Resnick, (2012):« **contending Economic Theories: Neoclassical, Keynesian, and Marxian**», London, England, p 14.

[3]Ajit Karnik, (11/1996):« **Theories of state intervention**», department of economics, university of bombuy, p 7.

مساهمتهم الفعلية كأفراد منتجين في الحياة الإقتصادية والاكتفاء بأجور المتوسطة، كما يرى أن الدولة مسؤولة على بناء البنية التحتية العامة مثل الطرق والمرافق العامة لأنها مكاسب للسكان، بينما المرافق العامة الغير المنتجة والغير المجدية هي ناجمة عن سوء الإدارة مما يزيد من مستوى الدين العام.

كما ركز الفكر الليبرالي الآخر حايك(1945-1948) على أهمية الحرية الفردية في اقتصاد السوق، فالفكرة هي أن المعلومات ليست "محجوزة لعقل واحد" بل يجب أن يكون لكل فرد الحرية في استخدام المعلومات الموجودة في بيئته لأن السوق يتفوق على أي شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي، فنظام السوق وحده يعكس المستوى الحقيقي للعرض والطلب للاقتصاد بفضل المعلومات المنشورة فيه مما يسمح في تخصيص جيد للموارد الإنتاجية.[1]

إجتمعت آراء التيار الكلاسيكي على أن تدخل الدولة قد يمنع حصول التفاعل الحر التلقائي بين قوى العرض والطلب في السوق لأن هذا التفاعل هو الأساس الذي يستند عليه القيام بالأنشطة الإقتصادية دون أن يكون هناك تدخل لأي جهة، لأنه يقوم على إفتراض أساسي هو التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية، حيث أن الأفراد والهيئات الخاصة عندما تتاح لهم حرية ممارسة الأنشطة الإقتصادية يندفعون بأقصى جهد ممكن نحو تحقيق أقصى مصلحة خاصة ينتج عنه تحقيق أقصى مصلحة للمجتمع.[2]

2.التيار الفكري النيوكلاسيكي:

مع مطلع السبعينيات، كانت هناك عودة للأطروحات الليبرالية مع الإقتصاديين الجدد مثل ميلتون فريدمان(المدرسة النقدية) وتوماس سارجنت(نظرية التوقعات العقلانية) وآثر لافر(نظرية الضغط المالي الأمثل) الذين أكدوا على أن الفاعلين الإقتصاديين دائما ما يتفاعلون مع القرارات الاقتصادية للدولة وأن الدولة الأقل تدخلا هي الدولة الأفضل، ودعوا إلى سياسات مناهضة للتضخم تتسم بالحد الذاتي للسلطة المالية للدولة ونددوا بالأفعال السيئة الناجمة عن عجز الميزانية التي تزيد من المديونية الاقتصادية ومزاحمة القطاع الخاص، وطالبوا جميعا بفك ارتباط الدولة بالاقتصاد(الخصخصة) وإلغاء الضوابط التنظيمية.[3]

---

[1]Léon-Amath Dione,(28/09/2016): « **Composition Des Dépenses Publiques et Impacts Sur La Croissance Économique: analyses théoriques et empiriques sur des paneds de pays développées , émergents et en voie de développement** », UFR Droit, science économiques et politiques , Universite de Bourgogne franche-comté,francais , p p 19-21.

[2] فليح حسن خلف، (2008):" **المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث: الأردن، ص 56.

[3]Paulin Ibanda Kabaka, Op.cit, p 1.

ركز الاقتصاديين الليبراليين على ما يسمى بحالات فشل السوق كأساس منطقي لتدخل الدولة من خلال تصحيح إخفاقات السوق، وأهم أسباب فشل السوق هي:[1]

– وجود العوامل الخارجية: وهي عوامل تعمل خارج السوق كآلية تحديد الأسعار وتؤدي إلى تباين بين المنافع الخاصة والاجتماعية.

– وجود هياكل السوق الاحتكارية (احتكارات القلة): يعني أن الأسعار ستحدد فوق التكاليف الهامشية مما يؤدي إلى إعادة التوزيع من المستهلكين إلى المنتجين.

– وجود عدم المساواة التوزيعية وهذه إحتمالية وجود تفاوتات توزيعية حادة.

ومن هذا المنطلق يكمن تدخل الدولة فقط لتحسين الكفاءة التخصيصية والتوزيعية لحماية النمو الاقتصادي وفق مسار الأهداف المسطرة له، ويتجسد ذلك بشكل مباشر من خلال ملكية الاحتكارات الطبيعية (التدخل في شكل تشريعات مكافحة الاحتكار أو لوائح الإحتكار) أو بشكل غير مباشر كأن تقوم بفرض ضرائب على القطاعات الإقتصادية التي تظهر فيها أرباح تمكن أصحابها من تحقيق قوة إحتكارية، أو من خلال دعم القطاعات الفاشلة وإعادة توزيع الموارد التي إنحرفت عن الوضع الأمثل.[2]

3.حجج التيارات الليبرالية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

تمثلت حجج معارضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فيما يلي:[3]

– إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعرض السوق إلى جملة من الإخفاقات وحالة من الفشل ومن الأمثلة على ذلك تبني الدولة لسياسة تجارية حمائية يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية، كما يترتب على تدخل الدولة من خلال سياسة نقدية أو سياسة مالية حالة عدم استقرار في السوق، وبالتالي امتناع الدولة عن التدخل يقلص من هذه الإخفاقات.

---

[1] Ajit Karnik, Op.cit, p 8.

[2] قدوري طارق، (2016):" **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة(1990–2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 25.

[3] معيزي قويدر، (ماي 2013):" **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد 08)، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص 141–142.

– تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يترتب عنه زيادة النفقات العمومية نحو القطاعات الإقتصادية مما يزيد من الأعباء على الدولة، الأمر الذي يقتضي البحث عن موارد جديدة (فرض ضرائب، الاقتراض من الخارج، التمويل بالتضخم،...) وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني في المستقبل.

– إن وجود الدولة في السوق غير ضروري، يمكن للقطاع الخاص القيام بدور الدولة على أحسن وجه وأكثر فعالية.

– إن بقاء واستمرارية المؤسسة لا يكون على أساس النتائج والنشاط الفعلي في السوق، وإنما دوامها وبقائها تحكمه القرارات الإدارية البعيدة عن الرشادة الاقتصادية (القضاء على الاحتكار وحماية المنافسة في أسواق).

– نظام الحوافز المطبق في المؤسسات العمومية لا يزيد من حدة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاج في السوق خصوصا مع وجود حالة من احتكار مصادر الإنتاج وتسييرها من جانب فئة أفراد معينة (الدولة).

– محدودية التخطيط المركزي بينت ضعف إمكانيات السلطة المركزية في تقديم بيانات ومعطيات دقيقة عن النشاط الاقتصاد الوطني، كما أدى القصور الذاتي للبيروقراطية والإدارة إلى عرقلة العديد من الإصلاحات والتطورات الاقتصادية الحديثة، غياب الحوافز والظروف الملائمة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية (الابتكار).

المطلب الثاني: التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة

1.التيار الفكري الكينزي (الدولة المتدخلة):

خلال الفترة ما بين 1929 و1932، شهد الإقتصاد العالمي ركودا حادا لذلك أصبح النموذج الليبرالي القائم على سياسة عدم التدخل الدولة في السوق وجعله ينظم نفسه غير مجدي مع وجود أزمة فائض الإنتاج التي أغرقت أسواق الأسهم في وول ستريت، ولم يحدث التنظيم الذاتي للسوق الذي نادى به الكلاسيكيون لأن العرض لم يخلق الطلب الخاص به، مما استدعى بحث عن نظرية جديدة للتعامل مع تداعيات الأزمة، فكانت هناك حاجة إلى عقيدة جديدة لإضفاء الشرعية على عمل الدولة، ليبرز فكر إقتصادي جديد يقوده جون مايناردكينز في كتابه "**النظرية**

العامة للتوظيف والفائدة والمال" سنة 1936،[1] وهو يرى أن الدولة هي الوحيد المخولة في التدخل في الاقتصاد والقادرة على تقليص الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي عن طريق الإنفاق العام وتنمية الطلب الفعال بتنمية الاستهلاك والاستثمار معا، باعتبارها المضخة التي تنشط دورة النشاط الإقتصادي وتحقيق النمو و الإستقرار الإقتصادي.[2]

وهذا ما حدث بالفعل حيث قامت إدارة الحكومة في الولايات المتحدة ضمنيا بالتوجه نحو تطبيق نظريات الفكر الكينزي في إقتصادها وتدخلت لانعاش إقتصادها وتنظيم السوق الحرة بإصدار قوانين وتنظيمات تحكم الأسواق، وخلق برامج فيدرالية ومشاريع تنموية لتوظيف ملايين عديدة من العمال العاطلين،[3] أما في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها وبذلك تخفض من تيار التدفق الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة،[4] إن تدخلات الدولة من الزيادة السريعة في الانفاق الحكومي والزيادات الضريبية والمزيد من الضوابط التنظيمية على الأسواق أعطت درسا كينزيا قويا، فهي لم تكن متوافقة فقط مع التوظيف الكامل أو النمو ولكنها بدت ضرورية لتحقيقها، حدثت تغييرات أخرى أيضا ساعدت النظرية الكينزية على أن تصبح الطريقة السائدة في التفكير في الاقتصاد في الثلاثين عاما التي تلت الكساد الكبير، كان أحدها كتابا أنتجه الإقتصادي الأمريكي الفائز بجائزة نوبل بول ساموإلسون(1915–2009) نشرت بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية.[5]

---

[1]Paulin Ibanda Kabaka, Op.cit, p 2.

[2] دهان محمد، بن مالك عمار، (2017):" **تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني عبر بوابة الإنفاق العام مقاربة تحليلية لبرامج الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 2001–2016**"، الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية المنعقد يومي 22–23 أكتوبر 2017، جامعة قسنطينة 2، ص7.

[3]Richand D.Wolff et Stephen A.Resnick, Op.cit, p 17.

[4]خضر ابشر رجاء، عبد الوهاب بوب عصام، (2014):" **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي والإسلامي والتقليدي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 15، (العدد 2)، ص9.

[5] Richand D.Wolff et Stephen A.Resnick, Op.cit, p p 16-17.

ويمكن تفعيل نقص الطلب حسب كينز بدفعه عن طريق: [1]

– زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛

– ضرورة تدخل الدولة وتحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

أما عن الغايات التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها من خلال هذا الدور التدخلي فتتمثل في:[2]

–المحافظة على الاستقرار الإقتصادي بالعمل على تجنب الأزمات الإقتصادية والتصدي لها؛

–السهر على تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني؛

–العمل على ضمان الاستخدام الكفء للموارد عن طريق ما يحدثه الإنفاق الحكومي والإيرادات من آثار على الموارد الخاصة، من خلال توجيهها نحو القطاعات والأنشطة الإقتصادية المطلوبة؛

–دعم النمو الإقتصادي عن طريق الاستثمار العام من خلال زيادة حجمه أو تركيزه على بعض القطاعات الإقتصادية التي لا يميل أو لا يقوى القطاع الخاص على التوجه إليها؛

يعتبر الإقتصادي كينز أول من إستخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار في الدخل القومي وبذلك سمي مضاعف كينز بمضاعف الاستثمار، حيث يعبر هذا الأخير عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القوم، أي عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير في الإنفاق الاستثماري.[3] غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالإستثمار في الفكر الإقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر إقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام.[4]

2. التيار الفكري الاشتراكي (الدولة المنتجة):

مع إزدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي "سابقا" عام 1917، وانتشار الفكر الاشتراكي وظهور مفهوم الدولة المنتجة والتي تعني زيادة المهام الموكلة للدولة من دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى الملكية الجماعية لكل

[1] زكاري محمد، (2014):" **دراسة العلاقة بين التفقات العمومية والنمو الاقتصادي دراسة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 14.

[2] زينب حسين عوض الله، (1994): "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية: لبنان، ص 27.

[3] خصاونة محمد، (2014):"**المالية العامة-النظرية والتطبيق**"، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع: الأردن، ص ص 80-81.

[4] رفعت المحجوب، (1984):"**الطلب الفعلي**"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص ص103-106.

وسائل الإنتاج أو معظمها والقيام بمهمات الإنتاج والتوزيع في نفس الوقت،[1] انطلاقا من مبدأ "**الايدولوجية الجماعية**" والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والمسؤولة الوحيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج وغيرها، تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة والأخذ بعين الاعتبار الحياة الاجتماعية وعدم فصلها عن الحياة الاقتصادية(عدالة التوزيع)، إن هذه المبادئ أثبتت مفعولها على المدى القصير بحكم عدم تأثر الدول الإشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية، أدى دور الدولة المنتجة إلى زيادة في حجم النفقات العامة وتطور طبيعة مفهومها و تعدد أنواعها باعتبارها الواجهة الرئيسية التي يتم بها تسيير وتنفيذ الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

إن الفكر الإشتراكي يقوم على أساس الملكية الجماعية، فعلى الدولة القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والإجتماعي مع القيام بعمليتي الإنتاج والتوزيع كما تحدد في الخطة العامة، وهذا يعني تولى الدولة تنظيم وتسيير الاقتصاد مباشرة من خلال التوفيق بين الحاجات العامة واعتبار الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع وإحداث التوازنات الكبرى، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التخطيط المركزي الشامل والإلزامي مع إبعاد دور السوق من التأثير في الحياة الاقتصادية.[3]

وأهم ما يميز هذه المرحلة:[4]

– تمثلت وظيفة الدولة أنها المالكة والمسيرة والمنفذة للأنشطة الاقتصادية والإجتماعية في الكثير من المجتمعات خاصة النامية التي تبنت هذا الفكر، وتراجع على المستوى النشاط الفردي وأصبح منعدما في بعض الأحيان بسبب عدم وجود حوافز.

---

[1] العمراوي سليم، (2018):" **مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980–2015)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 5.

[2] بودخدخ عبد الكريم، (2010):" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001–2009)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص 17.

[3] محمد سعيد فرهود، (1978–1979):" **مبادئ المالية العامة**"، ج1، منشور جامعة حلب، ص 29.

[4] قسميوري كفية، (2021):" **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص13.

– أصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

– تسعى الدولة من خلال تجسيد السياسة المالية في الواقع الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف مترابطة، كإحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي ينجر عنه تحقيق التوازن العام في الدولة.

3.النظرية البنيوية الاقتصادية:

ولدت هذه النظرية البنيوية في أمريكا اللاتينية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وتأثرت بالنزعة الكينزية، يعتقد البنيويون أن تدخل الدولة ضروري بالنظر إلى حالات فشل آليات السوق في تصحيح الإخفاقات، استمدت هذه النظرية من التدهور الحاصل في شروط التبادل التجاري بسبب الاختلالات بين الكتلتين البلدان المتقدمة (الوسط) ودول الجنوب (المحيط) على طابع المبادلات التجارية والتحويلات التكنولوجية وتتسع فجوة الإنتاجية والتطوير بين هاتين الكتلتين بسبب الاحتفاظ بنتائج التقدم التقني في الدول المتقدمة، يقترح البنيويون إشراك السلطات العامة في التنمية الصناعية من أجل تحسين شروط التجارة وبالتالي ظروف المعيشة في البلدان الفقيرة، كما تعتبر الدولة الوكيل القادر على سحب الآلية الذاتية لتراكم رأس المال والتقدم التقني، يجب أن تكون الدولة في مركز تشخيص المشكلات الهيكلية المتعلقة بالإنتاج والعمالة وتوزيع الدخل،[1] يجب على الدولة:[2]

– تعزيز تراكم رأس المال من خلال حماية الصناعات النامية من الشركات الغربية الكبرى؛

– تشجيع تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاستثمار الخاص؛

– الحد من عدم المساواة داخل البلدان وبين بلدان الشمال والجنوب من خلال الإصلاحات الزراعية والضريبية؛

– توجيه الموارد الوطنية إلى استثمارات حقيقية وتعزيز التكنولوجيا؛

في بداية التسعينيات، تطورت النظرية البنيوية لتجمع بين المقاربات البنيوية والليبرالية للتدخل العام، واستندت في ذلك على الملاحظتين: فشل سياسات التكيف الهيكلي (مبدأ المزايا النسبية) والنجاح الاقتصادي في جنوب شرق آسيا (على أساس التنظيم العام)، يعد التدخل العام ضروريًا

[1]Léon-Amath Dione, Op.cit, p p 79-80.
[2] Idem, p 80.

في المجال الاقتصادي من أجل إنشاء هيكل اقتصادي حافز ومناسب، وهدفهم هو تعزيز التدخل العام الانتقائي في القطاعات ذات الأولوية وتجنب التحرير الشامل للسوق بهدف السعي إلى التكامل بين القطاعين العام والخاص، تجنب ازدواجية أو معضلة بين الدولة والسوق بل جعل هناك علاقة تكافل، يرى البنيويون أن الشاغل الرئيسي لا ينبغي أن يكون المفاضلة بين "دولة أكثر" أو "سوق أكثر" ولكن الاتجاه العام هو تحقيق "دولة أفضل" وسوقًا عادلة وفعالة، هذه الحاجة إلى التكافل بين الدولة والسوق أو حتى التنظيم الأساسي ودعم النشاط الاقتصادي يتم تقاسمها بالكامل من قبل ما بعد الكينزيين الذين يثيرون عدم كفاية الطلب الكلي لضمان التوظيف الكامل، يستند أتباع ما بعد كينيز على فكرة أساسية للنظرية الكينزية، وهي وجود بطالة لا إرادية ناشئة عن عدم كفاءة السوق، يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال عقود التكامل المهني مواجهة عدم قدرة السوق على التنظيم الذاتي.[1]

4.حجج التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة:

إن أهم الحجج التي استندت عليها التيارات الفكرية المساندة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:[2]

– حالات فشل الأسواق وتبعثرها وضعف المعلومات وتميزها بعدم الدقة في الكثير الأحيان وتقديم نتائج خاطئة تؤثر على عملية توجيه الموارد الاقتصادية بشكل أفضل، مما يستدعي ضرورة حتمية لتدخل الدولة لتصحيح الإخفاقات وتحقيق التوازن العام.

– من أجل بناء وتعزيز المؤسسات التي تهدف إلى دعم السوق وتحسين كفاءته، هناك حاجة إلى تدخل الدولة للسيطرة وضبط حركة الأسواق وتحقيق العدالة والانصاف في توزيع الدخل والثروة.

– هناك عوامل خارجية على غرار السلع والمنتوجات العامة تلقي بضلالها على الأسواق مثل التلوث البيئي والابتكارات التي لها دور في إنهيار الأسواق وتسبب في عجزها.

---

[1] Idem, p 81.

[2] انظر إلى:

–معيزي قويدر، مرجع سابق ذكره، ص 143.

–عبد الله إيناس،"**عودة التحكم: أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة، 12 أكتوبر 2014**"، على موقع:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/796 : 2022/11/05.

–حازم الببلاوي، (1998):" **دور الدولة في الاقتصاد**"، دار الشروق: القاهرة، مصر، ص ص 36–37.

– بودخدخ عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

– تعمل الدولة على تجسيد المسؤولية الإقتصادية (زيادة الانفاق الحكومي) لضمان الاستقرار وإزالة العراقيل والتغلب على المشاكل الاقتصادية والإجتماعية وإيجاد حلول لذلك مثل تقليص معدلات البطالة إلى أدنى مستويات، تخفيف من حدة التضخم، تحقيق التشغيل الكامل للموارد، وأهم شيء تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة وانعكاسها إيجابيا على التنمية الشاملة.

– محاربة الدولة الاحتكارات الذي تمارسها بعض المؤسسات الكبيرة المسيطرة على الأسواق (التحكم في الأسعار السلع) من أجل تعظيم أقصى ربح على حساب المؤسسات الصغيرة، ويتم التغلب على ذلك بتطبيق سياسة تنافسية شفافية ومنع الإحتكار بجميع أنواعه.

وأنجح الأمثلة على دور الدولة المتوازن في الحياة الاقتصادية هي دول جنوب شرق آسيا، وهو ما يعتبر أحد الأسباب التي جعلت هذه الدول تشهد "**المعجزة الاقتصادية**" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين والتي جعلتها ضمن الدول المتقدمة، اتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة الحماية الشاملة لقطاعاتها الصناعية التصديرية، فالنظام التجاري الكوري الجنوبي مثلا اتبع ما يسمي "سياسة التجارة الحرة الواقعية" التي تجمع بين الحماية الشديدة للواردات والدعم القوي للصادرات، أما في الصين فقد تبعت سياسة مماثلة لها من خلال فرض ضوابط على الواردات وقيودا على الأسعار وعلى حركة رأس المال.[1]

المطلب الثالث: التيارات الفكرية الحديثة المؤيدة لتدخل الدولة

1.تدخل الدولة عند إقتصاديي التنمية:

إن تحليل الدور الإنتاجي للإستثمارات العمومية قد عرف تطوير أولي في سنوات الأربعينات و الخمسينات عبر الجدل الذي كان قائم حول النمو المتوازن من طرف إقتصاديي التنمية أمثال Rosenstein Rodan (1943) Nurkse(1952)Hirschman (1958) هذا الأخير كان يرى أن دفعة قوية (Big push) للدولة عبر الإستثمار في المنشآت القاعدية خصوصا له أثر قوي محفز على النمو الاقتصادي بتأثيره على تكاليف الإنتاج و إنتاجية مدخلات القطاع الخاص والعائد على رأس المال، خصوصا إذا كان مخزون المنشآت القاعدية نسبيا ضعيفا، هذا الجدل إختفى في سنوات الستينات لينتقل إلى التفكير حول مسألة تحقق إنتاجية الإستثمارات العمومية على المدى

[1] عبد الله إيناس، مرجع سبق ذكره.

القصير أو الطويل، وحول أيضا أثر المضاعف(Multiplicateur) على الدخل القومي أو أثر الطرد(Eviction) للنفقات العمومية على الإستثمار الخاص.[1]

2. نظرية النمو الداخلي لتدخل الدولة:

منذ السبعينيات والثمانينات، يرى منظري نظرية النمو الداخلي أن الاستثمار هو في صميم النمو الإقتصادي ويلعب دورا حاسما في تشكيل القدرة الإنتاجية للإقتصاد، تعتبر نظرية النمو الإقتصادي إحدى المساهمات الرئيسية لإقتصاديات ما بعد الفكر الكينزي، لقد أسس كل من N.Kalder, J.Robinson, P.Sraffa بشكل فعال الأسس النظرية لنموذج النمو الكلاسيكي الجديد الذي سيطر على النظرية الاقتصادية لما بعد الحرب،[2] ترى هذه النظرية أن الاستثمارات العمومية (تدخل الدولة في الاقتصاد) عامل مهم للنمو الاقتصادي وقد تطورت بصورة ملحوظة منذ بوادر تسعينات القرن المنصرم لتعالج مسألة الدور الإنتاجي للرأسمال العام (طرق السيارات، البنايات التحتية...) عبر أبحاث إقتصاديي النمو الاقتصادي أمثال D.Aschauer(1989)،[3] والذي اعتبر أن الإستثمار العام يرفع الإنتاج من خلال تأثيرات العرض والطلب حيث إفترض أن الإنخفاض في الخدمات الحكومية المنتجة في الولايات المتحدة قد يكون حاسما في تفسير الإنخفاض العام في نمو الإنتاجية في ذلك البلد، وبناءا على نتائجه فقد قدرت زيادة رأس المال العام بنسبة 1% لرفع إنتاجية العامل الكلي بنسبة 0.4%، وعلى موجات هذه النتائج التجريبية اتبعتها دراسات أخرى بتشكيل اجتماع كبير بشأن الإقتراح(Haan 2008,Sturm 1998) أن رأس المال العام من خلال الاستثمارات العامة تعزز النمو الاقتصادي بتعزيز الطلب وزيادة القدرة الإنتاجية.[4]

---

[1] عرفي مختار، (2020/2019):" **الإستثمارات العمومية، التنافسية والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إستراتيجيات التنمية والسياسات الإقتصادية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص25.

[2] Maha Kalal, (2021): « **Growth and Productivity: The role of Public investment in Tunisia**», theses of doctorat, Faculté des sciences économique et des gestion, sfax, Tunisia, p 48.

[3] عرفي مختار، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] Pasquals Lucoi Scandizzeo, Maria Rita Pierleoni, (12 Aug 2020):« **Short and Long-Run Effects of Public Investment: Theoretical Premises and Empirical Evidence**», Theoretical Economics Letters, Scientific Reasearch Publishing, p 836.

المطلب الرابع: مبررات تدخل الدولة في الاقتصاد، أدواتها ووظائفها

1. مبررات تدخل الدولة في الاقتصاد:

مستخلص من تحليل التيارات الفكرية المعارضة والموافقة لتدخل الدولة، هناك العديد من المبررات التي تستلزم تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:[1]

-**أوجه القصور في السوق:** إن آلية عمل السوق لا تمنع من وقوع الأزمات وإلحاق الضرر بمصالح المتعاملين الإقتصاديين وهذا ما حدث سنة 2008(أزمة الرهن العقاري) بتوزيع غير المتزن للقروض العقارية للأسر بما لا يتناسب مع دخلها، مما استوجب التدخل السريع للدولة لحماية المصالح المشتركة وضمان الأداء الجيد الأمثل للإقتصاد.

-**وجود السلع الجماعية:** إن وجود السلع الجماعية أو العامة في الأسواق والتي بمجرد إنتاجها تستفيد منها جميع فئات المجتمع دون أن يكون استهلاك أحدهم ضارا باستهلاك الآخرين، لذلك من الصعب إجبار دفع الثمن لأنهم سيلجؤون بطريقة منهجية إلى عدم الكشف عن تفضيلاتهم، ولضمان إنتاج هذه السلع إلا من قبل السلطات العامة لأنه لا يمكن التمييز الاستهلاك بمجرد تنفيذه.

-**تفاقم التفاوتات الإجتماعية:** من الآثار السلبية التي انجرت عن تطور الرأسمالية وتوسعها على حساب الطبقة المتوسطة والضعيفة، وجود عددا هائلا بدون وظائف ثابتة، عدم وجود الرعاية الصحية، نقص فادح في الأغذية، وعددا كبيرا من الأسر التي لا يكفي دخلها لضمان الحد الأدنى من الأمن المعيشي للجميع (المرضى، كبار السن، النساء،....)، شرعت الدول في إنتهاج سياسات إجتماعية واسعة النطاق في مواجهة الظروف المعيشية تسعى إلى تحقيق الاستقرار في حالة فشل السوق، التخصيص لإنتاج السلع الجماعية، إعادة التوزيع لتقليل التفاوتات الإجتماعية.

2. وظائف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

تم تحديد الوظائف الثلاثة للدولة من طرف Musgrave سنة 1959، أهمها:[2]

-**وظيفة التخصيص:** تسعى الدولة أن تحقق أقصى قدر من الرفاهية الجماعية مع تحقيق أقصى استفادة من الموارد الإنتاجية المتاحة، فالإستثمارات في الإنتاج التي تقوم بها الدولة في السلع

[1] Paulin Ibanda Kabaka, Op.cit, p p 2-3.
[2] Idem, p 3.

الجماعية أو العامة بشكل عام مصدر اللادخار الخارجي (حالة الإضاءة التي في متناول الجميع، صعوبة بيع والاستثمار الإضاءة العامة لشخص واحد).

-**وظيفة الاستقرار**: الهدف من ذلك هو إعادة الإقتصاد إلى مستوى التوازن المطلوب بفضل المبادرات العامة، وتمارس هذه القرارات العامة إما على العرض(الإنتاج) أو على إجمالي الطلب (الإنفاق الوطني) ومن المرجح أن يتفاعل الطلب الكلي على المدى القصير، ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات على جانب العرض التي تستخدم هياكل الإقتصاد لا تتفاعل إلا في الأجلين المتوسط والطويل.

-**وظيفة إعادة التوزيع**: تسعى الدولة إلى إستعادة وتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخول والثروة بالعمل في الاقتصاد من خلال الضرائب والتحويلات(الإعانات، الاستحقاقات الإجتماعية،...)، وهناك نوعين من إعادة التوزيع الأفقي والعمودي، فإعادة التوزيع تكون رأسية عندما تعيد الدولة التوزيع لصالح الفاعليين الإقتصاديين الذين حرموا من التوزيع الأولي، أما التوزيع الأفقي عندما تمثل التحويلات بين الوكلاء(نأخذ من الأغنياء لنعطي الفقراء، التمويل الصحي للعناية الصحية للمرضى،....)، تسعى الدولة بتنفيذها إعادة التوزيع ضمان أفضل حماية ضد المخاطر وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية داخل المجتمع.

3.أدوات تدخل الدولة في الاقتصاد:

تتدخل الدولة من خلال سياستين:[1]

1.3.السياسات قصيرة المدى: السياسات الدورية هي سياسات قصيرة الأجل تعالج بشكل أساسي الطلب الكلي بهدف إستقرار أو إنعاش الإقتصاد وتشمل:

1.1.3.سياسة استقرار الاقتصاد الكلي: تسمى أيضا سياسة الصرامة أو التقشف، وتتكون سياسة الاستقرار من ترسانة من التدابير لمكافحة التضخم، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على العرض، وتتمثل الاستراتيجية في تقليل هذا الطلب الكلي من خلال عمل السلطات العامة على المعروض النقدي وعلى الميزانية من خلال تنفيذ سياسة إقتتصادية مقيدة (رفع أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي، خفض الإنفاق العام، زيادة الضغط المالي) من أجل تقليل سيولة الإقتصاد.

[1]Idem, p p 4 -5.

2.1.3. سياسة الاسترداد: الهدف من سياسة الاسترداد هو استئناف النشاط الإقتصادي الذي يتم ضبطه بسبب ندرة السيولة أو الذي هو في حالة الركود من خلال زيادة الطلب الكلي، فجميع التدابير النقدية والمتعلقة بالميزانية سيكون لها تأثير على زيادة السيولة في الإقتصاد عن طريق خفض أسعار الفائدة، زيادة المعروض النقدي، زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب.

2.3.السياسات الهيكلية: تشمل السياسات الهيكلية تدابير على الهياكل الإقتصادية والسياسية والقانونية بهدف زيادة كفاءة الجهاز الإنتاجي، هذه السياسات لها تأثير وتدابير متوسطة وطويلة الأجل في جميع القطاعات (السياسة القطاعية): الزراعة، النقل، البنية التحتية، الصناعة، سوق العمل، التجارة الخارجية، التنظيم الإقتصادي، البحث، التدريب المهني، عمل الأسواق والمؤسسات المالية، وما إلى ذلك

1.2.3.السياسات الهيكلية الليبرالية: تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الأداء الأفضل للأسواق وفك الارتباط بالدولة، بتخفيف قبضتها على الإقتصاد من خلال رفع القيود (تحرير الأسعار، إلغاء الضوابط الإئتمانية، إلغاء ضوابط الصرف) والخصخصة لجعل الشركات أكثر إنتاجية وربحية من خلال إخضاعها للمنافسة، وفي هذه الفئة يجب تصنيف سياسات التكيف الهيكلي التي ينتهجها الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في البلدان النامية.

2.2.3.السياسات الهيكلية التداخلية: بسبب الأداء دون المستوى الأمثل للأسواق، فإن الدولة ملزمة بالتدخل في هياكل الإقتصاد من أجل ضمان التقدم الإقتصادي ورفاهية السكان، تعمل الدولة من خلال التنظيم(إنشاء الحد الأدنى المضمون للأجور بين المهنيين سنة 1952، قانون فيون بشأن المعاشات التقاعدية سنة 2003، ...) الأشغال الرئيسية والتأميم، والغرض من عمليات التأميم هذه هو تولى مسؤولية الشركات التي تواجه صعوبات ولكنها ضرورية للإقتصاد الوطني، حماية المجتمع من المصالح الخاصة، منح الدولة سلطة كافية لتوجيه النشاط الإقتصادي، السيطرة على المؤسسات الاستراتيجية، زيادة الاستقلال الوطني.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمارات العمومية

تعتبر الاستثمارات العمومية شكل من أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتلعب دورا هاما وحاسما في الاستراتيجيات التنمية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، فهي أداة تستخدمها الدولة لتحريك عجلة التنمية الشاملة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، تحسين مستوى المعيشة، زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات المنتجة والغير المنتجة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمارات العمومية

1.مفهوم الاستثمارات العمومية:

نشأ الاستثمار العمومي تاريخيا من الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوفير السلع والبنية التحتية والخدمات العامة التي لا يستطيع القطـاع الخـاص إتاحتها لأفراد المجتمع، ليتجه الاستثمار العمومي إلى النمو بشكل كبير والاعتماد عليه لمجابهة الثروة الصناعية التي تطلبت بناء بنية تحتية جديدة لتسهيل نمو المجتمعات الحضرية، كما نجد في مطلع القرن الحادي والعشرين أدت خصخصة الصناعات الحكومية وما ترتب على ذلك من تحرير الأسواق إلى انتعاش الاستثمار العمومي على السلع والخدمات المقدمة من قبل القطاعين العام والخاص.[1]

فصندوق النقد الدولي يعرف الاستثمارات العمومية على أنها "الهياكل الأساسية التي تسهل وتعزز النشاط الاقتصادي، فالبنية التحتيـة الأساسيـة المتمثلة في الطرق، النقل وتوليد الكهرباء، مجال الاتصالات، شبكات النقل والإتصال كلها تساهم في ربط المنتجين والمستهليكن بالأســواق، فالبنية التحتية هي مدخلات أساسية للإنتاج في أي بلد ومكملة للمدخلات الأخرى التقليدية، فمن الصعب تخيل عمليات الإنتاج في بعض القطاعات الإقتصادية لا تنطوي على البنية التحتية، فهي تؤثر سلبا على النتائج والأهداف المشاريع، وتشكل صعوبات كبيرة للمؤسسات والشركات المستثمرة."[2]

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) فتعرف "الاستثمار العام" على أنه الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية المادية(مثل الطرق، المباني الحكومية،...) والبنية التحتية الغير المادية (مثل تنمية رأس المال البشري، ودعم الإبتكار، البحث والتطوير،...)، وتشمل الاستثمارات العمومية الاستثمار المباشر والغير المباشر، يعتبر الاستثمار المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس

[1]Simon lee, «**public investmentgovernment policy**», https://www.britannica.com/topic/public-investment consulté le 01/11/2022.

[2] FMI, (oct 2014) :« **Perspectives de l'économie mondaile, nauges et incertitudes de l'apres –crise**», études économiques et financiéres, p 82.

المال وعمليات الاستحواذ بعد طرح الأصول الغير المادية والغير المنتجة خلال فترة معينة، بينما الاستثمار الغير مباشر فهو عبارة عن تحويلات رأس المال بمعنى منح الاستثمار والإعانات النقدية أو العينية التي تقدمها الحكومات الأجنبية إلى وحدات مؤسسية أخرى.[1]

كما يعرف البنك الوطني البلجيكي الاستثمار العام بأنه إجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة الذي تقوم به الحكومة العامة، تتوافق هذه الاستثمارات الإجمالية مع رصيد الأصول الثابتة المقتناة والمباعة من قبل السلطة الفيدرالية أو الضمان الإجتماعي أو الإدارة العامة المحلية، ونقصد بالأصول الثابتة المباني، الإنشاءات، وسائل النقل، البنية التحتية في مجال التكنولوجيا المعلومات أو الاتصالات، نفقات البحث والتطوير،...الخ، كما تشمل الاستثمارات العامة المنح الاستثمارية التي تدفعها الإدارة العامة إلى العديد من القطاعات الغير الربحية(المستشفيات، مجانية التعليم، دور العجزة،...) التي تهدف منها إلى تحقيق منفعة عامة، فهم يتلقون تحويلات من القطاع العام لتمويل استثماراتهم.[2]

فيري الاقتصاديين Nicholas وGarikai أن التأثير المحفز للإنفاق الاستثماري العام للبنية التحتية على تكوين رأس مال القطاع الخاص من حيث تعديل التكلفة، على النحو الذي إفترضهTurnovsky (1996)، فوجود بنية تحتية متطورة من شأنه أن يقلل من تكلفة نقل المعدات الثقيلة التي قد تكون ضرورية لإنشاء مصنع جديد، يمكن الشركة الخاصة أن تستمر في الاستفادة من هذه الميزة بما يتجاوز إعدادات المصنع عن طريق خفض التكلفة إنتاج وحدتها الهامشية من خلال النقل بالسكك الحديدية للمواد الخام الضخمة والانتاج.[3]

أما الإقتصادي Prasetyo (2020)، فيرى أن الاستثمار العام يعني شراء السلع والخدمات العامة واستخدامها كوسيلة للإنتاج، فالزيادة في وسائل الإنتاج ستؤدي حتما إلى نتائج إيجابية وهذا ما يسمى بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، فالاستثمار يمكن أن يتعلق بالأصول المادية أو بالأصول الغير الملموسة (البحث والتطوير، التدريب، براءات الاختراع،...)، أما الكيانات الإقتصادية التي تستثمر في هذه السلع والخدمات العامة هي بشكل أساسي العائلات مثل شراء المنازل والسيارات والسلع والخدمات المختلفة، أما الشركات تمثلت في شراء الآلات والحصول على

[1]OECD, (12march 2014):« **Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government**», p 4.
[2]Kabinet minister financien en fiscale, banque national de Belgique, (octobre2017) :«r**apport investissements publics, analyse&recommandatios**», p 2.
[3] Garikai Makuyana, Nicholas M. Odhiambo, (2016):« **Public and Private Investment and Economic Growth: A Review**», Journal of Accounting and Management, Vol 06, No 02, p 27.

براءات الاختراع، تدريب الموظفين، شراء المباني،[1] بينما نجد الاستثمارات العامة والتدخل التنموي للدولة في توفير البنية التحتية يعكس اهتمام المتزايد بالجوانب الإجتماعية للتنمية، لذا إحتلت القطاعات الناعمة مثل التعليم والصحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات مركز الصدارة في التنمية، فبعض السلع العامة مثل الدفاع والإدارة والبيئة النظيفة لا يمكن توفيرها من قبل السوق.[2]

هناك إعتراف لدى جميع الإقتصاديين بأن الحكومة لها دور في القيام بالاستثمارات العامة التي لن توفرها المؤسسات الخاصة وحدها، باستثمارها في البنية التحتية العامة بهدف تلبية احتياجات المجتمع مع تحسين الرفاهية العامة لمواطنيها، فزيادة الاستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى نمو إقتصادي أسرع، تبادل تجاري أكبر وتقليل من المسافات وبالتالي تسهيل التجارة والتكتلات الإقتصادية، فالفوائد التي تعود على المجتمع تتجاوز مجموع جميع المنافع الخاصة، في عالم يتزايد فيه تنقل رأس المال الخاص والشركات والأفكار الخاصة، فإن البنية التحتية للدولة تعتبر"ركيزة مميزة وتحدد قوتها بشكل مميز".[3]

2. مبررات الاستثمارات العمومية:

تم تبرير الاستثمار العام على أساس كل من النظرية الاقتصادية والإيديولوجية السياسية، أما على الصعيد الإقتصادي فيعتبر الاستثمار العمومي ضروريا بشكل عام لتوفير بعض السلع والخدمات الحيوية التي يستحيل على القطاع الخاص توفيرها بكفاءة(السلع العامة) أو بحيث يمكن لمورد واحد فقط الاستثمار فيها إقتصاديا (الاحتكارات الطبيعية) ومن أمثلة على ذلك المرافق العامة، الكهرباء والمياه النظيفة ، خدمات الصرف الصحي، أما من الناحية السياسية فتم تبريره باعتباره ضروريا لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية بما في ذلك الأمن القومي، حماية حقوق الملكية، الحفاظ على سيادة القانون، التنمية الإقتصادية الوطنية والعمالة الكامل، البيئة النظيفة، الملكية الجماعية للوسائل من الإنتاج، مساواة أكبر في توزيع الدخل والثروة، فالاستثمار العام لم

[1]Maha Kalal, Op.cit, p p 60-67.
[2]Edame Greg Kpung et al, (decembre 2014):« **An Analysis of Public Expenditure Growth on Infrastructure in Nigeria**», International Journal of Humanities Social Sciences and Education, volume 1, Issue 12, p p 20- 21.
[3]Asumani Guloba, (14Mar2018): « **Uganda's Fiscal Policy (2000-2016): Implications for Public Investment**», American Journal of Industrial and Business Mangement, No 8, p 515.

ينظر إليه على أنه مصدر حيوي للتنمية الإقتصادية فحسب بل أنه أساس للاستقلال الوطني والوحدة الوطنية.[1]

ومن أكثر المبررات الاستثمار العمومي التي تطرق إليها العالم الإقتصادي كينز الذي وضع أساسا منطقيا تكميليا للاستثمار العام كأداة للسياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية، مبررا ذلك بفترة الكساد الكبير ودور الاستثمار العمومي كوسيلة لتشجيع الطلب الكلي الفعال، تحفيز مضاعف الدخل والعمالة، وتسعى الحكومات إلى تبرير مشاريع الاستثمار العمومي الممولة بالعجز كإجراء تصحيحي سواء كحافز لمواجهة التقلبات الدورية أو لتعزيز مخزون الأصول العامة التي يمكن أن تدعم المؤسسات القطاع الخاص والنمو الإقتصادي على المدى الطويل،[2] يمكن تقسيم آلية انتقال تأثير الاستثمار على النمو إلى الاستثمار(I) يزيد العمالة(L) ويزيد الاستهلاك(C)، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يسميه الكينزيون التأثير المضاعف،[3] وهذا ما حدث بالفعل حيث لعب الاستثمار العام دورا مركزيا في السياسة الاقتصادية للدول النامية في شرق آسيا التصنيعية بسرعة والذي أكده البنك الدولي، حيث كان الاستثمار العام المستدام في التعليم الإبتدائي والثانوي ركائز رئيسية للتنمية وتحسين الإنتاجية في الإقتصاديات الآسيوية عالية الأداء.[4]

3. تحديات الاستثمارات العمومية:

تواجهه الاستثمارات العمومية عند تنفيذها ثلاثة تحديات تعيقها في تحقيق أفضل النتائج الممكنة:[5]

– **تحديات التنسيق:** التنسيق عبر القطاعات المختلفة والاختصاصات القضائية، التنسيق الحكومي الدولي، فالجهات الفاعلة المشاركة في الاستثمار العام كبيرة وقد تحتاج مصالحها إلى المواءمة، مما يصعب تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع في بعض الأحيان.

–**تحديات القدرات:** عندما تكون القدرات على تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستثمارية ضعيفة، فهي حتما تفشل في تحقيق أهداف التي سطرت من أجلها، وتشير الدلائل إلى أن الاستثمار العمومي ونتائج النمو مرتبطة بجودة الحكومة بما في ذلك على المستوى دون الوطني.

[1] Simon lee, Op.cit.
[2] Nguyen Van Bon, (29 mar 2019):« I**nstitutional Quality and the Public Investment-Growth Relationship in Vietnam**», Theorecal Economics Letters, Scientific Reasearch Publishing, No 9, P 692.
[3] Maha Kalal, Op.cit, p 68.
[4] Simon lee, Op.cit.
[5] OECD, Op.cit, p6.

-**التحديات في إعداد المشروع:** يعتبر التخطيط الجيد في إعداد الموازنة والجودة التنظيمية والقراءة المستقبلية وتوفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية جزءا لا يتجزأ من الاستثمار الناجح، ولكن يصعب تنفيذ ذلك في الواقع الاقتصادي حسب الظروف الإقتصادية، وبالتالي فالممارسات المتعلقة بالمشروع الاستثمار العمومي ليست دائما قوية أو منسقة عبر مستوى الحكومة.

نستنتج من خلال ما تم طرحه أن الاستثمارات العمومية تعتبر أهم الركائز التنمية الاقتصادية خاصة الاستثمار في البنية التحتية، فبدون تدخل الدولة من خلال سياسة الانفاق الحكومي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لا تستطيع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي والتنمية واستقرار الأسعار والحد من الفقر، وأكبر دليل على ذلك أزمة كوفيد 19 التي أكدت على دور المركزي للنفقات العمومية في مواجهة هذه الجائحة من خلال النفقات العمومية الهائلة التي رصدت للقطاع الصحي على مستوى العالم من توفير أدوات الوقاية، أجهزة الإنعاش، وايجاد اللقاحات، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية التي استهدفت العاطلين عن العمل.

المطلب الثاني: نظريات الاستثمارات العمومية

اختلفت آراء الاقتصاديين حول نظريات الاستثمارات العمومية ولعل أهم هذه النظريات هي:

1.نظرية A. Wagner:

في عام 1893، قدم A.Wagner قانونه الشهير لزيادة التوسع في الأنشطة العامة" The Activity State of Extension Increasing of Law" والذي إفترض أنه هناك علاقة طردية بين نمو الاقتصاد ونمو حجم القطاع العام (متزايدة)، وفقا لوجهة نظره فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع في القطاع العام،[1]ولتحقق من ذلك قام بدراسة متعلقة بنفقات الاستثمار العمومي وتزايدها بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في القرن التاسع عشر، ليصل إلى نتيجة مفادها بأن هناك إتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة نتيجة للتطور الاقتصادي الذي يحدث بها،[2]وأشار كذلك إلى أن الإنفاق العام هو عامل داخلي يتحدد من خلال نمو الدخل

[1] Jobarteh Mustapha, (9 January 2017):« **Testing Wagner's law for Gambia, Munich Personal RePEc Archive**», Munich Personal RePEc Archive, No 76303, p 2.

[2] حداشي حكيم، (2014):" **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر 1990-2010**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، ص34.

الوطنـــي،[1] فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق والموارد المتاحة للقطاع العمومي، ولتمويل هذه الزيادة في الانفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانونWagner.[2]

ويفسر Wagner العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي ونفقات الاستثمار العمومي اعتمادا على عدة عوامل أهمها:[3]

– ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والتصنيع، فالدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها بطريقة تؤدي إلى استبدال الأنشطة العامة بالأنشطة الخاصة كتوفير المرافق العامة، أما من ناحية التصنيع يحتاج إلى البنية التحتية اللازمة لتساعده على النمو وتحقيق نتائج إيجابية لضمان كفاءة أكبر للأداء الإقتصادي، مما يزيد من نفقات الموجه للاستثمار العمومي.

– يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الداخلية مثل بناء المؤسسات التعليمية، المرافق الثقافية والترفيهية، مراكز الإيواء ودار المسنين، إعانات الغذاء، المعونات في الكوارث الطبيعية، برامج حماية البيئة وغيرها من الوظائف الرعاية الإجتماعية.

– إن تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الأهداف التنموية طويل الأجل والتغييرات التكنولوجية الجديدة، سوف يزيد من الضغوطات على الدولة لتدخل أكثر في النشاط الإقتصادي، مما سيكون له تأثير مالي على الميزانية العامة.

---

[1]Bingilar Paymaster Frank, Oyadanghan James Kereotu, (2020):« **Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria**», world journal of finance and investment reaseach, Vol 5, No 01, p 25.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، (2012/12/31):" **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة(1975–2010): تحليل قياسي**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، (العدد 25)، جامعة الكوفة، العراق، ص36.

[3] رقوب نريمان، (2018):" **دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية–دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة**–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص85–86.

ومن الانتقادات التي وجهت لقانون "فاجنر"[1]:

–عالج فاجنر الزيادة في النفقات العامة بشكل مطلق وليس بشكل نسبي، إذ أن الزيادة في النفقات العامة لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الاقتصادية، فقد تزداد في أوقات الرواج وتنخفض أوقات الكساد.

– لقد ربط فاجنر ظاهرة تزايد النفقات العامة بزيادة معدل النمو الإقتصادي، في حين أهمل عدة جوانب أخرى منها الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي.

– أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات العامة، وإن تطرق إلى التحليل التاريخي الاقتصادي المالي ولكن لم يتطرق إلى الزيادة في النفقات العامة هي متقطعة من حيث الزمن، كما أنه لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في النفقات العامة.

2. نظرية بيكوك ووايزمان(Peacok-Wiseman):

حاول الاقتصاديان (Alan Peacock-Jack wiseman) تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال دراستهم نمو الانفاق العام في المملكة المتحدة عام 1961 تحت عنوان "The growth of public expenditure in the uniter kingdom" وذلك لتفسير تطور الانفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلـي فـي المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من(1890–1955)، حيث تبين لهم أن نمو الإنفاق العمومي لا يتم بشكل مستمر.[2]

تستند نظرية بيكوك ووايزمان للإنفاق العام إلى النظرية السياسية لتحديد الإنفاق العام التي تنص على أن" **الحكومة ترغب في إنفاق المزيد من الأموال، وأن المواطنين لا يرغبون في دفع المزيد من الضرائب، وأن الحكومة بحاجة إلى إيلاء بعض الاهتمام للطموح ورغبات شعبهم**" كان رأيهم أن الإنفاق الحكومي لا ينمو بطريقة سلسة وتدريجية وإن حدوث إضطراب إجتماعي (الأزمات الطارئة، الحروب،...) غير متوقع يسلتزم زيادة في الإنفاق العمومي،[3] ويفسر حدوث أثر

---

[1] أنظر إلى:

– عزري حميد، (2020):"**أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2017))**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص38.

– حجازي موسى سيد،" **مبادئ الإقتصاد العام**"، الدار الجامعية: بيروت، الأردن، ص 333.

[2] كرمين سميرة، (2021):" **السياسات العمومية والإنفاق العمومي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد عمومي ومؤسسات، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 54.

[3]Edame Greg Kpung et al, Op.cit, p 20.

الرفع انطلاقا من وجود مستوى معين للأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية، بحيث أن هذا المستوى يتصف بثبات كبير في أوقات السلم، لكن في أوقات الأزمات الاجتماعية و الحروب يقبل المكلفـون بتحمل معدلات ضريبية تسمح للدولة مواجهة هذه الوضعية، وقد أطلق على هذه الزيادة في مستوى الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج الوطني بفرضية الأثر الإزاحي (أثر الاستبدال)[1]، ونجد ثلاثة تأثيرات هي:[2]

-**أثر التركيز**"**Concentration Effect**": ينتج عن رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

-**أثر الإزاحة**:"**L'effet de déplacemen**": المقصود به إزاحة الإنفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة، ويحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب، لكن ومع مرور الأزمة لا تعود تلك النفقات العامة إلى نصابها الأول لأن المجتمع أصبح قادرا على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق وبالتالي تمويل النفقات المرتفعة يبقي الإنفاق العام في مستوى أعلى.

-**أثر التفتيش** :"**L'effet d'inspection**": ينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

3. نظرية الركود:

تجاوز معدل البطالة في بعض الدول 25% في الفترة الممتدة من 1929 و1932 مما سبب أزمة ركود حادة، وتم تسجيل تراجع الإنتاج الوطني بمقدار النصف أو الثلث خلال هذه الأزمة ، كل هذه العوامل وغيرها كانت أسس نظرية جون مايناردكينز التي انتقد من خلالها قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به،[3]وجد كينز علاقة بين زيادة الانفاق

[1] رقوب نريمان، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] العربي بن علي بوعلام، (2017):" **آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، ص ص 35-36.

[3]Chekebkeb Aissa, Benslimane Yahia, (2008) :« **Etude de la Relation de Cointégration entre les Dépenses Publiques et la Croissance économique cas de l'Algérie pour la péride 1980-2014**», Revue d'études économique,Vol 02, No 28, université de djelfa, Algérie, p 333.

ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الذي يؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، فالانفاق العام يشكل جزء هاما من مكونات الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي وحجم البطالة، بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الانتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة.[1]

وقد صنف كينز الإنفاق العام على أنه متغير خارجي قادر على تحقيق النمو الاقتصادي وليس ظاهرة داخلية فالإنفاق الحكومي هو أداة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير، فزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى حالة تضخمية بينما التقليل منه يؤدي إلى البطالة، كما تؤدي الزيادة في الاستهلاك الحكومي إلى زيادة في التوظيف والربحية والاستثمار من خلال تأثيرات مضاعفة على إجمالي الطلب، لذلك فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج اعتمادا على مضاعف الإنفاق.[2]

4. نظرية "Rostow et Musgrave":

طرح كل من Rostow et Musgrave نموذجا للتنمية في إطار أسباب النمو في الإنفاق العام وجادلوا بأن الإنفاق العام هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي، يوفر القطاع العام في البداية البنية التحتية الاقتصادية مثل الطرق والسكك الحديدية وإمدادات المياه والصرف الصحي، مع حدوث النمو الإقتصادي تحول ميزان الاستثمار العام نحو تنمية رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على خدمات التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية،[3] يؤكد Musgrave على ضرورة رفع الإنفاق العمومي في المراحل الأولى من النمو معللا ذلك بوجود اختلالات في السوق في هذه المراحل التي تستدعى التدخل الحكومي من خلال رفع إنفاقها للتغلب عليها، حيث عادة ما يكون الإنفاق الاستثماري العمومي مرتفعا في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي ويرجع ذلك إلى احتياج

---

[1] عشار إيمان، زايري بلقاسم، (ديسمبر 2020):" **اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة طاهري محمد، بشار، ص130.

[2] Bingilar Paymaster Frank, Oyadanghan James Kereotu, Op.cit, p p 25-26.

[3] Greg Ekpung Edame, Agboro Diepreye Eturoma, (Septembre2014): «**The determinants of public expenditure on educational infrastructural facilities and economic growth in Nigeria**», Journal of Business Management and Economics, Vol 5, No 6,p p 154-155.

الدولة إلى إنشاء البنى التحتية على نطاق واسع (بناء المدارس والمستشفيات و الطرق وبناء محطات الصرف الصحي...) وذلك لكونها الشرط الأساسي لزيادة الإنتاجية وتمهيد لانطلاق الاقتصاد الوطني،[1] وقد قسمت مراحل التنمية إلى ثلاثة مراحل:[2]

- **مرحلة التطور الأولى:** زيادة الاستثمارات العمومية على القطاعات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي مثل التعليم، الصحة، العدالة والقانون والبنية التحتية للاقتصاد، لا يمكن الإعتماد على المدخرات الخاصة لتغطية التكاليف الضرورية لمثل هذه الاستثمارات، نستنتج أن النفقات العمومية تمثل نسبة عالية من الناتج الإجمالي.

- **مرحلة النمو الوسطى أو السريعة:** نجد في هذه المرحلة زيادات معتبرة في الادخار الخاص مقارنة بالمرحلة الأولى ناجمة عن علاقة تكاملية بين الاستثماريين الخاص والعام، لذلك سيبدأ الاستثمار الخاص تدريجيا في تكملة دور الاستثمار العمومي والمساهمة في الاقتصاد حتى يصبح دور الدولة دورا مكملا للقطاع الخاص في تصحيح إخفاقات السوق.

- **مرحلة التطور الأخيرة:** ينتج عن هذه المرحلة ميل معدل الاستثمار العمومي على الخدمات الأساسية إلى الإنخفاض راجع إلى أن معظم الحاجيات الأساسية الضرورية تم تلبتها، ومن ناحية أخرى هناك زيادة الطلب على السلع الكمالية خاصة التي تحتاج إلى الاستثمار العام التكميلي (السيارات السريعة، المنشآت الفخمة...)، الأمر الذي ينجم عنه زيادة اليد العاملة المؤهلة التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى ذلك زيادة هجرة السكانية تؤدي إلى تنمية الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية.

5. نظرية Samuelson و Musgrave:

فالنظرية التي تطرقت لهذه الأخيرة كانت من منظورين الجزئي والاقتصادي الكلي، كان منظور الاقتصاد الجزئي مستمدا أساسا من مفهوم "الممتلكات العمومية" التي تعالج فشل السوق

[1] كرمين سميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

[2] بوعكاز إيمان، (2015):" **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص58-59.

وآلية تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية عند وجود فشل السوق على سلع معينة،[1] هذه الممتلكات العمومية لها خصائص تم تحديدها إستنادا إلى معيارين يتمثلان في:

-**عدم الندية (Non rivalité)**: حيث أن الملك العام له خصوصية أنه غير ندي لأن إستهلاكه من طرف شخص واحد لا يقلل من الكميات المتاحة لإستهلاك شخص آخر، لذا فهذا المفهوم يرتبط بعدم تجزئة الإستعمال أي أنه لا يمكن مثلا وضع إنارة عمومية لأشخاص معينين دون أخرين.

-**عدم الإقصاء (Non exclusivité)**: ويعني أنه لا يمكن إقصاء أي مستهلك من إستعمال الممتلكات العمومية أو الخدمات العمومي، كالعدالة، الأمن أو الإنارة العمومية.

هذه المفاهيم قد تغيرت نوعا ما في الظرف الراهن وذلك لتبلور مفاهيم جديد كالشراكة بين القطاع العام والخاص (Partenariat Public Privé) التي تنتهي غالبا بوضع نظام دفع(Péage) وذلك لتقصير مدة مردودية المشاريع، كذلك المستعمل على سبيل المثال في الدول الأوروبية على مستوى الطرق السريعة المزدوجة(Auto-routes).[2]

6. نظرية Tulockو Stiguer :

حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي عبر الاستثمارات العمومية انطلاقا من فكرة أن الدولة تقوم بإنتاج سلع وتقديم خدمات عامة بدون مقابل مادي وفي نفس الوقت تلبي حاجيات بعض الوكلاء دون الأخرين، ورغم أن تمويل هذه السلع يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن هناك جماعات تتشكل وتنتظم لتضغط على الدولة لتنتج لهم ما يرغبون فيه، مع الإشارة إلى أن هناك فئات من السكان لا يستفدون من النفقات مع أنهم يتحملون أعبائها، ولا يستطعون مقاومة الضغوط والدفع بالدولة لرفضها لانتاج منتجات التي تلبي حاجات فئة معينة.[3]

ويرجع ذلك لسببين هما: [4]

-من الصعب التنظيم بين الممولين بسبب عددهم الكبير وتضارب مصالحهم الخاصة.

- بعض الممولين يمارسون الضغط على الدولة لانتاج منتجات معينة، وهذا ما يدفعهم لغض الطرف على منتجات التي لا يهتمون بها، على أمل إعتبارها ذريعة للضغط على الدولة لتوفير

[1] عرفي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص 29.

[3] كرمين سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[4] نفس المرجع، ص 56.

المنتجات اللازمة لهم، وعلى هذا الأساس نجد أن الإنفاق العمومي يتزايد نتيجة تزايد التطور الاقتصادي والاجتماعي دون وجود مانع يمنعه من التزايد.

المطلب الثالث: تقسيمات الاستثمارات العمومية

هناك العديد من التقسيمات للاستثمارات العمومية أهمها:

1. **طبيعة الإستثمارات العمومية:** تستطيع الدولة الاستثمار في العديد من المجالات الاقتصادية منها:[1]

-**الاستثمارات في البنية التحتية:** ويقصد بها المبالغ المالية العامة التي تواجهها الدولة لإنجاز العديد من المشاريع التي تهدف إلى المنفعة العامة مثل الطرقات، الجسور، السكك الحديدية، المطارات...الخ.

-**الاستثمارات العمومية الموجه لتكوين رأس المال البشري:** وتعني الاستثمارات التي تقدمها الدولة لتنمية العنصر البشري كأساس لعملية التنمية من خلال بناء المدارس، الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين لإعداد وتشكيل الإطارات المستقبلية، وتحسين مهارات العمال لإتقان واستخدام التقنييات الكنولوجية الحديثة...الخ.

-**الاستثمار في مجال التقدم التقني:** ونعني بها المبالغ المالية الموجهة من طرف الدولة والمخصصة للبحث العلمي من أجل استقدام مختلف التطورات التكنولوجية الحديثة وتعميم استخدامها في جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية.

-**الاستثمار في المصانع العمومية والتجهيزات:** يصعب تحقيق هذا النوع من الاستثمارات خاصة من خلال المعطيات الموجود في المحاسبة العامة، لذلك عندما نتكلم عن الاستثمار العمومي فنقصد الاستثمار في المجالات الثلاثة الأولى.

2. **تقسيم الإستثمارات العمومية وفق معيار نوع الخدمات والسلع المقدمة:**

تنقسم الاستثمارات العمومية وفق هذا المعيار إلى:[2]

---

[1]European Parliament, Direction Géneral Des Études, (2001) :« **L'investissement public et privé dans l'union européenne**», série affaire économique, p 29.

[2] بوعناني عبد الصمد، (2021):" **أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العمومية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2018**-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 81-82.

-**الإستثمارات العمومية الاجتماعية (الخدمات العامة):** تهدف هذه المشاريع الاقتصادية إلى تحقيق منافع عينية وشخصية للأفراد غير هادفة للربح، كالوحدات التعليمية، المستشفيات، الوحدات الدينية والرياضية، وتنقسم هذه الإستثمارات إلى قسمين: الأول يتضمن المشاريع التي تدعم الهيكل الاقتصادي للدولة(الهيئات الإنتاجية) كالمرافق العامة والإسكان والمواصلات والأمن والعدالة والدفاع ، و الثاني فيتضمن المشاريع التي تدعم الهيكل الاقتصادي للدولة وتركز على الفرد بهدف رفع المستوى الفكري والمعنوي من خلال مشاريع التنمية الاجتماعية والدينية والثقافية.

-**الإستثمارت العمومية الإقتصادية:** نجد هذا النوع في المشاريع الإستثمارية التي تنشئها الدولة من أجل إنتاج سلع وتقديم خدمات معينة تتميز أهدافها بأنها أهداف عددية، كما تتمتع بالاستقلال القانوني والمالي (ميزانية مستقلة) حتى تتمكن هذه المشاريع من إدارة شؤونها بأسلوب اقتصادي، فهي مشاريع ذات عوائد كمية كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (مشاريع الصناعات الإستخراجية، الصناعات التحويلية، مخططات توليد الطاقة الكهربائية، مشاريع الفنادق...).

3. حسب نظام تسيير الاستثمارات العمومية:

تنقسم الاستثمارات العمومية حسب نظام تسيير الاستثمارات العمومية إلى:[1]

-**البرامج القطاعية الممركزة(PSC):** تكون هذه الاستثمارات ذات بعد الوطني أو جهوي ويتعلق بمشاريع القطاعات الإقتصادية (بناء مصانع الحديد، الصناعات الغذائية...) التي تتطلب إمكانيات وتقنيات عالية تتعدى قدرات وإمكانيات الجماعات المحلية، تكون تحت وصاية الإدارات المركزية (الوزارة المعنية) أو المؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي ويشرف على هذه المشاريع الوزراء لضمان السير الحسن والفعال، ويتم تمويلها من ميزانية التجهيز العمومي وفقا لنوع البرنامج (برامج قطاعية).

-**البرامج القطاعية غير الممركزة(PSD):** تكون هذه المشاريع على مستوى الولايات وتهدف إلى تحقيق أهداف التوازن الإقتصادي والقطاعي في مختلف المجالات عبر مختلف أقاليم الوطن، ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع وتسجل مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة بإسم الوالي الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود ونطاق إختصاصه.

[1] نفس المرجع، ص ص 82-83.

-**المخطط البلدي للتنمية(PCD):** هو أحد البرامج التنموية للدولة في ميزانية التجهيز العمومي، فالمخططات البلدية للتنمية مكرسة لتحقيق اللامركزية التسيير، تعمل وفق مشاريع مقترحة هدفها تلبية متطلبات المواطنين على مستوى المحلي وذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية.

المطلب الرابع: الإستثمارات العمومية، دوافعها وخصائصها

1.الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات العمومية:

وجدت الاستثمارات العمومية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:[1]

-**تحقيق الأهداف التنموية المسطرة:** تعتبر الاستثمارات العمومية ركيزة أساسية ضمن الاستراتيجيات التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية للكثير من الدول، وتستخدمه لتحقيق أهدافها المسطرة منها: القضاء على الجوع، تطوير وتحسين مؤشرات القطاعات الإقتصادية، إعادة توزيع الدخل، تنمية المناطق الظل.

-**توجيه النشاط الاقتصادي:** يعمل الاستثمار العمومي على تصويب النشاط الاقتصادي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، كما يعتبر أداة فعالة في التصدي لبعض مشكلات الإقتصادية، من خلال توجيه وإرشاد النشاط الإقتصادي، إزالة العقبات التي تعرقل مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

-**زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:** تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية بشكل كبير في تحسين بيئة وشروط الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.

-**زيادة القدرة التنافسية:** يمكن للاستثمار العمومي أن يخلق مجالات إستثمارية جاذبة ومتكيفة مع المتطلبات التنافسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، فقدرة الاقتصاد على توفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمارية ومجابهة الصدمات الاقتصادية، سوف يزيد من القدرة التنافسية على الاستثمارات، مما يحسن الأداء الاقتصادي ويصبح قادر على زيادة الإنتاج والقدرة على التصدير.

[1] أبو إسماعيل فؤاد، (1999):" **إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مصر، ص ص 22-30.

-**زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:** تهدف الدولة من الاستثمارات العمومية إلى تجسيد المنفعة العامة من جميع جوانبها كتقليص البطالة وتحسين مستوى المعيشة، إنشاء السكك الحديدية، الري وشبكات الكهرباء والغاز، وإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية، تسعى من خلالها إلى الرفع من مستويات التوظيف وزيادة دخول الأفراد، وتحقيق مستوى عالي من الرفاهية والعيش الكريم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطنين ومساهمتهم في العملية التنموية.

2. خصائص الاستثمارات العمومية :

أهم ما يميز الاستثمارات العمومية عن غيرها من الاستثمارات:[1]

-تتميز المشاريع الاستثمارية بتكاليفها الكبيرة بسبب طول مدة المشروع مما يجعل دقة الميزانية أكثر صعوبة ويصعب تقدير تكاليفها، إن النفقات المخصصة لهذه المشاريع تكون لمرة واحدة ومعقدا تقنيا، وهذا يعني أن المشاريع غالبا ما تخضع للتكلفة التجاوزات التي يمكن أن تكون مصدرا رئيسيا للمخاطر المالية للحكومة.

-هناك اختلال في توقيت التكاليف والفوائد لأن المشاريع عادة ما تتطلب مقدما كبيرا للتمويل، في حين أن الفوائد المستحقة على مدى السنوات ربما لا بتحقق بالكامل إلا بعد عقود من تحصيل الأصول المبنية.

-تقوم الاستثمارات العمومية بتقديم الخدمات العامة الرئيسية والمتطلبات الضرورية في الحياة (توفير المياه، الطاقة، التنقل، الاتصالات،...) ، مما يجعلها وسيلة فعالة لتحقيق النمو والازدهار الإقتصاديين.

-مرونة الطلب منخفضة بسبب وظائفها الأساسية، فالطلب على خدمات البنية التحتية مستقل نسبيا عن دورات الصناعة والأداء الإقتصادي حتى عندما ترتفع الأسعار (بسبب لوائح تعديل التضخم) فهي ترتفع عموميا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-تقدم الاستثمارات العمومية خدمة طويلة المدى، مثلا أصول البنية التحتية لها عمر خدمة يصل إلى 100 عام أو أكثر (المباني والقصور التاريخية)، فالخدمة التي تقدمها الاستثمارات العمومية

[1] Regarde:
-Mark Miller, Shakira Mustapha, (Novembre 2016) :« **Public investment mangement»,** A public Financial mangement introductory guide**,** overseas Development institute, london, p 8.
-Barbara Weber, Hans Wilhelm Alfen,(2010) :« **Ifrastructure as an Asset Class Investment Strategies**», Project Finance and PP, EIB Papers, Vol 15, p p 7-8.
- FMI, op-cit, p 82.
- Pasquale Lucio Scandizzo, Maria Rita Pierleoni, op.cit, p 836.

في بعض الأصول تبقى منافعها لفترة زمنية طويلة للأجيال المستقبلية وهذا يعتبر عامل رئيسي لإنعاش الحياة الإقتصادية.

-الحماية من التضخم، قد توفر أصول البنية التحتية تحوطا طبيعيا ضد التضخم، لأن الإيرادات المتأتية من استثمارات البنية التحتية غالبا ما تقترن بآليات تعديل التضخم، سواء من العوائد المضمونة أو أي شكل آخر من الضمانات التعاقدية، أو دخل المشروع الناتج عن رسوم المستخدم مثل الرسوم على الطرق ومحطات المرافق العامة.

-التدفقات النقدية المنتظمة والمستقرة لأصول البنية التحتية التي تتمتع بالخصائص المذكورة أعلاه بشكل عام تتمتع بإيرادات طويلة الأجل مستقرة ويمكن التنبؤ بها وفي معظم الحالات معدلة حسب التضخم يمكن أن تصمد أما الدورات الإقتصادية وتدعم عبء إئتماني كبير.

-ويمكن الاستثمارات في البنية التحتية أن تنتج عوامل خارجية إيجابية، بحيث يكون العائد الإجتماعي للمشروع أعلى من عائده الخاص في بعض الأحيان، عند القيام السلطات العمومية بتنفيذ مشاريع عامة تأخذ بعين الإعتبار الأثر الاجتماعي للمشروع وليس زيادة الإيرادات فقط ، فهي تهدف إلى جلب أكثر فوائد اجتماعية ملموسة للمواطنين(بناء الطرقات، المستشفيات،...) إلا أن تكاليفها قد لا يتم تعويضها من خلال الرسوم والتعريفات على المستخدمين، أو بواسطة الزيادة في الإيرادات الضريبية الناتجة عن التكثيف من النشاط.

-وفقا لما يسمى بالجغرافيا الاقتصادية الجديد التي تعتبر التكاليف النقل محددا مركزيا لموقع وحجم النشاط الإقتصادي ونمط التجارة، فالبنية التحتية وخاصة البنية التحتية للنقل لها تأثير عميق على حجم السوق، لأنها تمكن المنتجين من تجميع واستغلال وفورات الحجم المشتركة.

المبحث الثالث: المخططات التنموية في الجزائر (1967-1998)

تبنت الجزائر النظام الاشتراكي بعد الاستقلال الذي يقوم على أساس التخطيط المركزي للنهوض بالاقتصاد الوطني المعدم آنذاك بهدف إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، فتوجهت نحو تطوير القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة والتي بدورها تلقى بظلها على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا قامت الجزائر بإعداد خطط تنموية ثلاثية و رباعية خلال الفترة(1967-1978) ، بينما تميزت فترة الثمانينات(1980-1989) بمخططات خماسية تنتهج خلالها سياسة التنمية اللامركزية لتصحيح الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، لتجد الدولة نفسها بداية فترة التسعينات وبعد كل هذه الإصلاحات معبئة بالديون وعدم قدرتها على مواصلة تمويل عملية التنمية الشاملة، لتتجه إلى الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) للحصول على موارد مالية جديدة وفي نفس الوقت تهيئة الاقتصاد الجزائري للتحول نحو إقتصاد السوق من خلال برنامجي الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1990-1998).

المطلب الأول: مخططات التنمية الإقتصادية المركزية(1966-1989)

1.وضعية الجزائر غداة الاستقلال (1962-1966):

تميزت هذه المرحلة بوضعية إقتصادية هزيلة وشاقة يمكن وصفها في الخطوات التالية:[1]

-تعطلت جميع المؤسسات والشركات ذات الطبيعية الصناعية مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية، وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- فالقطاع زراعي هو الآخر عرف نوع من الركود حيث ينقسم إلى قسمين: قطاع زراعي منتج يمتلكه الأوربيون بمساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- وجود أغلب الهياكل القاعدية والمرافق الضرورية للحياة في الشمال لوجود المستعمرين في المناطق، لذا قامت فرنسا ببناء المصارف والمدارس والطرقات والمطارات حوالي 10000 كلم

[1] مباركي كريمة، (2014):" **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 20-21.

و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها.

– غياب الإطارات الكفؤة بسبب مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطار من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

– توقف جميع المبادرات التجارية حيث كانت في سنة 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا و80% من الواردات تأتي من فرنسا، بسبب التخلي شبه التام عن الاستغلاليات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

– تحويل جميع مدخرات رؤوس الأموال المعمرين عند رحيلهم، مما أدى إلى نقص أو انعدام السيولة في القطاع المصرفي بتسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل حوالي 750 مليون فرنك وانعدام الائتمان، ونتج عن ذلك قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

لذا اتجهت الدولة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال:[1]

– تأسيس لجان التسيير في المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية المتروكة من قبل ملاكها.

– المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز (KAMEL)، و40% من رونو (CARL Renault) و30% في (SABAB) و25% في الاتحاد الصناعي الافريقي، والسباكة الأكثر اهمية في الجزائر والتي أقيمت في عنابة.

– إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في سنة 1964، شركة (SNS) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964، وشركة (SOMEA) المتخصصة في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

[1] صالي محمد، (2016):" **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص العلوم في الديمغرافيا، جامعة وهران 2، الجزائر، ص ص93-94.

– وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة، مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري(BNA) بتاريخ 1966/08/13.

2.التنمية الاقتصادية في الجزائر (1967–1978):

إعتمدت الجزائر النهج الإشتراكي على جميع المستويات، الذي يقوم على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج واستخدام التخطيط المركزي لإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية الاقتصادية الوطنية المراد تحقيقها، لذا قامت الجزائر بإعداد خطط تنموية ثلاثية ورباعية خلال الفترة(1967–1978) وجاءت على النحو التالي:

1.2. المخطط الثلاثي الأول(1967–1969):

يتميز هذا المخطط بقصر المدة بسبب نقص الموارد المالية آنذاك، كان هدفه القطاع الصناعي لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات البرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي إنجازها (10.52 مليار دج).[1]

إن إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة خلال المخطط الثلاثي الأول تحكمه الإعتبارات التالية:[2]

- ضعف بنية القطاع الصناعي بسبب مخلفات الاستعمار الذي سلب كل شيء، فهو قطاع لا يستطيع إنتاج أدوات العمل وعديم التأثير على الإنتاج والإنتاجية، ويتركب بصفة خاصة من فرع للصناعة الإستراتيجية وفرع للصناعات الإستهلاكية والصناعات الوسطية؛
- الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الصناعة في خلق الترابط بين قطاعات الاقتصادية خاصة وأن الجزائر تملك مقومات صناعية معتبرة وإنعكاساتها الإيجابية على باقي القطاعات؛

ركزت الجزائر في هذا المخطط بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة، حيث خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49% لخلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، (1991):" **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص66.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999):" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 165.

سريعة لباقي القطاعات، بينما القطاعات الأخرى مثل السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاع الصناعة، تم تنفيذ 87% من هذا المخطط أي بما قيمته 470 مليون دينار جزائري، وتأتي الصناعات القاعدية الثقيلة مثل المحروقات والصناعات البيروكيميائية في مقدمة القطاعات التي استفادت من المخطط التنمية.[1]

2.2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

قامت الجزائر باستكمال طريقها نحو تحقيق التنمية الشاملة بإضافة مخطط اقتصادي ثاني، وإعتمد هذا المخطط على استراتيجية النمو غير المتوازن لـF. Perroux، الذي يرى بأن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه في كل مكان وفي نفس الوقت، وإنما يتعين تركيز الجهود على قطاعات محددة لخلق أقطاب للنمو الاقتصادي من شأنها تحقيق نتائج إيجابية تنعكس على باقي القطاعات الإقتصادية،[2] وجاء في الأمر 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970 المتعلق بالمخطط الرباعي الأول حسب المواد 4 و5 و6 بهدف تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد، ويعتمد على التقويم التام لثروات الفلاحية والمنجمية ويندرج في سلسلة من التصنيع التام والعصري، كما حددت المادة 07 من نفس القانون معدل التنمية المتوسطة السنوية للإنتاج الداخلي الإجمالي خلال الفترة التي يغطيها المخطط الرباعي بـ9 %.[3]

بلغ الحجم الاستثماري لهذا المخطط الرباعي بـ 27.75 مليار دينار موزعة على ثلاثة قطاعات، حيث استفاد القطاع المنتج من الحصة الأسد من هذا المخطط بغلاف مالي قدره 17.34 مليار دينار ما يعادل 62.5%، حيث مازال قطاع الصناعة المسيطر على التنمية في الجزائر حيث بلغ حجم استثمارته بـ 12.40 مليار دج ما يعادل 44% من مجموع التراخيص المالية للمخطط، وذلك من أجل إنشاء صناعات جديدة خاصة في مجال المحروقات والصناعات الميكانيكية لإرساء قواعد الصناعة الثقيلة، وتحصل قطاع الزراعة على مبلغ قدره 4.94 مليار دج

---

[1] هني عامر، (2018):" **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967-2014)**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (العدد 04)، جامعة المسيلة، ص ص216-217.

[2] بلعاطل عياش، (2020):"**آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر-دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 121.

[3] الأمر 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970 الخاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية، (العدد 07)، ص 55.

بينما تحصلت القطاعات شبه المنتجة(قطاع النقل والتجارة والموصلات) على ترخيص مالي قدره 1.87 مليار دج أي بنسبة 30.77%، أما القطاعات الغير المنتجة(البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية) التي استفادت من ترخيص مالي قدر بـ 8.54 مليار دينار بنسبة 6.73%.[1]

3.2.المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء هذا المخطط لاستكمال وتيرة التنمية وإنجاز المشاريع المتبقية من المخططات السابقة وتجنب المشاكل والعراقيل التي حالت دون انجازها، وهذا يدل على حجم المبلغ المخصص بـ 110 مليار دج لبرامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول،[2] وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف الاقتصادية المخطط الرباعي الثاني فيما يلي[3]:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الاجمالية للتنمية؛
- زيادة الإنتاج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46 % على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10 % سنويا؛

أما الأهداف الاجتماعية التي يغطيها المخطط خلال الفترة (1974-1977):

- تحسين مستويات المعيشة لسكان ابتداء من زيادة مناصب ومن توزيع عادل للدخل؛
- رفع المستوي الثقافي والتقني؛
- الإسراع في تحقيق البرامج الاجتماعية ولاسيما في مجال القرى الفلاحية والإسكان الحضري والتجهيزات الجماعية؛

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على:

-محمد حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2] دراوسي مسعود، (2005):" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص343.

[3] المواد 2 و3 و4 من الأمر 74-68 المؤرخ في 28 يونيو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية، (العدد 52)، ص 715.

4.2.المرحلة التكميلية للمخططات التنموية(1978-1979):

تعتبر هذه المرحلة مرحلة استكماليه لإنجاز ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، من أبرز خصائصها هي:[1]

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج؛
- تسجيل برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛

بلغ حجم الإستثمارات الفعلية خلال هذه الفترة(1978-1979) أكثر 106 مليار دج، منها 52.65 مليار دج بعنوان سنة 1978 منها نحو 60.2% إستثمارات في قطاع الصناعة، قطاع الزراعة 4.2%، في السنة الموالية (1979) إرتفع حجم الإستثمارات المنفذة فعلا ليبلغ 54.78 مليار دينار بينما حجم الترخيص المالي بلغ 64.71 مليار دينار جزائري، بلغت حصة الصناعة 62% من مجموع الاستثمارات.[2]

المطلب الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية اللامركزية (1980-1989)

لتصحيح الاختلالات الموجودة على مستوى التنمية الاقتصادية في المخططات المركزية السابقة وعدم تحقيقها نتائج إيجابية، تم إستحداث مخططتين هما المخطط الخماسي الأول(1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) لتفعيل الأداء الاقتصادي أكثر توجهت الجزائر نحو اللامركزية في التسيير الاقتصادي.

1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

ساعد ارتفاع أسعار البترول من 17.25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 35.50 دولار للبرميل سنة 1981 إلى زيادة في الاستثمارات العمومية في شكل المخطط الخماسي الأول(1980-1984) بحوالي 156.86 مليار دينار وخلق ما يعادل 140ألف منصب شغل سنويا، والذي جسد مبادئ السياسة اللامركزية في التسيير من طرف السلطات العمومية التي تهدف إلى تفادي التأخر في إنجاز المشاريع و تحقيق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق ذكره، ص344.

[2] بلعاطل عياش، مرجع سابق ذكره، ص125.

وقيادة الاستثمار،[1] كما تطلب ضمان التوازنات العامة للمخطط الخماسي زيادة سنوية متوسطة بتقدير حقيقي في الإنتاج الداخلي الإجمالي نسبتها 8% على الأقل لضمان تطورات الاستهلاك والاستثمار بمعدل نمو سنويين متوسطين يبلغان على التوالي 8.5% و7% وذلك ضمن شروط تحد من تزايد الاستمداد الخارجي من السلع والخدمات بنسبة سنوية قدرها 6%.[2]

يستهدف المخطط الخماسي (1980-1984) إلى تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية شاملة من خلال:[3]

- تعزيز بناء الاقتصاد الإشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني؛
- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والأمة عند نهاية العشرية الجارية بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني؛
- تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية؛
- ضمان تدعيم الإستقلال الاقتصادي للبلاد؛
- ضمان التحكم في توازنات الإقتصاد الوطني ومقاديره.
- تطوير نشاطات إقتصادية متكاملة وخاصة ترقية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشر التنمية الإقتصادية والإجتماعية بحيث تخلق ظروفا متماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر التراب الوطني، وتضفي القيمة على الطاقات البشرية والمادية لجميع الجهات؛

بلغ الحجم الاستثماري لهذا البرنامج بغلاف مالي قدره 560.5 مليار دج (استثمارات قديمة وجديدة) وكانت حصة الأسد لقطاع الصناعة استحوذ على أكبر حصة من الترخيص المالي خلال المخطط الخماسي الأول بقيمة 154.5 مليار دج وهو يبرز اتجاه الدولة في استمرار تشجيع الصناعات خاصة التحويلية وذلك لإرساء قطاع صناعي ثقيل، وتم توزيع باقي الاستثمارات على

---

[1] عويسي وردة، (سبتمبر 2014):" **البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط حالة الجزائر** "، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد 39)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص19.

[2] المادة 12 من القانون رقم 80-11 المؤرخ في 16ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، (العدد 51)، ص 1797.

[3] المادة 5و6 من القانون رقم 80-11 المؤرخ في 16ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، مرجع سبق ذكره، ص 1795.

القطاعات الأخرى على غرار السكن بترخيص مالي 60 مليار دج، الفلاحة 47.1 مليار دج، التعليم 42.2 مليار دج، المنشآت الاقتصادية 37.9 مليار دج.[1]

2. المخطط الخماسي الثاني (1984-1989):

ساهم تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال الخطة الخماسية الأولى الاستمرار على نفس النهج التنموي في المخطط الخماسي الثاني لتنشيط وتحفيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، ومن أبرز أهدافه تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، تحسين الإنتاج وتوفير السلع الضرورية في الأسواق الوطنية والتحكم في التوازنات الخارجية، فتم تخصيص مبلغ 550 مليار دج لتنفيذ الإستثمارات المخصصة له، حيث تحتل الصناعة نسبة 31.67% وهي تمثل أعلى نسبة من المبالغ المخصصة في هذا المخطط،[2] أما بالنسبة للتوازنات العامة للمخطط الخماسي فهي ترتكز على زيادة سنوية متوسطة بتقدير حقيقي في الإنتاج الداخلي الإجمالي باستثناء المحروقات نسبتها أكثر من 7.5% لضمان تطورات الاستهلاك والاستثمار بالمعدلين السنويين المتوسطين للنمو يبلغان على التوالي 5.8% و7.3% وذلك ضمن شروط تحد من زيادة الاستمداد الخارجي من السلع والخدمات بنسبة قدرها 6%.[3]

تعد أهداف المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) تكملة للأهداف التي شهدها المخطط السابق، وجاءت على النحو التالي:[4]

- تعزيز بناء الإشتراكية بترقية الإنسان محور عملية التنمية؛
- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والأمة بالاعتماد على الإنتاج الوطني؛

---

[1] بن عمرة عبد الرزاق، (2022):" **السياسة النقدية والمالية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 259.

[2] سعودي عبد الصمد، (2016):" **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 180.

[3] المادة 13 من القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 والمتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، الجريدة الرسمية، (العدد 01)، ص 5.

[4] المادة 5 من القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 والمتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، مرجع سبق ذكره، ص 3.

– تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية؛

– تدعيم الإستقلال الاقتصادي؛

– التحكم في التوازنات الاقتصاد ومقاديره؛

– تطوير نشاطات إقتصادية متكاملة تساعد على تكوين سوق داخلية نشيطة ومنظمة، وتحسين المبادلات الخارجية؛

– نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإضفاء القيمة على الطاقات البشرية والمادية في جميع الجهات؛

– ازدهار الثقافة الوطنية وإثراؤها ونشرها وترقيتها وفقا لمقتضيات التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية من خلال تطبيق الاعمال الضرورية ولاسيما في ميادين التكوين والبحث والنشاط الثقافي؛

إن الحجم الاستثماري لهذا المخطط الخماسي الثاني أكبر من جميع المخططات السابقة فتم تخصيص غلاف مالي قدره 521.38 مليار دج كبرامج جديدة بالإضافة البرامج السابقة التي لم تنجز بقيمة 306.77 مليار دج ليصل المجموع إلى 828.38 مليار دج، واستمرت الدولة في دعم القطاع الصناعي بحصة قدرها 174.2 مليار دج بنسبة 31% من مجموع المالي للبرنامج وهذا رغم انخفاضها عن المخطط السابق فهي تبقى في الريادة التنمية الاقتصادية، كما أعطى هذا المخطط أهمية لباقي القطاعات الأخرى فحصل قطاع الفلاحة على 79 مليار دج، المنشآت الاجتماعية الأساسية بقيمة 149.45 مليار دج وباقي المبلغ تم توزيعه على القطاعات الأخرى.[1]

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية

إن المراحل السابقة من التنمية المركزية واستكمالها بالتنمية اللامركزية سجلت بعض المؤشرات الإيجابية، لكن حدوث أزمة البترولية سنة 1986 وتراجع في أسعار المحروقات10 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 1986 وهو ما مثل انخفاضا قدره 50% مقارنة بمستوى أسعار عام 1980، تسجيل انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% ، تراجع عائدات الطاقة بين سنتي 86 و87 بنسبة 39% ثم 31% على التوالي، مما جعل الجزائر تفكر في توقيف تمويل عملية التنمية (نقص إيرادات قطاع المحروقات)، أضف إلى ذلك ارتفاع المديونية الجزائرية من 17.5 مليار دولار سنة

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على:

–La Banque Mondiale, (30/09/1987): «**Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives à moyen et long terme**», p 33.

1985 إلى 25.8 مليار دولار سنة 1989، وانتقلت خدمات الديون من 4.79 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.01 مليار دولار سنة 1989،[1] مما استدعى من الحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو مؤسسات "بروتن وودز" بتبني إصلاحات إقتصادية جديدة هدفها توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق وتسديد ديونها تجاه دائينها خاصة مع تفاقم أزمة المديونية لديها.

1. برامج الاستعداد الائتماني (1989-1994):

بعد أزمة البترولية سنة 1986، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات صعبة تمثل في تدهور الحياة الاقتصادية، تراجع مستويات النمو بسبب نقص الموارد المالية لتمويل عملية التنمية، هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، مما اضطر الجزائر إلى اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من أجل الحصول على تمويلات والقروض لتغطية إحتاجاتها بانتهاج سياسة الإنفتاح الاقتصادي والتخلي عن النظام الموجه والتوجه نحو إقتصاد السوق، حيث تلقت الجزائر الدفعة الأولى سنة 1988 تم تلتها الدفعة الثانية في 1991 والثالثة في 1994 تطبيقا للمبادئ الموصي بها من طرف "توافق واشنطن".[2]

1.1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989):

تم الاتفاق بين الجزائر والصندوق على حزمة من الإصلاحات لتوجيه الاقتصاد الوطني تدريجيا نحو الالتزام والانخراط في سياسة إقتصاد السوق، كما أكدت العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص وتراوحت مدة الإتفاق سنة كاملة(31 ماي 1989-30 ماي 1990)، تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ما يعادل 200 مليون دولار، كما استفادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315.2 مليون (DTS) ما يعادل 360 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة أسعار الحبوب المستوردة[3]، تحت الشروط التالية:[1]

---

[1] تومي عبد الرحمن، (2019):" **الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب**"، journal of economics and administrative sciences، المجلد 25، (العدد 113)، جامعة بغداد، العراق، ص 431.

[2] عمارية مكي، (2019/2018):"**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 213.

[3] سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189.

-التحرير الجزئي للإقتصاد بضبط الأسعار في جويلية سنة 1989 وتخلي الدولة عن دعمها تدريجيا للمؤسسات الوطنية، وظهر ذلك من خلال إنخفاض القروض الموجهة للمؤسسات بقيمة 03 ملايين دج؛

-إعادة النظر في السياسة النقدية من خلال منح بنك الجزائر الإستقلالية التامة في المراقبة النقدية والمصرفية بإصدار قانون النقد والقرض في 1990/04/14، مع إمكانية إنشاء فروع للبنوك الجزائرية أو البنوك الأجنبية على المستوى الوطني؛

-تحرير التجارة الخارجية بمنح رخصة استيراد للمتعاملين الخواص؛

-تعديل قانون الضرائب خلال فترة الاستعداد الإئتماني الأول بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب قصد تشجيع الإنتاج الذي يعتبر محددا رئيسيا لمداخيل الدولة؛

-تطبيق سياسة سعر الصرف المرنة وتشجيع إحلال الواردات؛

- رفع معدل إعادة الخصم من 07% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1991 و11.5% سنة 1992، بهدف جعل الفائدة الحقيقية موجبة، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية بـ 17% وإدخال سوق تعامل بين البنوك (سوق مشتركة)؛

2.1. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991):

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي في 03 سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون (DTS) أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992، وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992،

[1] بن رحو بتول، (2020/2019):"**دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي فيد المينا-دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة(1990-2017)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 180-181.

ومما سبق يتضح أن هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10أشهر،[1] وتضمن البنود التالية:[2]

– تحرير الأسعار لأكثر من 74% على المواد الغذائية والكمالية والوسطية، وزيادة تحرير التجارة الخارجية بمنح المزيد من رخص الاستيراد للمتعاملين في المجال التجاري؛

– رفع الأجور وتحسين الشبكة الاجتماعية بسبب التحرير الجزئي للأسعار لتحقيق العدالة في توزيع الدخل نظرا للسياسة التقشفية التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين؛

– إنشاء بورصة الجزائر في سنة 1990 قصد إصلاح النظام المالي؛

– إصلاح النظام الضريبي سنة 1991 بفرض الضرائب التالية:

*الرسم على القيمة المضافة(TVA) بدل الرسم على الخدمات(TUGPS) والرسم الوحيد على الإنتاج(TUGP).

* ضريبة تصاعدية على الدخل الإجمالي (IRG).

*ضريبة على أرباح الشركات(IBS).

3.1. برنامج الاستعداد الائتماني الثالث 1994:

استعانت الجزائر بالصندوق النقد الدولي مرة أخرى للاستدانة منه، فحصلت على قرض بقيمة457.2 وحدة سحب أي ما يعادل مليار دولار أمريكي و يمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 يحتوي هذا البرنامج على إجراءات لتوسيع وتعميق أسس الاستقرار الاقتصادي بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني والانتقال إلى إقتصاد السوق مع المحافظة على مستويات التوظيف الدائمة، مواصلة التحرير الاقتصادي، ترشيد الإنفاقات العامة، التركيز على تقليص الأجور،

[1] تسابت عبد الرحمان، (2016):" **تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية""**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 190.

[2] بن رحو بتول، مرجع سبق ذكره، ص 181.

وتقليص معدل توسع الكتلة النقدية إلى 14 %،[1] واعتمد في تحقيق الأهداف على ثلاث آليات هي[2]: تحرير الأسعار، سياسة الموازنة العامة وتخفيض قيمة العملة من خلال:

– الحد من توسع الكتلة النقدية، بتخفيض معدل نموها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، والبحث عن أسعار فائدة حقيقة موجبة؛

– تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994(1دولار=36دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تماشيا مع نموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛

– تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995، واحداث مناصب شغل للحد من البطالة؛

– تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، ورفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار؛

– جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

– تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛

– توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

– رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛

2. برنامج التعديل الهيكلي(1995–1998) (P.A.S):

جاء هذا البرنامج لإستكمال الإصلاحات الهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية نحو المرور إلى اقتصاد السوق وجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وقادر على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية من أجل تحقيق النمو المتوازن، فتم الاتفاق على مبلغ مالي قدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(DTS) ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في

[1] برحومة سارة، (2020):"**أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990–2018)**"، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص150.

[2] خليل عبد القادر، (2008):" **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990–2006)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص280–281.

الصندوق، على أن يتم سداد هذا المبلغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.[1]

جاءت أهداف هذا البرنامج لإبراز نجاعة الاقتصاد الوطني نحو الإنتقال إلى إقتصاد السوق ومن بينها هذه الأهداف:[2]

– إحياء النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال كبح التضخم وتعزيز التوازن الداخلي والخارجي؛

– إتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، بالعمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، وإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01؛

– تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية وخلق مناصب الشغل جديدة؛

– العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عند التصدير-CAGEXوصندوق دعم وترقية الصادرات).

– إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة للمؤسسات العمومية والسوقية وبحث عن مصادر مالية جديدة لتنويع تمويل الاستثمارات خارج التمويل البنكي التقليدي وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي؛

– فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر رقم 22/95) حدد حوالي 300 مؤسسة ووحدة إنتاج، وتصفية المؤسسات المفلسة (حوالي 88 مؤسسة اقتصادية محلية واستكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلة 23 مؤسسة إقتصادية عمومية)؛

– تقليل وإلغاء الإعانات الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العمومية برفع الدعم على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع؛

---

[1] منصوري سعدان، (2018/2017)،" **أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على إقتصاديات الدول النامية–دراسة حول وضع الإقتصاد الجزائري 1989–2018**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص248.

[2] نفس المرجع، ص 249.

– إنشاء الشركات القابضة لتحل محل صناديق المساهمة التي تقوم تدير أسهم المؤسسات العمومية التابعة لوزارة المالية، وتعزيز تطوير عملية إعادة الهيكلة الصناعية والقطاعات المختلفة المخصصة لها؛

– تشجيع القطاع الإنتاجي، وتحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية وتوزيع عادل وفعال للموارد؛

بالإضافة إلى ما سبق كان يجب على الجزائر:[1]

– تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج قطاع المحروقات،

–تخفيض التضخم إلى 10.3%؛

–تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994–1995؛

– أن يعادل إحتياط الصرف 03 أشهر من الواردات؛

3.الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

– القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2% نتيجة لتحسن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة بـ 34.2%، الكهرباء والإلكترونيك بـ 14.3% وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بـ 11.3% وقطاع المواد البناء والزجاج بـ 4.6%؛

– وصل الإحتياطي إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997، والذي كان أقل من 2 مليار دولار خلال الثمانية سنوات السابقة لبرنامج الاستقرار؛

– زادت قيمة القطاع الزراعي المضافة بنسبة 21% عوض 9% المتوقعة، بينما تراجع القطاع الصناعي قيمته المضافة بـ 2.4%، حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8%؛

– بلغت نسبة البطالة خلال فترة(1988–1998) نسبة 70% منها تعيش في الأرياف، وهي تمس خاصة الطبقات الفقيرة لتقارب نسبة 44% في المناطق الحضرية، و35% في المناطق الريفية؛[2]

[1] ناصري راضية، (2009):" **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص ص23–24.

[2] سعداوي موسى، (2007/12/26):"دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية –حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، ص ص 48–51.

– تسجيل تصاعد في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من 1995 ليصل إلى 3.8% سنة 1996، ليواصل ارتفاعه إلى حوالي 5.1%، ليعرف بعد هذه الفترة نوعا من الاستقرار إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.12% خلال الفترة(1999–2002)؛

– عرف معدل التضخم نموا متسارعا لتصل إلى نسبة 29.78% كأقصى حد له عام 1995، ثم إنخفضت بشكل مفاجئ سنتي 1996 و1997 لتبلغ حوالي 18.69% و5.7%، ليواصل انخفاضه ليصل إلى نسبة 0.34% عام 2000 كأدنى نسبة التضخم تعرفها الجزائر منذ الإستقلال؛

– تراجعت احتياطات من النقد الأجنبي ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6.846 مليار دولار، انعكست سلبا على أسعار الصرف الذي تراجعت هي الأخرى في نهاية سنة 1998 إلى غاية بداية سنة 2001 مسجلة انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بـ 2.6%؛[1]

– انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1995–2000)، بعد صدور القانون رقم 93–12 المؤرخ في 05–10–1993 المتعلق بترقية الاستثمار ليصل إلى 605.3 مليون دولار كمتوسط سنوي بعدما كان لا يتجاوز 30 مليون دولار سنويا خلال الفترة (1990–1994)؛

– سياسات الخوصصة وحل المؤسسات التي نادت بها برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان من أبرز آثارها تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تم حلها منذ سنة 1994 إلى غاية السداسي الأول من سنة 1998 تجاوز 800 مؤسسة، ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 28% سنة 1997، 29.8% سنة 1999، نتج عنها تسريح حوالي 212960 عامل أي ما يقل قليلا عن 5% من مجموع السكان النشطين في القطاع المهيكل عام 1997، يضاف إلى هذا العدد نحو 151540 عامل بين من تركوا مناصبهم طوعا ومن أحيلوا على البطالة التقنية؛[2]

[1] معيزي جزيرة، (جوان 2014):" **الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الممتدة من1990–2010**"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد 38)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 74–78.

[2] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص 144–147.

المبحث الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2024)

بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية بحلول الألفية الثالثة ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يعتمد في مداخيله على قطاع المحروقات بنسبة 95% في تمويل الخزينة و المشاريع الاستثمارية، هذا الارتفاع حفز الدولة على انتهاج سياسة انفاقية موسعة طويلة المدى لانعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو في القطاعات التي كانت مهمشة في السياسات الاقتصادية السابقة خاصة القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع أخذ بعين الإعتبار الجانب الاجتماعي لتفعيل التنمية المحلية والبشرية وتوفير مناصب شغل في القطاعات الاستراتيجية، أضف إلى ذلك مسعى الدولة إلى ادماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (تهيئة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية لإنتاج منتوجات ذات معايير دولية)، فتبنت مجموعة من البرامج التنموية الضخمة من حيث مواردها المالية، وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، برنامج الخماسي(2015-2019) وأخيرا برنامج النمو الجديد(2016-2030).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(le programme de soution a la croissance 2001-2004)

1. حالة الاقتصاد الجزائري قبل بدء برامج الإنعاش الاقتصادي:

حقيقة ساهم ارتفاع أسعار المحروقات إلى 27.6 دولار للبرميل في زيادة مداخيل الخزينة العمومية لتصل إلى 21.4 مليار دولار سنة 2000، مما أدى بالسلطات العمومية إلى التوقف عن برامج الإصلاحات التابعة للمؤسسات الدولية بسبب تعثر هذه الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية وتفاقم حجم المديونية، مما حفز الدولة على انتهاج برامج عمومية استثمارية طويلة المدى بالاعتماد على مواردها وإمكانياتها للإستمرار في عملية التنمية الشاملة، وتميزت الفترة قبل البدء تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي بالعديد من المؤشرات والتحديات ساهمت في نجاح عملية التنمية، منها:[1]

[1] أنظر:

- بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص150-151.

- عصماني مختار، (2014):" **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 145.

– ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ليحقق الناتج الداخلي الخام نسبة 2.4%؛

– إنخفاض معدل التضخم إلى مادون1%(0.3%)؛

– تراجع رصيد الدين الخارجي إلى 25.3 مليار دولار؛

– بلغت إيرادات الموازنة 1578.1 مليار دينار جزائري (76.9%إيرادات قطاع المحروقات) وهو ما يعني زيادة قدرها 66% بالمقارنة مع سنة 1999، ليرتفع رصيد الموازنة العامة إلى 400 مليار دينار جزائري سنة 2000 (بما فيه أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة وصافي قروض الخزينة)؛

– بلغ احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 11.9 مليار دولار؛

– رفع عائدات صادرات البترول الخام بنحو الضعف ما بين سنتي 1999 و2000، إذ إنتقلت من 2724.3 مليون دولار أمريكي إلى 4815.1 مليون دولار، فيما بلغت عائدات قطاع المحروقات 21061.3 مليون دولار مقابل 11904.9 مليون دولار سنة 1999؛

– الاستثمارات الأجنبية لم تتلقى الجزائر سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما سجلت سنة 1999 حوالي 500 مليون دولار في مجال المحروقات؛

–أما الوضع على المستوى الاجتماعي فتميز بارتفاع معدلات البطالة بسبب غلق أزيد من 900 مؤسسة اقتصادية ترتب عنها تسريح آلاف العمال، لترتفع نسبة البطالة إلى أعلى مستوياتها بنسبة 30% سنة 2000؛

– الوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلفت ما يقارب 200.000 ضحية وأكثر من 30 مليار دولار من الخراب والتدمير؛

2. مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004) هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل الأول خصص له مبلغ قدرها بـ 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6% ؛ ويتبنى هذا البرنامج وجه النظر الكينزية للطلب الكلي الفعال خاصة في حالة الركود الاقتصادي ووجود حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يحفز العرض الكلي ويرفع مستوى

التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي.[1] ونصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، على تحديد نوعية البرامج التنموية الموجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم التمييز بين ثلاثة برامج هي المخطط البلدي للتنمية(PCD)، والبرنامج القطاعي غير الممركز(PSD)، والبرنامج القطاعي الممركز (PSC).[2]

الشكل رقم (1-1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

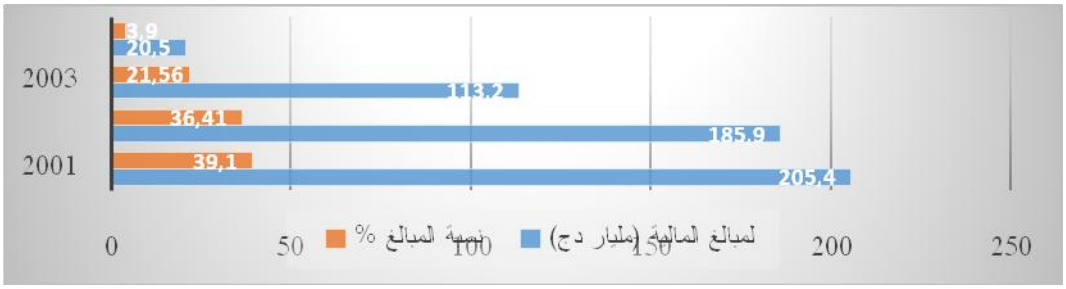

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة للسنتين الأوليتين (39%، 36.4%) لتدارك وتصحيح إخفاقات الإصلاحات السابقة والتي عرقلت نمو الاقتصاد الوطني فترة الثمانينات والتسعينات، بتسريع عملية التنمية الشاملة وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة والغير المنتجة وتوفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف البرنامج في أسرع وقت، بينما إنخفضت وتيرة الموارد المالية المخصصة للبرنامج بتخصص للسنة الثالثة بـ 21% وللسنة الرابعة بـ 4%.

1.2 أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حددت فيما يلي:[3]

-تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

- فك العزلة عن المناطق النائية؛

[1] سعودي عبد الصمد، مرجع سابق ذكره، ص212.

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 15 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، الجريدة الرسمية، (العدد 51)، ص 7.

[3] سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- تطوير المنشآت الصحية؛
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب؛

2.2 محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لقد اعتمدت الجزائر خلال برنامج دعم النمو سياسة إنفاقيه موسعة ومتوازنة بين الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي، فعلى الصعيد الاقتصادي تم الاهتمام بقطاعات المنتجة للقيمة المضافة كقطاع الفلاحة والصيد البحري، أما اجتماعيا فهدفت إلى تحقيق تنمية محلية وبشرية من خلال توفير مناصب شغل والقضاء على الفقر، الحصول القرى والمدن على أدنى شروط الحياة من كهرباء والماء والجدول التالي يوضح لنا توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004.

الجدول رقم (1-1): توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) (مليار دج)

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

استنادا على الجدول مخصصات البرنامج فجاءت موزعة على النحو التالي:

1.2.2 قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

خصص لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على مدار أربع سنوات مبلغ 210.5 مليار دج وهو ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهي أكبر حصة ضمن البرنامج بعدما تم تقليص الموارد المالية بسبب أزمة البترولية سنة 1986، وتدل زيادة الاستثمار في مثل هذا النوع من القطاعات على سعي الدولة إلى بناء البنى التحتية للإقتصاد الوطني والتي تعتبر القاعدة الأساسية له، مما يسهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية " العامة و الخاصة" من خلال توسيع مجالات نشاطها مما يؤدي إلى توفير عمل جديدة "مباشرة وغير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، كما أن الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية ستساعد على في توفير الظروف المناسبة للإستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي.[1]

وقد تم توجيه هذا الحجم الاستثماري لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى[2]:

أولا: التجهيزات الهيكلية للمناطق الحضرية: قدرت الاستثمارات المخصصة لها بـ 142.9 مليار دينار جزائري مقسمة بين: تخصيص تكلفة 31.3 مليار دينار لتحسين وتهيئة الهياكل القاعدية للموارد المائية بعدد تسعة مشاريع، كما خصص النقل بالسكك الحديدية بتكلفة تقديرية تفوق 54 مليار دينار من أجل تنفيذ سبعة مشاريع، في حين خصص غلاف مالي قدره 55.3 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية للطرق والموانئ والمطارات، وكذا الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

ثانيا: إحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا والواحات: تم تخصص له مبلغ قدره 67.6 مليار دينار جزائري، موجهة لحماية الأحواض المائية و الأنظمة البيئية في المناطق السهبية وتحقيق الإستغلال الأمثل لهذه المناطق، كما سعى البرنامج إلى إحياء حياة الأرياف وحث السكان إلى الرجوع إلى مساكنهم(العشرية السوداء) بتخصيص مبلغ 9.1 دينار جزائري من أجل توفير جميع مرافق الحياة الضرورية(الكهرباء، الماء، المستشفيات، المدارس،...)، زيادة على ذلك

---

[1] بوفليح نبيل، (ديسمبر 2012):" **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 12)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 253.

[2] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص161.

تم تخصيص غلاف مالي قدره 35.6 مليار دج من أجل انجاز 20.000 وحدة سكنية وفق الصيغة الجديدة "البيع بالإيجار".

2.2.2 التنمية المحلية والبشرية:

استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من مبلغ قدره 204.2 مليار دج وهو ما يعادل 38.8% وذلك من أجل تكوين كفاءات وإطارات عالية المستوى تعمل على تحديث وإنتاج وابتكار منتوجات ذات كفاءة وجودة، ومن جهة أخرى إحداث تنمية محلية وجوارية تعمل على تحسين مستويات المعيشة للسكان.

ولقد وزعت على ثلاثة فروع رئيسية:

أ-برنامج التنمية المحلية: قدر الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض بـ 113 مليار دج، الهدف منه تمويل الاستثمارات المحلية، وتوفير جميع المرافق العمومية (المواصلات، المياه، الطاقة...) للموطنين وإزالة العزلة عن المناطق النائية واستغلال موقعها لصالحها،[1] وتندرج العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 06 محاور أساسية:[2]

- مخصصات البلدية للتنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني؛
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير وحماية البيئة والمحيط؛
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية؛
- المنشآت القاعدية الإدارية؛
- المنشآت القاعدية للبريد والمواصلات والتي تشجع الاستقرار في المناطق المتضررة من الإرهاب؛

[1] عبو عمر، عبو هودة، (2012):"**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات المنعقد يوم 12 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 4.

[2] قطوش عبد الحميد، (2017):" **دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001-2014**-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص149.

يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية المحلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية للفترة(2001-2004) (مليار دج)

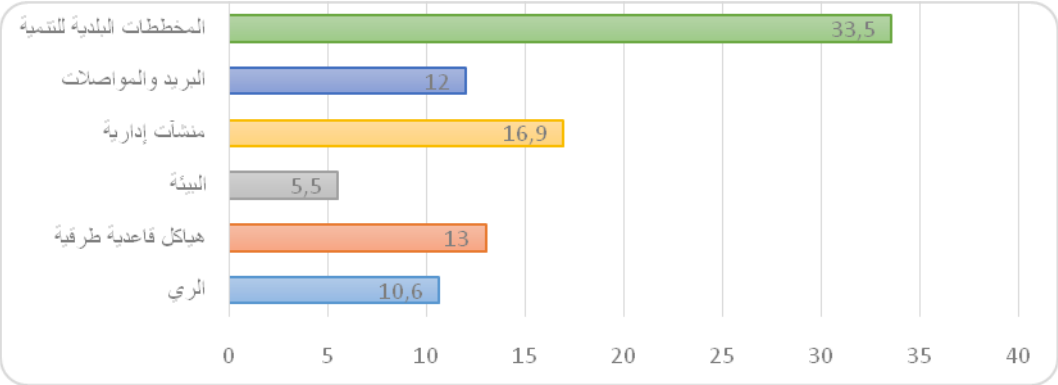

المصدر: رئاسة الجمهورية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

ب-برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يقدر الغلاف المالي المخصص لميدان الشغل والحماية الاجتماعية بـ 17 مليار دج حيث يرمي إلى خلق مناصب الشغل مقدرة بـ 70.000 منصب شغل جديد بمعدل 22.000 منصب إضافي سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنتي(2001-2004)، أما من الناحية الاجتماعية فتضمن مبلغ 3 ملايير دج موجهة نحو السكان الأكثر ضعفا، إعادة الإعتبار للمؤسسات المتخصصة بـ 3 ملايير دج، تخصيص 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة وهوما يعادل 0.7 ملايير دج، 3 ملايير دج مخصصة لتأطير سوق العمل.[1]

يمكن تلخيص توزيع المخصصات المالية لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية (2001-2004) (مليار دج)

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط 2001-2004، أفريل، 2001.

[1] عبو عمر، عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ج-برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، انطلاقا من تحسين الظروف المعيشية للفرد على كافة المستويات بإنشاء مختلف المرافق العامة من مؤسسات وهياكل تعليمية وثقافية تهدف إلى تحسين ورقي الفكر الفرد الجزائري لمواكبة التغيرات العالمية من الرقمنة والذكاء الإصطناعي وتعزيز عصر المعرفة بين أفراد المجتمع، خصص لقطاع التربية الوطنية غلاف مالي قدره 27 مليار دج، التعليم العالي والبحث العلمي خصص له مبلغ 31.28 مليار دج، قطاع التكوين المهني بغلاف مالي قدره 9.5 مليار دج، قطاع الصحة والسكان تم رصد لهذا القطاع مبلغ 14.7 مليار دج، قطاع الشباب والرياضة كان نصيبه بغلاف مالي قدره 4 مليار، قطاع الثقافة والاتصال استفاد من غلاف مالي قدره 2.3 مليار دج، بينما خصص لقطاع الشؤون الدينية مبلغ1.5 مليار دج.[1]

3.2.2. دعم النشاطات المنتجة:

تضمنت قطاعي الفلاحة والصيد البحري بتخصيص موارد مالية معتبرة لهذين القطاعين قدرت بـ 65.5 مليار دج أي بنسبة 12.4%، وتوجهت إستراتيجية الدولة نحو التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات أكثر إنتاجا ومساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني.

أ- **القطاع الفلاحي:** استفاد قطاع الفلاحة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2000-2004) من مبلغ قدره 55.9 مليار دج وهذا بعد ما كان مهملا في البرامج الاستثمارية السابقة، حيث أحدثت الجزائر برنامجين في هذا القطاع وهما برنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 وبرنامج التنمية الفلاحية والريفية سنة 2002، ويندرج هذا البرنامج ضمن رغبة الدولة في تحسين المنتوج الوطني وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية وتخفيض فاتورة الواردات الغذائية، وتشجيع اليد العمالة الزراعية والحد من ظاهرة النزوح الريفي من خلال تحسين ظروف عمل صغار المزارعين.[2]

ولهذا الغرض تم تخصيص العديد من الصناديق، حيث خصصت أكبر حصة منه لفائدة (الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDRA) بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دج (95.5%) كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] قطوش عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] عصماني مختار، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الجدول رقم (1-2): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة للفترة(2001-2004) (مليار دج)

السنوات / الصناديق	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	02
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.9

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

-**قطاع الصيد البحري:** تم تخصيص 9.5 مليار دج من مجموع 65.5 مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري بجميع أنواعه وإنشاء المؤسسات القرض السمكي وتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات اللازمة لذلك، وتم توزيعها على النحو التالي:

الجدول رقم(1-3): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية (مليار دج)

البرامج	المحتوى المادي	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	1
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	0.8
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	0.3
الصيد في الأعماق المائية	إنشاء 168 وحدة	1.9
تربية الأسماك		0.8
تدعيم وسائل الإنتاج		2.7
التكفل بالإنتاج السمكي		2.6
مسح ديون الصيادين		0.2
إنشاء مؤسسة القرض السمكي		0.5
المجموع		9.5

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

4.2.2. دعم الإصلاحات: عملت الحكومة على دعم الإصلاحات الاقتصادية بمبلغ قدره 45 مليار دج وهو ما يعادل 8.6%، ولإنجاح البرنامج استوجب إحداث جملة من القوانين والإجراءات والتعديلات المؤسسية والهيكلية التي تعمل على تسهيل تطبيق البرنامج من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. السياسات التي رافقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لإزدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار،[1] وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4):

أهم السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) (مليار دج)

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، متاح على الموقع: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

يوضح الجدول ان الحكومة الجزائرية رصدت مبلغ 46.58 مليار دج لتنفيذ مجموعة من السياسات المرافقة لهذا البرنامج، جاءت موزعة على النحو التالي: 20 مليار دج لعصرنة إدارة الضرائب وتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية، ومبلغ 26.5 مليار دج لتنمية القطاع الصناعي منها 22.5 مليار دج لصندوق المساهمة والشراكة و2 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية و2 مليار دج لصندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية.

4.2 تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004):

شكل برنامج الإنعاش الاقتصادي مثابة الانطلاقة الحقيقية لتنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري، بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والإجتماعي، وأبرز ما نتج عن هذا البرنامج:[2]

[1] بن محمد هدى، (يناير 2020):"**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (العدد 05)، جامعة بني سويف، مصر، ص 42.

[2] سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 229-230.

– بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج 16063؛

– تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛

– تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 11725 مشروع؛

– يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4176 مشروع؛

–1% من المشاريع لم يبدأ في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛

–عانى القطاع الصناعي من مشاكل مالية وهيكلية خلال فترة البرنامج أدت إلى عدم تحقيقه نتائج إيجابية؛

– تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري الذي ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي؛

– أدى تنوع الأهداف المحددة للبرنامج إلى تقليل فعاليته وكفاءته بسبب توسيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج؛

– إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي سطرت للبرنامج من الصعب تحقيقها، ولتحقيقها يتوجب على الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة المدى وتكون مبنية على مجموعة من سياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛

– تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فاعلية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفاعلية للقطاع الصناعي؛

– عدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛

– زيادة الإنفاق المحقق من طرف الدولة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة الطلب الكلي المتزايد؛

– تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، إلا أنه على الصعيد الهيكلي لم يتم تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو وذلك راجع إلى:

* ارتفاع في مداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير؛

* الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة؛

* الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية؛

أما أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على نمو وتطور القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الخام جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (1-5):

تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال برنامج دعم الانعاش الإقتصادي(2001-2004)

السنوات / القطاعات (%)	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.6	4.7	6.9	5.2
الخدمات	3.1	5.4	4.5	7.7
الأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
الصناعة	1.1	2.9	3.5	2.6
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	6.41
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7
معدل التضخم	4.2	1.43	4.26	3.97

المصدر:

-Ministere Des Finances, Direction Genrale de la Prevision et des Politiques, disponible sur le site :https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres, consulter le : 30/01/2024

- قصابي شعبان، (2019):" **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 138.

حقق معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي في فترة(2001-2004) معدلات نمو معتدلة مقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج، بلغ أقصها سنة 2003 بـ 6.9% بعدما كان لا يتجاوز 2.6% سنة 2001، حيث ارتفع متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1779 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2001 إلى 2.553 دولار أمريكي

سنة 2004 أي بزيادة قدرها 774 دولار أمريكي[1]، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لتصل إلى 36 دولار للبرميل مع نهاية البرنامج وتحسن نمو بعض القطاعات المنتجة ومساهمتها الفعالة في إنعاش الاقتصاد الوطني والتي جاءت على النحو التالي:

-**القطاع الفلاحي:** إن الإصلاحات التي حظي بها القطاع الفلاحي خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) قد أسفرت عن معدلات نمو متأرجحة بين الزيادة والنقصان، ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية التي تتحكم بالزراعة الجزائرية باعتبارها زراعة مطرية مسجلا انخفاض سنة 2002 بـ 1.3-%، ثم ارتفع إلى 19.7% سنة 2003 بسبب تحسن الظروف المناخية وزيادة الموارد المالية للقطاع الزراعي لكنه إنخفض مجددا إلى 6.41% سنة 2004.

-**قطاع البناء والأشغال:** استحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من البرنامج لتوجه الدولة نحو بناء منشآت قاعدية داعمة للإقتصاد الوطني، ليحقق معدلات نمو تفوق 8.2% سنة 2002، لينخفض إلى 5.5% سنة 2003 لكنه استعاد توازنه في السنة الأخيرة والارتفاع إلى المستوى الأول.

-**قطاع الصناعة:** سجل القطاع الصناعي نمو ضعيف بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مسجلا أدني معدل سنة 2001 بـ 1.1% وأعلى معدل بـ 3.5% سنة 2003، وهذا رغم وجود قاعدة صناعية ثقيلة عملت الجزائر على تكوينها منذ الاستقلال، مسجلا المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات ثباتا على العموم لم يتغير إلا بحوالي -0.4%، راجع إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر من هذا المخطط، أما قطاعات الطاقة والقطاعات الاستخراجية ومواد البناء عرفت ارتفاع في المتوسط قدر على التوالي بـ 5.4%، 1%، 2.2% مقارنة بالقطاعات الأخرى.[2]

-**قطاع الخدمات:** حقق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج محققا أفضل معدل سنة 2004 بـ 7.7% بعدما كان لا يتجاوز 3.1% سنة 2001.

---

[1] بشيكر عابد، (2016):" **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(2001-2014)**"، Revue d'economie et de statistique appliquée، المجلد 13، (العدد 02)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، ص 20.

[2] قصابي شعبان، (2019):" **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 138.

-**البطالة:** تراجعت مستويات البطالة خلال فترة البرنامج بتسجيلها انخفاضات مستمرة لتقفز من معدل 27.3% سنة 2001 إلى أدني معدل سنة 2004 بـ 17.7%، وهذا من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتقليص معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بالتركيز على تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب.

- **التضخم:** سجلت معدلات التضخم خلال فترة (2001-2004) أدنى معدل سنة 2002 بنسبة 1.43%، ثم بدأ في الإرتفاع لأعلى مستوى لها سنة 2003 بـ 4.26% لتنخفض إنخفاض طفيف سنة 2004 بمعدل 3.97%، وهذا بسبب الضغط المتصاعد على مستوى الأسعار وتزايد استعمال قدرات الإنتاج الداخلية وعلى العكس من ذلك فإن تكلفة الإستيراد ارتفعت بسبب إنخفاض معدل الصرف، وهو ما أدى في النهاية إلى إرتفاع نسبة التضخم.[1]

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009(le programme complémentaire de soution a la croissance)

هو ثاني البرنامج الاستثمارات العمومية الذي أستحدثته الدولة للفترة (2005-2009) وتم إعلانه يوم 07 فيفري سنة 2005 وهو استمرار لإستراتيجية الإنفاق العام الواسعة النطاق ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف تطوير التنمية المحلية وتعزيز القطاع الاقتصادي وتكوين قاعدة أساسية متينة، وتطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون المالية التكميلي سنة 2005، فإنه تم تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 120-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش"، وتم تقييد إيراداته حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم (05-403) باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وتخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فهي مرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش وتمت تخصيص اعتمادات مالية لهذا البرنامج قدرت بـ 4202.7 مليار دينار وهو ما يعادل 55 مليار دولار.[2]

[1] بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] المادة 01 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم05-403 المؤرخ في 19 أكتوبر 2005 المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم(120-302)، الجريدة الرسمية، (العدد 70)، ص 11.

هناك بعض المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في استمرار النهج التنموي ونمو حجم الاستثمار العمومي منها:[1]

– تجاوز أسعار البترول في الأسواق العالمية عتبة 50 دولار للبرميل، هذا السعر رفع صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 19340.7 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قاربت 54% مقارنة بسنة 2004 و150% بالمقارنة مع سنة 2003.

– بلغت إيرادات الموازنة العامة 3082.6 مليار دج جزائري منها 2352.7 مليار دينار إيرادات قطاع المحروقات.

– بلغت عائدات صندوق ضبط الموارد 1368.8 مليار دج.

وما يميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج من حيث:[2]

- ✓ يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية ولا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة؛
- ✓ يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا وتأثيرا؛
- ✓ يولي إهتمام كبير للحاجيات المستعجلة ويرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب والتطهير والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي وفك العزلة، وسائل الإتصال والنقل إلى غير ذلك؛
- ✓ وجد هذا البرنامج أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات؛
- ✓ تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة واقتراحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية وما ينتظر منه من أهداف؛

[1] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2] بن أحمد لخضر، لباز الأمين، (2008):" **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001–2010)**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات إقتصادية–، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص92–93.

1. أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي[1]:

- **استكمال الإطار التحفيزي و الاستثمار** : ويكون ذلك عن طريق :

- إعداد نصوص تنظيمية محكمة لقانون الاستثمار وتسهيل شروطه لجذب أكبر عدد من المستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجنبيين؛

-لمواكبة الانفتاح العالمي يجب على الدولة تهيئة السياسة الاقتصادية والمالية الوطنية تماشيا مع ذلك، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛

- خلق سياسة جديدة من شأنها تعزيز الشراكة والخصخصة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع الثروات ومناصب الشغل وترقية القدرة التنافسية؛

- تعزيز مهمة تقييد ومراقبة الدولة للأعمال الغير المشروعة لمحاربتها (الاحتيال، المضاربة، المنافسة...) هذه الأفعال التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الإنتاجية للدولة؛

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** إن ما شهدته الجزائر في فترة التسعينات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية كان له تأثير سلبي على كمية ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، مما جعل الدولة توسع مشاريعها من الخدمات قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تكملة أنشطة القطاع الخاص للمساهمة في ازدهار الاقتصاد الوطني؛

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛

- **تطوير الموارد البشرية والبني التحتية:** تلعب كل من الموارد البشرية والبنى التحتية دورا هاما وفعال في تعزيز النشاط الاقتصادي، فالعنصر البشري هو أساس كل عملية تنمية لذا وجب تطويرها عن طريق زيادة مستوى التعليم والمعرفة لدى الأفراد، كما أن البنى التحتية تسعى إلى

[1] محمد صلاح وآخرون، (2019):" **التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر –سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا–**"، المجلد 05، (العدد 01)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص13-14.

تطوير الأنشطة الإنتاجية العامة أو الخاصة بتوفير الوسائل اللازمة لذلك من تسهيل إنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يسعى برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، لذلك شهد منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 عدة عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

- برنامجا تكمليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج سنة 2006.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج.
- برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة بمبلغ 800 مليار دج

- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2006.

- الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(PRSE) بقيمة 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

2. محتوى برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

الجدول التالي يبين توزيع الحجم الاستثماري المخصص لهذ البرنامج على خمسة قطاعات رئيسية.

الجدول رقم(1-6):

توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة المئوية%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.41**
السكن	555	13.20
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	9.51
البرامج البلدية للتنمية	200	4.76
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	5.95
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	4.58
الصحة العمومية، إنجاز منشآت للعبادة	95.5	2.27

باقي القطاعات	216	5.14
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.52**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	30.93
قطاع المياه	393	9.35
قطاع التهيئة العمرانية	10.1	0.24
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8.02**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	0.17
4-برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.85**
العدالة والداخلية	99	2.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	2.11
البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	0.39
5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، ص ص 6-7.

1.2.تحسين الظروف المعيشية للسكان:

احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5%، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل، فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج[1]، ثم يليه قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني بمبلغ 399.5 مليار دج وذلك لتهيئة المنشآت القاعدية لكل قطاع قصد تحسين ظروف التعليم، أما باقية القطاعات فقد استفادت من مبلغ قدره 954 مليار دج موزعة على البرامج التنموية المخصصة للبلدية وتنمية المناطق الهضاب العليا والجنوبية، بالإضافة إلى كل من قطاع الصحة والمياه والكهرباء.

[1] صالحي ناجية، محناش فتيحة، (ديسمبر 2012):" **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، (العدد 03)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 172.

2.2. تطوير المنشآت الأساسية والهياكل القاعدية:

تم رصد مبلغ 1703.1 مليار دج من البرنامج لتطوير المنشآت الأساسية وذلك بنسبة 40.5% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج بهدف تطوير شبكات الطرق وتوفير البنية التحتية الأساسية لضمان حركية التجارة ونقل السلع، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية:

-**قطاع الأشغال العمومية وقطاع النقل:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 1300 مليار دج.

-**قطاع المياه:** تم تخصيص لهذا القطاع الحيوي مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج.

-**قطاع التهيئة العمرانية (تهيئة الإقليم):** تم تحديد مبلغ مالي مقدر بـ 10.1 مليار دج.

3.2.دعم التنمية الاقتصادية:

استفادت التنمية الاقتصادية من غلاف مالي قدر بـ 337.2 مليار دج موزع على أربعة قطاعات:

أ- **الفلاحة والتنمية الريفية:**

استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو من غلاف مالي قدره 312 مليار دج جزائري، من أجل مواصلة الدعم الفلاحي وهذا بعد تحقيق نتائج إيجابية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مما أوجب على الدولة السير في نفس النهج بإصدار قانون التوجيهي للزراعة والذي تضمن إنطلاق سياسة جديدة " سياسة التجديد الفلاحي والريفي" لتعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات من خلال:[1]

- رفع الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب والحليب) بغية تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة لا تقل عن 75%؛

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الفلاحية؛

-تطوير وتنظيم قنوات جمع وتسويق المنتوجات الفلاحية الوطنية؛

-تعميم وتوسيع استخدام السقي الزراعي ليشمل 106 مليون هكتار أفق 2014 مقابل 900.000 هكتار سنة 2010؛

[1] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص 178.

– تطوير القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، النباتات والفحول الحيوانية المعدة للتكاثر؛

– تطوير فضاءات ريفية متوازنة، متجانسة ومستدامة

ب–قطاع الصناعة وترقية الاستثمار:

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، إستفاد قطاع الصناعة وترقية الاستثمار من مبلغ مالي قدر بـ 18 مليار دينار جزائري موزع بين قطاع الصناعة بغلاف مالي قدره 13.5 مليار دينار جزائري ومبلغ 4.5 مليار دج لقطاع ترقية الاستثمار لخلق بيئة جاذبة وقدرة على جلب المزيد من الإستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي قطاع الصناعة عملت الدولة على تحسين وتثمين أدوات ضبط الملكية الصناعية والتقييس، مباشرة أعمال لتأهيل وترقية التنافسية بين المؤسسات الصناعية الجزائرية، وتم تسطير برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية للفترة 2001–2008 وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003 وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويليه من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دج[1] وتتمثل أهم أهدافه في:[2]

–وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛

– إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

– التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛

– تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– وضع بنك المعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها؛

أما فيما يخص ترقية الاستثمار، فتم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07–119 المؤرخ في 23–04–2007، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للوزارة المكلفة بترقية الاستثمار[3]، تتلخص مهامها في:[1]

---

[1] شليق عبد الجليل وآخرون، (ديسمبر 2012):" **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، (العدد 03)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 223.

[2]Ministère de la PME et de l'artisanat, (octobre 2003) : «**Etude de faisabilité du programme national de mise a niveau de la PME»**, Algérie, p 05.

[3] المادة 01 والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07–119 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2007، الجريدة الرسمية (العدد 27)، ص 3.

–التسيير والترقية والضبط العقاري على الممتلكات العقارية الاقتصادية العمومية وتثمينها في إطار ترقية الاستثمار، وتقديم المعلومات حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار.

– تقوم الوكالة بنشر المعلومات السوق العقارية وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين، وتم وضع بنك معطيات وطني لجمع الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية.

–القيام بكل العمليات المنقولة أو العقارية، إبرام العقود والاتفاقيات وتطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المرتبطة بمجال نشاطها.

ب–قطاع السياحة:

تم منح قطاع السياحة في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009) من غلاف مالي قدره 3.2 مليار دينار، خصصت لتهيئة المناطق السياحية، وتطوير السياحة المستدامة في الجزائر بوضع معالم المخطط الوطني لهيئة الإقليم وتم إعداده سنة 2007 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، بالتعاون مع اللجنة الفرنسية(France-ODIT)، التي قامت بوضع المحاور الكبرى والمرجعية لهذا المخطط الذي يتضمن رؤية السياحة المستدامة على المدى القصير(2009) والمدى المتوسط (2015) وعلى المدى البعيد(2025)،[2] والذي يهدف إلي[3]:

– جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات؛

– ضمان اشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛

– توفيق بين الترقية السياحية والبيئة؛

– تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني؛

– تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة؛

---

[1] المواد 3 و4 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 07–119 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] سنوسي عياشي، بوقنور إسماعيل، (2021):" **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، (العدد 02)، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، ص ص80–81.

[3] وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع:https://www.mta.gov.dz

ويركز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي:

– تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر؛

– تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛

– نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

– مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل السياحة؛

4.2.برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

– العدالة والداخلية بغلاف مالي قدر بـ 99 مليار دينار جزائري ويهدف بناء الهياكل الأمنية، المجالس القضائية والمحاكم.

– المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية بمبلغ مالي قدر بـ 88.6 دج لغرض تحديث الإدارة المالية لبعض القطاعات، وتحسين القطاع التجاري وتنظيم السوق الوطنية.

5.2. برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال: من أجل تنفيذ هذا البرنامج خصصت ما يقدر بـ 50 مليار دج من أجل تطوير الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الحديثة (شبكة الهاتف والهاتف النقال) من زيادة تدفق الأنترنت على المستوى الوطني، ترسيخ أساسيات الاقتصاد الرقمي، ادخال التكنولوجيا في القطاعات الحساسة مثل البريد والمواصلات لتسهيل الخدمات للمواطنين

3.تقييم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

من خلال هذا البرنامج تم تحقيق النتائج التالية:[1]

[1]أنظر:

– طالم علي، فيلالي بومدين، (جوان 2016): "**إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية–**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، (العدد 06)، جامعة المدية، الجزائر، ص 105.

– ساعو باية، (2020): "**محاضرات في الاقتصاد الجزائري**"، جامعة أكلي أمنحد أولحاج، البويرة، ص 104.

– بن عزة محمد، (2015/2014):" **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص216.

– التأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار نظرا لندرة العقار، غياب إستراتيجية واضحة المعالم لعدم توفر مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية لإعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع؛

– شهدت هذه المرحلة تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية سنة 2007، لذا شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج؛

– استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية؛

– ارتفاع ميزانية الدولة السنوية للتجهيز من 662 مليار دج سنة 2004 إلى 775.2 مليار دج سنة 2005، ثم انتقلت إلى 4531 مليار دج سنة 2007، ثم إلى حوالي 2597 مليار دج سنة 2008، نتج عنه تسجيل عجزا في الميزانية مقدر بـ 26.6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008؛

– إنشاء 92554 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستثمارات إجمالية قدرها 579.9 مليار دج، وإنشاء حوالي 58000 مؤسسة مصغرة باستثمارات إجمالية قدرها 98.3 مليار دج؛

ويوضح الجدول رقم(1–7) تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال برنامج التكميلي لدعم النمو ضمن الفترة (2005–2009):

الجدول رقم(1–7):

تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005–2009)

السنـــــوات / القطاعات الاقتصادية (%)	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.00	3.00	2.4	9.3
الفلاحة	1.9	4.9	5.00	5.3–	20
الصناعة تشمل:					
–قطاع الصناعة العمومية (الغذائية، الحديد، الكيميائية، النسيج...)	4.5–	2.2–	3.9–	1.9–	3.5–
–صناعات قطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	3.8	4.2
الأشغال العمومية	7.1	11.6	9.5	9.8	9.9
الخدمات:					

خدمات خارج الإدارات العمومية	6.00	6.5	6.8	7.8	7.4
خدمات الإدارات	3.00	2.1	6.1	8.4	8.7
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على:

- التقرير السنوي 2009 لبنك الجزائر، (2010):"**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**".

- التقرير السنوي 2010 لبنك الجزائر، (جويلية 2011):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**".

-Ministere Des Finances, Direction Genrale de la Prevision et des Politiques, disponible sur :https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres, consulter le : 30/01/2024

جاءت معدلات نمو الناتج المحلي خلال برنامج التكميلي (2005-2009) متذبذبة بين الارتفاع والإنخفاض بين سنة وأخرى، نجد أنها إنخفضت سنة 2006 إلى 2% بعدما كانت 5.1% سنة 2005، لتعاود الارتفاع إلى 3% سنة 2007 ثم تراجعت إلى 2.4% سنة 2008، لتسجل سنة 2009 أعلى قيمة لها منذ بداية البرنامج بمعدل 9.3%، وهي نتيجة للنمو القطاعات الاقتصادية التي كانت معدلات نموها على النحو التالي:

- **القطاع الفلاحي:** حقق القطاع الفلاحي معدلات نمو جيدة خلال فترة(2005-2007) ارتفعت من 1.9% إلى 5% وهذا بفضل ملائمة الظروف المناخية مع العملية الإنتاجية الزراعية ومواصلة الدولة العمل إيجاد قاعدة فلاحية منتجة، غير أن هذا القطاع سجل نسبة نمو سالبة قدرت بـ 5.3- % سنة 2008 بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر، لكنها لم تستمر طويلا ليقفز معدل نمو القطاع سنة 2009 إلى20% وهو أعلى معدل شهده القطاع منذ انطلاق برامج الدعم الإقتصادي وهو انعكاس إيجابي للبرامج الزراعية المطبقة منذ سنة 2000 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي).

- **قطاع الخدمات:** عرف قطاع الخدمات بنوعية زيادة في معدلات النمو القطاع، فنجد الخدمات الإدارات ارتفع معدل نموها إلى 8.7% سنة 2009 وكان لا يتعدى 3% سنة 2005، بينما خدمات خارج الإدارات العمومية وصل معدل نموها إلى 7.4% في نهاية البرنامج، ووسعت الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فتم إنجاز 460 كلم من الطريق السيار شرق-غرب، بالإضافة إلى 1860 كلم من الطرق الوطنية و1658 كلم من الطرق

الولائية، كما نجد أيضا في هذا القطاع انجاز وصيانة الطرقات والمنشآت الخاصة بالمطارات وإعادة تأهيله.[1]

القطاع الصناعي: حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة خلال فترة (2005-2009) بلغت أقصها 4.2% سنة 2009 بعدما كانت لا تتجاوز 1.7% سنة 2005، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة على طول الفترة البرنامج قدر متوسطها بـ -3.2 %، ويرجع سبب العجز المسجل على مستوى القطاع الصناعي العمومي إلى النشاطات الصناعية ذات المردود الانتاجي الضعيف، حيث سجلت كل من الصناعات النسيجية والغذائية والصناعات الجلدية وصناعة أخرى خلال الفترة (2005-2010) تقريبا معدلات نمو سالبة، قدرت سنة 2010 بـ -10.8% و -3.3% و6.1% و-21.3% على التوالي، بينما قطاع مواد البناء والزجاج سجل معدلات موجبة قدرت بـ 14.8% سنة 2010.[2]

الأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ سجل نمو قدره 9.7 % كمتوسط خلال الفترة (2007-2009)، وبلغ أعلى نمو له بـ 11.6% سنة 2006 وهذا راجع إلى نتيجة إنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية، المنشآت الأساسية وبرنامج المليون سكن[3]، فبلغ مجموع السكنات المنجزة خلال فترة البرنامج بـ 1.045.269 سكن موزعة على مختلف الصيغ(العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي) وبذلك عرفت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج قفزة نوعية من ناحية السكن.[4]

- ارتفاع في معدلات التضخم ليصل إلى 3.68% سنة 2007 كان لا يتجاوز 1.38% سنة 2005، ليواصل في الإرتفاع محققا معدلا 5.74% سنة 2009 وهذا راجع إلى إتباع الدولة سياسة إتفاقية توسعية.

---

[1] بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] حاجي فطيمة، (2014):"**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005-2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 190.

[3] نفس المرجع، ص 189.

[4] بشيكر عابد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

– أما معدلات البطالة فقد إنخفضت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وقد عملت الدولة على امتصاص اليد العاملة في جميع القطاعات بزيادة القدرة الاستثمارية العمومية لكافة المجالات.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول (le programme de 2014-2010 (consolidation de la croissance économique

يعتبر برنامج الاستثمارات العمومية تحت مسمى" توطيد النمو الاقتصادي" ثالث برنامج مسطر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة (2010–2014) وهو تكملة لبقية البرامج السابقة يهدف إلى تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يقدر بـ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل على شقين:

– تكملة برامج الإستثمارات العمومية المبرمجة إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11514 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار؛[1]

1. أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي(2010–2014):

يهدف البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف منها:[2]

– مواصلة دعم وتعزيز التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتعظيم تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيين؛

– مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛

– تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية بتوفير جميع إمكانيات سبل العيش الكريم بتحسين شبكات تزويد الماء الصالح للشرب، إنشاء الطرقات والمرافق العامة الضرورية لفك العزلة عن كل المناطق وتقريبها من المناطق الحضرية؛

–دعم البحث العلمي والتعليم الشامل بتعزيز وتطوير الاقتصاد الرقمي وجلب أحدث التكنولوجيات المعلومات والإتصالات إلى أنظمة التعليم الوطنية والمرافق العامة؛

---

[1] رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، (2018)" **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2016**"، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد 05)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص70.

[2] بن محمد هدى، مرجع سبق ذكره، ص 97.

– تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

– الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية؛

– مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

– تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛

– تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

– الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية؛

2. مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010–2014):

ولتحليل مضمون البرنامج والإمكانيات التي رصدت له وتوزيعها على القطاعات من خلال الجدول رقم(1–8) والذي تضمن ستة محاور رئيسية:

الجدول رقم (1–8):

توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة المئوية%
1–التنمية البشرية: –التربية الوطنية والتعليم العالي –السكن والصحة والمياه –التضامن والشؤون الدينية –الرياضة والمجاهدين والتجارة	10122	49.5
2–المنشآت القاعدية الأساسية: –الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. –النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات. –تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
3–تحسين وتطوير الخدمات العمومية: –العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4–التنمية الاقتصادية: –الملاحة والصيد البحري. –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
5–الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6–البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2

المجموع	21214	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014

1.2. التنمية البشرية:

خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار دج أي ما يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا يدل على أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للناحية الاجتماعية ما لها من إنعكاس إيجابي على باقي الجوانب الحياة من توفير الأمن والعدالة الاجتماعية والمستلزمات الضرورية للعيش الكريم والعمل على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر المكون الرئيسي والضروري لإنجاح التنمية الإقتصادية، ويكون تحقيق ذلك من خلال انجاز المؤسسات التعليمية(معاهد التكوين المهني، الجامعات،....)، توفير المرافق العمومية (المستشفيات العمومية،تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز وشبكة المياه الشروب، قطاع الشباب والرياضة ومراكز الترفيه العلمي)، وكما تسعى الجزائر إلى ترقية الثقافة الوطنية، وتكريس التضامن الوطني وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،[1] وهذه أبرز الإنجازات في ميدان التنمية البشرية:[2]

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكماليه و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني(02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، حبيب كريمة، (نوفمبر 2016): " **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية وتقييمية-**"، متوفرة على موقع:https:/www.researchgate.net/publication/311512140

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

- تحسين التزود بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
- تخصيص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من 31% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية (3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية، 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل، 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، 1800 مليار دج لتحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل).

2.2. تطوير الهياكل والبنى التحتية وتحسين الخدمة العمومية:

استفاد هذا القطاع ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) من غلاف مالي قدره 8114 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 39.66% من المبلغ المخصص للبرنامج، من أجل مواصلة تطوير الهياكل القاعدية والبنى التحتية للإقتصاد الوطني (الطرق، تهيئة الإقليم، السكك الحديدية، السدود) وتحسين المرافق العامة، وفي هذا السياق تم:[1]

- تخصيص مبلغ 3100 مليار دينار من أجل توسيع الطرقات وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات؛
- مبلغ 2800 مليار دينار لقطاع النقل من أجل تحديث شبكة السكك الحديدية وعصرنة البنية التحتية للمطارات والنقل الحضري بتجهيز 14 مدينة بالترامواي؛
- مبلغ 500 مليار دينار جزائري لعمليات تهيئة الإقليم وتحقيق التوازن الجهوي؛
- مبلغ 1800 مليار دينار لتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارات والمرافق العامة كقطاع العدالة والضرائب والتجارة؛

3.2. دعم التنمية الاقتصادية: خصص للتنمية الاقتصادية غلاف مالي يقدر بنحو 1566 مليار دينار موزع على القطاعات التالية:

ا-قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خصصت ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 218.

دج لنفس الغرض، كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية[1]، وهدفت الدولة إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدراتها التنافسية في السوق العالمية بإعداد برنامجا وطنيا لتأهيلها بقيمة مليار دينار سنويا، يعمل هذا البرنامج كذلك على دعم إنشاء 80 منطقة صناعية وتعزيز قدرات التقييس الصناعي؛ تطوير شبكة مشاتل وحاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإقامة هياكل متخصصة لتكوين وتحسين مستوياتها.[2]

ب-قطاع الفلاحة:

إستفاد قطاع الفلاحة في إطار دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي من مخصصات مالية بلغت قيمتها 1000 مليار دينار جزائري، بهدف إعادة تنظيم السياسة الفلاحية والريفية وإعطاء الأولوية للشعب الإستراتيجية التي من شأنها أن تعزز الأمن الغذائي؛ يضاف إليها غلاف مالي قدره 600 مليار دينار مخصص لإعمال برامج التجديد الفلاحي خلال الفترة (2010-2014) بمعدل 120 مليار سنويا، وتم سنة 2009 إمضاء عقود نجاعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف ولايات الوطن من أجل تطبيق برامج جوارية للتنمية الريفية المدمجة للفترة 2009-2014.[3]

4.2. مجال مكافحة البطالة:

رصدت لها مبلغ 360 مليار دج من البرنامج الخماسي موزعة كالتالي:

-تخصيص حوالي 150 مليار دينار لدعم ادماج شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

-تخصيص حوالي 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

-تخصيص حوالي 130مليار دينار جزائري للتشغيل المؤقت.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره.

[2] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[3] نفس المرجع، ص188.

5.2. مجال البحث العلمي ولتكنولوجيات الجديدة للاتصال:

رصدت لها الدولة 250 مليار دينار موزعة كالتالي: [1]

- تخصيص حوالي 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي.

- تخصيص حوالي 50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي في كل الاطوار الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

- تخصيص حوالي 100 مليار دينار لإقامة " الحكم الالكتروني".

3. تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال الآثار والإنجازات على مستوى القطاعات الاقتصادية الأساسية:

الجدول رقم(1-9):

تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

السنـــــوات / القطاعات الاقتصادية (%)	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
الصناعة	3.4	4.2	5.1	4	3.8
الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
الخدمات:					
خدمات خارج الإدارات العمومية	7.3	7.1	6.4	8.5	6.8
خدمات الإدارات	5.7	5.5	4.1	3.9	4.5
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على:

- التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2014):"**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**".

- التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2016):"**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**".

-Ministere Des Finances, Direction Genrale de la Prevision et des Politiques, disponible sur :https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres, consulter le : 30/01/2024.

[1] قطوش عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

من خلال الجدول يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) إنخفضت عن مستواها الأول، نتيجة لتدنى معدلات نمو القطاعات الاقتصادية مسجلة إنخفاض سنتي 2011 و2013 على التوالي: 2.9 % و2.8%، لترتفع سنة 2014 إلى 3.8%، إلا أنه يبقى ضعيف نتيجة عدم تحقيق نمو حقيقي خارج قطاع المحروقات، وتمثلت أهم النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية على النحو التالي:

-**القطاع الفلاحي:** تم تخصيص مبلغ 1000 مليار دج للقطاع ضمن مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، كان له ثمار إيجابية ترجمت من خلال ارتفاع معدلات النمو المحققة لتصل إلى 11.6% سنة 2011 وإعتبر ثاني مساهم في خلق الثروة بعد قطاع المحروقات، لينخفض سنة 2013 إلى 8.2% واستمر في التراجع إلى أسوء مستوياته مع نهاية البرنامج سنة 2014 بـ 2.5% لنقص الاستثمارات العمومية في قطاع الزراعي الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات.

-**القطاع الصناعي:** سجل قطاع الصناعي معدلات نمو نوعا ما مقبولة بعد تسجيلة خلال البرماجين السابقين معدلات نمو ضعيفة، لينتقل معدل النمو القطاع من 3.4% سنة 2010 إلى بـ 5.1% سنة 2012 محققا أعلى نسبة منذ بداية البرامج التنموية، ليتراجع سنتي 2013 و2014 على التوالي: 4%، 3.8 % ، إن سبب عدم احراز القطاع الصناعي لنتائج إيجابية هو المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي و الإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي.[1]

-**قطاع الخدمات:** حقق قطاع الخدمات بشقيه معدلات نمو مرتفعة خلال فترة برنامج مسجلا متوسط قدره 7.48% لخدمات خارج الإدارة العمومية بينما خدمات الإدارت سجلت متوسط قدره 4.74%، وهو أول مساهم في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات بـ 23.1% ويعتبر ذلك من نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه تحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لذلك حوالي 1666 مليار دج بالإضافة إلى تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص.[2]

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، (2016):" **تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، (العدد 04)، جامعة أدرار، الجزائر، ص126.

[2] نفس المرجع، ص 126.

-**قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعد قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة التي ركزت عليها الدول استثماراتها للمساهمته الفعالة في تحريك عجلة الإقتصاد، محققا معدلات نمو مرتفعة بلغ أعلى أقصاها سنة 2010 بنسبة 8.9%، نتيجة للمشاريع المبرمجة لهذا القطاع في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليوني سكن، ثم تراجع معدل النمو القطاع واستقر عند 6.8% سنتي 2013 و 2014 بسبب الانتهاء من أغلب برامج ومشاريع البنية التحتية(الطريق السيار شرق-غرب، المترو، السكن) لكن يبقى الأداء القوي لهذا القطاع من أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة.[1]

-تسجيل ارتفاع في معدل التضخم خلال الفترة (2010-2012) ليصل إلى 8.89% سنة 2012، لتراجع بعدها إلى أقل مستوياته سنة 2014 بـ 2.92%.

أضف إلى ذلك:[2]

- تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا (في حدود 10%) نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين 2010-2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000، وبالتالي فإن هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.

- إرتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار سنة 2010 إلى 19.70 مليار سنة 2011، ثم إنخفض سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا سنة 2014 (5.881-) مليار دولار متأثرا بإنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى جانب تسجيل ارتفاع كبير في الواردات.

-استقر الدين الخارجي في مستوى مقبول متجها نحو الإنخفاض حيث إنتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014.

---

[1] نفس المرجع، ص 127.

[2] أنظر:

- عبد الله نور الدين، (2023/2022):"**مطبوعة بعنوان: الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، ص ص 99-100.

-عقون شراف وآخرون، (أفريل 2018):" **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، (العدد S)، جامعة جيجل، الجزائر، ص205.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني(2015-2019)

1.مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني (2015-2019):

قامت الدولة بمواصلة عملية التنمية الشاملة بإضافة برنامج جديد يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015-2019)، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302[1]، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، كما خصص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدره 2500 مليار دينار يتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا؛

- تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية بغية محاربة مشكلة الانجراف وتم تخصيص برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة؛

- تطوير عمليات البحث والتنقيب عن البترول من خلال تزويد كل من تمنراست وجنات بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018؛

- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحولات القوة؛

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 205-15 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، (العدد 41)، ص 16.

[2] ساعد محمد، (2018/2017): "**محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري-طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية**-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، ص ص82-85.

– استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتج سياحي؛

– إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية؛ من أجل ضمان استدامة الخدمات العمومية تماشيا مع المتطلبات المتزايدة؛

– تكملة المشاريع المتوقفة منها الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا 663 كلم وإنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم؛

–قررت الحكومة استلام ميناء "جن جن" والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان؛

– التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 1.2 مليون في طور الإنجاز، تسليم 300.000 سكن في السنة الجارية، و600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا؛

– تسعى الحكومة إلى تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة (مكافحة الآفات الاجتماعية توفير مناصب العمل، المساواة في الحصول على السكن)، وتعزيز البنية التحتية المحلية؛

2.محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني(2015–2019):

أدى انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014 واستمر في العامين التاليين 2015 و 2016 إلى انخفاض كبير في إيرادات البلاد والتي شكلت 95٪ من إجمالي الصادرات لذا اتخذت السلطات عدة إجراءات لترشيد الإنفاق العام، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115–302، 120–302، 134–302، 143–302، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145–302، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.[1]

[1] بن محمد هدى، مرجع سبق ذكره، ص51.

وهذه بعض المؤشرات التي تدل على تراجع الموارد المالية للجزائر خلال هذه الفترة:[1]

– وصل رصيد صندوق ضبط الموارد إلى الحد الأدنى القانوني بـ 740 مليار دينار في نهاية جوان 2016 مقابل 2072.2 مليار دينار نهاية 2015 و4408.2 مليار دينار نهاية 2014؛

– انخفاض احتياطي الصرف لما يقارب 34.81 مليار دينار بين 2014 و2015؛

– سجل الميزان التجاري للمرة الأولى منذ 1995 عجزا بـ(16.6–) مليار دولار أمريكي في 2015؛

– سجلت الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات في نهاية 2015 عجزا بلغ (27.48–) مليار دولار أمريكي بالنسبة للحساب الجاري و(27.54–) مليار دولار أمريكي بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛

– بلغ عجز الميزانية (3172.3–) مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 مقابل(3186–) مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014؛

– ارتفاع المديونية العمومية الداخلية في نهاية 2015 بـ 141.8 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014؛

– بلغ مجموع نفقات الميزانية المسحوبة 7656.3 مليار دينار في نهاية 2015؛

ويبين لنا الجدول التالي توزيع حجم الاستمارات العمومية لسنتين 2015 و2016:

الجدول رقم (1–10):

توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2016) (مليار دج)

القطاعات	2015	2016	المجموع	النسبة المئوية%
الصناعة	5.1	4.7	9.8	0
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	7
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4

[1] وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، (2020):" **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، (العدد 02)، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أدرار، الجزائر، ص5.

مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	12
المجموع	4079.6	1894	5973	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قوانين المالية:

-قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، (العدد 78)، ص48.

-قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، (العدد 72)، ص 38.

نلاحظ من الجدول أن الدولة الجزائرية خصصت مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ بـ 1894 مليار دج في 2016 (قدرت نسبة التراجع بين سنتين بـ 54%) حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر من البرنامج بنسبة 38% وذلك لحرص الدولة على توفير جملة من التجهيزات الضرورية لتنشيط الحركية الاقتصادية (طرقات، بني تحتية، موانئ، مطارات...)، ثم تليه مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى بنسبة 29% لتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى الولايات(تحسين مستوى المعيشة للمواطن، القضاء على الآفات الاجتماعية، انشاء مكاتب عمومية ومسارح ثقافية،...)، أما بالنسبة لعمليات رأس المال فكان نصيبها من البرنامج 12%، الفلاحة والري بنسبة 7%، التربية والتكوين 5%، أما باقي القطاعات الأخرى فكانت حصتها من مبلغ البرنامج بنسبة 8%.

3.تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني (2015-2019):

الجدول رقم (1-11):

تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للبرنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2015-2016)

السنـــــوات / القطاعات الاقتصادية (%)	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.7	3.3
الفلاحة	6.0	1.8
الصناعة خارج المحروقات	4.8	3.8
الأشغال العمومية	4.7	5.0
الخدمات:		
خدمات خارج الإدارات العمومية (الخدمات المسوقة)	5.3	2.9
خدمات الإدارات (الخدمات الغير المسوقة)	3.6	1.5

معدل البطالة	11.2	10.5
معدل التضخم	4.78	6.40

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على:

– التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، (سبتمبر 2017):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"

–Ministere Des Finances, Direction Genrale de la Prevision et des Politiques,disponible sur :https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres, consulter le : 30/01/2024

ألقى تراجع أسعار النفط سنة 2014 بظلاله على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث شهدت أسعار النفط تراجعا سنتي 2015–2016 (بين 47% و55%)، وقد رصد البنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2016 بعض المؤشرات للقطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الداخلي على النحو التالي:[1]

– تراجع في معدلات النمو الاقتصادية، وإن كانت طفيفة في البداية 3.7% ثم 3.3% بفضل النمو المسجل في قطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية، إلا أنها سوف تكون أكثر بروزا انطلاقا من سنة 2017(1.3%)

–**قطاع الفلاحة:** انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي سنة 2016 بـ 4.2 نقطة مئوية لتبلغ 1.8 % مقابل 6.0% سنة 2015، بتدفق للثروة قيمته 2.140.3 مليار دينار، وتمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي(15.6% في 2015)، لكنها لم تساهم في 2016 إلا 6.5% في نموها و 6.3% في نمو إجمالي الناتج الداخلي مقابل 22.9% و16.7% على التوالي سنة 2015، خص التباطؤ في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية (انخفض انتاج الحبوب من 37.6 مليون قنطار في 2015 إلى 34.3 مليون قنطار سنة 2016 بنسبة 8.8%، انخفاض انتاج الحمضيات من 13.4 مليون قنطار سنة 2015 إلى 12 مليون قنطار سنة 2016، بالنسبة للحليب اخفض بنسبة 5.3% حيث انتقل من 3.8 مليار لتر في 2015 إلى 3.6 مليار لتر في 2016).

–**قطاع البناء والأشغال العمومية والري:** مدعوما بالنفقات العمومية في البنى التحتية والبناء، اكتسب توسع النشاط في هذا القطاع 0.3 نقطة مئوية، ليبلغ نموه 5 %، وبلغت القيمة المضافة لقطاع والأشغال العمومية والري 2069.3 مليار دينار في 2016، ما يمثل 15.6% من القيمة

[1] التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، (سبتمبر 2017):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"، ص ص 22–26.

المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، ساهم هذا القطاع بواقع 17.4% في النمو لإجمالي الناتج الداخلي.

-**قطاع الصناعة:** بلغ معدل متوسط توسع النشاط الصناعي 3.8% سنة 2016 تراجع بنقطة مئوية وبلغت مساهمة هذا القطاع في توسع إجمالي الناتج الداخلي 6.2% فقط، وسجلت أربعة فروع معدلات نمو أعلى من متوسط معدل نمو القطاع، حيث بلغت حصة كل من "الصناعات الغذائية" و"الماء والطاقة" و"مواد البناء" في القيمة المضافة للقطاع 39.9% و18.5% و10.4% على التوالي (68.8% في المجموع)، وتعتبر وتائر نمو هذه الفروع الثلاثة الأكثر ارتفاعا في القطاع نظرا لمساهمتها في نمو الصناعة بـ 58% و19.8% و17% على التوالي، مما يعني أن قرابة 95% من نمو الصناعة ينجم عن نشاط هذه الفروع الثلاثة لوحدها.

-**قطاع الخدمات:** بقيمة مضافة قدرها 7856.8مليار دينار تشكل الخدمات المسوقة وغير المسوقة أهم قطاع نشاط في الاقتصاد الوطني (45.1% من إجمالي الناتج الداخلي) ، وسجل هذا القطاع نموا يقارب 2.4% وساهم بواقع 31.8% في توسع إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم سنة 2016، وتقلص نشاط الخدمات المسوقة فاقدا 2.4 نقطة مئوية ليبلغ 2.9% مقابل 5.3% في 2015 و8.1% في 2014 والسبب تباطؤ وتيرة توسع نشاط هذا القطاع هو انخفاض النشاط في الفرعين الرئيسين" التجارة" و" النقل والاتصالات" اللذان شهد نموهما انخفاضا من 5.1% إلى 1.8% ومن 6.1% إلى 4.3% على التوالي، بينما تباطؤ في وتيرة نمو الخدمات غير المسوقة أكثر حدة من تباطؤ وتيرة نمو الخدمات المسوقة بفقدان 2.1 نقطة مئوية في نموها(3.6% إلى 1.5%) وتشكل الخدمات الغير المسوقة بتدفق للثروة قدره 3018.9 مليار دينار، ثاني أكبر مساهم في اجمالي الناتج الداخلي.

- تسجيل إنخفاض في معدلات البطالة بـ 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 10.5 % سنة 2016 مقابل 11.2% سنة 2015.

-حققت معدلات التضخم زيادة معتبرة خلال سنتي 2015 و2016 بزيادة قدرة بـ 34%.

كما تم تسجيل: [1]

– تزايد العجز في ميزان المدفوعات وبقوة بانتقاله من 9.28 مليار دولار إلى 27.5 مليار دولار ثم 26 مليار دولار للفترة (2014–2016) وذلك نتيجة الهبوط الحاد في عائدات المحروقات بشكل أساسي (ذات الوزن في الصادرات) بأكثر من 50% سنوات 2015، 2016؛

– تسجيل عجز متزايد في الميزان التجاري برصيد 27 ثم 20 مليار دولار مقارنة برصيد موجب 0.45 مليار دينار سنة 2014؛

– سجلت احتياطات الصرف الأجنبية للبلد تراجعا إلى 144.3 مليار دولار بـ 114.2 مليار مقارنة بـ 179 مليار دولار سنة 2014؛

– تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا، حيث يبقى الدين الخارجي مستقرا في حدود 3.5 مليار دولار؛

المطلب الخامس: برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016–2030)

تسعى الجزائر إلى التخلص من التبعية النفطية باتباعها مجموعة من البرامج التنموية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعزز النمو ويخلق ثروة حقيقية، تم اعتماد سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي وتمت مراجعة وثيقة هذا البرنامج من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهي تستند على نهج جديد للاستثمارات العمومية للفترة (2016–2019)، تهدف إلى إحداث التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر حقيقة خالقة للثروة بحلول عام 2030، وتتمثل أدوات هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على الملاءة المالية الخارجية عن طريق الحد من الواردات وتطوير الصادرات الغير الهيدروكربونية، تشجيع إنشاء الشركات الوطنية لتشجيع المنتوجات المحلية، استكمال الإصلاحات المصرفية، تطوير سوق رؤوس الأموال.[2]

---

[1] بن عزرين عز الدين، (2022):"**دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة (2000–2015)**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص146، 147

[2] بلعباس صفية، زايري بلقاسم، (2023):"**تقييم دور النوذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر الفترة 2016–2022**"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، (العدد 02)، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 257.

1. مراحل برنامج النمو الاقتصادي الجديد: تمثلت في ثلاثة مراحل وهي:

أ-مرحلة الإقلاع من 2016-2019: تهدف هذه المرحلة إلى تحسين أداء مؤشرات جميع القطاعات، فاتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات منها إبقاء على سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد، ونسبة التضخم في حدود 4%،[1] ولتحقيق ذلك قامت الحكومة باعتبار السعر الأدنى المتوقع للنفط في حدود 40 دولار سنة 2017، و45 دولار سنة 2018، و50 دولار سنة 2019، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فستكون أمام "حالة من التدهور ستعمق عجز الخزينة العمومية".[2]

ب-مرحلة الانتقال من 2000-2025: تمكن هذه المرحلة من الاستخدام الفعال للقدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، وتتطلب المرحلة الإنتقالية التي تمر بها معظم المؤسسات العامة أو الخاصة أن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق المحلية، وللقضاء على العجز المسجل على مستوى ميزان المدفوعات، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية للصادرات أفاق 2023 (تشجيع الصادرات القطاعات المنتجة)، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين بيئة الأعمال في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات وجودة إدارة الشركات الناشطة في مجال التصدير.

ج-مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026-2030: وهي المرحلة الأخيرة التي يحقق فيها الاقتصاد الوطني التوزان الاقتصادي، حيث يستفيد الاقتصاد الوطني في أخره قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.[3]

---

[1] لوصيف عمار، العابد لزهر، (ديسمبر 2019):" **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات-رؤية إستشرافية**-"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، (العدد 03)، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص13.

[2] مسكين عبد الحفيظ، زرقوط ريمة، (جوان 2019):" **تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على التشغيل**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، (العدد 01)، جامعة جيجل، الجزائر، ص 60.

[3] لوصيف عمار، العابد لزهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2. أهداف ومرتكزات البرنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030):

يسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيق مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:[1]

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بـ 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي ينبغي مضاعفته إلى 2.3%؛
- مضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10%من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030)؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات؛
- الانتقال الطاقوي والذي من شأنه أن يسمح خفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من+6% سنويا في عام 2015 إلى +3% سنويا بحلول عام 2030)، مع إعطاء سعر عادل للطاقة (استهلاك أقل وأفضل) واستخراج ما هو ضروري للتنمية من باطن الأرض؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع خاصة في القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة التحويلية والطاقات المتجددة والتوجه نحو بناء نظام إقتصادي فعال لمواجهة الصدمات والأزمات الإقتصادية؛

ولتحقيق هذه الأهداف تركز عمل الحكومة على الجوانب التالية:[2]

- تنويع إقتصاد الوطني؛
- التمكن من تأطير تجارتنا الخارجية؛
- تنمية الموارد الطبيعية، وخاصة الإمكانيات التعدينية؛
- استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية الصنع؛
- تعزيز نسيج الأعمال التجارية الوطنية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تثمين إمكانياتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة؛
- مراجعة القاعدة 51/49؛
- إلغاء حق الشفعة واستبداله بإذن مسبق من الحكومة؛
- إلغاء إلزامية استخدام التمويل المحلي للاستثمارات الأجنبية؛

[1] Ministére des Finances,(Juillet 2016) :"**Le Nouveau modele de Croissance**",p 11.
[2] Services du Premier Ministre,(juin 2021) :"**Plan de Relance économique 2020-2024**", p p 4-5.

– إلغاء نظام الاستيراد التفضيلي لمجموعات CKD/SKD؛

– استكمال المنظومة البيئية اللازمة لتطوير الشركات الناشئة وإقتصاد المعرفة؛

– توسيع القاعدة الضريبية وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب لمكافحة الإحتيال الضريبي بشكل فعال؛

– إيجاد حل لمسألة الأراضي الصناعية أحد أهم المعوقات التي تعوق عمل المستثمرين وعائقا أمام ترشيد الانتشار الترابي للتنمية الصناعية؛

– التكفل بمسألة الاستثمار بفعالية وكفاءة من خلال ضمان الشفافية؛

– وضع آلية تساعد المستثمرين على إقتناء وحدات إنتاجية متوقفة في الخارج والإستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتنا من المعدات؛

– وضع آليات فعالة لمجابهة البيروقراطية بكافة أشكالها وأبعادها الاقتصادية والإجتماعية؛

إنطلاقا من ركائز نموذج النمو الاقتصادي الجديد، يمكننا تصنيفها ضمن 3 جوانب أساسية وهي:[1]

– **الجانب الأول:** يرتكز على تحسين إيرادات الضريبية العادية ورفع حصيلتها إلى مستوى كبير بالنسبة إلى الإيرادات النفطية مع التركيز على ترشيد النفقات، خفض عجز الموازنة بشكل كبير، تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من الأسواق المالية المحلية.

– **الجانب الثاني:** يرتكز على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ودعم القطاعات التنافسية؛ كما تتطلع الدولة آفاق 2030 إلى تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة (2020–2030)، مضاعفة حصة الصناعة التحويلية

[1] أنظر:

– طلال عباسي وآخرون، (14 نوفمبر 2019):" **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ص27.

– بن داودية وهيبة، (2022):" **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة(2016–2030)**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، (العدد 28)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 36.

– مسكين عبد الحفيظ، زرقوط ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

من حيث القيمة المضافة (5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030)، تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 6%.

– **الجانب الثالث:** يهدف إلى تحقيق الاستدامة والملاءة الخارجية بتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات خارج المحروقات والتي ترتكز أساسا على تبني وتفعيل البرنامج الطاقوي لإنتاج الطاقة المتجددة بهدف تقليل الاستهلاك والاعتماد على الموارد الهيدروجينية.

لذا سعت الجزائر من خلال هذا النموذج إلى:[1]

أ) دينامكية القطاعات المطلوبة:

يهدف البرنامج إلى القضاء على الاقتصاد الريعي والتوجه إلى إحداث التنويع الاقتصادي من خلال تطوير جميع القطاعات ورفع معدل نموها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، تسعى الدولة إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ 10% لقطاع الصناعة بحلول سنة 2030، ويتوقع أن تشهد القطاعات الأخرى نموا مستداما متوسطه 6.5% سنويا للزراعة و 7.4% لخدمات السوق و1.7% في المتوسط لقطاع البناء والأشغال العمومية، إن عمق التحول الهيكلي للأنشطة التجارية خاصة في القطاع الصناعي يشكل تحدي للإقتصاد الوطني خلال عملية التنويع، ولمواجهة ذلك بتنفيذ سياسات صناعية مستدامة وزيادة تحرير الجهود الرامية إلى تحقيق معدلات النمو القطاعية المطلوبة.

ب) تطوير نظام الاستثمار:

إن تطوير نظام الاستثمار الوطني في حدود سنة 2030 يتطلب إصلاحات وتغييرات هيكلية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات بتحسين كفاءة وجودة الاستثمار العام وتحسين جودة البنية التحتية وإنشاء نظام استثمار وطني للمرافق العامة يعتمد بشكل أكبر على تنويع مصادر تمويل وتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وللحصول على كفاءة أكثر لنظام الاستثمار الوطني في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد من خلال:

–تحرير الاستثمار الخاص من خلال الشروع في التحولات الهيكلية التي تخلق النمو؛

–سياسة حازمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعات والشركات؛

[1]Ministére des Finances,(Juillet 2016) , op.cit , p p 12-13

يتعين على إستراتيجية الاستثمار ضمن هذا النموذج أن تواجه التحديات التالية:

– إعادة تخصيص الاستثمارات لفائدة القطاعات المنتجة لبدء عملية التنويع الاقتصادي؛

– إعادة توزيع الاستثمارات من الإدارات إلى الشركات والمؤسسات من أجل تخفيف العبء على الخزينة العمومية وتقليص الديون؛

– تحسين إنتاجية العامل العالمي(TFP) لتقليل الجهد المبذول لتجميع رأس المال المادي لصالح إنتاج الإبتكار والإستثمار في عوامل النجاح الرئيسية؛

د) الملاءة الخارجية:

تشكل الاستدامة الخارجية تحديا كبيرا في السياق الاقتصادي الجديد المدفوع بتسارع النمو والتنويع الإقتصادي، وارتباط الواردات بالناتج المحلي الإجمالي الذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، وتتكون الصادرات أساسا من المواد الهيدروكربونية والتي لا يتجاوز نموها 3% خلال السنوات الأولى من المرحلة الإنتقالية، لتتولى الصادرات الغير النفطية السيطرة تدريجيا ضمن النموذج الجديد لتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات الغير النفطية من خلال:

– إرساء سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة التي تمكن من توليد فائض كبير في إنتاج المواد الهيدروكرونية القابلة للتصدير.

–تسارع وتيرة الصادرات الغير الهيدروكربونية (الزراعة، الصناعة، الخدمات).

3.أسباب فشل النموذج النمو الاقتصادي (2016–2030):

أن هذا النموذج فشل في تحقيق أهدافه في المراحل الأولى، مما أدى بالحكومة بشروع في برنامج قصير المدى في جميع القطاعات الاقتصادية للفترة (2020–2024)، أهم أسباب الفشل:[1]

–لم يحقق النجاعة الاقتصادية، حيث اتسم قطاعي الصناعة والمناجم بالأداء الضعيف؛

–اتسمت معدلات النمو الاقتصادي ضمنه بالنمط المتعثر بشكل لم يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية، ولم يتمكن من الاندماج مع الرهانات الجديدة للتنافسية والتحول الاقتصادي ولاسيما المرتبطة بالإقتصاد الرقمي؛

– أخفق في بلوغ مقاصد البناء الاقتصادي المطلوب بفعل الفساد وغياب الحكم الراشد في التسيير؛

[1] بولعراس صلاح الدين، (سبتمبر 2020):" **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**"، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المجلد 20، عدد خاص، جامعة سطيف، الجزائر، ص 174.

– قلة استخدام الطاقة الإنتاجية وضعف المؤسسات الاقتصادية وقصورها عن تقديم القيمة المضافة نتيجة هشاشة بنيتها ونتيجة أيضا لغياب الرؤية الإستراتيجية في تسييرها؛

– عدم توفر مناخ استثماري محفز؛

– زادت الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلة أدنى مستويات النمو للقطاعات الاقتصادية؛

– تدهور الظروف المعيشية للطبقة الضعيفة تزامنا مع الإنخفاض العالمي لأسعار النفط بين 2014 و2019؛

4. تأثير أزمة فيروس كورونا على الإقتصاد الجزائري:

لقد تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بأزمة فيروس كورونا كوفيد –19 التي أعلنت عليها منظمة الصحة العالمية في مارس 2020، وكان لها انعكاس كبير على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المحروقات الذي يعتبر من أهم مصادر إيرادات الخزينة لتمويل الاستثمارات العمومية في إطار التنمية الشاملة.

1.4.التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة فيروس كورونا:

– خفض الانفاق العام بنسبة 30%، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف لهذا العام ليصل إلى 7 مليارات دولار، وتأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط العالمية.

– قامت الجزائر بتوقيف جميع أنشطة نقل الأشخاص عبر الشبكة المحلية والدولية، تم تعليق رحلاها الجوية إبتداء 03 فيفري 2020 لتشمل جميع الدول، أما على مستوى الوطني شملت خدمات سيارات الأجرة الجماعية، باستثناء نشاط نقل العمال الذين يتكفل بهم أرباب العمل.

– تسريح ما يقل عن 50% من الموظفيين الإدارات العامة وإعطائهم عطلة استثنائية مدفوعة الأجر باستثناء مستخدمي القطاعات الحساسة مثل قطاعات الصحة والأمن الوطني وغيرها، وعملت الدولة على توفير الوسائل والامكانيات التي تسمح للموظفين من إنجاز أعمالهم عن بعد، حرسا منها على توفير الإنتاج والخدمات اللازمة لتحريك عجلة الحياة.[1]

[1] كرامة مروة وآخرون، (جوان 2020):"**تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كوروناكوفيد –19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، (العدد 02)، جامعة الأغواط، الجزائر، ص ص 324–326.

– تخفيض السعر المرجعي لبرميل النفط في إطار مشروع القانون من 50 دولار إلى 30 دولار فيما تم تخفيض سعر السوق من 60 دولار إلى 35 دولار، وتخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10مليار دولار من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار.

– رصدت الجزائر قرابة 500 مليون دولار لاقتناء المعدات الطبية ومستلزمات مجابهة فيروس كورونا، منها 100 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و32 مليون دولار من البنك الدولي للانشاء والتعمير و75 مليون دولار من الإتحاد الأوروبي.[1]

– قررت الحكومة تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، وتعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة.

– قرر بنك الجزائر أن البنوك والمؤسسات المالية يمكنها تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، أو الشروع في إعادة جدولة ديون عملائها الذين تأثروا بالظروف التي سببتها جائحة فيروس كورونا ومنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

–تقرر تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس (0.25%)، لتثبيته عند 3% بلا من 3.25%، وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6% ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر، كما طلب منهم إتخاذ جميع المبادرات ونشر جميع التدابير لتوفير مصدر ائتمان بتكلفة معقولة.[2]

[1] شراد ياسين، مولحسان آيات الله، (ديسمبر 2021):"**تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، (العدد 03)، جامعة أم البواقي، ص 1746.

[2] منه خالد، (22 يونيو 2020):"**التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) في الجزائر**"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الظعاين، قطر، ص ص 5-6.

2.4.تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

لقد أثرت أزمة كوفيد على الاقتصاد الجزائري بسبب غلق الحدود وتعليق المبادلات التجارية، وأبرز هذه نتائج:[1]

– تم خفض نفقات الميزانية ضمن مشروع قانون المالية التكميلي سنة 2020 إلى 7372.7 مليار دج مقابل 7823.1 مليار دج في قانون المالية الأول لسنة 2020.

– انخفاض الإيرادات إلى 5395.8 مليار مقابل 6289.7 مليار دج في قانون المالية الأولى.

– عجز في الميزانية بـ 1976.9 مليار دج أي ما يمثل 10.4% من الناتج المحلي الخام مقابل عجز بـ 1533.4 مليار في قانون المالية الأول (7.2–%) من الناتج المحلي الخام.

– يتوقع مشروع القانون انكماش النمو الاقتصادي بـ 2.63–% مقابل نمو إيجابي 1.8+% كان متوقعا في القانون الأولي.

– يتوقع أن يعرف النمو خارج المحروقات انكماشا بـ 0.91–% مقابل 1.78+% متوقعا في القانون الأولى.

– بلغ حجم المخصصات المالية الموجهة لمكافحة جائحة كورونا أكثر من 70 مليار دينار جزائري (أي نحو 570 مليون دينار)، بما في ذلك 20 مليار دينار جزائري (161 مليون دولار) مخصصة للفئات المهنية التي فقدت مصدر دخلها بسبب الوباء.

– تم تخصيص 11.5 مليار دينار جزائري (90 مليون دولار) إضافية لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعلاوة 6 آلاف دينار جزائري (50 دولارا)، التي تم رفعها إلى 10 ألاف دينار جزائري (80 دولار) لصالح 2.2 مليون محتاج، تخصيص مبلغ 20 مليار دينار جزائري (161 مليون دولار) لصالح أرباب الأسر العاطلة عن العمل والفئات الاجتماعية والمهنية الذين فقدوا مصدر دخلهم بسبب الوباء.[2]

– انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات ليمس كل السلع والمنتوجات المصدرة، إذ لم يتجاوز 578.7 مليون دولار (ما يعادل 7.6%) من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الربع الأول من

[1] بن بعيش سلمان، باني سيد علي، (2023):"**انعكاسات الأزمة الصحية لكوفيد –19 على الاقتصاد العالمي والجزائري**"، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، (العدد 01)، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ص89.

[2] منه خالد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

سنة 2020، مقابل 658.04 مليون دولار خلال فترة نفسها من السنة 2019 بنسبة انخفاض قدرت بـ 12.06%.

– انخفاض إيرادات المالية بسبب أزمة الصحية، ألزم الحكومة بنشر قانون مالي تكميلي تضمن خفض سعر النفط المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية من 50 دولار إلى 30 دولارا للبرميل، وسجل برميل النفط الجزائري خلال الشهرين الأولين من سنة 2020 ما متوسطه نحو 60 دولارا للبرميل و34.2 دولارا للبرميل خلال مارس.

– تقلص احتياطي الصرف من النقد الأجنبي للبلاد إلى 44.2 مليار دولارا نهاية سنة 2020، كما سيؤدي الانتقال إلى 30 دولار للبرميل في ميزانية الدولة إلى حدوث انخفاض بنسبة 40% في عائدات الضريبية على المحروقات.[1]

– تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار بهدف الحفاظ على احتياطي الصرف.

– توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد، ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الذرة، وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وحبوب.[2]

لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد–19 قامت الحكومة بإعداد برنامج الإنعاش الاقتصادي قصير المدى للتكيف مع الوضع الراهن للبلاد وإيجاد سبل للخروج من الأزمة بأقل الأضرار، لدفع الاقتصاد الوطني نحو الأمام بإنعاش جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها.

5.مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي (2020–2024):

كرست الحكومة مجهوداتها على تطوير القطاعات الاستراتيجية لتشكيل إيرادات ومداخيل إضافية للخزينة العمومية خاصة بعد سنة كاملة من الركود الاقتصادي الذي سببتها أزمة كورونا وآثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية وانخفاض إيرادات من العملة الصعبة، لذا قامت الدولة

[1] نفس المرجع، ص8.

[2] بورقبة شوقي، (جوان 2022):"**الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد –19) على آداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(09)، (العدد 01)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص ص 47–48.

بإصلاحات لزيادة النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام بتركيز إستثماراتها بثلاثة قطاعات الأمن الغذائي، الأمن الطاقوي، تطوير رأس المال البشري.

الجدول رقم (1-12):

توزيع المبالغ المالية المخصصة للقطاعات الاقتصادية خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2020-2022) (مليار دج)

القطاعات	2019	2020	2021	2022
الصناعة	1.3	-	-	3.210
الطاقة والمناجم	-	-	1.820	1.755
الفلاحة والري	160.787	47.569	46.563	83.026
دعم الخدمات المنتجة	55.793	53.930	52.332	5.249
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491	366.929	380.636	479.429
التربية والتكوين	127.805	106.126	94.349	175.979
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	70.673	52.081	40.989	43.758
دعم الحصول على سكن	99.685	3.2	193.755	56.492
مواضيع مختلفة	800	800	800	1100
المخططات البلدية للتنمية	100	40	100	100
المجموع	**1901565**	**1469879**	**1710444**	**2048898**

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على قوانين المالية لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022.

-القطاع الصناعي:

استفاد قطاع الصناعة من مبلغ مالي قدره بـ 1.3 مليار دج سنة 2019، لكن بفعل الأزمة الصحية وتراجع مداخيل الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض أسعار البترول، لجأت الجزائر إلى تقليص النفقات الموجه للقطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة ليحصل على المبلغ 20 ألف دينار جزائري سنة 2020 بينما نجد سنة 2021 لم يستفيد من أي اعتماد مالي، ليتم تخصيص له مبلغ قدره 3.210 مليار دج سنة 2022، إضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على الإفراج عن المشاريع الاستثمارية المتوقفة والمقدرة بـ 863 مشروعا، بتكاليف استثماراتها تفوق 527 مليار دينار في المجموع، وهو ما سيسمح بخلق أكثر من 52.000 منصب عمل، ويجري في إطار قرارات المجلس الوطني للإستثمار(سابقا) إنجاز 15 مشروعا إستثماريا 7 منها وضعت قيد الإستغلال بمبلغ يقدر بنحو 679 مليار دينار، مما يسمح بخلق ما يقارب 8.869 منصب عمل مباشر في حين بلغ عدد المشاريع المسجلة في وكالة الاستثمار السابقة 1.752 مشروع، تم تطهير

العقار الصناعي مما سمح باسترجاع 3519 قطعة بمساحة 1553 هكتار كما تعمل الحكومة على إنجاز 6 مناطق صناعية 3 منها ستوضع حيز الإستغلال قبل نهاية هذه السنة.[1]

- **على مستوى الفروع الصناعية:**

تهدف الحكومة إلى إعادة تنشيط العديد من الفروع الصناعية (الصناعات الميكانيكية والكهرومنزلية) التي تعاني من المشاكل تحول دون استمرارها في نشاطها من خلال:[2]

– تسهيل منح الامتيازات الجمركية والجبائية للمؤسسات الصناعية لضمان تخصيص أفضل لهذه الامتيازات بتشكيل هيئة تشرف على ذلك؛

–تشجيع الشراكة بين مختلف هذه المؤسسات بغرض تعزيز عوامل تضافر بين نشاطاتها وإندماجها الصناعي؛

–تصويب الاستثمارات الصناعية نحو المناطق التي تتوفر على قدرات هامة لنجاح هذه الإستثمارات وتحديد الأنشطة التي سجلت تراجعا؛

- **على مستوى التوزيع الإقليمي للتنمية الصناعية:**

يتم هذا التوزيع من خلال إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه عبر وضع مخططات تحدد تموقع النشاطات الصناعية عبر التراب الوطني في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ومنه اقترح النموذج ما يلي:

–مراجعة تسيير العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وإنشاء هيئة جديدة مكلفة بالعقار الصناعي (الديوان الوطني للعقار الصناعي)، وإنشاء مصالح غير ممركزة، ووضع برنامج جديد للمناطق الصناعية؛[3]

– مراجعة قانون الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وجعلها المحاور الوحيد للمستثمر، وتعزيز دورها بوضع كل المشاريع الإستثمارية على عاتقها مهما كان المبلغ المستثمر؛

–تحسين تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط لتحسين مردوديتها الاقتصادية، مع الاستغلال الأمثل للموارد العمومية، وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022):"**بيان السياسة العامة** " ص12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021):" **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**"، ص 36.

[3] بن عزرين عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص153–154.

– دعم التجهيزات العقارية الصناعية بإنجاز محلات مخصصة لأغراض صناعية موجهة للاستئجار لفائدة المؤسسات المصغرة والناشئة؛ وإنشاء مناطق صناعية في مناطق الظل في إطار التنظيم الجديد الخاص بالعقار الصناعي؛

– تنمية الصناعات التحويلية (تحويل الحلفاء) بإنجاز ثلاثة مشاريع صناعية: المصنع الجديد للكلور"NUC"، المصنع الجديد للورق"NUP"، مشروع الطبع والكتابة"PIE"؛

–تنمية الصناعات الزراعية الغذائية بتحديد كميات المنتجات الزراعية بما يتلاءم مع الإحتياجات الصناعية بهدف رفع مستوى التحويل لبعض المنتجات الإستراتيجية كالبطاطا والطماطم واللحوم والحليب؛[1]

–تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

إصدار القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار ونشر نصوصه التطبيقية بجعل المنظومة الوطنية للاستثمار أكثر انسجاما بمعالجتها لأوجه القصور والضبابية التي كانت تحيط بالمنظومة السابقة، وجعل الاستثمار ركيزة الإنعاش الاقتصادي عبر تعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، حيث تم تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أكتوبر 2022 ومن عملها تكريس دور الشباك الوحيد كمحاور للمستثمرين إذ يوفر الشباك الوحيد خدمات 12 قطاعا كالسجل التجاري، إدارة العمل وصناديق الضمان الاجتماعي ومصالح العمران والبيئة وغيرها من القطاعات الرئيسية.[2]

كما تم اتخاذ تدابير وإجراءات إستثمارية خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، منها:[3]

– تخفيض 10% من الضريبة على أرباح الشركات(IBS)، المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها؛

– إعفاء المداخيل التي استخدمت لأخذ المساهمات في رأس مال الشركات المنتجة للسلع أو الأشغال أو الخدمات، من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛

---

[1] بوابة الوزارة الأولى، (2020):"**حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020**: **الملحق 1**(أ) **الإنجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي**" على الموقع:https :www.premier-ministre.gov.dz/ar

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (10 أكتوبر 2023):"**بيان السياسة العامة**"، ص ص 17،18.

[3] نفس المرجع، ص 19.

– استبعاد الأنشطة الإنتاجية من الضريبة على النشاط المهني؛

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات والإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل الناتجة من الودائع في حسابات الاستثمار التي تتم في إطار الصيرفة الإسلامية؛

–قطاع الفلاحة والصيد البحري:

تم تخصيص لقطاع الفلاحة والري خلال الفترة (2019–2022) مبالغ مالية كان أعلها سنة 2019 بـ 160.787 مليار دينار جزائري، ثم بدأت بالتراجع سنتي 2020 و2021 على التوالي: 47.569 مليار دينار جزائري، 46.563 مليار دينار جزائري لترتفع سنة 2022 بمبلغ قيمته 83.026 مليار دينار جزائري.

لقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة العمل استراتيجية "فلاحة2020" وتهدف إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي وتحقيق مجموعة من أهداف مع حلول 2020 منها: نمو بنسبة 5%، انتاج بقيمة 3004 مليار دينار، معدل تشجير قدره 13%، انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي، صادرات تزيد على مليار دولار أمريكي، إيجاد حوالي 1.5 مليون فرصة عمل زيادة المنطقة الزراعية المفيدة لتصل إلى 10.5 ملايين هكتار سنة 2035 ونشر نظم الري بالاقتصاد في استهلاك المياه بنسبة 65% من مجموع المساحة المروية في سنة 2020 (مقابل 50% سنة 2014)، لذلك اعتمدت على ثلاث ركائز وهي الزراعة والثروة الحيوانية، والغابات والأحواض المائية، وصيد الأسماك والمائيات.[1]

كما اعتمد المخطط الإنعاش الاقتصادي على جملة من الإجراءات تهدف لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتدارك النقائص تتمثل في:[2]

– تنمية الزراعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج؛

– تعزيز صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانيات المثبتة؛

---

[1] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، (2022):" **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 416.

[2] خمخام عطية، (2022/03/20):"**تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009–2020)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 145.

– إنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية(ODAS) بولاية المنيعة؛

– رفع إنتاج الحبوب وتشجيع استهلاك الإنتاج الوطني بدلا عن المنتجات المستوردة (السكر والذرة)؛

– تحديد مناطق المنتجات الريفية لا سيما في الهضاب العليا (الثمار الجافة، زيت الأرجان)؛

– إنشاء رسم بقيمة 10 دج على كل كيلوغرام من الأسماك المستوردة، بحيث يهدف هذا التدبير إلى تنمية نشاط الاستزراع المائي في البلاد؛

– الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، إلزام مستوردي السكر البني وزيت الصوجا الخام بالاستثمار في إنتاج المواد الخام (بذور الصوجا) خلال 24 شهرا من إصدار قانون المالية 2021 وإلا فإنهم سيفقدون مزايا التعويض والإعفاءات الجمركية والجبائية على الاستيراد؛

ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد (2016–2030) إلى توطيد مكاسب سياسة التجديد الزراعية التي أطلقت سنة 2009 عن طريق زيادة استخدام الأسمدة وتعزيز الري للوصول إلى هدف 2 مليون هكتار من الأراضي المروية مقابل 1.2 مليون هكتار هكتار سنة 2015، ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الزراعي 20% سنة 2019، وتسعى الأهداف أيضا إلى تمديد المنطقة الزراعية إلى 10.5 ملاين هكتار سنة 2035 مقابل 8.5 مليون هكتار سنة 2017.[1]

–القطاع الطاقوي:

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمناجم فقد تم إهتمام بهذا القطاع ابتداء من سنة 2021 بتخصيص مبلغ قدره 1.820 مليار دينار جزائري ثم تراجع إلى قيمة قدرها 1.755 مليار دينار جزائري في إطار تخفيض النفقات الموجه للإستثمارات، تهدف الجزائر ضمن البرنامج النمو الجديد إلى تعزيز القطاع الطاقوي والتحول تدريجيا إلى التحول نحو النمو الأخضر عن طريق الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة، باستخدام التكنولوجيات الطاقوية الابتكارية والرقمية لإعداد بنية جديدة للتنمية لتحقيق نموذج مستدام يثمن التماسك الاجتماعي وتوفير العمالة المستدامة مع توفير

[1] بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39–40.

ظروف معيشية أفضل ومقاومة مختلف الأزمات والأخطار الكبرى،[1] ويرتكز هذا المخطط على المحاور الاستراتيجية الآتية:[2]

– مخطط وطني مكثف للطاقات المتجددة بتحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها من 15.000 ميغاواط في آفاق 2035، منها 1000 ميغاواط في 2021؛ إطلاق مناقصة لفائدة المستثمرين سنة 2021 من أجل إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية؛

– مخطط وطني طموح يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر، ينصب عمله خصوصا على الأشغال التحضيرية لإقامة شراكة استراتيجية مع شركاء أجانب من أجل تنفيذ مخطط وطني للهدروجين؛

–تكريس نموذج طاقوي جديد يتجه نحو مزيج طاقوي متوازن في أفق 2030 بموجب قانون الانتقال الطاقوي الذي ينتظر إصداره في 2021؛

– اتخاذ تدابير دعم للانتقال الطاقوي، لا سيما من خلال التكوين وتطوير البحث والتنمية والعمل المعياري والاتصال والتعاون؛

– إطلاق مناقصة لفائدة المستثمرين سنة 2021 من أجل إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21.158 المؤرخ في 24 أبريل 2021 المتعلق بالمناقصات لإنتاج الطاقات المتجددة؛

– إنشاء الطاقات المتجددة من أجل الإستهلاك الذاتي، لاسيما في مناطق الظل مثل: أنظمة شمسية مستقلة، مجموعات تجهيزات الطاقة الشمسية الفردية، أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية...الخ؛

– تشجيع الإنارة الناجعة في مجال قطاع البناء بالتحويل التدريجي للإنارة التقليدية المنزلية إلى إنارة ناجعة (نوع لاد) وتوزيع سنة 2021 مليون مصباح من نوع "لاد" بأسعار مدعمة لصالح الأسر في إطار تعويض الإنارة الكلاسيكية؛

– تحسين معايير الأداء الطاقوي للتجهيزات الكهرو منزلية بتجسيد مشروع مخبر التجارب/الرقابة بسيدي عبد الله الذي أطلق سنة 2021؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] نفس المرجع، ص ص 34–35.

– تحويل أنماط الوقود في قطاع النقل من خلال تحويل 150.000 مركبة إلى غاز البترول المميع (الخواص، سيارات الأجرة والإدارات العمومية) في سنة 2021؛

كما تسعى الدولة إلى زيادة الإنتاج الأولي بنسبة 2% سنويا، قصد بلوغ 205 مليون طن مكافئ نفطي بحلول سنة 2025، حيث سيتم رفع الإنتاج في نهاية سنة 2022 إلى 191 مليون طن بعد أن كان 186 مليون طن في سنة 2021، وللوصول إلى ذلك تم بالخصوص:

–منح رخصتين للاستكشاف في البحر بعد التوقيع على أربع اتفاقيات بين المؤسسة الجزائرية للنفط (ALNAFT) وشركات بترولية أجنبية؛

–إنجاز 22 بئرا عبر أحواض ناضجة بما يعادل 47% من البرنامج السنوي، وستة(6) آبار على مستوى أحواض ناشئة وحدودية (36% من البرنامج السنوي)؛

– استكمال عملية تطوير الحقول الغازية بقاسي الطويل وتينهرت، وبداية استخراج النفط الخام من محيط "بير ركايز" وإنجاز الخط الرابع لغاز البترول المسال في حاسي مسعود؛

–رفع معدل تحويل الإنتاج الأولي إلى نسبة 50% مقابل 32% حاليا، من خلال تطوير صناعات البتروكيمياء والتكرير والتحويل، كما تم إطلاق برنامج للأبحاث المنجمية شمل 26 مشروعا موزعا عبر 27 ولاية ويخص 13 مادة ومنتوج منجمي بلغت فيها نسبة التقدم 71%، في حين تم منح 396 رخصة للتنقيب والإستغلال المنجميين في نهاية شهر جوان 2022؛[1]

كما تم إتمام العديد من المشاريع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020–2024) منها:[2]

– مشروع الفوسفات المدمج بتبسة، تم انشاء الجزائرية الصينية للأسمدة في مارس 2022 ومهمتها التخطيط وإنجاز الدراسات المتعلقة بالمشروع؛

– مشروع غار جبيلات، فمن المتوقع استخراج مليوني طن من خام الحديد في المرحلة الأولى باستثمار مبلغ 1.25 مليار دولار، واستحداث 3.500 منصب عمل؛

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2] نفس المرجع، ص 14.

– مشروع الزنك والرصاص بوادي أميزور فقد تم استرجاع 16% من أسهم الشريك الأجنبي(تيرامين)، وبالتالي أصبح الطرف الجزائري يملك 51% من الأسهم، وهو ما يضمن له مراقبة الشركة؛

– الاستغلال التقليدي للذهب، فقد تم تسليم 168 رخصة للمؤسسات المصغرة، من أصل 222 رخصة أصدرتها الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، وقد سلمت كمية قدرها 22.000 طنا من خام الذهب إلى المؤسسة الوطنية للذهب "إينور" وتم على إثرها إنتاج 138 كغ من الذهب؛

– تعزيز إنتاج الكهرباء وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز لاسيما ربط المستثمرات الفلاحية فقد توصلنا إلى توفير قوة إضافية لإنتاج الكهرباء من 3.290 ميغاواط وتعزيز شبكات النقل والتوزيع (إنجاز 5.924 كلم و1.780 مركزا للكهرباء و556 كلم و60 مركزا للغاز، ربط 498 مستثمرا بشبكة الكهرباء و205 بشبكة الغاز، ربط 18.826 مستثمرة فلاحية بشبكة الكهرباء).

–قطاع السياحة:

عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين وتنشيط قطاع السياحة وفق متطلبات السياح ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2020–2024)، من أهم الإجراءات المتخذة:[1]

– تنفيذ مخطط "وجهة الجزائر"، بدعم عمل وكالات السفر وتسهيل إجراءات التأشيرة لصالح السياح الأجانب؛

– تشجيع بناء أقطاب سياحية تستجيب للمقاييس الدولية والعمل على تنمية السياحة الداخلية من خلال استكمال برنامج عصرنة وإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية العمومية؛

– تحيين ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية من خلال إعداد مشروع توجيهي للسياحة يجمع كل الترسانة القانونية لهذا القطاع بهدف تكييفه مع التحولات الجديدة؛

– مرافقة الجهود في مجال الصناعة التقليدية الوطنية ومكافحة التقليد في مجال المنتوجات التقليدية، لاسيما فيما يخص المستوردة منها؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

– وضع وتطوير منصة رقمية للخدمة العمومية في مجال السياحة والصناعة التقليدية، وكذا تطوير وإطلاق بوابة إلكترونية لليقظة وتسهيل الولوج إلى المعلومات الاقتصادية؛

كما تم إطلاق العديد من المشاريع منها:[1]

– مشروع بتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي بـ 10.5 مليون أوروبي، يهدف إلى تفعيل القدرات السياحية لأربع(04) ولايات نموذجية هي تيميمون وجنات وسطيف وتلمسان؛

– عملية إعادة تأهيل وعصرنة للوحدات السياحية بمبلغ 51 مليار دينار، سجل استكمال ستة(06) مشاريع من أصل 34 مؤسسة سياحية مبرمجة في آفاق 2024 وبرنامج الاستثماري للديوان الوطني للسياحة"ONAT" بمبلغ 1.2 مليار دينار؛

– دخول 89 مشروعا فندقيا جديدا حيز الاستغلال بطاقة استيعاب تقدر بـ 9.700 سرير، وتوفير 3.833 منصب عمل جديد؛

– ارتفاع حجم الحافظة العقارية السياحية إلى 249 منطقة توسع سياحي بعد تصنيف 25 منطقة جديدة للتوسع السياحي من أصل 48 منطقة مبرمجة؛

–تصنيف 39 فندقا وإعادة فتح ملحقات المعهد الوطني للفندقة والسياحة في كل من تلمسان وورقلة؛

–التجديد الاقتصادي وضبط ثنائية (البطالة والتشغيل):

يركز برنامج الإنعاش الاقتصادي الجديد نحو التوجه للقطاعات التي توفر فرص العمل وتعزز الإدماج لخلق مناخ بيئة شفافة وعادلة ومواتيا للاستثمار، لتحقيق ذلك لبد من التحول إلى اقتصاد جديد قائم على الابتكار و التنافسية و الجودة بهدف تنمية الموارد الوطنية و الإمكانيات البشرية، لذلك عمدت الدولة الإهتمام بسياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة وجعلها من أحد أهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020–2024، حيث تسعى الحكومة على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص19.

المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10%،[1] وذلك من خلال جملة من الإجراءات أهمها:[2]

-**تكييف برامج التكوين مع إحتياجات سوق العمل:** تعمل الحكومة على الملائمة بين المورد البشري واحتياجات سوق العمل بتحسين أداء المنظومة التربوية والتعليم التقني والتكوين المهني والتطلع إلى عصرنة القطاعات بهدف تكوين مورد بشري مؤهل للمساهمة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية.

-**في مجال ترقية التشغيل:** تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على مرحلة الأولى إدماج حاملي الشهادات، لتتوسع وتشمل المراحل الانتقالية في سوق العمل، بوضع آليات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني وتوجيهه نحو القطاع الاقتصادي، وضمان مناصب الشغل الدائمة والتغطية الصحية.

-**دعم استحداث النشاطات:** يتم استحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات التي توفر مناصب العمل، وتشجيع تطوير المؤسسات الناشئة، باستحداث جهاز جديد يتمثل في "عطلة بغرض إنشاء مؤسسة " لفائدة الأجراء ذوي كفاءات ومهارات من أجل تحفيز وتشجيع المقاولاتية، ووضع آليات تحفيزية جديدة للنساء المقيمين على مستوى المناطق التي تفتقر إلى إمكانيات التشغيل.

-عصرنة نظام المصرفي والمالي:

تضمن جملة من الإصلاحات تمكن الاقتصاد حوالي 20 مليار دولار نهاية سنة 2020، تمثلت فيما يلي:[3]

- تسريع عملية الإصلاح القطاع خاصة بالنظام المصرفي لأهميته في العملية الإستثمارية؛
- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها؛

---

[1] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 414.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (16 فيفري 2020):" **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**"، ص ص 35-36.

[3] وزارة الشباب والرياضة، بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم 2020/07/12، على الموقع:-https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

– مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة؛

– تقليص مستوى الواردات في مجال الخدمات، النقل البحري للسلع قصد تخفيض من فاتورة الواردات؛

– استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق الموازية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية، واسترجاع احتياطات الذهب الوطنية من الأموال المجمدة على مستوى الجمارك والمحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الإحتياطات الوطنية؛

– ضخ وزارة المالية ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وتنشيط الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفريها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى؛

– إتخاذ كافة الإجراءات لوضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال في السوق الغير الرسمية؛

كما خصت الدولة برنامج فعال من أجل تنشيط البورصة ودعم النظام المصرفي، شمل على مجموعة من التدابير منها:[1]

– تنشيط البورصة بتطوير منتجات تتماشى مع الظروف الاقتصادية وإشراك القطاع الاقتصادي العمومي في مسار إنطلاقها؛

– إدخال بنكين عمومين إلى البورصة بهدف زيادة مساهمة في تعبئة الإدخار وتمويل الاقتصاد، وإعادة تنظيم البورصة على نحو يصب في إتجاه تعزيز حوكمة شركات السوق وعصرنة النظم التفاوضية والإشرافية لسوق البورصة؛

وتم تحديد هدفا مزدوجا لسنوات 2017 و2018 و2019 يتمثل في ترشيد وتسقيف النفقات في حدود 7.000 مليار دينار جزائري، كما يرتقب ارتفاعا سنويا بنسبة 11% على الأقل من ناتج الجباية العادية، لتحقيق استقرار النفقات العمومية والإستغلال الأمثل للموارد العادية حث قانون المالية لسنة 2017 تخفيضات وتحفيزات جبائية لصالح المؤسسات والاستثمار، تقديم تسهيلات للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية بإعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا؛ كما تم تمديد برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى 31 ديسمبر 2017 لتشجيع الأشخاص

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص ص 25–26.

الماديين الناشطين في القطاع الموازي على تحويل أموالهم والتي تتجاوز 4 ألاف مليار دينار و78 مليون نحو البنوك.[1]

-التحول الرقمي السريع وتطوير المؤسسات الناشئة وتشجيع الإبتكار:

تهدف الحكومة إلى إرساء الأسس التنظيمية والعملية لبروز إقتصاد المعرفة من خلال الإعتماد على المؤسسات المبتكرة والمؤسسات الناشئة، بادرت الحكومة بإنشاء جهاز إيداع براءات الإختراع لفائدة حاملي المشاريع، حيث خصصت له غلاف مالي أولي بـ 500 مليون دينار، حيث تم تسجيل 170 براءة إختراع،[2] كما عززت القطاع بمجموعة من التدابير:[3]

- إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرعات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء، وترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي؛

- إنشاء المقاولاتية الاجتماعية كدعامة استراتيجية بتنفيذ الأعمال المهيكلة في مجال الحوكمة الرقمية؛

- دعم الحاضنات عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة؛

- إنشاء وسم الحاضنة وصندوق موجه خصيصا للمؤسسات الناشئة، واستحداث شباك وحيد من أجل دعم المؤسسات الصغيرة المبتكرة؛

- تأهيل الحظائر السبيرالية والحاضنات الموجودة وإنشاء لكل قطاع نشاط (الصناعة، الفلاحة، الاتصالات، المحاور التكنولوجية...الخ)؛

- وضع إطار قانوني جديد مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة يعمل على وضع نظام تسهيلي يشجع على تطوير هذا النوع من المؤسسات؛

- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على مستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتحويل مشاريع البحث ذات الإمكانيات الصناعية القوية إلى منتجات؛

---

[1] عطية خمخام، محمد على الجودي، (جانفي 2021):"**خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد -19-**"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، (العدد 02)، جامعة الشلف، الجزائر، ص357.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (16 فيفري 2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

-تطوير الموارد المائية:

تعمل الحكومة على تحقيق الأمن المائي، لذا لجأت إلى عملية ربط بين تحلية مياه البحر شمال البلاد في عمق 150 كلم إنطلاقا من الشريط الساحلي، واستغلال الموارد المائية الباطنية في شمال الصحراء، وتعمل الحكومة على جعل تحلية مياه البحر من أهم مصادر الماء الصالح للشرب(60%) واللجوء إلى مياه السدود في حدود(20%) والمياه الجوفية في حدود (20%)، وهناك 11 محطة تحلية البحر بطاقة إنتاج 760 مليون متر مكعب وسيتم رفعها إلى 19 محطة بطاقة إنتاج1.4 مليار متر مكعب في السنة، وتعمل على انجاز واستغلال سدود جديدة بحوالي 80 سدا توفر طاقة تخزين قدرها 8.30 مليار متر مكعب وسيتم رفعها إلى 85 سدا سنة 2024 بطاقة إجمالية قدرها 09 مليار متر مكعب وقدرة تعبئة قدرها 04 مليار متر معكب في السنة. [1]

كما يتم إنجاز آبار موجهة للإستهلاك الزراعي والمنزلي بوتيرة أسرع وحماية المياه الجوفية من الإفراط في استغلالها والعمل على تجديدها، ويقدر الحجم الإجمالي لإنتاج المياه الجوفية بنحو 6.6 مليار متر مكعب في السنة من خلال 281.000 بئرا منها 255.000 بئرا موجه للسقي، وينتقل حجم الموارد المائية سنة 2024 إلى 12 مليار متر مكعب وتشمل هذه الإستراتيجية أيضا السدود الصغيرة والحواجز التلية التي تشكل موارد لا يستهان بها خاصة في المناطق المتفرقة والأرياف.[2]

-تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص نمط من أنماط تمويل الاستثمار وإنجازه في مجال منشآت الدعم الأساسية، باعتباره أداة مفضلة في توفير الخدمة العمومية وإدارتها، وهذا بالنظر إلى الإمتيازات العديدة التي توفرها هذه الشراكة (تحسين العلاقة بين التكاليف والنتائج لعمل القطاع العام وإقتسام المخاطر)، ويتمحور عمل الحكومة أساسا حول:

- وضع إطار قانوني بإصدار قانون ونصوص التطبيقية خاصة بالشراكة بين القطاع الخاص والعام؛

- إنشاء هيئة متخصصة في إطار مؤسساتي لمتابعة الاستثمارات المنجزة أو المقرر إنجازها؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[2] نفس المرجع، ص52.

– إعداد الوثائق الضرورية لتنفيذ الشراكة بين القطاع الخاص والعام بإعداد دلائل وإرشادات؛[1]

–دعم التنمية البشرية:

عملت الدولة على توجيه الاستثمارات العمومية نحو تنمية العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لنجاح عملية التنمية وتوفير المرافق الضرورية بتبنيها حزمة من البرامج، تمثلت في: [2]

* **قطاع التعليم:** تم توجيه عمل الحكومة أساسا نحو تجديد المؤسسة المدرسية التي تبلغ منشآتها التربوية أكثر من 27634 مؤسسة، بتعزيز النشاطات في مجال التعليم بهدف ضمان المساواة بين الجميع، ضمان الجودة والقيم التربوية الأخلاقية والعالمية مما يجعل المدرسة" الوسيلة المثلى للرقي الاجتماعي".

***قطاع التعليم العالي:** تعمل الدولة على تشجيع على أقطاب الإمتياز بالشراكة مع المؤسسة ضمن التخصصات المتماشية مع التطور العالمي للتكنولوجيات وحاجات الاقتصاد الوطني، تحسين نجاعة حوكمة الجامعة وتفتحها على المحيط الوطني والدولي.

* **قطاع الصحة:** تعمل الحكومة على تعزيز التدابير المتعلقة بعروض العلاج التي تتضمن خطوطها العريضة منظومة صحية قائمة على التخطيط من أجل تقريب الصحة من المواطن، تعزيز الوقاية والعلاج الجواري، التكفل بالتحول الوبائي (كوفيد 19) والتكفل بالفوارق الجغرافية.

–تأهيل وتنمية مناطق التي تحتاج مرافقة خاصة (مناطق الظل):

تحتاج بعض المناطق في الجزائر إلى تأهيلها لتدارك تأخرها في عملية التنمية، وقد تم إحصاء أزيد من 13.000 منطقة عبر التراب الوطني، وإبراز حالات العجز على مستوى كل منطقة ليشمل برنامج التأهيل لمجمل المناطق 43.705 مشروعا بمبلغ 548 مليار دينار في المجموع، منذ تاريخ الشروع في هذا البرنامج في مارس 2020 تم حشد 310 مليار دينار من مصادر تمويل مختلفة: ميزانية الدولة، صندوق التضامن للجماعات المحلية، مساهمات الميزانيات المحلية، وقد سمح هذا المبلغ بتمويل 24.093 مشروعا على مستوى 9805 مناطق موزعة على 1343 بلدية أي أكثر من 55% من المشاريع المحددة، ويقدر عدد المشاريع المنجزة بـ 12532 أي بنسبة 52% من المشاريع الممولة والتي استفاد منها04 ملايين ساكنا على مستوى 6709

[1] نفس المرجع، ص 52.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (16 فيفري 2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 38–41.

مناطق، أما الباقي المشاريع التي تم تمويلها فهي قيد الإنجاز حاليا أو في مستوى الإجراءات الإدارية.[1]

كما سجلت الحكومة إلى غاية 31 ماي 2023 إنجاز 29151 مشروع من إجمالي 29687 المبرمجة ما يمثل 98% بمبلغ إجمالي 350 مليار دينار، وإنجاز العديد من المشاريع المقدرة بآلاف الكيلومترات من الربط بشبكات الكهرباء والتزويد بالغاز والماء الشروب وشبكة الطاقة الكهربائية والطرقات المرممة وغيرها من الخدمات التي لها علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة السكان.[2]

1.5.تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي(2020-2024):

الجدول رقم (1-13): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (2017-2022)

السنـــــوات / القطاعات الاقتصادية (%)	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.1	3.3	2.4	-3.6	2.4	4.3
الفلاحة	1.2	3.5	2.7	1.6	-1.3	5.8
الصناعة خارج المحروقات	4.7	4.1	3.8	-1.7	5.3	5.2
الأشغال العمومية	4.6	5.2	3.8	-3.1	5.7	3.3
الخدمات:						
خدمات خارج الإدارات العمومية (الخدمات المسوقة)	3.8	3.3	2.6	-4.5	4.4	5.5
خدمات الإدارات (الخدمات الغير المسوقة)	2.4				1.5	2.8
معدل البطالة	11.7	11.7	11.4	-	-	-
معدل التضخم	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة (2019،2018، 2020، 2022)

-Ministere Des Finances, Direction Genrale de la Prevision et des Politiques,disponible sur :https://dgpp.mf.gov.dz/donnees-monetaires-et-financieres, consulter le : 30/01/2024

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

شهدت معدلات النمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تراجع كبيرا خلال فترة(2017-2022) مسجلة ارتفاعا طفيفا سنة 2018 بـ 3.3%، ثم انخفضت إلى أدنى مستوى محققة معدل نمو سلبي سنة 2020 قدر بـ (3.6-%) وهو نتيجة لتعليق بعض الأنشطة الاقتصادية(الخدمات المسوقة، البناء، الري، الخدمات العمومية) الناتجة عن جائحة كورونا(كوفيد-19-) مما قلص إجمالي الناتج الداخلي السنوي من حيث الحجم بـ 4.9% بعد نموه 0.9% سنة 2019 و 1.2% سنة 2018 وقدر إجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الجارية بـ 18723.5 مليار دينار سنة 2020 وهو ما يمثل إنخفاضا بـ 8.3% مقارنة بسنة 2019[1]، ليتحسن بعدها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى 2.4% سنة 2021 وهذا راجع إلى إجراءات التي اتخذتها الدولة فيما يخص السياسة النقدية خاصة برنامج الخاص لإعادة التمويل المتزامن مع السياسة المالية التوسعية للحد من تداعيات الأزمة كورونا على الاقتصاد الوطني مما ساهم في إنتعاش القطاعات الاقتصادية المنتجة،[2] واستمر على هذا النمو بتسجيله أفضل معدل قدر بـ 4.3 % سنة 2022 لمساهمة الفعالة للقطاعات الاقتصادية.

-**القطاع الفلاحي:** تميزت معدلات نمو القطاع بأنها متذبذبة بين الارتفاع وإنخفاض محققة معدل نمو 3.5% سنة 2018 بزيادة 2.3 نقطة مئوية عن السنة السابقة نتيجة لتحسن الإنتاج الزراعي في أغلبية المحاصيل الزراعية رغم تباطؤ في وتيرة النمو ونقص الإنتاج في بعض الفروع وجاءت الزيادة الأكبر على مستوى قطاع الحبوب ليرتفع الإنتاج من 60.6 مليون قنطار مقابل 34.7 مليون قنطار سنة 2017 وهو ما يمثل 75% (80.3% للقمح اللين، 60% للقمح الصلب، 102% للشعير)[3]، ثم بدأت معدلات النمو في التراجع فترة (2019-2021) بتحقيقها معدل نمو سلبي سنة 2021 قدر بـ (1.3-%) بسبب تراجع الإنتاج الزراعي بشكل خاص على مستوى الإنتاج البستاني والحبوب والإنتاج الحيواني رغم تخفيف قيود الصحية الخاصة بالجائحة، كما ساعدت الظروف المناخية الغير المواتية وزيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط إستيرادها

[1] التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2021):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** "، ص ص 26-27.

[2] التقرير السنوي 2021 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2022):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** "، ص 21.

[3] التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2019):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** "، ص ص 15-16.

إلى تراجع معدل نمو القطاع[1]، ثم ارتفع معدل النمو إلى أقصى مستوى له بـ 5.8%سنة 2022 لتحسن الظروف المناخية وانعكاسها الإيجابي على زيادة المحاصيل الزراعية.

القطاع الصناعي: تراجعت مستويات نمو القطاع الصناعي فترة (2017-2020) محققة أسوء نمو لها سنة 2020 قدر بـ (1.7-%) بعدما كان 4.7% سنة2017، حيث ساهمت الأزمة الصحية بشكل كبير في إيقاف توسع إنتاج القطاع الصناعي بعدما كان القطاع ينمو بأكثر من 3% سنويا من حيث الحجم منذ سنة 2005، وانعكس تأثيرها على بعض الفروع خاصة فروع "الجلود والأحذية"، "الخشب، الفلين والورق" و "النسيج والملابس" بتسجيلها معدلات نمو سالبة (12.4-%) (8.1-%) (5.7-%) على التوالي مما سبب تراجع على مستوى القطاع الصناعي[2]، ليسترد القطاع عافيته محققا نتائج إيجابية سنتي 2021 و 2022 بـ 5.3% و5.2% على التوالي، حيث شهدت جميع فروع الصناعة نموا إيجابيا باستثناء فرع (الصناعات الحديدة والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية) الذي سجل انخفاضا بنسبة 0.5% في سنة 2022 مقابل نمو بنسبة 11.2% سنة 2021 بينما نجد باقي الفروع سجلت نمو مرتفع مثل الجلود والأحذية(20.1%)، الخشب والفلين والورق(11%)، الكمياء والمطاط والبلاستيك(7.3%).[3]

-**القطاع الخدماتي:** لم يحقق معدلات نمو معتبرة رغم مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي محقق أضعف معدل نمو له سنة 2020 بـ (4.5-%) فهو الآخر لم ينجو من تداعيات الأزمة الصحية مساهما بـ 65.2% في إنكماش إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، مسجلة الخدمات المسوقة تراجع قدر بـ 6.8-% موزعة على فروعها "الفنادق، المقاهي، المطاعم"بـ (39.1-%)، "النقل والاتصال" بـ (6.4-%)، "التجارة" بـ (4.3-%)، الخدمات المقدمة للأسر بـ (3.7-%)، الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ (0.9-%)، بينما الخدمات الغير المسوقة فقد سجلت معدل 0.2-%،[4]ثم بدأت في الارتفاع لتصل الخدمات المسوقة إلى 4.4% بينما الخدمات الغير المسوقة سجلت 1.5% سنة 2021 وواصلت على نفس النهج سنة 2022 بتحقيقها نمو قدر بـ 5.5% للخدمات

[1] التقرير السنوي 2021 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] التقرير السنوي 2022 لبنك الجزائر، (سبتمبر 2023):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** "، ص 29.

[4] التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

المسوقة و 2.8% للخدمات الغير المسوقة وهو انعكاس لنمو غالبية الفروع على مستوى الخدمات المسوقة أو الغير المسوقة.

-**قطاع الأشغال العمومية:** سجل قطاع الأشغال العمومية ارتفاع سنة 2018 بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 5.2% بزيادة 0.6 نقطة مئوية عن السنة السابقة، نتيجة زيادة في عملية الإسكان ليبلغ العرض الإجمالي للسكنات الجديدة 271950 وحدة سكنية[1]، ثم بدأ في التراجع سنة 2019 بـ 3.8% واستمر في الانخفاض ليصل إلى تحقيقه معدل سلبي قدر بـ (3.1-%) سنة 2020 بسبب إجراءات الحجز المتعلقة بجائحة كورونا وانعكس ذلك على تقليص الوحدات السكنية لتبلغ 194500 وحدة سكنية مقابل 229400 وحدة سكنية في السنة السابقة[2]، ثم ارتفع معدل نمو القطاع إلى 5.7% سنة 2021 ، لتراجع سنة 2022 إلى 3.3%.

-تسجيل انخفاض لمعدلات التضخم لتصل إلى أقل مستوى لها سنة 2019 بـ 1.95% بعدما تجاوزت 5.59% سنة 2017، ثم بدأت في الارتفاع بوصلها إلى معدل 7.23% سنة 2021 واستمرت على نفس النحو لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 9.27%، بينما معدلات البطالة شهدت إستقرار خلال الفترة(2017-2019) في حدود 11%.

[1] التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

خاتمة الفصل الأول:

للدولة دور فعال ومهم في إنعاش الاقتصاد وأكبر دليل على ذلك الأزمة الاقتصادية سنة 2008(أزمة الرهن العقاري)، حيث تدخلت الحكومة الأمريكية لإنقاذ السوق العقاري بشراء حوالي 700 مليار دولار من الأصول المتعلقة بالرهن العقاري، فدور الدولة يكمن في رسم هيكل الاقتصاد وفق متطلبات واحتياجات الأفراد، توفير الخدمات العامة والسلع الغذائية، إحداث العديد من الاستثمارات العمومية لخلق بنية أساسية للاقتصاد الوطني.

مكن الدور التدخلي للجزائر في الاقتصاد الوطني بإستخدام الإستثمارات العمومية كأداة تنموية واعدة في تحقيق نتائج إيجابية ضعيفة خلال فترة الثمانينات والتسعينات التي كان هدفها خلق مشاريع اقتصادية نافعة خاصة في القطاع الصناعي الذي أولت له الدولة اهتماما على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى نتج عنه فشل هذه المشاريع التنموية وعدم تحقيقها الأهداف المسطرة لها، إنبثق عنها خلق دين عام وعجز في استمرار تمويل المشاريع المبرمجة، مما جعلها تراجع سياستيها الإستثمارية بإدراج برامج تنموية جديدة إنطلاقا من الألفية الثالثة والتي توجهت إلى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سواسية لتحقيق تنمية شاملة والتخلص من الدين الخارجي، وهذا ما حدث بالفعل فقد إستطاعت الجزائر الوفاء بديونها في الآجال المحددة، تحقيق العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، كما اتجهت نحو تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق مصادر تمويلية جديدة للإقتصاد الوطني، واستغلال القطاعات التي تزخر بإمكانيات كبيرة قادرة على تقديم القيمة المضافة للناتج المحلي الوطني على غرار القطاع الفلاحي، القطاع الطاقوي،...الخ.

الفصل الثاني: الأمن الغذائي وإستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

تمهيد

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا المهمة على الساحة الدولية، بل تعداها إلى أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية خاصة في الوقت الراهن مع الظروف المناخية الصعبة التي واجهها العالم، لذا تسعى أغلبية الدول إلى تحقيق أمنها الغذائي بانتهاج مجموعة من الإجراءات والسياسات خاصة على مستوى القطاع الزراعي الذي يعتبر العمود الفقري لتحقيقه، لذا وجب الاهتمام بالتنمية الزراعية والتحول نحو الاستدامة من أجل إكمال مسار الاستقلال الغذائي.

إن الجزائر من بين الدول التي اجتهدت منذ الاستقلال إلى تطوير القطاع الزراعي رغم العقبات الكثيرة التي واجهتها خاصة فترة الثمانينات والتسعينات التي لم تأخذ الزراعة حقها، لتتجه على غرار باقي الدول إلى الاستدامة الزراعية مع بداية البرامج التنموية الجديدة للمساهمة بطريقة متكاملة ومستدامة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي والنمو المستدام باستراتيجية طويلة الأجل بتعزيز الزراعة والتنمية المستدامة وتحسين إدارة الأراضي، إنعاش الإنتاج الزراعي من خلال تنظيم أفضل للقطاع، تحديث البنية التحتية وإحياء الحياة الريفية، تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي(استثمار المنتجين الزراعيين).

سوف نتعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكلا من الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، ثم نعرج إلى أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في مسار التنمية الزراعية المستدامة، وهذا من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة.

المبحث الثالث: استراتيجيات المتبعة في مجال التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030، ويتم تحقيقه على أرض الواقع عن طريق توفير الغذاء للجميع الفئات العمرية، واختلف مفهوم الأمن الغذائي من مرحلة زمنية إلى أخرى، حيث تغير مفهومه من تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة بالاعتماد على مواردها إلى توفير الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية الازمتين لإستمرار الحياة بشكل أفضل.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين 1972 و1974، وقد عرف المؤتمر الأمن الغذائي على أنه "زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقرار الأكبر للموارد المتاحة".[1]

1. تعريف الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من التعريفات المختلفة للأمن الغذائي الصادرة عن هيئات دولية متعددة منها:

تعرف **المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي** على أنه" توفير الغذاء بالكمية والنوعية الازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية".[2]

بينما نجد يعرف **البنك الدولي** الأمن الغذائي "بأنه قدرة الناس على الحصول على غذاء كاف في أي وقت لحياة صحية، ويميز البنك الدولي بين الأمن الغذائي الدائم والمؤقت، فيشير الأمن الغذائي الدائم إلى توافر الغذاء الكافي إلى الأبد أما الأمن الغذائي المؤقت هو انخفاض مؤقت في الحصول على الغذاء"،[3] كما يري البنك الدولي من جهة أخرى أن تحقيق الأمن الغذائي

---

[1] بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، (أفريل 2023):" **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، التحديات والحلول**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، (العدد 01)، جامعة بشار، الجزائر، ص751.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، (2014):" **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**"، دار أمنة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 13.

[3]Abdulrahman al-fawwaz, Abdullah gazan,(April 2016) :« **the reality of food security in the arab world**», international journal of asian social science, Vol 6, No 4, p 254.

يتم عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والإقتصادي إلى ما يكفي من الغذاء الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.[1]

وتم تعريفه في **مؤتمر القمة العالمية للأغذية** سنة 1996 على أنه " يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول المادي والإقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، تلبي احتياجاتهم الغذائية ويتناسب مع أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية".[2]

تعرف **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**(USAID) الأمن الغذائي" عندما يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية لحياة منتجة وصحية "، وترى أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون يتوفر على التوافر الكلي للإمدادات المادية من الغذاء كافيا، وأن يكون للأسر الحق في الوصول إلى هذه الإمدادات الغذائية من خلال إنتاجها الخاص، أو السوق أو من مصادر أخرى وأن يكون إستخدام هذه الإمدادات الغذائية مناسبا للاحتياجات الغذائية المحددة للأفراد.[3]

أما **منظمة العربية للتنمية الزراعية:** "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الدولة من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطرا واتاحتها لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخلهم وامكانياتهم المادية".[4]

كما يقصد بأمان الغذاء "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا، وملائما للإستهلاك الآدمي".[5]

---

[1]The World Bank, « **Waht is the Food Seucrity»**, sur le site https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/briet/food-security-update/what-is-food-security.

[2] Meriem rahmani, (2020):« **food security in algeria: concept review and measurement indicators**», economic and mangement reaseach journal, Vol 14, No 3,university of biskra, algeria, p 237.

[3] food & nutrition technical assistance, (january1999):« **food security indicators and frame work for use in the monitoring and evaluation of food aid programs**», the U.S.Agency for international development , p 2.

[4] سالم سلماني، (2020/2019):" **السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون عام معمق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص125.

[5] محمد السيد عبد السلام، (1998): "**الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، عالم المعرفة: الكويت، 1998، ص11.

وتم تعريف الأمن الغذائي في **القانون الجزائري** وذلك وفق المادة 03 من القانون التوجيهي المؤرخ في 10 أوت 2008 " يقصد بالأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".[1]

نستنتج من خلال التعاريف المتعددة للأمن الغذائي هو حصول جميع أطراف المجتمع (الأسر والفرد) على الغذاء السليم والشامل والآمن لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية بحيث يضمن حياه صحية لهم، والملاحظ كذلك التركيز على نوعية الغذاء المقدم الخالي من جميع المخاطر التي تشكل خطرا على صحة الأفراد أكثر من كميته.

2. مفاهيم بعض المصطاحات المرتبطة بالأمن الغذائي:

إن مفهوم الأمن الغذائي مرتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل نقص التغذية، الإكتفاء الذاتي،...الخ، لذا ارتأينا إلى تحديد مفاهيمها:

-**انعدام الأمن الغذائي:** لقد عرفت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة (USDA) إنعدام الأمن الغذائي بأنه يمثل حالة من"محدودية توافر الأغذية الكافية والمأمونة غذائيا أو محدودية القدرة على الحصول على المواد الغذائية بطرق مقبولة اجتماعيا"، وقد قسمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو) حالة إنعدام الأمن الغذائي إلى كل من:[2]

***انعدام الأمن الغذائي المزمن:** ويقصد به عدم حصول الأفراد على أدنى الضروريات المعيشيةلفترة زمنية طويلة ونقص الموارد الإنتاجية والمالية مما يسبب لهم الفقر والجوع.

***إنعدام الأمن الغذائي المؤقت:** يؤثر حصول الصدمات والتقلبات والصراعات في حصول نقص مفاجئ على مستوى مخزون توافر الأغذية مما يسبب انخفاض القدرة على إنتاج أو الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، كما لها تأثير على حجم الإنتاج الغذائي المحلي، دخل الأسر وحدوث تقلب أسعار المواد الغذائية، كل هذه العوامل تؤدي إلى إنعدام مؤقت في الأمن الغذائي.

-**سوء التغذية:** يعني وفقا لمنظمة الصحة العالمية " **التغذية السيئة**" ويشير إلى كمية الغذاء المأكول ونوعيته، ويفسر سوء التغذية على أنه حالة تغذوية يؤدي فيها نقص الجسم من السعرات

[1] قانون رقم 08-16 المؤرخ في 10 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، الجريد الرسمية، (العدد 46)، ص6.

[2] حسين أحمد السرحان، حسين باسم عبد الأمير، (2017): "**إنعدام الأمن الغذائي: الأسباب وسبل المعالجة (القارة الإفريقية نموذجا)**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلة 15، (العدد 04)، جامعة كربلاء، العراق، ص 140.

الحرارية بشكل رئيسي والبروتينات والمغذيات تأثيرا سلبيا على أنسجة الجسم ووظائفه، ويكون سببها مجموعة من العوامل المرتبطة بالنظام الغذائي الرديء وعدم كفاية الوجبات الغذائية والالتهابات الحادة والمتكررة، وهناك أصناف من سوء التغذية: نقص البروتينات والطاقة(نقص في السعرات الحرارية والبروتين)، نقص المغذيات الدقيقة(نقص الفيتامينات والمعادن) ويمكن لسوء التغذية أن يتخذ شكلا بسيطا أو معتدلا أو حادا، ويعتبر التقزم أحد المؤشرات الأساسية لسوء التغذية المزمن والذي يعرف بأنه حالة تكون فيها القامة نسبة إلى العمر منحرفة بوحدتي انحراف معياري عن متوسط القامة نسبة إلى العمر في الفئة السكانية المعيارية المرجعية.[1]

-**الاكتفاء الذاتي:** الإكتفاء الذاتي عرف بأنه "السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالإعتماد على مواردها الذاتية فقط"[2] وعرف أيضا" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، ولقد دعت منظمة الزراعة والأغذية(الفاو) الدول إلى تبني هذا المفموم لتحقيق الأمن الغذائي، وهو يعني قدرة الدول على انتاج وتوفير الغذاء الكافي بجميع أنواعه بالموازاة مع النمو السكاني، ومن ناحية أخرى تقليل أو التخلص من التبعية الغذائية للخارج بزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتنويع الإنتاج النباتي والحيواني.[3]

-**الفجوة الغذائية:** وهي تعني عجز الدول في توفير الاحتياجات والموارد الغذائية للسكان، بعبارة أخرى عجز الإنتاج المحلي في توفير الكميات المطلوبة من الغذاء لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية مما يؤدي بالدول إلى الاعتماد على الواردات الغذائية، أما حسابيا فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي والسلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من السعرات الحرارية والبروتينات...الخ.[4]

نسبة الاكتفاء الذاتي=(الإنتاج المحلي/الاستهلاك الكلي)100

نسبة الفجوة الغذائية=1-نسبة الاكتفاء الذات

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، (23 جانفي 2012):" **الحق في الغذاء**"، ص5.

[2] مصطفى عطية جمعة، (2017): "**الإسلام والتنمية المستدامة**"، الطبعة الأولى، شمس للنشر والإعلام: مصر، ص208.

[3] طروبيا نذير، (2020):" **تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر-دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها**-"، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة الأغواط، ص 75.

[4] بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 752-753.

-**الأمن الغذائي المستدام:** أدى ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى الوجود وتبانيه من طرف العديد من المفاهيم على غرار الأمن الغذائي، وتسعى الدول والمنظمات إلى وضع مجموعة من المبادئ والأسس لتحقيق الأمن الغذائي المستدام وجاء ذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقدة بروما في الفترة ما بين 13-17 نوفمبر1996، استنادا إلى الحاجة إلى ضمان تجدد الموارد الطبيعية في إطار يحافظ على التوازن البيئي،[1]وعرفته منظمة الزراعة والأغذية "على أنه نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع على نحو لا يعرض للخطر الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة بإنشاء حالة الأمن الغذائي وضمان التغذية للأجيال المقبلة"[2]، وترى منظمة الفاو أن هناك بعض المعايير الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام أن يكون غذاء منتج وفق نماذج زراعية محافظة على البيئة، التربة، والتنوع البيولوجي والحيواني، أن يكون مقتصد في الطاقة وينتج نفايات أقل وغازات احتباس حراري أقل ومساهمة جميع الأطراف الفاعلة في تحديد السياسات الغذائية والزراعية الملائمة.[3]

ومن هذا التعريف تضمن مفهوم الأمن الغذائي والذي سبعة إلتزامات رئيسية ولعل أهمها:[4]

- توفير بيئة سياسة وإجتماعية وإقتصادية تسمح بالقضاء على الفقر وإحلال السلام الدائم؛
- ضمان حصول الجميع وفي كل الأوقات على الغذاء الكافي والمغذي والسليم؛
- دعم مساهمة القطاعين العام والخاص لتقوية الموارد البشرية والغذاء المستدام؛
- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية في إطار المبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال نظام تجاري عالمي عادل؛

- **التبعية الغذائية:** هي اعتماد الدول على العالم الخارجي لسد حالة العجز الغذائي بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الغذائية، كما أنها تعتبر علاقة اعتماد متبادلة غير

---

[1] يوسفي معمر، بقنيش عثمان، (جويلية 2018):" **مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد 13)، جامعة باتنة، الجزائر، ص 175.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (26-28 أكتوبر 2020):"**جائحة كوفيد-19 وأثرها على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا**"، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، روما، ص 5.

[3] بوبكير أمال، (2022):"**دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الإكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية -الجزائر نموذجا-**"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، (العدد 02)، المركز الجامعي آمود بن مختار، إيليزي، ص 423.

[4] يوسفي معمر، بقنيش عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-179.

متكافئة في توفير الغذاء يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، اعتماد على المصادر الخارجية لزيادة المحاصيل الغذائية التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان وخضوعه للتأثيرات الناتجة عن ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء.[1]

المطلب الثاني : مرتكزات الأمن الغذائي

يقوم الأمن الغذائي على أربع ركائز وهي: توافر الأغذية، الوصول للغذاء، الاستخدام، الاستقرار، وتم إضافة كلا من الفعالية والاستدامة، مع وجود مقاييس لكل ركيزة، وبطبيعة الحال يمكن تقدير الأمن الغذائي لأي بلد ما إذا توافرت طبعا البيانات والاحصائيات اللازمة لذلك.

الشكل رقم(2-1): مرتكزات الأمن الغذائي

المصدر: طلحة وليد، قندوز عبد الكريم، (نوفمبر 2022):"**الأمن الغذائي في الدول العربية:التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية**"، صندوق النقد الدولي، ص 10.

1.توافر الأغذية: يعتبر توافر الغذاء من أهم عناصر تحقيق الأمن الغذائي في دولة ما، فتوريد الغذاء للسكان أمر ضروري ولكنه غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد بمعنى وجود أنظمة غذائية صحية(غذاء كاف وبنوعية جيدة)،[2] وتتنوع المساهمات الرئيسية لدعم توافر الأغذية من الزراعة والتي تمثل النسبة الأكبر في توفير جميع الأنظمة الغذائية، وكذلك من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومنتجات الغابات ، ويأتي ما بين 15 و20 في المائة من إجمالي البروتين الحيواني المستهلك من الحيوانات المائية التي تتسم بقيمة غذائية عالية وتشكل

[1] وراء زكي، يونس طويل، (2010):"**الآثار السياسية والإقتصادية للمياه**"، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 86.

[2] ساري حورية، بودربالة سارة حدة، (2022):"**العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 166.

مكملا قيما للنظم الغذائية التي تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، وتوفر الغابات مجموعة واسعة من الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة.[1] لا يشمل التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.[2]

2. الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء: إن توفير الإمدادات الغذائية الكافية على المستوى الوطني أو الدولي لا تشمل في حد ذاته الأمن الغذائي على مستوى الأسرة لشراء المنتجات الغذائية اللازمة التي تضمن لهم حياة صحية ونشطة، ويشكل نقص الغذاء وعدم كفاية الحصول عليه إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي، لذلك لجأت الدول إلى زيادة تركيز السياسات على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار لتحقيق أهداف الأمن الغذائي.[3]

لذا يجب أن تكون الأسر قادرة على الوصول إلى الغذاء بما في ذلك الوصول المادي والمالي والاجتماعي، فالوصول المادي يتمثل في قدرة الأسرة أو الفرد على الوصول مباشرة للمناطق التي بها موارد غذائية مع توفير الأمن، فضعف البنية التحتية للطرق يؤدي إلى عزل المناطق عن الأسواق الرئيسية، سقوط الأمطار وضعف البنية التحتية يعرقل وصول الأشخاص للأماكن التي يتم تزويدهم باحتياجاتهم الغذائية، كذلك انعدام الأمن يمنع الرعاة من السفر إلى مناطق الرعي التقليدية مما يسبب في نقص إمداد الغذاء، والوصول المالي(الاقتصادي) ويقصد به قدرة الأسر على تحمل تكاليف المواد الغذائية بما في ذلك أسعار المواد الغذائية والأنشطة المدرة للدخل وشروط التجارة، والقوة الشرائية دون التخلي عن الخدمات الغير الغذائية الأساسية الأخرى مثل الرعاية الصحية، أما الوصول الاجتماعي هو قدرة مجموعة من الأشخاص أو الأفراد الوصول إلى الغذاء في منطقة ما دون التعرض للمخاطرة بالأذى بسبب العرق أو الجنس أو أشكال التمييز الأخرى.[4]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2013):" **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2013–الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**"، روما، ص 18.

[2] ساري حورية، بودربالة سارة حدة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[3]The World Bank, **What is the FoodSeucrity**,https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/briet/food-security-update/what-is-food-security.

[4] Food Sucrity Cluster, (septemper 2021):« **Food Security Dimensions- Access**», p p 2-3.

3.الاستخدام:

يفهم الاستخدام الجيد للغذاء بشكل عام على أنه الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من جميع العناصر الغذائية المختلفة الموجودة في كل غذاء، يحتاج الأفراد إلى بعض الممارسات الرعاية والتغذية السليمة، إعداد الطعام، وجود التنوع الغذائي، توزيع الطعام داخل الأسرة، لضمان حصولهم على ما يكفي من الطاقة والعناصر الغذائية، مع وجود الاستخدام البيولوجي الجيد للأغذية المستهلكة الذي يحدد الحالة التغذوية للأفراد.[1] وتعطي مؤشرات المتعلقة باستخدام الأغذية فكرة عن تأثير عدم كفاية المتناول من الأغذية وتردي الأوضاع الصحية، فالهزال يأتي نتيجة عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى القصير أو نتيجة الإصابة بمرض أو التهاب، في حين أن التقزم غالبا ما ينجم عن عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى الطويل.[2]

4. الاستقرار:

لا يعني وجود المدخول الغذائي كافيا للأفراد والأشخاص في الوقت الحالي أنهم آمنيين غذائيا، لابد من الحصول على الغذاء بشكل دوري ويكون ذو جودة عالية كما ونوعا لتحقيق التغذية السليمة وتقليل خطر تدهور الحالة التغذوية للأفراد، هناك بعض العوامل والظروف مثل الأحوال الجوية السيئة، عدم الاستقرار السياسي، العوامل الاقتصادية (البطالة، ارتفاع أسعار المواد الغذائية) لها تأثير مباشر على عدم استقرار الأمن الغذائي،[3] وبالتالي فالاستقرار مطلوب في كل من التوافر والوصول، ويحدث إنعدام الأمن الغذائي عندما تؤثر الصدمات المفاجئة على الدول مثل حالات الجفاف أو انتشار الآفات الزراعية، إرتفاع نسبة البطالة، أو حالات الحروب والأزمات الاقتصادية الكبرى(الأزمة المالية 2007-2008) مع طول مدة الأزمة يتحول انعدام الأمن الغذائي إلى حالة مزمنة.[4]

وتم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات

[1] FAO, (2008):«**An Introduction to the Basic Concepts of Food Security** », p 1.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] FAO, Op.cit.p1.

[4] بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 752.

المناخية، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردت الغذائية.[1]

وتم إضافة مرتكزين لتحقيق الأمن الغذائي وهما:

***صفة الفاعل(Agency):**

ويقصد بها الجهات الفاعلة في المجتمع وهي عبارة عن مجموعة من أفراد لديهم القدرة على التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، تجهيزها، وتوزيعها، والمشاركة في العمليات السياسية التي تحدد النظام الغذائي، وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما إجتماعيا وسياسيا يعزز هياكل الحوكمة التي تتيح تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

***الاستدامة (Sustainability):** ويشمل بعد الاستدامة ممارسات النظام الغذائي التي تضمن تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتاجات الغذائية للأجيال القادمة، كما يشمل بعد الاستدامة المساهمة في إعادة تجديد النظم الطبيعية والاجتماعية والإقتصادية على المدى الطويل للأجيال الحالية و المستقبلية.[2]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

1.أبعاد الأمن الغذائي:

إن للأمن الغذائي أبعاد تشمل عملية التنمية بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و تتمثل في:

1.1.البعد الاقتصادي: هو قدرة الدول على تحقيقها أمنها الغذائي دون الإعتماد أو اللجوء إلى الدول الأخرى لتوفير احتياجات الغذائية الضرورية، فالواردات الغذائية تمثل عبئا ماليا إضافيا على خزينة الدولة من استنزاف لموارد النقد الأجنبي واحداث عجز على مستوى ميزان المدفوعات وتعرقل توجهات التنمية الاقتصادية فيها، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا يمكن أن تحدث الواردات الغذائية المديونية الخارجية للدولة مما يجعلها رهينة اقتصادية للدول الكبرى مما يبعثر

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] جناد مباركة، (2023):" **إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، (العدد 01)، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 432.

عمليات التنمية وعدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية والخدمات اللازمة للإنتاج.[1]فإرتفاع المديونية لها آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية فهي تؤدي إلى:[2]

– تتعثر التنمية الإقتصادية؛

– نقص تمويل المشاريع الاستثمارية وإنجاز المرافق الخدماتية، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون على حساب الموارد المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو؛

– ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، مما يسبب عجز في دفع أثمان الغذاء اللازم لتغذية المواطنين؛

– طلب المعونة الغذائية من دول خارجية؛

– إضطراب السوق المحلية مما يؤثر سلبا على استقرار البلد؛

2.1. البعد السياسي: يكمن البعد السياسي للأمن الغذائي في تقييد حرية الدول وإحداث ما يسمى بالتبعية الاقتصادية، فمتابعة واستمرار الاعتماد على المصادر الخارجية للإمدادات الغذائية يقلل من حرية اتخاذ القرار السياسي والإقتصادي للبلدان المستوردة التي تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد الغذائي في تمويل احتياجات الغذائية لمواطنيها، خاصة مادة القمح التي تعتبر المادة الغذائية الأساسية في جميع الدول، فنجد إنتاجها ينحصر في عدد محدود من الدول المسيطرة على التجارة العالمية منها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي، فهذه البلدان تقوم بتصديرها فائضها إلى مختلف بلدان العالم، وتتحكم في أسعارها في السوق الدولية مما يمكنها من احتكار قوي لهذه المادة والتحكم في صادراته، خصوصا وأنها تتمتع بتقدم إقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها.[3] وهذا ما ينجر عنه العديد من الاعتبارات منها:[4]

– التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية للدول المستوردة؛

– جعل أسعار السلع الغذائية العادية في الأسواق الدولية تخضع للشروط السياسية وهذا بمعنى أنها تباع وتشتري بأثمان سياسية تفوق بكثير الأثمان التي تحددها الظروف العادية لقوى العرض والطلب؛

---

[1] شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، (2014):" **المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية للأمن الغذائي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 02، (العدد 02)، جامعة المدية، الجزائر، ص 57.

[2] بكدي فاطمة، (2013/2012):"**إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد البيئة، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 77.

[3] شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

[4] بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

– أصبح للغذاء سلطة قوية أكثر صلابة من سلطة النفط للدول المتقدمة التي تتحكم في العالم من خلال هذه السلطة، مما يجعل نصف العالم تحت التبعية الغذائية؛

– التعرض لضغوط خارجية مما يعرض الأمن الوطني للخطر وقد ازدادت أهمية الغذاء كوسيلة إستراتيجية هامة، هددت بها االولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياسيتها، ومن أمثلة على ذلك استخدامها سلاح الغذاء(القمح) في مواجهة الدول البترولية العربية كرد فعل لقرار الحظر إبان حرب أكتوبر 1973؛

3.1.البعد الاجتماعي: ويشمل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة الدولة على كفالة حق الغذاء لكل مواطن[1]، لذا يجب :[2]

– تخفيض أسعار السلع الغذائية الضرورية لتتناسب مع الظروف الاجتماعية للأفراد، وذلك بتحمل الدولة الفرق بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي لهذه المواد.

– كما أن البعد الاجتماعي للأمن الغذائي يتمثل في وقف الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا يتطلب تشجيع التنمية الريفية وبعث الاقتصاد الزراعي وتحسين المستوى المعيشي في الريف، حيث يعد الريف أم المرتكزات الأساسية للتنمية الزراعية، ومن ثم السوق المحلي بالمنتجات الغذائية.

– إن زيادة الاستيراد الغذائي لتلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين، من شأنه أن ينمي لدى المستهلك نمطا استهلاكيا غربيا، يجعله أكثر ولاء وثقة في المنتجات الأجنبية من المنتجات الوطنية إلى درجة أنهم يؤيدون ويتبعون الثقافة الغربية على حساب تثافقتهم.

فنقص الغذاء والسلع الإستهلاكية في أي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد إقتصاديا وإجتماعيا فالفرد يعد من مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ويعتبر الغذاء من حقه ويجب على الدولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية.[3]

4.1.البعد الحركي: اختلف مفهوم الأمن الغذائي بين الماضي و الحاضر، وذلك بسبب التطورات المتلاحقة في احتياجات الإنسان في مجال الغذاء، زيادة حجم الموارد الاقتصادية والطرق الفنية

[1] شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] يحي ياسين سعود، (2016):"**حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**"، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر، ص 28.

المستخدمة في إنتاجه، اختلاف أساليب توزيع السلع الغذائية المنتجة، بالإضافة إلى طبيعة الظروف الداخلية العامة التي تحدد إمكانية حصول الإنسان على الغذاء في عالم تسوده الندرة إلى حد كبير، لذلك يجب أن يكون مفهوم الأمن الغذائي مفهوما ديناميكيا و حركيا يتكيف مع كل حالة يمر بها البلد ويتغير من وقت لآخر وفقا للوضع الاقتصادي للبلد.[1]

2. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من العوامل المتعددة والمتداخلة تؤثر على مستوى الأمن الغذائي في بلد ما أهمها:

1.2.العوامل الطبيعة والظروف المناخية: إن للعوامل الطبيعية أثر كثير على مدى تحقيق الأمن الغذائي وهذا راجع إلى أسباب عدة منها:

– إنخفاض في استخدام الأراضي الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي بسبب نقص الإمكانيات المادية والمالية، وتشير الإحصائيات والأرقام أن حوالي 86% من الأراضي الزراعية في القارة الإفريقية تبقى خارج دائرة الإستغلال رغم خصوبتها ووفرة المياه بها، وهذا ما يجعلها أكثر القارات معاناة من ظاهرة الجوع وسوء التغذية.

– نقص في الموارد المائية وسوء استغلالها وعدم استخدام طرق الري المقتصدة للمياه يعيق ويصعب عملية الإنتاج.

– ظاهرة الجفاف وما تسببه من تراجع كبير في كميات الإنتاج، ولاسيما لدى الدول التي تعتمد على الأمطار بشكل كبير في سقي المساحات الشاسعة كالحبوب مثلا، وذلك لإفتقارها إستخدام وسائل الري الحديثة.

–انتشار ظاهرة التصحر التي تتلف الاف الهكتارات سنويا، إضافة إلى الإستغلال الإنساني اللاعقلاني للموارد الطبيعية والتسبب بشكل كبير في إتلاف البيئة.

2.2.العوامل الديمغرافية: يعتبر زيادة التعداد السكاني أحد أهم الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة الغذاء وذلك لتعارضه مع متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي، كما أن هذا التزايد الكمي في عدد السكان له تأثير سلبي على ديناميكيات التوزيع السكاني بين الريف والحضر، وهو ما يؤدي إلى انخفاض

[1] شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الإنتاج في القطاع الزراعي بسبب حرمانه من القوى العاملة من جهة ومن جهة أخرى زحف العمران على حساب الأراضي الصالحة الزراعية.[1]

3.2.العوامل التنظيمية: ويقصد بها جميع السياسات الإقتصادية والتنظيمية المتبعة و الأنظمة المطبقة في إدارة و تسيير إمتلاك الأراضي الزراعية، أنظمة التمويل وأجهزته كالبنوك وسياسات التسويق، قروض بمعدلات منخفضة،.....الخ، وتكمن أهمية هذه العوامل ومساهمتها الكبيرة في صياغة و تحقيق الأهداف الإنمائية للدول، ويعتقد البعض أن سبب تخلف معظم الدول العربية في سبيل ضمان أمنها الغذائي، يرجع إلى حد كبير للسياسات التي تم اعتمدها فترة الستينات التي بنيت على أساس تشجيع القطاع الصناعي كأساس لقيام نهضة إقتصادية على حساب إهمال القطاع الزراعي[2].

المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي

إن موضوع الأمن الغذائي قضية شاسعة في تحديد المؤشرات التي تعتمد عليها لتنوعها، لذا نذكر أهمها:

1.مؤشر الفجوة الغذائية:

ونميز نوعان من الفجوة الغذائية:[3]

***الفجوة الغذائية الظاهرية:** وهي القيمة الصافية التي يتم إستيرادها من مصادر خارجية لاستكمال إحتياطات بلد ما من الغذاء، وتتحدد هذه الفجوة أساسا بمقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لاستيراد الإحتياجات الغذائية، أي أنها الفرق بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية.

***الفجوة الغذائية الحقيقية:** فهي تحسب بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية الحقيقية= المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية–السعرات الحرارية الفعلية

[1] يوسفي معمر، بقنيش عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] نفس المرجع، ص 180.

[3] لعلام لامية، بنون خير الدين، (مارس 2023):"**دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2009–2020)**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 210.

2. مؤشر نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي:[1]

يعبر المؤشر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي فهو يقيس درجة الإعتماد على الذات، وعندما تساوي النسبة 100% نقول أنه تحقق الإكتفاء الذاتي ويحدث عندما يساوي الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويحسب وفق العلاقة التالية:

الإكتفاء الذاتي=(الإنتاج/الإستهلاك)*100

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحقيق كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك لبلد معين، وتكمن أهميته قياس السلعة ومدى ضرورتها في الإستهلاك الغذائي اليومي للفرد، نجد مثلا شعبة القمح فهو أهم سلعة غذائية مستهلكة يوميا من الأفراد خاصة في الدول النامية.[2]

3.مؤشرات الإعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء: يعد من المؤشرات التي تبين لنا حجم الفجوة الغذائية وهو يمثل معكوس نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة الإعتماد على الغير في الحصول على الغذاء= (الكميات المستوردة/الكميات المتاحة للإستهلاك)*100

إن تزايد حجم الواردات الغذائية لدولة ما وإرتفاع تكاليفها الناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ينجر عنه تعطيل برامج التنمية في هذه الدولة.[3]

4.مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية: يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن واردتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن واردتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما إنخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجا والعكس صحيح.[4]

---

[1] شيخاوي سهيلة، (2019/2018):"**السياسات الاقتصادية للإستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 76.

[2] قويسي جمال، (2023/2022):"**الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص38.

[3] أحمد مندور، أحمد رمضان، (1990):" **إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**"، الدار الجامعية للنشر: مصر، ص 233.

[4] شيخاوي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص78.

5.رصيد الميزان التجاري الغذائي:[1] يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي من الناحية المطلقة والنسبية وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي) فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبا ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية وفق العلاقة التالية:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي=الصادرات الغذائية/الواردات الغذائية

6.مدى تطور نظام التسويق: يكشف هذا المؤشر قدرة على التأمين إحتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة وإمداد السوق بها، على نحو منتظم بالكميات والنوعيات المناسبة وفي المكان والزمان المناسبين.[2]

7.مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء للواردات الغذائية: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المخصصة لإستيراد الغذاء ويقيس فجوة الأمن الغذائي الفعلية، وعندما يكون المؤشر موجبا فهذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية لأن الموارد المالية الذاتية لم تغطي النقص في تمويل الواردات الغذائية، وبالعكس حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء تكفي لتمويل الواردات الغذائية وبالتالي لا توجد مشكلة أمن غذائي.[3]

8.مؤشر المستوى الغذائي للفرد:[4] ويتعلق هذا المؤشر بما يحصل عليه الفرد في البلد من الغذاء ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والعقلية، أي أنه يمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

المستوى الغذائي للفرد=المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة كسعرات حرارية–الاستهلاك الطاقوي الفعلي كسعرات حرارية

---

[1] نفس المرجع، ص 79.

[2] عدالة العجال، شرارة وليد، (ديسمبر 2014):"دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة رؤى إقتصادية، (العدد 07)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 122.

[3] لعلام لامية، بنون خبر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[4] عبد الغفور أحمد إبراهيم، (2012):"الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، ومتطلباته"، دار آمنة للنشر والتوزيع: الأردن، ص 62.

9.مؤشرات الأمن الغذائي وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو): يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، ويتألف هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من 113 دولة وبهذا فهو يقيس نسبة الأمن الغذائي في معظم دول العالم نشر لأول مرة عام 2012، وتتولى وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) في مجلة الاقتصاديون البريطانية (The Economist) إدارته وتجديده.

وقد استخدمت منظمة الأغذية والزراعة في بادئ الأمر مؤشر انتشار نقص التغذية لرصد حالة الأمن الغذائي في العالم، وخلصت لذلك في الندوة العلمية الدولية بشأن قياس الأمن الغذائي والتغذوي والتي عقدت في يناير 2012، إن انتشار نقص التغذية لا يزال أحد المؤشرات القليلة المتاحة ولا يمكنه استيعاب جميع أبعاد الأمن الغذائي وأن هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولا للقياس، وفي السنوات الأخيرة قمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي، حيث يتم وصف كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي حسب عدد من المؤشرات، وتلخيص هذه المؤشرات في مؤشرات مجمعة باعتبارها أفضل تمثيل لأبعاد الأمن الغذائي في الوقت الحاضر على المستوى العالمي، وقد تم اختيارها من بين العديد من المؤشرات المختلفة على أساس أهميتها وتوافرها.[1]

المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة

أنتج مؤتمر التنمية المستدامة سنة 2012 استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة التي تعد من أهم مداخيل إثبات التنمية المستدامة في عصرنا الحالي، وتبنت الدول هذا المصطلح الجديد بوضع الرؤى والخطط والاستراتيجيات الزراعية لتوفير الأمن الغذائي عبر تطوير القطاع الزراعي وجعله أكثر استدامة، فمن الضروري وضع نهج جديد للتنمية الزراعية يقوم على حماية النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، والتحرك نحو استدامة الإنتاج الزراعي لتحسين سلاسل الإمداد العالمية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية والحد من الانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

[1]Wen Peng, Elliot M Berry, (January 2018):« **The Concept of Food Security, Encyclopedia of Food Security and Sustainability**», Elsevier ,Vol 2, p 4.

المطلب الأول: التنمية المستدامة

1.تطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

عرف مفهوم التنمية المستدامة عدة مراحل أبرزها: [1]

-**المرحلة الأولى:** في سنة **1972** ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقه ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقع حدوث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم (جويلية 1972)، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.

-**المرحلة الثانية:** في سنة **1982** أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية أكد فيه الخطر المحيط بالعالم، من خلال التدهور في الموارد النباتية والحيوانية، في 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة للحفاظ على الموارد عند وضع الخطط التنموية.

-في 3-4 جوان 1992 تم انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة وملائمتها بيئيا، وتم التأكيد على أهمية الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة.

-**المرحلة الثالثة:** سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على تأمين الغذاء والحد من نقصه وفتح الأسواق والانفاق على نظام تجاري دولي أكثر إنصافا في مجال الزراعة وجعل الزراعة أكثر استدامة (تقرير مؤتمر جوهانسبورغ 2002).

---

[1] سالت محمد مصطفى، (2017/2016):"**التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 20-21.

-المرحلة الرابعة (20 إلى 22 يونيو 2012 بمؤتمر ريو) : عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المعروف باسم ريو+20) في ريو دي جانيرو البرازيل، بعد 20 سنة من مؤتمر الأول وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو تنشيط جهود المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة، كانت النتيجة الأكثر أهمية من مؤتمر ريو + 20 تأييد "الاقتصاد الأخضر" كآلية مرنة للنهوض بالإستدامة، كما ترتبط هذه المرحلة بخطة ما بعد عام 2015 واستبدال الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية بمجموعة جديدة من الأهداف والمؤشرات للإطار الزمني 2015-2023.[1]

2.تعريف التنمية المستدامة:

تم تعريف التنمية المستدامة في التقرير الصادر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) على أنها" هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتهم"، نجد مفهومان أساسين في هذا المفهوم هما: المفهوم الأول الحاجات الأساسية والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة، والمفهوم الثاني هو فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.[2]

وعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 التنمية المستدامة بأنها" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشبعة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة."[3]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة بأنها عملية متعددة الأبعاد تتكون من خمسة مكونات: رأس المال النقدي ويمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم، رأس المال المادي متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة، أما رأس المال البشري فيتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد، بالإضافة إلى رأس المال الاجتماعي الذي يقصد به المهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعية هذه المؤسسات، وأخيرا رأس المال الطبيعي متمثلا في قاعدة الموارد الطبيعية

---

[1] رحماني مريم، (2021/2020):"**دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 6.

[2] سالت محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] حامد سهير، (2007):" **إشكالية التنمية في الوطن العربي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع: مصر، ص 22.

والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر."[1] عرفت التنمية المستدامة بأنها"التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة، والمتكاملة التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة".[2]

3. خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

1.3.خصائص التنمية المستدامة:

إن خصائص التنمية المستدامة متنوعة ومتعددة وهذا لأن مفهومها يشمل جوانب كثيرة، نذكر منها:[3]

– إن البعد الزمني هو المحدد الرئيسي لعملية التنمية، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، وتعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية ممكنة؛

– تضمن التنمية المستدامة حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية؛

– تولي التنمية المستدامة أولوية قصوى للاحتياجات الأساسية للفرد، وفي مقدمتها تلبية جميع الاحتياجات الأساسية للفقراء لتحسين نوعية حياتهم المادية والإجتماعية بما في ذلك الغذاء والمأوى، الملبس، العمل، التعليم، الخدمات الصحية، أم الدول الفقيرة فليس لها خيار سوى استنزاف الموارد الطبيعة بمختلف أشكالها لضمان سبل عيشها وهو ما يشكل تهديدا خطيرا على سلامة البيئة مستقبلا؛

– الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصرها ومركباتها الأساسية كالهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، فهي عملية تتطلب عدم استنزاف الموارد الطبيعية للمحيط الحيوي أو تلويثها بما يتجاوز حدود قدراتها التنقية الذاتية؛

– تعزيز التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية على حد سواء، والحفاظ على تنوع العناصر والمركبات التي تشكل النظم البيئية؛

---

[1] خواجة محمد علا، (2006):"**العولمة والتنمية المستدامة**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"، ط 1، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان، ص 240.

[2] مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، (2017): "**التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر: مصر، ص 83.

[3] عبد الحليم الحمزة، (2012):"**دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**"، مذكرة ما جستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص52.

– تعتبر التنمية المستدامة تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والتكنولوجيات والمؤسسات بحيث تعمل بشكل متناغم داخل النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

– الحفاظ على القيم الاجتماعية والأخلاقية بتنمية العنصر البشري الذي يمثل أهم أولوياتها، وضمان الاستقرار العقلي والنفسي للأفرد والمجتمعات.

2.3.أهداف التنمية المستدامة:

في يوم 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 بلدا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تشمل 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية، وتلزم خطة التنمية المستدامة المجتمع الدولي بوضع حد للفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها الثلاثة(الاجتماعية والإقتصادية والبيئية) على مدى السنوات الخمسة عشرة التالية(2016–2023)، وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية، تحولا حقيقيا في رؤية عالمية للرخاء للناس وتطمح إلى إشراك الجميع وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب،[1]

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

–**القضاء على الفقر**: يستند هذا الهدف إلى القضاء على الجوع خاصة في المناطق الريفية التي تستمد دخلها وغذاءها من الزراعة بأنواعها، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي التركيز على تحسين دخل أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارعين الأسريين، العاملين في مجال الحراجة) مما يؤدي إلى تحقيق نمو شامل ومنصف مع معالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2017):"**أهداف التنمية المستدامة، المؤشرات: التطلع إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"، ص 4.

[2] أنظر:

–الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة في العمل في المنطقة العربية** على الموقع: أهداف–التنمية–المستدامة/https://www.undp.org/ar/arab-startes

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2015):" **أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر**"، روما، ص ص 1–6.

-**القضاء التام على الجوع:** يعتمد على نهج شامل في معالجة إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بتشجيع سبل تحقيق الزراعة المستدامة، بإحدث تحول في نظم الأغذية والزراعة بما يشمل ممارسات مستدامة في العيش والزراعة، وتحسين الحوكمة وضمان الإدارة السياسية للعمل.

- **الصحة الجيدة والرفاه:** يشير هذا الهدف إلى القضاء على الأمراض الخطيرة والأوبئة مثل السل والملاريا والإيدز والأمراض السارية الأخرى بحلول عام 2030، بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع، ويعتبر التعليم الجيد أكثر الوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة، بإكمال جميع البنات والبنين التعليم الإبتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030، والقضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة.

-**المساواة بين الجنسين:** يعتبر القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، وأن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، لذلك لابد من تمكين جميع النساء والفتيات حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية.

-**المياه النظيفة والنظافة الصحية:** تشكل زيادة إنتاج الأغذية باستخدام مياه أقل أحد أكبر تحديات المستقبل وتستهلك المحاصيل والماشية 70% من كل المياه المسحوبة وما يصل إلى 95% في بعض البلدان النامية، وبحلول عام 2025 يتوقع أن يعيش 1.8 مليار نسمة في بلدان أو مناطق تعاني ندرة مطلقة في المياه.

-**طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** تسهم الطاقة بدور رئيسي في التمكين من تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتؤثر أسعار الطاقة على أسعار الأغذية، حيث تحتاج نظم الأغذية التي تستهلك حاليا 30% من الطاقة في العالم، تدريجيا إلى التوقف عن الاعتماد على الوقود الأحفوري لتوفير مزيد من الأغذية بطاقة أقل وأنظف.

-**العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** يشكل تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر عوامل حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

-**الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** تمثل الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكار عوامل حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية، ولأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن، ازدادت أهمية الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذلك نمو الصناعات الجديدة على نحو أكثر من أي وقت مضى.

-**الحد من أوجه عدم المساواة:** تمثل عدم المساواة في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية، تشمل تحسين إجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر.

-**مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** لتحقيق هذا الهدف يتطلب العمل من أجل جعل المدن آمنة ومستدامة، ضمان وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، تحسين بيئة الأحياء الفقيرة والمستوطنات الغير الرسمية، كما يشمل الاستثمار في وسائل النقل العام خلق مساحات عامة خضراء، تحسين نظم التخطيط والإدارة الحضريين

-**الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** يهدر العالم كل سنة ما يقرب من ثلث الغذاء الذي ينتجه، ولإطعامه بطريقة مستدامة يتعين على المنتجين زراعة أغذية أكثر والحد من الآثار البيئية السلبية مثل فواقد التربة والمياه والمغذيات، انبعاثات غازات الدفيئة، التحول نحو نظم غذائية مغذية ومأمونة ذات بصمات بيئية أخف.

-**العمل المناخي:** يشكل ارتفاع درجات الحرارة خطرا حقيقيا يهدد إنتاج الأغذية في العالم، يمكن للاستثمارات في كل قطاع الزراعة أن تدعم في آن واحد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

- **المحيطات والأبحار والموارد المائية:** يسعى هذا الهدف إلى ضمان مصايد الأسماك مستدامة وأن تدار النظم الإيكولوجية في المحيطات إدارة مستدامة، ويجب أن توازن الرعاية بين أولويات النمو والحفاظ على الموارد وبين مصايد الأسماك الصناعية والحرفية وتربية الأحياء المائية.

-**الحياة في البر:** يعبر هذا الهدف بوضوح عن استخدام وإدارة النظم الإيكولوجية للأرض والغابات والجبال والأراضي والتربة والتنوع البيولوجي بصورة مستدامة، وتسهم الغابات في توفير موارد رزق لائقة للملايين وتوفير الهواء النقي والمياه النظيفة، وتصون التنوع البيولوجي وتخفف من آثار تغير المناخ.

– **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** يعد تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر أساسي في عملية التنمية، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وإنعدام الأمن، وتخفيض تدفق الأسلحة الغير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية.

–**الشركات من أجل الأهداف:** تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، من خلال دعم الخطط الوطنية الرامية لتحقيق جميع الأهداف، وتعزيز التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها، بتحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد منصفة يكون عادلا ومفتوحا ومفيدا الجميع.

المطلب الثاني: الزراعة المستدامة

تعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وزيادة النمو النشاط الاقتصادي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، لذا فالزراعة المستدامة هي نهج تسعى إلى تطوير الزراعة وتنميتها مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة.

1. تعريف الزراعة المستدامة:

يعرف مركز النظم الزراعية المتكاملة(CIAS) الزراعة المستدامة على أنها"هي النظم الزراعية والسياسات الحكومية التي من شأنها تنمية وتطوير التأثيرات الإيجابية الطويلة الأجل للأربحية الزراعية، الجودة البيئية، كفاية الغذاء وجودته، القدرة على الشراء، وزيادة حيوية الأسر الريفية والمجتمع الزراعي".[1] تعتمد الزراعة المستدامة على نظم مزرعية تتصف بالقدرة على المحافظة على إنتاجيتها وعلى فائدتها الاجتماعية، ولكي تكون هذه النظم الزراعية مستدامة على المدى الطويل يجب أن تكون منتجة ومربحة وإلا فإنها لا تكون مجدية إقتصاديا.[2]

كما تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الزراعة المستدامة "بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية" وأن أي نظام زراعي مستدام عليه أن يلبي الشروط التالية مجتمعة:

[1] سفيان حنان، (جوان 2016)،"**دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، (العدد 01)، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص109.

[2] نفس المرجع، ص 110.

-**آمنة بيئيا:** بمعنى أنها تبقي على وحدة النظام البيئي واستقراره وحيويته، كما نعمل على توفير المياه والمغذيات والطاقة وتعزيز التنوع البيولوجي.

-**مجدية إقتصاديا:** توفر الزراعة المستدامة فوائد صافية للمزارعين من خلال تحقيق التوزان بين الإيرادات والتكاليف، كما تعمل على إضافة قيمة للاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة والحفاظ على الحياة البرية وتقليل تكاليف الرعاية الصحية.

-**عادلة إجتماعيا:** فهي تضمن التوزيع العادل للموارد على أفراد المجتمع لتلبية احتياجاتهم الأساسية وضمان حقوقهم.

-**إنسانية:** تعمل على احترام القيم السامية للمجتمع الإنساني من إحترام الحق في الحياة إلى الاعتراف بالاختلافات بين الثقافات المختلفة، إحترام كافة أشكال الحياة النباتية والحيوانية بما فيها الحياة البرية وتقدير حقها في البقاء.

ومن هذا التعريف نستنتج أن للزراعة المستدامة العديد من المميزات منها:[1]

- إعطاء مكانة مرموقة للأساليب والتقنيات التي تعمل على تحسين إنتاجية التربة مع تقليل الآثار السلبية على المناخ والتربة والماء والهواء والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان؛

- تهدف إلى تقليل من استخدام المدخلات غير المتجددة والمشتقة من البترول بأقل قدر ممكن واستبدالها بوسائل إنتاج متجددة؛

- تمنح مكانة أساسية للسكان المحليين واحتياجاتهم، معرفتهم، مهاراتهم، قيمهم ومؤسساتهم الاجتماعية والثقافية؛

- ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية من الأغذية والمواد الأولية للأجيال الحالية والمستقبلية من الناحيتين الكمية والكيفية على حد سواء؛

- تضمن التوظيف على المدى الطويل، والدخل المعقول، وشروط المعيشة والعمل العادلة والمنصفة لجميع المعنيين بالقطاعات الزراعية؛

- تقلل من قابلية تأثر القطاع الزراعي بالظروف الطبيعية المعاكسة (مثل المناخ) والظروف الاجتماعية-الاقتصادية (مثل تقلبات الأسعار) وغير ذلك من المخاطر؛

[1] بوعتلي محمد، (2019):" **محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 09، (العدد 09)، المركز الجامعي بعين تيموشنت، الجزائر، ص 239.

– تعزيز المؤسسات المستدامة في المناطق الريفية التي تشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة والنظر في جميع المصالح؛

نستنتج مما سبق أن الزراعة المستدامة هي الزراعة التي تحافظ على التنويع البيولوجي بالحد من استعمال الأسمدة الاصطناعية وتشجيع استخدام الأساليب الطبيعية للحصول على انتاج زراعي مفيد لصحة الانسان ومحافظ على البيئة، واحداث التوازن في النظم البيئية الحية وتحد من التلوث بأنواعه، كفاءة استخدام الموارد مما يشجع على إنتاج المزيد من الطاقة الصديقة للبيئة.

2.معايير الفاو للزراعة المستدامة:

وضعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) معايير للزراعة المستدامة، تتمثل فيما يلي:[1]

–**العدالة:** مساندة الدول الأكثر فقرا على انتهاج أساليب زراعية مستدامة في قطاعها الزراعي، لأن المزارعين في هذه الدول يضطرون إلى استخدام الأراضي بشكل مكثف وغير العقلاني لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يخلق حلقة مفرغة من الفقر والبيئة.

–**المرونة:** قدرة النظم الزراعية في مواجهة الصدمات الخارجية والغير متوقعة كالفيضانات وانجراف التربة والتصحر وعدم التأثر بها والمحافظة على بنيتها وهيكلها.

–**الكفاءة في استخدام الموارد:** تعظيم القيمة والفوائد المستمدة من استخدام الموارد (الماء، التربة) من خلال مجموعة من سياسات وآليات الكفاءة، بما في ذلك آليات الإدارة المالية مثل التسعير والضرائب ومحاسبة التكاليف.

–**تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية:** ادخال ممارسات الزراعة المستدامة مثل استخدام أساليب الري الفعالة مثل الري بالتنقيط وتهدف هذه الطريقة إلى تجنب هدر المياه في عملية السقي النباتات، وهنا كممارسات أخرى مثل الزراعة العضوية والصونية التي تعمل على محافظة التربة وأرض وجعلها قادرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة من المنتجات الزراعية الازمة لغذاء الإنسان.

[1] بلحسين فاطمة الزهراء، (2021):"**إستراتيجيات الجزائر لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة**"، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 01، (العدد 01)، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ص 90.

– **توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة والعمل الملائم لجميع من يعمل بالإنتاج الزراعي:** رفع من قيمة القطاع الزراعي وجعلها عمل دائم بدلا من عملا موسميا منخفض الدخل لا يلبي الاحتياجات الأساسية للعاملين فيها، بل يجب أن تنمو بما يتماشى مع نمو الإنتاج والتجارة في الأسواق الدولية، خاصة اعتمدها على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها للتقنيات الجديدة والمتطورة في الري والزراعة والرش والحصاد وحتى في التسويق الذي أصبح من الضروريات لنجاح العمل الزراعي

–**المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية:** القدرة على التجديد والاستيعاب الموارد المتجددة بالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية العامة من خلال عدم الإخلال بالتوازن البيئي أو تلويثه.

–**تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية، الاقتصادية والمخاطر الأخرى وتعزيز الاعتماد على الذات:** تعزيز قدرة القطاع الزراعي في مواجهة العوامل الخارجية التي تؤثر على نموه وتطوره خاصة مع ظهور تحديات إقليمية وعالمية جديدة وخطيرة كالنمو السكاني الهائل وظاهرة التغيرات المناخية، تراجع الموارد المائية نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري.

المطلب الثالث: أشكال الزراعة المستدامة ومتطلباتها

1.أشكال الزراعة المستدامة:

للزراعة المستدامة أشكال عديدة ومتنوعة، وكل شكل يناسب نوع معين من التربة والنبات

1.1.الزراعة العضوية (Organic Agriculture) :

تعد الزراعة العضوية أحد أهم أشكال الزراعة المستدامة، حيث تشجع على إنتاج الغذاء بطريقة صحية وسليمة بيئيا واجتماعيا وصناعيا واقتصاديا بتجنب المواد الاصطناعية والمعدلة وراثيا مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والعقاقير والمواد الحافظة واستخدام وسائل ومدخلات غير كيميائية،[1] مثل مخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى، إضافة إلى ذلك اعتمادها على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ، ويجدر الإشارة إلى أن تقليل من استخدام الأسمدة الكيماوية وليس انعدامها تماما، وتجدر الإشارة إلى أنه حيثما كان استخدام هذه المركبات أو المواد ضروريا،

[1] زاهية توام، (جوان 2021):" **تحديات الزراعة العضوية في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر–**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 293.

ينبغي استخدام أقلها خطرا على البيئة، وأن تقييم الزراعة البديلة أو العضوية ينبغي أن يستند إلى تأثير تلك الزراعة على الإنتاجية وإنتاج الأغذية و البيئة.[1]

إن الاعتماد على نظام الدورات الزراعية في الزراعة العضوية يؤدي إلى تقليل إنبعاثات غاز الكربون من القطاع الزراعي، فهي تحتجز من 3 إلى 8 طن كربون لكل هكتار أكثر مما تحتجزه الزراعة التقليدية، لهذا يتوقع أن يقل متوسط انبعاثات غازات الدفيئة لكل هكتار بنسبة 64% من الزراعة العضوية مقارنة بالزراعة التقليدية.[2]

كما تهدف الزراعة العضوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك حسب الاتحاد الدولي للزراعة العضوية:[3]

-اعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة في الزراعة لإنتاج ما يكفي من الغذاء ذات قيمة غذائية عالية وبكميات كافية؛

- التفاعل البناء مع جميع النظم الطبيعية يحمي التربة ويزيد من خصوبتها؛

- تشجيع وتحفيز النشاط البيولوجي في الزراعة بما في ذلك الكائنات الحية الدقيقة والنباتات والحيوانات؛

- تنشيط الإنتاج الزراعي من خلال النظم المغلقة للمخلفات العضوية والمغذيات؛

- توفير الظروف الملائمة للثروة الحيوانية لممارسة النشاطات الطبيعية وتجنب التلوث الناتج عن العمليات الزراعية؛

- حماية التنوع الوراثي في النظم الزراعية، بما في ذلك المحاصيل المزروعة والنباتات الطبيعية والبرية والكائنات الدقيقة، والنظر في الآثار البيئية والجوانب الاجتماعية للنظم الزراعية؛

-ضمان حصول المنتجين في الزراعة العضوية على حقوقهم وعلى العائد الكافي؛

- تساهم الزراعة العضوية في تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية من خلال تحسين الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو عن طريق تشجيع صغار المزارعين الاعتماد على الذات؛

---

[1] سفيان حنان، (2010-2011):"**دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص50.

[2] موساوي رياض، يوسفي رفيق، (مارس 2021):" **مساهمة الزراعة الذكية مناخيا في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 916.

[3] زاهية توام، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-294.

2.1.الزراعة المحافظة (Conservation Agriculture):

تعرف الزراعة المحافظة على أنها نظام إنتاج زراعي مستدام وأكثر إنتاجية، يمكنها التكيف مع تغيرات المناخ ومحاكاة النظم الايكولوجية الطبيعية لكل من الغابات والمراعي، وتكون فيه حلقات شبه مغلقة من المغذيات الأساسية مثل الماء، الكربون والطاقة التي تستعمل بأساليب أكثر كفاءة واستدامة، كما تعتمد الزراعة المحافظة على عدم حراثة التربة أو أدنى حد من الحراثة، ويتم فتح شقوق ضيقة وعميقة بما يكفي لوضع البذور المزروعة وتغطيتها، كما تتطلب التغطية المستمرة للأرض (بقايا المحصول السابق)، وتعاقب المحاصيل بصفة دورية (الدورة الزراعية المناسبة التي تتضمن محصولا بقوليا).[1]

إن الزراعة المحافظة أو الصونية تهدف إلى الحفاظ على الموارد بترك جميع المخلفات المحاصيل كغطاء للتربة بدلا من حرقها أو حرث الكتلة الحيوية للأرض، ولا يتم حرث الحقول على الإطلاق في بداية موسم الزراعي التالي وبدلا من ذلك تستخدم معدات خاصة لغرس البذور بصورة مباشرة في التربة، فتغطية سطح التربة يحمي الكائنات الحية الدقيقة في التربة ويعزز تكوين المواد العضوية، مع تقليل الوقت والجهد اللازمين لإعداد الأرض، والحد من استهلاك الوقود وتلوث الهواء، والتقليل من الحاجة إلى المدخلات الكيماوية، وزيادة الغلة والدخل الزراعي. [2]

تتميز الزراعة المحافظة عن غيرها بالعديد الخصائص التي تجعل منها:[3]

– تتميز الزراعة المحافظة بالمقارنة مع الزراعة التقليدية بتحقيقها الموارد بمستويات أعلى من محتوى المواد العضوية، والآزوت، والفسفور، والبوتاسيوم، والكالسيوم والمغنزيوم، وقيما أعلى من درجة الحموضة والقدرة على التبادل الأيوني.

– يؤدي تطبيق نظام الزراعة الحافظة إلى زيادة معدلات رشح المياه، ما يؤدي إلى الحد وبشكل كبير من فقد المياه بالجريان السطحي وإنجراف التربة، ويزيد من محتوى رطوبة التربة ودرجة

---

[1] موساوي رياض، يوسفي رفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 915–916.

[2] سفيان حنان، (2011/2010)، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] جبارة مراد، (2015/2014):"**دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا**–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 152–153.

حرارتها، والمحافظة على استقرار تكتل التربة وتزيد أيضا من كثافتها، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة غلة المحاصيل بشكل كبير مقارنة بأساليب الزراعة التقليدية.

-يحافظ غياب المحاريث على الكائنات الحية الدقيقة في التربة، كما أن ترك البقايا النباتية فوق سطح التربة في نظام الزراعة الحافظة يعمل على تأمين الغذاء اللازم لحياة وتكاثر الكائنات الحية في التربة، وهو أحد أهم المتطلبات البيئية الأرضية اللازمة لتكاثر ونشاط الكائنات الحية فيها.

- تحسين نوعية المياه عند تطبيق الزراعة الحافظة، فالمياه الأمطار المتساقطة في الأراضي الزراعة الحافظة تكون نقية خلال الفترات التي تكون فيها الهطولات المطرية غزيرة جدا.

-تعمل التعديلات المكثفة للتربة على تعزيز تمعدن المواد العضوية وتحويل المخلفات النباتية إلى غاز ثاني أوكسيد الكربون، ويزيد عدم الحراثة كمية الكربون المخزنة في التربة بحوالي مليون طن مما يساعد على تحسين خصوبة التربة.

3.1. الزراعة الذكية مناخيا :

طرح مصطلح الزراعة الذكية مناخيا في المؤتمر العالمي للزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في لاهاي سنة 2010، عندما أطلقت منظمة الزراعية والأغذية بالتعاون مع البنك الدولي مبادرة تسعى لتحديد النظم أو الممارسات والتكنولوجيات المناسبة، بالاستناد إلى الظروف الايكولوجية الزراعية والإقتصادية والإجتماعية، لزيادة المرونة الاقتصادية والحد من الانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ليتم سنة 2012 صدور الدليل المرجعي للزراعة الذكية مناخيا للترويج لهذا المفهوم بهدف إفادة صغار المزارعين والفئات الضعيفة في البلدان النامية.[1]

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الزراعة الذكية مناخيا هي" نهج لإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الزراعية وإعادة توجيهها بحيث تدعم بصورة فعالة الأمن الغذائي وتكفله في ظل تغير المناخ"، وتسعى الزراعة الذكية مناخيا إلى تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة هي: زيادة الإنتاجية والمداخيل الزراعية على النحو مستدام، التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في وجهه، الحد أو التخلص من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري حيثما أمكن ذلك.[2]

---

[1] مقيمح صبري وآخرون، (جوان 2020):"**الزراعة الذكية مناخيا لمواجهة أثر التغيرات المناخية على التنمية الزراعية بالجزائر**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص186.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني لدليل الزراعة الذكية مناخيا، على الموقع: https://www.fao.org

كما عرفها البنك الدولي العالمي بأنها "نهج متكامل لإدارة المناظرة الطبيعية–الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك–التي تعالج التحديات المترابطة بالأمن الغذائي وتغير المناخ."[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أن الزراعة الذكية مناخيا تتميز بـ:[2]

– هي نظام يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيات المتقدمة في زراعة الأغذية بطرق مستدامة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية لا سيما المياه، ومن أبرز سماتها اعتمادها على نظم إدارة المعلومات وتحليلها لإتخاذ أفضل القرارات الإنتاجية بأقل تكلفة، بالإضافة إلى الممارسات الزراعية كالري، ومكافحة الآفات، ومراقبة التربة والمحاصيل الزراعية.

– تعمل الزراعة الذكية على إستخدام أحدث التكنولوجيات المعلومات والإتصال قصد تطوير الممارسات الزراعية المستدامة محاولة إيجاد حلول لأهم الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي، فنجد فمثلا التغلب على آثار الجفاف صعبة نوعا ما، ويمكن الحد من هذه الآثار باستخدام الممارسات الزراعية الملائمة للظروف المناخية المتغيرة وزيادة الإنتاجية مع الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية.

2. متطلبات الزراعة المستدامة:

يتطلب تحقيق الزراعة المستدامة مايلي:[3]

– تناوب المحاصيل الزراعية التي تقلل من الحشائش الضارة والأمراض والحشرات والآفات الأخرى، وتوفير مصادر بديلة لنيروجين التربة، ويقلل من تآكل التربة والحد من مخاطر تلوث المياه من المبيدات الزراعية.

[1] مقيمح صبري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص186.

[2] بوشناق فايزة، (2023):"**الزراعة الذكية مناخيا كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية واستدامة الأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2014–2020) –الواقع وضرورة الإصلاح–**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 111.

[3] بن عيسى كمال الدين، (2019/2018):" **مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص134.

– استراتيجيات مكافحة الآفات التي لا تضر بالنظم الطبيعية أو المزارعين أو المستهلكين، ويشمل ذلك التقنيات المتكاملة لإدارة اللآفات التي تقلل من الحاجة إلى مبيدات الآفات بممارسات مثل الاستكشاف، واستخدام الأصناف المقاومة، وتوقيت الزراعة، ومكافحة الآفات بيولوجيا.

– تعزيز المكافحة الميكانيكية والبيولوجية للأعشاب الضارة، وتعزيز ممارسات الحفاظ على التربة والمياه، واستخدام السماد الحيواني واستراتيجيات السماد الأخضر.

– الاعتماد على المدخلات الطبيعية أو الإصطناعية بطريقة سليمة وعقلانية كي لا تشكل خطرا كبيرا على الإنسان أو الحيوان أو البيئة.

المطلب الرابع: التنمية الزراعية المستدامة

1. **تعرف التنمية الزراعية المستدامة:** تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها عملية إدارة معدلات النمو في القطاع الزراعي، حيث تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الفردي الحقيقي في المناطق الريفية على المدى الطويل، أما عن طريق زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، أو عن طريق تشجيع استثمارات القطاع الخاص في القطاع من خلال توفير الدولة البنية التحتية اللازمة لذلك، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أما التنمية الزراعية الرأسية فهي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والحفاظ على التربة، تنظيم استخدام الري وزيادة الإنتاجية من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التقنية الحديثة في الادارة الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي.

وترتبط التنمية الزراعية المستدامة أيضا باستدامة السلسلة الغذائية من المنتج إلى المستهلك، بما في ذلك توريد المدخلات والتجهيز والتسويق فضلا عن انتاج المواد الخام، والاستخدام المستدام للأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين، وضمان سبل العيش الكافية لتحقيق الأمن الغذائي داخل الأقاليم من خلال التفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة.[1]

وهناك من يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية التي تعمل على التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها عن طريق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (13–16 أفريل 2005):" **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**"، الدورة التاسعة عشرة، روما.

الزراعي، الحفاظ على خصوبة التربة، حماية البيئة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المستدامة لعناصر الإنتاج من خلال الاستهلاك الرشيد للطاقة الناضبة والاستثمار في الطاقات المتجددة.[1]

وتتم التنمية الزراعية المستدامة عبر:[2]

– ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛

– توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي،

– حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛

– تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والإقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات؛

2.أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تهدف التنمية الزراعية إلى تحقيق مجموعة من أهداف الأساسية:[3]

–**المساهمة في التنمية الاقتصادية:** وهذا من خلال:

*الاسهام الإنتاجي أي بمقدار ما تضيفه الزراعة إلى الدخل الوطني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي.

*الإسهام السوقي أي ما تقدمه الزراعة من فرص للتنمية في قطاعات الاقتصاد الوطني.

*الإسهام الموردي وذلك من خلال ما تقدمه الزراعة من موارد إقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة مورد العمل ورأس المال.

– **المحافظة على الموارد المائية** وذلك على النحو التالي:

---

[1] بن بيا محمد وآخرون، (جوان 2021):"**الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، (العدد 01)، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص ص 141–142.

[2] بلحسين فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص 87–88.

[3] قصوري ريم، (2012/2011):"**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 102–103.

* زيادة إنتاجية مياه الري.

*مواجهة جوانب الهدر والضياع المنتجة نحو الأغراض الزراعية.

* مواجهة كل أنواع الاستخدامات الغير الرشيدة للموارد المائية في مجال الزراعة.

*سياسة التعاون الإقليمي والمحلي فيما يتعلق بتأمين وزيادة الموارد المائية الزراعية.

-**المحافظة على الموارد الطبيعية:** إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب الفقر وسوف تشمل هذه التحديات على مخاطر الصحة وأهم المخاطر البيئية هي:

*تلوث المياه وندرتها، وتلوث الهواء؛

*الملوثات الصلبة والمخلفات الخطرة؛

*التدهور الحاد للتربة وخصوبتها بسبب الاستعمال المكثف لها ومختلف المواد الكيمائية والأسمدة المستعملة فيه؛ا

*فقدان التنوع البيولوجي، وتغيرات الغلاف الجوي؛

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تسعى إلى تحقيقها:[1]

- زيادة الدخل الوطني من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي، وهو ما يسمح بالرفع من مستوى الدخل الفردي الحقيقي، وعليه التحسين من رفاهية الأفراد.

- توفير الغذاء والقضاء على المجاعة وسوء التغذية، وهذا بتوجيه الزيادة في الإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات الأفراد المحليين الأساسية، والذين هم في زيادة مستمرة.

- العمل على تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية والرفع من الصادرات، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي للدولة ويحسن من وضعية ميزانها التجاري خصوصا وميزان مدفوعاتها عموما.

- التقليص من نسب البطالة المرتفعة عموما في الأوساط الريفية، من خلال العمل على خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي، وتحقيق أعلى مستويات التخصيص الأمثل للموارد المتاحة (اليد العاملة، الموارد الطبيعية،...).

[1] كروش نور الدين، (2019):"**دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، (العدد 04)، جامعة تمنراست، الجزائر، ص 524.

-توفير متطلبات النهوض بالصناعة المحلية من خلال توفير الموارد الأولية الأساسية لعملية التحويل.

-ضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

3. سياسات التنمية الزراعية المستدامة:

1.3. سياسة الأراضي الزراعية: إن إستخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة يتطلب العديد من المدخلات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية، والمتمثلة في:

- **ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية:** عدم وجود الضمان يعتبر سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الاهتمام بها، فعدم وجود عقود أراضي زراعية مسجلة يجعل المزارعين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات العامة، ويضطرون إلى الإعتماد على مؤسسات الائتمان الغير الرسمية ذات معدلات الفائدة المرتفعة،[1] وينبغي التقليل من استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية إلى أدنى حد ممكن والاعتماد على الأسمدة العضوية، وطرق المقاومة البيولوجية الحديثة ، كما يجب تشجيع وتوسيع عملية التشجير بكل أنواعها والتوسع فيه لحماية التربة من التآكل والانجراف والتصحر.[2]

- **حماية الأراضي المحروثة:** تبيين الدراسات أن الزراعة التقليدية تعمل على تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى نحر التربة وفقدها لخصوبتها، ومن ثم فإنه يجب: [3]

- تقليل عمق الحراثة أو الزراعة بدون حراثة نهائيا؛

- تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحمايتها من التصحر؛

- اتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محصولين يسمح بتجديد خصوبة التربة؛

---

[1] جابري أميرة، (2016/2015):"**تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 134.

[2] بويهي محمد، (2012):"**إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، (العدد 26)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص204.

[3] جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

– منع الرعي الجائر والمكثف الذي يؤدي إلى تفكك التربة وتصحر الأراضي، وكذا الغاء الدعم على المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها وتحقيق المزيد من الحماية البيئية؛

2.3. سياسات المياه: تعتبر المياه ثروة طبيعية ضرورية لجميع الكائنات الحية، لذلك وجب التسيير المستدام لهذه الثروة، من خلال الاستخدام الرشيد لهذه الثروة سواء للأغراض المنزلية أو الزراعية أو الصناعية، وتكون المحافظة عليها أيضا عن طريق عدم تلويثها خاصة عن طريق منع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية[1]، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ مجموعة من التدابير منها:[2]

– ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة والتي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة.

– وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في إستخدام المياه.

– عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار.

– استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها حيث أن السحب المكثفة من تلك الآبار يؤدي إلى نضوبها وتغيير خواص المياه بما يعوق استخدامها في الزراعة.

3.3. سياسات التنمية الريفية المستدامة: لا يمكن الحفاظ على الموارد الزراعية إلا في إطار خطة تنمية ريفية شاملة، تهدف إلى تحسين الظروف المادية والصحية للمزارعين، من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية وحماية البيئة، وذلك من خلال إحداث التوازن بين البيئة الريفية والحضرية وبين إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية.[3]

[1] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2] جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 135–136.

[3] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

4. استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة:

1.4.استدامة الأراضي الزراعية: تقوم أسس التنمية الزراعية المستدامة على أهم عنصر انتاجي وهو استخدام الأراضي الزراعية سواء للأغراض النباتية أو الحيوانية، إن الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي من خلال الاستخدام النوعي أو التوسع الأفقي هو المحدد الرئيسي للإنتاج الزراعي، من خلال إدخال الأراضي جديدة كانت مهملة بسبب عدم توفر الحصة المائية المناسبة لها أو لأنها أراضي بحاجة إلى استصلاح بسبب تملحها[1]، كما أن التعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى الاستخدامات غير زراعية كبناء الشركات وتوسع العمراني له آثار سلبية منها تآكل التربة وانجرافها وتقليل مساحته، و يؤدي إدخال ممارسات زراعية مكثفة وموسعة من أجل زيادة في الغذاء إلى إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي وخصوبة التربة نتيجة زيادة في استخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الحشرية والعشبية وتلوث المياه السطحية والجوفية، لذا تسعى التنمية الزراعية المستدامة إلى حماية المساحات الزراعية وتنميتها بالحد من التصحر والانجراف والزحف العمراني على حسابها، كما تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لها والحفاظ على خصوبتها وإعادة التوازن بين الأراضي والسكان، وذلك بإتباع أساليب زراعية تساهم في الحفاظ على حيوية التربة والنظم الإيكولوجية بإتباع ممارسات المكافحة المتكاملة للتقليل من استخدام المبيدات الكيميائية.[2]

2.4.استدامة الموارد المائية: ثاني عامل لنجاح التنمية الزراعية المستدامة وتطويرها هو الموارد المائية بنوعيها السطحية والجوفية، إذ يتعرض هذا المورد للكثير من الاستغلال المفرط مما يجعله عرضة للشح ويؤدي نقصه إلى حدوث أضرار على مستوى الإنتاج الزراعي، وجب تقنين وترشيد استخداماته الزراعية للأغراض المدنية فهو المورد المكمل للتوسع الأفقي للأراضي الزراعية،[3] فإن استدامة الموارد المائية بإدخال أساليب مقتصدة للمياه و إدارة أفضل للمياه السطحية و الجوفية وترشيد استخدامها سواء للأغراض الزراعية أو المنزلية أو الصناعية، من الناحية الزراعية يجب الاعتماد على الزراعة المطرية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة، التوسع في الزراعة الأقل استهلاكا

---

[1] بن إعمارة نصر الدين، (2018):"**هندسة الأغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر- المجففات الشمسية أنموذجا**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 35، (العدد 01)، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 51-52.

[2] بوراس ياسمينة، غردي محمد، (2023):"واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الإبداع، المجلد 13، (العدد 01)، جامعة البليدة، الجزائر، ص 48.

[3] بن إعمارة نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

للمياه وأكثر تحملا للجفاف، استخدام الطرق والتقنيات الحديثة في مجال الري الفلاحي، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة بعد إعادة تدويرها، العمل على التعاون الدولي والإقليمي والمحلي فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية وتأمين زيادة كمياتها الموجهة للزراعة التي تعتبر المستهلك الأول للمياه، مشاركة المؤسسات والهيئات الفاعلة من صناع القرار والمزارعين وجهات البحث العلمي في إيجاد آليات لزيادة فعالية إدارة الموارد المائية .[1]

3.4.التقنية الزراعية: تعتبر المكننة الزراعية من أهم العناصر المطلوبة لتطوير القطاع الزراعي، حيث تلعب دورا رئيسيا في زيادة إنتاجية الأرض والعامل البشري على حد سواء، لذلك فإن بناء الأسس والركائز المادية والتكنولوجية يعتبر أساسا متينا لبناء زراعة متطورة، وتستحوذ المكننة الزراعية على نسبة كبيرة من استثمارات القطاع الزراعي وجب التعامل معها بأساليب علمية صحيحة من حيث تقدير الحاجة الضرورية لها والطرق الصحيحة لاستغلالها، المهم ليس كثرة وجود الآلات بل استخدامها الأمثل لها، حيث يؤدي إلى خفض التكاليف الزراعية الاجمالية، رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاج، مما ينعكس إيجابيا على النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الرفاهية العامة للفرد والمجتمع.[2]

4.4. الحيازات الزراعية: يعكس حجم ونوع الحيازات الزراعية آثارا هامة للغاية فكلما كبر حجم الحيازات الزراعية زادت فرصة الاستفادة من وفرات الحجم أو من مزايا الإنتاج على نطاق واسع مما يؤثر إيجابيا على تكلفة وحدة الإنتاج، بينما صغر المساحات الزراعية لا يسمح عادة بدخول الآلات الزراعية وأساليب ووسائل الإنتاج الحديثة عادة ما يؤدي إلى فقدان فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج، كما أن نوع الحيازة الزراعية يلعب دورا رئيسيا كمحدد للعلاقة بين المزارعين والأرض.

5.4.التوسع العمودي: يتجه العالم إلى التوسع الرأسي بدلا من التوسع الأفقي من خلال زيادة مستوى الإنتاجية لكل وحدة من الأراضي بإدخال وسائل حديثة وأساليب إنتاج متطورة وتدابير وقائية وأسمدة وعمليات ميكانيكية التي من شأنها رفع مستوى إنتاجية الأرض.[3]

[1] بوراس ياسمينة، غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] بن إعمارة نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] نفس المرجع، ص 52.

المبحث الثالث: استراتيجيات المتبعة في مجال التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

عمدت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير القطاع الزراعي بإنتاج مجموعة من السياسات الزراعية تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الحياة الريفية والعمل الزراعي بالأخص والمساهمة في تحسين الظروف المعيشة للفرد الجزائري وانتعاش السوق الوطنية بالمواد الغذائية الضرورية لتحقيق الاستقلال الغذائي دون اللجوء إلى استيراد السلع الغذائية.

المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي (1963-1969)

لقد لجأت الجزائر في هذه المرحلة إلى إعادة تأهيل الأراضي الزراعية التي تركها المعمرون من خلال إصدار مجموعة من المراسيم تهدف إلى فرض سيطرتها على هذه الأراضي الشاغرة والتي بلغت مساحتها 250.000 هكتار، فأول مرحلة قامت بها الدولة هي إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22 الذي ينص على حماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية،[1] و المرسوم 22 مارس 1963 الذي عزز نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 لتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل ذلك:127 مزرعة معظمها مختصة في انتاج المحاصيل التصديرية، وكذا تأميم جميع الممتلكات الزراعية التي كانت بحوزة المستعمريين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة(60% تفوق مساحتها 500 هكتار، و37% تفوق مساحتها عن 1000 هكتار).[2]

ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 يهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية،

---

[1] جعفري جمال، العجال عدالة، (2018):" **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص100.

[2] عبة فريد، (2018/2017):"**أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص123.

ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2632000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليست ملكيتها.[1]

1.أهداف سياسة التسيير الذاتي (1963-1969):

وتهدف سياسة التسيير الذاتي على مستوى القطاع الزراعي إلى:[2]

- حماية الأملاك الوطنية ومنع التلاعب بالثروات الزراعية للدولة.
- إعادة بناء وتشييد قطاع زراعي قوي يكون في مستوى تحقيق التكامل القطاعي.
- التكفل بالمزارع التي هجرها أصحابها والمعطلة عن الإنتاج.
- تحريك الآلة الإنتاجية الزراعية من خلال التكفل بالأراضي الزراعية والعمل على استغلالها بشكل جماعي.
- رفع مستوى إنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي، من خلال الحث على التعاون الجماعي وزيادة تخصيص الاعتماد المالي لهذا القطاع.
- إدخال اللامركزية في تسيير المزارع المسيرة ذاتيا والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- القضاء على البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الفلاحين.
- القضاء على المساحات الزراعية الكبيرة وإعادة توزيعها على شكل مساحات زراعية متوسطة تتناسب مع المنتجات الزراعية التي تتخصص فيها.

2.نتائج سياسة التسيير الذاتي (1963-1969):

إن من أسباب عدم نجاح سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي يرجع بالأساس إلى عدة عوامل ساهمت في ذلك منها: عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، نقص الإطارات الوطنية الكفاءة لتنفيذ سياسة التسيير،[3] أدى ذلك إلى إفراز مجموعة من المزارع غير المتجانسة من حيث بنيتها العقارية، فنجد أنها تتميز بكبر مساحتها مما أدى إلى

[1] جعفري جمال، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] حوشين كمال، (2007/2006):" **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 3، ص ص 76-77.

[3] قصوري ريم، مرجع سبق ذكره، ص124.

عدم القدرة على تسييرها والتحكم فيها، كما أنه عجز عن تحقيق التعاون الجماعي بين العمال ولم يستطع دمج العمال في العملية التسييرية،[1] كما أن اشتراط هيئة الإصلاح الزراعي على لجان التسيير تسليمها المحاصيل لتنال مقابلها من البذور، إلا أن هذه السياسة لم تنجح حيث كانت لجان المزارع هي التي تتولى التخزين مما سبب إضرار منها تحمل المزارعين للخسائر الناجمة عن المخزون التالف، وأدى تحولهم غير المعلن نحو التعامل مع التجار، كما أن مسألة الاقتراض هي الأخرى فاشلة في هذا النوع من التسيير حيث عانى الفلاح من الديون وتأخير دفع الأجور، كذلك تدخل الدولة في تسيير القطاع بسبب سيطرة المدير المعين من قبلها، تبعية الخطط وعمليات الإنتاج بالإدارة المركزية وهذا ما جاءت به المادة الأولى من القانون الصدار بتاريخ 1968/12/30 حيث أدى إلى تعثر الإصلاح الزراعي بالرغم مما أعطيت من صلاحيات واسعة للمزارعين من حيث استقلاليتهم مركزيا، إلا أن هذه الاستقلالية كانت وهمية حيث يتبعون في إدارتهم لسلطة المدير لأنه يمثل الدولة وهذه الأخيرة هي المسؤولة عن التموين هذا الأخير الذي جعل من المزارع مجرد أجير يتلقى راتبه، بغض النظر عن الإنتاج والمردودية وهذا ما ترك أثار سلبية على القطاع ككل.[2]

كما عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة (3.27% سنة 1970-3.21% سنة 1982)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من 25% سنة 1972 إلى 40% سنة 1982، بالإضافة إلى إنخفاض انتاج عدد كبير من المزارع رغم تخصيص الدولة مبالغ كبيرة لهذا القطاع.[3]

---

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] بوعبيد عز الدين، سليمي الهادي، (2021):"**تداعيات فشل نظام التسيير الذاتي والبدائل التي تم إقرارها في مجال القطاع الفلاحي**"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، (العدد 04)، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 486.

[3] مزلف سعاد، (2020):"**آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة(2000-2017)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 133.

المطلب الثاني: الثروة الزراعية (1971-1979)

إن فشل سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي أوجب على الدولة البحث عن حلول جديدة للتدارك الخسائر المحققة بتسجيل تراجع كبير على مستوى الإنتاج والإنتاجية وهو ما يعكس أن نظام التسيير الذاتي في الواقع كان بعيد كل البعد عن ماهو مخطط له، فهو لم يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تنفيذه مما أدى إلى فشله في تحقيق أهدافها وأهمها بناء بنية عقارية قوية واضحة المعالم يستند عليها القطاع الزراعي،[1] أصدرت الدولة ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 ووضع موضع التنفيذ بموجب الأمر الرئاسي رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والخاص بقانون الثورة الزراعية تحت شعار "**الأرض لم يخدمها**"، ولتحقيقها تم وضع بنية قانونية جديدة والتي بدت وكأنها أكثر فعالية من البنية القديمة "التسيير الذاتي" وقد جرى تطبيقها على مراحل انطلاقها من المرحلة الأولى(جوان 1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي وإلحاقها بالصندوق الوطني للثروة الزراعية، أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973 فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد، وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر1975 وذلك بتطبيق قانون الرعي خاصة في المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربى الواحد، أما الفائض فيقسمم ويوزع على المربين الصغار.[2]

1.أهداف الثروة الزراعية (1971-1979):

تهدف الثورة الزراعية إلى مجموعة من الأهداف أهمها:[3]

أولا: تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضيه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية؛

- إن إستغلال جزء من الأرض والترك الآخر دون استغلال، تقوم الدولة بنزع الجزء المتروك من المالك؛

---

[1] حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] فريد عبة، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3] أهناني فاروق، (2020/2019):"**سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة، جامعة الجزائر 3، ص ص 71-72.

– كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة؛

ثانيا: الأراضي المؤممة:

يتم توزيعها على المزارعين الذين لايملكون أراضي وتتم تحت إطار التعاونيات، تتحصل هذه التعاونيات حسب حاجياتها من مساعدات مالية وتقنية لخدمة الأرض وتحسين المنتوج الزراعي، ولتسهيل ذلك تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، بشرط أن المستفيدين مرغمين للتخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات.

ثالثا: بناء القرى الاشتراكية:

وجدت الثروة الزراعية من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة الأرياف منها من خلال بناء القرى النموذجية، حيث تم بناء 6000 قرية نموذجية على المستوى الوطني لتقريب سكنات الفلاحين من مزارعهم، وتهدف الدولة من خلالها إلى جعل القرى محيطا يمنح للعمال مختلف الشروط الضرورية لتغيير سلوكياتهم والتأثير على الساكنين فيها لجعلهم أعضاء فاعلين في تنمية إقتصادية حقيقية.

2.نتائج الثورة الزراعية (1971–1979):

– بلغت الأراضي الزراعية التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ما يقارب 964747 هكتار و337233 نخلة تابعة للقطاع العام، من بين هذه الأراضي 691282 هكتار صالحة للزراعة، أي ما يعادل 72%، منها 561316 هكتار تابعة للقطاع الخاص و648081 هكتار تابعة للمزارعين، تم التنازل عن 9495 هكتار و27037 نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

– بلغ عدد المستفيدين 99776 مزارع، منهم 12488 بصفة فردية، و8728 مزارع في تعاونية إنتاجية، و887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و524 مجموعة تعاونية تحضرية.[1]

– تم تأميم مع نهاية 1978 حوالي 1.355.883 هكتار واستفاد 82.737 فلاحا من توزيع الأراضي، وتم إنشاء 733 تعاونية للاستغلال المشترك، و743 مجمع استصلاحي و187 قرية فلاحية و4.590 تعاونية للإنتاج، وفي سنة 1979 ارتفعت المساحة إلى 1.546.000 هكتار من

[1] جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص89.

الأراضي الصالحة للزراعة، وإنشاء 645 تعاونية للخدمات الفلاحية وإنشاء 731 قرية فلاحية أين تأوي حوالي 17.842 أسرة.

– ضعف التكوين والإرشاد الخاص بتسيير الحظائر ونقص كبير في الأعوان الفنيين والعاملين المتخصصين وفي هذا الإطار تم سنة 1978 تكوين 4.122 مهندس مقابل 700.000 ألف مستثمرة فلاحية، كما تميزت فترة 1970–1980 بنقص اليد العاملة الزراعية بسبب توجهها نحو القطاع الصناعي الذي تميز بالاستقرار وارتفاع الأجور.[1]

إلا أن التأثير السلبي على القطاع الزراعي كان أكبر، مع وجود تغييرات محدودة في الهيكل الزراعي والتي لم تحقق الأهداف المتوقعة منها وأبرزها:

– تدخل الدولة في تحديد برامج الإنتاج للتعاونية غالبا ما يعود عليها بنتيجة سيئة نظرا لعدم تخصص بعض التعاونيات في ذلك النوع من الإنتاج مسبقا، وتحكمها كذلك في نشاطات الوحدات الإنتاجية من خلال إلزامها بإتباع المخططات الوطنية والبلدية.

– التوزيع العشوائي للمستفيدين على التعاونيات الفلاحية (بعد مسافة بين السكن والتعاونية) خلق مشاكل بين المسؤولين والمستفيدين من التعاونيات الفلاحية وهو ما انعكس سلبا على تسير التعاونية ومردود العمال.

– التوزيع الغير العادل للأراضي الثروة الزراعية، والذي ميزه استفادة بعض التعاونيات من أجود الأراضي وخصوبتها، في حين نجد بعض التعاونيات مستفيدة من مساحة صغيرة أقل جودة وتصلح لمنتجات معينة فقط.[2]

– أدى تأميم تجارة الجملة للفواكه والخضر وإصلاح النظام التجاري عام 1974 إلى إضطرابات كبيرة في التموين الحضري في ظل ارتفاع كبير للطلب الداخلي على المواد الغذائية صاحبها ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية.[3]

جاءت الثورة الزراعية (1971–1979) لتؤكد التوجه الإشتراكي المكبوح على الاقتصاد الزراعي بتأميم الممتلكات الخاصة الكبيرة، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الزراعي قد عانى من ركود

[1] أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] أقاري سليم، (2016/2015):" **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر(2009–2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، ص ص 112–113.

[3] بورحلي ربيع، (2023)،"**إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر للفترة 1962–2016**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوصياف، المسيلة، الجزائر، ص55.

نسبي خلال هذه المرحلة من التصنيع من عام 1967 إلى عام 1978 وقد نما بمعدل سنوي قدره 2.4% أي أقل بكثير من السكان 3.5%، وأسباب الركود عديدة منها تمركز 55% من إجمالي الاستثمارات العامة من عام 1970 إلى عام 1977 في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والمحروقات،[1] والجدول التالي يوضح نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي للفترة 1967-1977 الذي سجل انخفاض خلال الفترة بعدما كان 17% للفترة 1967-1970 وتراجع إلى 15% للفترة 1974-1977 وهذا رجع كما قولنا إلى إستحواذ الصناعة على الجزء الأكبر من الإستثمارات.

الجدول رقم(2-1): تطور الاستثمار الزراعي للفترة (1967-1977)

	1970-1967	1973-1970	1977-1974
الاستثمار الزراعي مليار دج	1.9	4.1	12
الاستثمار الكلي	10.3	30.6	109.4
نسبة الاستثمار الزراعي%	17	14.5	15

Source: Mohammed Elamine Boudkhil, Mustapha Benchallat, Mebarek Benzair, (Feb 2020) :«**Agricultural and Rural Policies and Their Role in Achieving Food Security in Algeria 1974-2016**»,China-USA Business Review, Vol 19, No 2, P54

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر (1981-1989)

مع بداية الثمانيات قامت الدولة إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/09/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 707 الصادر في 1981/10/15 ومن الأسباب التي أدت بالدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي هو ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية وتسجيل الخسارة في معظمها وعدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأهداف المسطرة المنصوص عليها في الميثاق الوطني 1976.[2]

و تهدف إعادة الهيكلة إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير وقد شمل كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وتعاونيات قدماء المجاهدين، أطلق عليها المزارع

[1] Mohammed Elamine Boudkhil et Des Auter , (Feb 2020) :«Agricultural and Rural Policies and Their Role in Achieving Food Security in Algeria 1974-2016»,China-USA Business Review, ,Vol 19,No 2, p53.

[2] بركان بن خيرة، 2015/2014):"**سياسة الإحلال بين إنتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص34.

الفلاحية الاشتراكية وقد بلغ عدد الوحدات المنشأة حوالي 3.415 وحدة فلاحية اشتراكية، منها 370 تولدت عن إعادة هيكلة مزارع الثورة الزراعية، وتمتد على مساحة تعادل 355.800 هكتار من مجموع 1.5 مليون هكتار، أي أن نسبة المساحة المعاد هيكلتها بلغت 23.5% وأصبح متوسط المساحة في كل واحدة منها إلى 171.6 هكتار في حين كان في السابق يصل إلى 250 هكتار، أما فيما يتعلق بمزارع التسيير الذاتي فبعد عملية التقسيم أصبح متوسط المساحة يعادل 770 هكتار بعدما كان يفوق 1.100 هكتار، أما الأراضي المتبقية والمقدرة بحوالي 700 ألف هكتار فقد كانت موضوع استفادة فردية ومنها ما خصص لمزارع الدولة والمزارع النموذجية.[1]

إلا أن النتائج كانت سلبية ومخيبة للأمال تمثلت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبية الحاجات السكان المتزايدة، هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما والتي لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات وتحقيقها عجز كبير قدر بـ بمليار إلى مليارين دج سنويا.[2]

1.قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية:

قامت الدولة بإنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح (APFA) بموجب القانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

– استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا ثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.

– استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك للنتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.[3]

---

[1] فضيل إبراهيم مزراي، (2018/2017):"**السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:1962-2016**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص156.

[2] حاوشين ابتسام، (2014):" **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، (العدد 06)، جامعة علي لونيسي، البليدة، ص106.

[3] نفس المرجع، ص 105.

وهذا يعني أنه يمكن لكل فلاح باستصلاح أرض أن يستفيد منها وتصبح ملكا له، كما جاء في مادته الثانية، لا يطبق إلا على الأراضي التابعة للنظام التسيير الذاتي أو الصندوق الوطني للثروة الزراعية، ويهدف إلى تشجيع خدمة الأرض واستصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي لزيادة القدرة الإنتاجية الوطنية في الميدان الزراعي سعيا للنهوض بقطاع الفلاحة،[1] كما شرع في تطبيق قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية ابتداء من النصف الثاني من عام 1984 إلى غاية 1985 حيث تم توزيع ما يقدر بـ 76.700 هكتار على 18600 مستفيد، منها 54.500 هكتار وزعت على 14.200 مستفيد لولايات الجنوب (أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، ورقلة)، كما تم توزيع 20.700 هكتار على 4.000 مستفيد وشملت ولايات (الجلفة، النعامة، المسيلة، سعيدة، تيارت)، أما في ولايات الشمال (المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية) فتم توزيع حوالي 1.500 هكتار على 400 مستفيد، والملاحظ في هذه الفترة بالذات هو أن الدولة تكلفت بكثير من الأعباء خاصة في توفير المياه وتقديم الإعانات (القروض) وتوفير العتاد الفلاحي وبلغت المساحات المستصلحة حوالي 30% من المساحات المزروعة (23.000) هكتار، ويتضمن الخماسي الثاني مشروع استصلاح 200.000 هكتارا، إلا أن نسبة الاستصلاح كانت 21%،[2] إلا أن عملية الاستصلاح الأراضي لم تبلغ أقصها لعدة أسباب:[3]

- البيروقراطية في الكثير من الأحيان في عدم توضيح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون مما أدى في حالات كثيرة إلى مؤامرات ناتجة فعلا عن اختيار المستفيدين.
- عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء.
- عدم دراسة وتقييم المياه الموجودة والقريبة والتي يمكن للمستفيد أن يقوم باستغلالها.
- غياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد.

تبين هذه النتائج أن الزراعة الجزائرية لا تزال غير قادرة على ضمان الاكتفاء الذاتي المتوازن الممكن مع إمكانيات البلاد وتعتبر الواردات السلع الاستهلاكية الأخرى صمام أمان لتقليل

---

[1] صاحب يونس، (2015/2014):" **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص109.

[2] مالكي رشيد، (2018/201):" **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 227-228.

[3] بركان بن خيرة، مرجع سبق ذكره، ص37.

التوترات الاجتماعية التي قد تنتج عن النقص بسبب أوجه القصور في الصناعة الوطنية، هذا الاعتماد المتزايد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة باستمرار أثار اهتماما متجددا من جانب الحكومة لأداء وقيود القطاع الزراعي، ويشير التحليل أن العامل الأساسي الذي يفسر تباطؤ الأداء الزراعي كان الاهتمام غير الكافي برأس المال البشري الاداري والفني وأن الحصة المادية متناقصة نسبيا غن الخطط التنمية المتعاقبة، هناك خلل في عمليات التسليم وجودة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة، ومع ذلك كان العامل الحاسم هو أن مستوى الكفاءة الفنية على مستوى إنتاج المزرعة لم يكن كافيا لتحقيقه للاستخدام الكامل للموارد المتاحة ناهيك عن تحريك الزراعة على طريق الابتكار وزيادة الإنتاجية.[1]

2.قانون المستثمرات الفلاحية:

بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية العالمية مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، أضف إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها على المستوى العالمي وضعف مردودية القطاع الفلاحي الجزائري،[2] الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني إصلاحات جديدة تمثلت في إنشاء المستثمرات الزراعية الجماعية والتي تضم 3 فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 8 ديسمبر 1987 مما أدى إلى ظهور بوادر "**خوصصة القطاع الفلاحي**" وتكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي في إصلاح سنة 1987 .[3]

كما تضمن قانون المستثمرات الفلاحية ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، وتم إنشاء آلية جديدة للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك من الدولة، والمسماة بالمستثمرة الفلاحية، وهي عبارة عن طريقة جديدة لإيجاد وسائل جديدة للاستغلال وعدم الاكتفاء فقط بتموين الدولة من موارد مالية وعتاد بتحريض المنتجين على استعمال مواردهم المالية ووسائل إنتاجهم الخاصة واستثمارها للنهوض بقطاع الفلاحة،[4]بدخول قانون الجديد حيز التنفيذ أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي، إذ من خلالها تم تقسيم حوالي

[1] Mohammed Elamine Boudkhil et al, Op.cit, P54.

[2] أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[4] صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص112.

2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في ديسمبر 1987 كانت التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI) تسمح هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتوج الفلاحي يعود للمستغليين الفلاحيين، وقد اختفت من الوجود جميع المزارع الفلاحية الاشتراكية(DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية و 22206 مستثمرة فلاحية فردية و165 مزرعة نموذجية.[1]

أما عن أهداف قانون 19/87 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية:[2]

- تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلال أمثل.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتدعيم الاقتصاد الوطني.
- الحرية في استغلال الأراضي من طرف المنتجين.
- خلق حلقة وصل بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الزراعية في الجزائر (1990-1999)

نظرا للوضعية الاقتصادية السيئة التي آلت اليها الجزائر في أواخر الثمانيات وعلاوة على ذلك زيادة حجم الدين الخارجي، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية سنة 1989 من أجل الحصول على القروض لتمويل استكمال عمليات التنمية المنتهجة منذ الاستقلال، مقابل احداث تغيرات وإصلاحات اقتصادية في جميع القطاعات ومن بينها القطاع الزراعي.

ارتكزت الإصلاحات على مستوى القطاع الزراعي على محوريين أساسين، أولاهما هو ضرورة الرفع من قدرات الإنتاج الوطني من أجل التقليل من التبعية وزيادة الصادرات عن طريق تحرير أسعار المنتجات الزراعية وكذا عناصر الإنتاج مما يحفز المنتجين على رفع الإنتاج من خلال تحسين إنتاجيتهم بغرض المنافسة، مما يخلق مواد غذائية ذو جودة عالية قادرة على المنافسة العالمية مما ينعكس إيجابا على تحسين الإنتاج الوطني والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فيدور حول فعالية المؤسسة الاقتصادية العمومية والتي تتميز بتدني مردوديتها الإنتاجية وعدم كفاءتها التسويقية، على عكس المؤسسة الخاصة التي تتميز بالكفاءة في تسيير الموارد

[1] مالكي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2] أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره ص78-79.

وحسن استغلالها وتوجيهها بين مختلف فروع النشاط الزراعي، [1]وتميزت هذه الفترة في الجزائر بإحداث تغيرات على مستوى استغلال العقاري للأراض الزراعية أهمها:

1.قانون التوجيه العقاري لسنة 1990:[2]

تم طرح هذا القانون رقم 25/90 المؤرخ في 11/18/ 1990 والمتضمن استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة، وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:

– الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إنجازها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية؛

– إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الصورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية؛

– بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون رقم 19/87 أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم؛

– إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بغد إصدار الأمر؛

– إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها؛

– إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع؛

– إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات؛

– إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري؛

كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية من طرف ماليكيها أين يتم إنذار المستثمر في حالة عدم استغلالها لمدة سنتين متتالين، وإلى حماية الأراضي الزراعية من

---

[1] هبول محمد:(2020/2019):"**السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000–2016)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 61–62.

[2] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 106–107.

جيع أشكال التعدي وخاصة التوسع العمراني والصناعي،[1] كما تم صدور الأمر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995 هو المعدل والمتمم للقانون رقم 25/90 والمتعلق بالتوجه العقاري وأهم ما نص عليه هذا القانون وجاء به من تغيرات على الساحة العقارية الفلاحية تتمثل في إرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة والأراضي التي كانت موضوع هبة،[2] وقد بلغ عدد المستثمرات الزراعية بعد إعادة هيكلتها مرة ثانية إلى 29465 مستثمرة جماعية، و23882 مستثمرة فردية، و199 مزرعة نموذجية سنة 1996.[3]

2.استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز رقم 483/97 بتاريخ 15 ديسمبر 1997:

عملت الدولة من خلال هذا القانون 19/97 على وضع مبادئ أكثر مرونة في تسيير المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية ومنحها حرية أوسع من ذي قبل حيث تم رفع احتكار وتدخل الدولة، وجعلها مسؤولة عن نشاطها سواء كان ذلك فيما يخص عملية الإستغلال أو التسويق وجعل كل تدخل في نشاطها قيام مسؤولية جزائية عملا بنص المادة 43 من ذات القانون.[4]

وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 4 من القانون رقم10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة كما يلي "الامتياز هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب المستثمر صاحب الامتياز حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها أربعون سنة قابلة للتجديد، مقابل دفع اتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية."[5]

الجدول رقم(2-2): حصيلة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز إلى غاية 2000

المناطق	عدد المشرعات	المساحات(هكتار)	التكلفة (ألف دج)
الجبلية	217	154749	19727546
السهبية	115	176364	19253713
الصحراوية	78	14141	9303863

[1] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4] حريتي عائشة، (2021/2020):" **عقد الإمتياز كآلية قانونية للسياسة الفلاحية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص56.

[5] لدرع نبيلة، (أكتوبر 2021):" **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر بين التنظيم والتنمية**"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 13، (العدد 05)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ص284.

المجموع	410	345236	46486122

المصدر: سالت محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 101.

يحدد هذا المرسوم كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية، الجبلية و السهبية، ويهدف هذا البرنامج أساس إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الموارد الطبيعية بهدف تغيير الوسط الطبيعي واجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية و المناخية (انجراف التربة، التصحر، الجفاف،...) التي تهدد القطاع الفلاحي وتنعكس سلبا على مردودية الأراضي الفلاحية وعلى التوازن البيئي العام، فالمنهجية الجديدة تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة الشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية.[1]

من نتائج هذا القانون استصلاح نحو 600000 هكتار واستحداث 500000 منصب شغل على مدى 3 سنوات، وترقية الشراكة مع المزراعين وأهل الريف بهدف تحسين الإنتاج وترقية النشاط الزراعي وهذا عبر مجموعة من الإجراءات أهمها الدعم المالي (8 مليار دينار عام 1998) والتنظيمي (انشاء العامة للامتيازات الفلاحية GCA) والتقني (6 مشاريع نموذجية عام 1998 و30 مشروع نموذجي عام 1999) إضافة إلى دعم منظمة الأغذية العالمية للمشروع بغلاف مالي تجاوز 350000 دولار، كما بلغ إجمالي اليد العاملة المشتغلة من خلال برنامج الامتياز بصفة مباشرة وغير مباشرة نحو 200 ألف عامل، ووصلت نسبة الإنتاج المحققة في العمليات المرصودة لهذا البرنامج أكثر من 50%.[2]

3.نتائج الزراعية خلال فترة التسعينات:

من نتائج هذه الفترة :[3]

– عدم ضبط وتحديد مساحة وحدود المستثمرات الزراعية، تسبب في حدوث مشاكل عديدة بين المستثمرات الزراعية من جهة، والمستثمرات والمزارعين الخواص من جهة أخرى؛

[1] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] سالت محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

[3] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

– تقليص الدعم المادي والمالي للمزارع النموذجية، مما أثر على مردوديتها فيما يخص التجارب العلمية والتطبيقية؛

– تأخر حصول أصحاب المستثمرات الزراعية على عقود الاستغلال وعقود الملكية الخاصة بهم، مما أدى إلى صعوبات كثيرة في مجال الحصول على القروض البنكية، حيث هناك حوالي 132662 مستثمرة منبثقة عن إصلاح لغاية 30 جوان 1994، وحوالي 32239 مستثمرة منبثقة عن إصلاحات سابقة عنها، لم تستلم عقودها الإدارية بعد؛

– التسرع في إصدار القوانين السابقة، كان من المفروض صدور القانون المتعلق بإعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها أولا، ثم التفرغ لإعادة تقسيم وتوزيع الأراضي المتبقية من خلال قانون المستثمرات الزراعية لسنة 1987، مما أدى إلى مشاكل واضطرابات بين الملاك الأصليين والمستفيدين، كما سادت حالة من الخوف والقلق لدى المستثمرين من المستقبل بفعل هذه التغييرات المستمرة، حيث أصبحت العقود الإدارية لا معنى لها؛

– كما أدت عملية تقسيم الأراضي بعد عام 1992 إلى تزايد المنازعات وتطورها داخل المستثمرات إلى تفتيت أكبر للحيازات، حيث أصبح أغلبها غير قابل للاستغلال اقتصاديا (إنتاجا وربحا)، مما أبطئ عملية إعادة الاستثمار ومن ثم هجران العديد من الأراضي، إضافة إلى تراجع المساحات الواسعة والتي نجم عنها تراجع في الزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب والبقول الجافة؛

المطلب الخامس: استراتجيات التنمية الزراعية المستدامة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي(2000-2024)

1.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

سعت الجزائر منذ 2000 إلى إقامة ساسية زراعية جديدة بهدف الارتقاء بالقطاع الزراعي لمواجهة التحديات المفروضة، وهناك دوافع أدت إلى تبني الدولة لسياسة زراعية جديدة تسعى بتحقيقها إلى جعل القطاع الزراعي من القطاعات أكثر إنتاجية ومساهمة في الناتج المحلي الخام، فمن بين الدوافع الداخلية والخارجية نذكر منها:

– تخلي الدولة عن قانون التوجيه الزراعي بموجب القانون 87-19، أدى إلى تخبط المزارعين في عملية التسيير للمزارع وكذا تخليها عن دعم المحاصيل الزراعية كالحبوب ووضع سعر مرجعي له مرتبط بالأسعار العالمية، كما أن الأجور منخفضة في القطاع الزراعي وتميزه بالموسمية أدت إلى هروب العمال إلى قطاعات اقتصادية أكثر إستقرار.

– نزوح السكان الريف بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر فترة التسعينات، مما سبب عجز على مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عزوف المزارعين عن زراعة أراضيهم، فالعديد من الأسر المنتجة للمحاصيل الزراعية سابقا أصبحت مستهلكة نتيجة لهذا الوضع، كما أن التراجع عن زراعة الأراضي أدى إلى تدهور أجزاء واسعة منها، خاصة مع انعدام الرقابة الحكومية على الأراضي التي منحتها للمزارعين.

– كانت الزراعة الجزائرية في نهاية التسعينات تعاني كل أشكال التخلف الزراعي على مستوى التقني والمالي والمعرفي، التبعية الغذائية شبه كاملة إلى السوق الدولية والخزينة العمومية تعاني المديونية، وأسعار النفط في مستويات دنيا ليس بمقدورها معالجة الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.[1]

– ضعف مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام، حيث كان الناتج في سنة 1987 بنسبة 9.88% ثم ارتفع إلى نسبة 11.15%، ثم تراجع مرة أخرى في سنة 1999 إلى 10.45%.

– تبني الجزائر نظام إقتصاد السوق مما أوجب إحداث اصلاحات شاملة على القطاع الزراعي من أجل تطويره، الأمر الذي يؤدي إلى تغطية حاجيات السوق الوطنية من السلع الزراعية والوصول إلى الأسواق الدولية بتصدر الفائض إلى الخارج.

– مشروطية الإنضمام إلى التكتلات العالمية مثل منظمة العالمية للتجارة(OMC)، وإقامة التبادلات الحرة واتحادات إقتصادية جديدة أوجبت على الدولة اتباع نهج زرعي مستدام جديد يخلق نوع من المنافسة على المستوى العالمي فيما يخص المنتوجات الزراعية.[2]

2.1. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:[3]

– تحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج الزراعي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

[1] فوضيل إبراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.

[2] أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

– ترقية المنتجات حسب ملاءمتها للمناطق المستهدفة قصد إدماج المزيد من الصناعات الغذائية وتعزيز شعبها، خاصة بالنسبة لفروع الحليب، البطاطا، اللحوم الحمراء والبيضاء، والأشجار المثمرة.

– استخدام أكثر فعالية للمناطق حسب كفاءتها الطبيعية، حيث يتم استبعاد محصول الحبوب أو التبوير من الأراضي الأقل تساقطا وبدلا من ذلك يتم تخصيصها لتربية المواشي أو زراعة الأشجار المثمرة.

– كما استهدف المخطط توسيع المساحات الزراعية المفيدة، عبر استصلاح حوالي 600 ألف هكتار عن طريق الامتياز.

– وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر وحماية البيئة.

3.1. مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أهم المناهج التي ركز عليها المخطط:[1]

– **دعم وترقية الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات،..) والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

– **تكييف أنظمة الإنتاج:** هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسين، ويستند هذا النظام ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية منها والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية)، ويأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

[1] مجدولين دهينة، (2017/2016):"**استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 163-164.

-**استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز**: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع.

-**البرنامج الوطني للتشجير**: إضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والإقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق...)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية، وكذا توفير مناصب شغل.

-**استصلاح الأراضي بالجنوب**: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأحداث أومن حيث الشروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

4.1. أجهزة دعم وتأطير لتطبيق برامج المخطط:

تم وضع عدة صناديق لتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

-**الصندوق الضبط والتنمية الفلاحية (F.R.N.D.A)**:

تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 ويعمل الصندوق على تقديم مساعدات مالية للفلاحين لإنشاء وتطوير إستثمراتهم في القطاع الفلاحي، وهناك شروط للاستفادة من أي مشروع فلاحي ممول من الصندوق وهي: المردودية الاقتصادية للمشروع، تحقيق أهداف اجتماعية (مناصب عمل)، الاستمرارية.[1] ويستفيد من الصندوق الفلاحون بصفة فردية أو ضمن تعاونيات الفلاحية والمؤسسات العمومية والخاصة الناشطة ضمن النشاط الفلاحي (انتاج، تخزين، تصدير، ...)، كما يضمن الصندوق عمليات

[1] محمودي مليك، زروخي صباح، (2019):"**دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990-2015)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، (العدد 01)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 122.

التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية، تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة مادة الحبوب، حماية مداخيل الفلاحية بالتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة، وتخفيض الفوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.[1]

- **الصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز :**

أنشأ بمقتضى القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 لا سيما المادتين 118 و119 منه، وشمل العمليات التالية:

- تمويل عمليات التنمية الريفية وتشمل استصلاح الأراضي الفلاحية، تهيئة أنظمة الري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، الإنتاج الحيواني، تثمين المنتوجات الفلاحية.

- تمويل عمليات استصلاح الأراضي (تعبئة المياه، التزود بالطاقة الكهربائية، ممرات الدحول إلى محيط الأراضي،...).

- تمويل المصاريف الخاصة بالدراسات والتتكوين والتنشيط.

- النفقات الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق ويشمل: المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، نسج الحفاء وصناعة السلاسل والمذاري، صناعة الزرابي، صناعة أغذية الأنعام،...الخ.[2]

- **الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) :**

أنشأ بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972، فهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء، وتمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي

[1] المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو سنة2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، الجريدة الرسمية، (العدد 31)، ص8.

[2] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 أفريل سنة 2003 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز"، الجريدة الرسمية، (العدد 36)، ص ص 19-21.

التعاوني لتوزيع خطر القروض الغير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض وهما صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.[1]

- الصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشأ بموجب المرسوم التتنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماس 2000، وقد نص على تمويل الأنشطة التالية :

- النشاطات المرتبطة بتنمية الثروة الحيوانية، من ذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية، والحملات الوقائية.

- النشاطات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية، تعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.[2]

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب :

أنشأ بموجب التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 04 نوفمبر 2006 الي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية وتثمين الموارد الطبيعية.[3]

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002-2008):[4]

انقسم هذا المخطط إلى مرحلتي:

1.2.المرحلة الأولى:(2002-2004): يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى إعادة بناء الأراضي الزراعية في الجزائر، تحسين القدرة التنافسية الزراعية، زيادة الإنتاج والغلة، حماية النظم البيئية، تعزيز تنمية الأراضي الزراعية، ويعد أيضا نهجا لضمان التعاون بين المزارع والوحدات الاقتصادية الأساسية، مع الكيانات ذات الوظائف الاجتماعية والبيئية المهمة والحكومات

---

[1] قريشي العيد، (2017):" **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، (العدد 10)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 280-281.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 مؤرخ في 30 مايو سنة2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه" الصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"، الجريدة الرسمية، (العدد 31)، ص ص 9-10.

[3] كرار محمد عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص158.

[4] Bouri Chaouki, (2020) :« **Acquired and perspectives of the agricultural development policy in Algeria**», Economic sciences,Management and Commercial Sciences Review, Vol 13,No 02, p 358.

والمستثمرين والهيئات الاقتصادية الفاعلة الأخرى، مع احترام النظم البيئية والمناطق الريفية، ويتم تنفيذه في إطار برامج متنوعة تهتم بشكل رئيسي بما يلي:

– تحسين الظروف لممارسة الأنشطة الزراعية والرعوية.

– دعم وتشجيع تعزيز الأنشطة المتعددة كعامل في تحسين دخل الأسرة الريفية أو توليد الدخل (إعادة تأهيل الأعمال التجارية الريفية، خلق أنشطة إقتصادية جديدة...).

– تحسين شروط الحصول على الخدمات العامة والإسكان والبرامج.

– التخلص من الركود الذي اتسمت به المناطق الريفية ذات الإمكانيات المنخفضة من خلال توفير بدائل لتنمية اقتصادتها وأنشطتها من خلال تحويل وتكييف نظم الإنتاج، وإعادة التشجير المفيد والإقتصادي وتطوير المناطق الجبلية ومراعي السهوب.

– تسريع عملية تحديث القطاع من خلال تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في المزارع، خاصة المزارع الصغيرة والمتوسطة التي لم يكتمل تحديثها والتي تحتاج خلال فترة انتقالية إلى المساعدة والدعم الفني من الدولة.

ينظر إلى التنمية الزراعية والريفية على أنها نهج الذي يسمح للسلطات العامة بتنفيذ إجراءات التنمية التي تعمل على استقرار السكان وزيادة الإمكانيات الاقتصادية، وضمان التوازن الضروري بين المناطق الحضرية والريفية، وقد تفاقمت تحديات الظروف المعيشية الريفية بسبب تدهور الوضع الأمني ويظهر ذلك في زيادة الهجرة الريفية التي أثرت على ما يقارب من 5 ملايين شخص بين عامي 1977 و1998 بسبب التهميش الذي يسود سكان الأرياف ويعتبر موضوع التنمية الزراعية المستدامة أولوية إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ومكافحة الفقر والاستدامة الشاملة للتنمية والهياكل الاقتصادية والإنتاجية الوطنية. [1]

1.1.2.الدوافع والأهداف:

– تنمية الأنشطة الزراعية والغابات الرعوية؛

– التنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛

– تعزيز وتشجيع مشاركة السكان المعنيين في مكافحة الإرهاب والتصحر؛

– حماية التنوع البيولوجي في المساحات الخضراء؛

– تحسين الأمن الغذائي للسكان المعزولين المهمشين؛

[1] Bouri Chaouki, Op.cit, p 359.

– تطوير الحرف اليدوية كمصادر دخل رئيسية دائمة أو تعيين المزارعيين؛

– تطوير وخلق ظروف تثمين البنية التحتية الأساسية الموجودة؛

– التقارب بين سكان الريف من خلال أدوات الترويج الاقتصادي والإجتماعي الموجودة؛

2.1.2. محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إشراك الريف في عملية التنمية، باعتباره شريك حقيقي في دفع التنمية الريفية والمحلية، لذا قامت الدولة باطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لبعث الروح في الأرياف بعدما كانت مهجرة من سكانها، وتمحورت حول: [1]

– **إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية:** ويقصد بالشراكة في هذه الحالة إقامة العلاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، مع عدم إلغاء الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

– **دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة إقتصادية مبتكرة:** تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، وإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين في الحركية الريفية، وامتياز للأنشطة القائمة أو المملكة في الأقاليم الريفية بتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية ومرونة بتسهيل الحصول على التمويل.

– **التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة:** أي تقليص تدفقات الهجرة وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن يندرج ضمن رؤية إعادة التوزان للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد، الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي و انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك.

– **تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال:** تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحلين وبقدراتهم على الإنخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، الأمر الذي

[1] طالبي رياض، (2017/2016):"**دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 135–136.

يسهم في تحقيق نتائج إيجابية مع الأخذ بعين الاعتبار تفعيل الفاعلين عبر مجموعة من الأعمال مثل دورات تدريبية وتكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقليم المستمر في الميدان، كما للتنسيق دور مهم في بناء قاعدة البيانات وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي، وتستند إستراتيجية التنمية الريفية في التنفيذ على أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة، وتتمثل هذه الأدوات في أدوات البرمجة، التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

3.1.2. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

ظهر مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وهو عبارة عن تجميع لعدة عمليات قطاعية مختلفة تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين، ويتعلق المشروع الجواري في المقام الأول بالبلديات ذات الخاصية الريفية وبالخصوص الأكثر فقرا، فهو يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية وارشاد استغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة.[1]

وشملت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أربعة برامج:[2]

- **تحسين مستوى المعيشة للسكان الأرياف:** يهدف هذا البرنامج إلى إعادة الحياة للأرياف من خلال إعادة توطينها والقضاء على البيوت القصديرية بتقديم الدعم المالي لانجاز سكنات ريفية ملائمة للحياة، دعم ترميم السكنات الهشة، ومن أهم العمليات التي تضمنها البرنامج: القيام بأعمال الصيانة الطرق، توصيل المنازل بشبكة الغاز، الكهرباء والمياه وتحديث الشبكات القديمة، إنشاء شبكات صرف الصحي، تسيير النفايات المنزلية ومعالجتها، توفير النقل الجماعي.

[1] أوشن فاروق، عدوان رشيد، (2017):"**آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة–دراسة عدة مشاريع بولاية خنشلة–**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 03، (العدد 12)، جامعة، الجزائر، ص 402

[2] طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 137–140.

– **تنويع الأنشطة الاقتصادية:** تهيئة البيئة الريفية وجعلها ملائمة للعيش السكان بزيادة دخلهم عن طريق استحداث مناصب عمل دائمة لا موسمية ومن جهة أخرى استقطاب الشباب للوسط الريفي وعدم الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدن الداخلية، بناء السدود وحفر الآبار وإنشاء أنظمة السقي لري المساحات الزراعية (الري بالتقطير، المعالجة الكيميائية،...)، إنشاء وحدات صغيرة لإنتاج الدجاج وتربية المواشي والأبقار، القيام بعملية الغرس الأشجار المثمرة والخضروات، إنشاء وحدات لإنتاج الأعلاف والقيام بالحرف والصناعة التقليدية.

– **حماية الموارد الطبيعية:** يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية خاصة الأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية مختلف الأصناف النباتية، استصلاح الأراضي البور، عدم استنزاف الموارد الجوفية.

– **إعادة تأهيل المورد المادي والغير المادي:**

تأتي هذه الركيزة كردة فعل على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون لاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي (التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة،...).

ويتم تمويل هذه البرامج والنشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر خمسة صناديق حسب الاختصاص وهي كاتلي:[1]

*صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز يمول النشاطات التي تدخل في إطار التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني.

*الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية ويمول النشاطات التقليدية والحرفية.

*الصندوق الوطني للسكن ويركز دعمه على بناء سكنات ريفية جديدة، تهيئة السكنات القديمة، توسيع السكنات الموجودة الغير المؤهلة.

*الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تدعم نشاطات متنوعة ومختلفة (فلاحية وغير فلاحية) ويتم توزيع هذه المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الوطني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع ومنها خاصة بموقع المشروع.

[1] بوكدرون يوسف، (2015):"**تخطيط التنمية الريفية كأحد إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر**–"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–العدد الاقتصادي–، المجلد 30، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 255–256.

2.2.المرحلة الثانية من برنامج التنمية الفلاحية والريفية(2005-2008): ويسعى المخطط من جديد خلال الفترة الثانية إلى تحقيق التنمية البشرية وترقية العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه، فبذلك تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، إذ يجب أن يكون ناجح اقتصاديا ومقبول اجتماعيا ومستدام بيئيا، يرتكز المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية عمليا على محورين هما:

-**التنمية الزراعية:** تشمل النشاط الزراعي والغابي والرعوى، بالإضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار المثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية للتربية الصغيرة العائلية؛

-**التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** تهدف إلى تثبيت السكان بالأرياف، بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنية تحتية حيوية تتمثل أساسا في السكن الريفي، الإنارة الريفية، المدارس الإبتدائية، والنقل.[1]

تم إنشاء صناديق تمويلية خلال هذا المخطط أهمها:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:** أنشئ بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 وحسب المادة 28 منه فهو حمل نفس حساب التخصيص الخاص للخزينة رقم 067-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ليحل مكانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي والتي نصت نفس المادة على أهم النشاطات التي يقوم الصندوق بتمويلها:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه، وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجنسية الحيوانية والنباتية وتنميتها.

- دعم الأسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

[1] كرار محمد عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 152.

– تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار صيغة البيع بالإيجار.

– المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.[1]

– **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:** حسب المادة 29 من الأمر المؤرخ المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت رقم حساب تخصيص خاص رقمه 121-302 يمول الصندوق:

– الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية.

– الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.

ويستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي كلا من الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات والمؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحية.

– **الصندوق دعم مربي المواشي وصغار الفلاحين:** رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 126-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، أنشأه المرسوم التنفيذي رقم 150-09 بتاريخ 02 ماي 2009، والذي يهدف إلى مربي المواشي وصغار المستثمرين بتغطية تكاليفهم، وتطوير تربية الحيوانات.[2]

3.قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008:

جاء قانون القانون رقم 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي تضمن التوجيه الفلاحي لتحديد عناصر توجيه الفلاحية الوطنية التي تسمح لها بالمنافسة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي على العموم، ليتم صدور القانون رقم 03/10 المؤرخ في 16 أوت 2010 الذي يحدد شروط

[1] أمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، (العدد 52)، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص ص 9-10.

وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، لإيجاد مجموعة من الحلول للمحافظة على الأملاك المشتركة للأمة، والعمل وفق رؤية سياسية واقتصادية جديدة من أجل إستغلال الأراضي الفلاحية بفضل نظام تشريعي مجدد وديناميكي إلى عصرنة استغلال وتشجيع الاستثمار الدائم وتكثيف الزراعة مع إعطاء المستثمرين في آن واحد وسائل رفع الإنتاج وتحسين مداخليهم وظروف معيشتهم.[1]

1.3. أهداف القانون:

يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم ومن بين أهدافه الأساسية:

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

– ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحية قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجية وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وأوضح القانون 16/08 إلى أن تجسيد هذه الأهداف في الواقع الزراعي يمر عبر:[2]

– تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.

– ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، تسمح بالتطور المطلوب.

---

[1] حريتي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص58–59.

[2] قانون رقم 08–16 المؤرخ في 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، (العدد 46)، ص ص 6–7.

– إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل.

– تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.

– التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها.

–المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتصمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.

– الاستغلال الأمثل لقدرات الأقاليم بناءا على مقاربة اقتصادية وتساهمية مؤسسة على معرفة كافية وآنية للحقائق الطبيعية والبيئية والاجتماعية لمختلف المناطق.

– تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

– تجميع كل الوسائل التي ترصدها الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الاقتصادية والحرف.

2.3.آليات تنفيذ قانون التوجه الفلاحي:

– **أدوات التوجيه الزراعي:** تشكل أدوات التوجيه الزراعي حسب قانون التوجيه الفلاحي على مخطط التوجيه الفلاحي لتحديد التوجهات الأساسية على المدى المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتحقيق تنمية فلاحية مندمجة ومنسجة ومستدامة على المستوى الوطني، ثانيا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تضمن مجموعة من البرامج منها تكييف أنظمة الإنتاج، تكثيف الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج والإنتاجية للفلاحية،...، وأخيرا أدوات التأطير العقار الزراعي التي تطبق على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة.[1]

– **العقار الزراعي:** وتهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الزراعية والتي يتم استغلالها في شكل إمتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة ويكون هذا الاستغلال إلزاميا على كل مستثمر فلاحي شخصا طبيعيا أو معنويا، تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي وعدم تغير وجهة الأراضي الفلاحية لوجهة أخرى ، ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع والذي يرمي إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية لإقليم فلاحي معين عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار غير متقطعة أو متكونة

[1] نفس المرجع، ص7.

من قطع مجمعة بشكل جيد، تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي وأهمها منع تعرية هذه الأراضي أو كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تدهور المراعي أو الانجراف عن طريق المياه أو الرياح، كما تحث على تنمية الأراضي الرعوية واستغلالها المستدام وحمايتها على المستويين الاقتصادي والبيئي.[1]

– **التدابير الهيكلية للإنتاج الزراعي:** تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الحيواني والنباتي على تثمين الإنتاج الفلاحي بتأسيس نظام نوعي يسمح بتمييزها حسب نوعيتها وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها وإثبات بأن انتاجها تم وفق المهارات وأنماط الإنتاج المرتبطة بها، حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية الثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على صحتها وتحسينها وتحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، ضبط المنتجات الفلاحية ويهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب قصد حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين ويتم التدخل فيما يخص ضبط المنتجات الفلاحية بالقيام بتدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، دعم المنظمات المهنية الفلاحية.[2]

– **تأطير النشاطات الزراعية:** ويتضمن التدابير المتعلقة بالمستثمرة الفلاحية والمستثمر، فالمستثمرة الفلاحية هي وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة بينما المستثمر الفلاحي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا ويشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك ، التنظيم المهني الفلاحي عن طريق تشجع الدولة في إطار السياسة الوطنية المهنية الفلاحية وترقيتها في إطار التشريع المعمول به على تشكيل المنظمات المهنية الفلاحية (جمعيات مهنية للفلاحين، تعاونيات فلاحية، غرف فلاحية،...)، حماية المستثمرين الفلاحيين الذين يستفيدون من إجراءات دعم أو مساعدة الدولة مهما كان شكلها وكيفياتها، اكتتاب عقود تأمين، في حالة حدوث كوارث طبيعية يستفيد المزارعون من إعانات الممنوحة في إطار التشريع المعمول به.[3]

[1] نفس المرجع، ص ص 8-9.

[2] نفس المرجع، ص ص 9-10.

[3] نفس المرجع، ص ص 11-13.

4. سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009-2014):

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008 والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة،[1] وبمعنى آخر التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع تشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، ويمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي، وتتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[2]

1.4. أهداف سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009-2014):

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على:[3]

- زيادة العرض المحلي بتكثيف إنتاج السلع الغذائية، والتي تدخل في تركيبة نصيب المتوسط القاعدي للجزائريين؛
- المساهمة في تنويع الإنتاج الفلاحي؛
- تسهيل استعمال التكنولجيات الحديثة من طرف الفلاحين والمربين؛
- دعم تحسين ظروف المعيشة وعائدات سكان الريف؛

إضافة إلى هذه الأهداف تسعى الدولة إلى تحقيق:[4]

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى8.33% لسنوات (2010-2014)؛
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010):" **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**"، الجزائر، ص 1.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (ماي 2012):" **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**"، ص5.

[3] نفس المرجع، ص 6.

[4] أقاري سالم، مرجع سبق ذكره، ص43.

– التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛

– خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول القطاع الفلاحي؛

2.4. مرتكزات سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2009–2014):

وتشمل سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة مرتكزات أساسية:[1]

***برنامج التجديد الريفي:**

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، ويستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه ، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها صعوبة أكثر(الجبال، السهوب، الصحراء)، كما يشرك الفاعلين المحلين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحين،...).

***برنامج التجديد الفلاحي:**

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع(الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية...) وذلك من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي وتم إضافة عملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي:

– نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك؛

– عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (ماي 2012)، مرجع سبق ذكره، ص6–7.

*** برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يوجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد إلى طريق:

– عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية بتطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين وإبراز تقنيات التكنولوجيات الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين؛

– إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

– تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

– تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات؛

وتم تسخير غلاف مالي قدره 24 مليار دينار مخصص لإنجاز العمليات التالية:

***الإطار التحفيزي:**

يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات أساسا في:

– الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛

– ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛

– تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛

– مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛

– تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع؛

3.4. برامج سياسة التجديد الزراعي والريفي:

تضمنت هذه السياسة البرامج التالية: [1]

– **نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي:** من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

– **النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة:** لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

– **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر:** من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48):

***عقد كفاءة للتنمية الزراعية:** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

***عقد كفاءة للتنمية الريفية:** تم توقيعه مع محافظات الغابات والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعة، تقييم الأداء يستند على عدة مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

وقد وضعت سلسلة من التدابير المالية المرافقة لهذه السياسة وتتعلق على وجه الخصوص بإنشاء القروض" قرض التحدي والرفيق"، يستفيد من المزارعون والمربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010)، ص ص 2-3.

5.سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2015-2019):

وقد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي(2015-2019)، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية إنسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإيلاء الدور الهام للقطاع في الإقتصاد الوطني.[1]

1.5. المحاور الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2015-2019):[2]

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

- مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، بتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

- تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه والصيد المسئول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

- تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

- إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، (سبتمبر 2015):" **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**"، ص 3.

[2] نفس المرجع، ص ص 4-5.

2.5.المرتكزات سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2015-2019):

1.2.5.الزراعة والثروة الحيوانية:

يكمن ذلك بتعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، كما تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة (القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقوليات الجافة) حسب المناطق المتخصصة فيها[1]، وتتم آليات تنفيذ عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية؛
- تقوية المكننة الفلاحية بزياة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق له؛
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا؛
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة، تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بجلب الأبقار والتبريد.
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.[2]

2.2.5.الغابات والأحواض المائية: إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وتشجيع السياحة البيئية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية ويتم تنفيذها عبر:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتا، تابعة لعشر (10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 412.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

---

[1] هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، (أكتوبر 2021):"**الفلاحة، ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015-2019)**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، (العدد 5)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص323.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

– معالجة الأحواض المائية التابعة ل48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار، بما في ذلك 1.3 هكتار سيتم معالجتها.

– تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر بـ 55.000 هكتار.

– إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل إهتمام السكان.[1]

3.2.5.الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.[2] وتتمثل آليات تنفيذه:

– المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء.

– انجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد.

– إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة.

– إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني.

– تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

أما الإجراءات المرافقة لهذه الركائز تمثلت في:

– **تدعيم البيئة التحفيزية** من خلال إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الزراعي، تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي، مواصلة المشاريع الشراكة العامة–الخاصة في إطار المزارع النموذجية.

[1] نفس المرجع، ص7.

[2] هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص323.

– **دعم تنظيم المهن:** تعزيز تنظيم المهن الفلاحية من شأنه العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية، كذلك العمل على تنظيم مهني الصيد وتربية المائيات وتحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

– **حماية الصحة والصحة النباتية:** تقوية وعصرنة كلا من المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ ملائم لتطوير تربية الماشية، والمصالح النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية ومطابقتها مع المعايير الدولية، اعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية وتربية المائيات.

– **الكفاءات البشرية والدعم التقني أكثر ملائمة:** وضع برامج متكافئة المجالات تشمل مجال التكوين، التنشيط والإعلام والإتصال، مجال البحث التطبيقي وتثمين المكتسبات لفائدة المزارعين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بالقطاع الزراعي.[1]

6. خارطة الطريق الفلاحية (2020–2024):

سعت الدولة مرة أخرى إلى تعزيز وتطوير القطاع الزراعي من خلال إحداث سياسة زراعية جديدة وهي " خارطة الطريق 2020–2024" تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص اختلال الميزان التجاري، لذلك قام نموذج النمو الاقتصادي الجديد المخصص للقطاع الزراعة على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمباردة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي، وتطمح الحكومة في آفاق سنة 2024 إلى بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والفضاءات الغابية والصحراوية والجبلية والهضاب العليا التي تنطوي على أثر ملحوظ للقطاع الزراعي،[2] وتم التركيز على ثمانية مجالات في إطار البرنامج الخماسي (2020–2024) أهمها:[3]

– تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية؛

– زيادة الإنتاج والإنتاجية؛

– الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية؛

---

[1] قانون رقم 08–16 المؤرخ في 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص7–8.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] Ministere de L'agriculture et du Developpement Rural, (juillet 2020) :« **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024**», Feuille de route, Actions Projetees 2020-2024, p 4.

– التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية؛

– الحفاظ على تراث الغابات وتنميه وتعزيزه؛

– التنمية الزراعية والريفية في السهوب والمناطق الزراعية والرعوية؛

– التنمية والنهوض بالأقاليم الصحراوية؛

– دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية الزراعية؛

وتم تقسيم البرنامج الزراعي الجديد"خارطة الطريق 2020–2024" إلى قسمين:

أ–البرنامج الأولى: النصف الثاني من 2020 و2021: وشمل الإجراءات التالية:

– تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال تعزيز الإمكانيات الموجودة وتوسيع المناطق الزراعية لتنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، ...)، وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية بالصحراء (ODAS) وتفعيل إجراءاته؛

– تنمية المناطق الجبلية بتنفيذ إجراءات تسمح بتحسين الظروف المعيشية للسكان بتعزيز أعمال مثل فتح وتطوير المسارات الفلاحية وتعبئة الموارد المائية وغرس الأشجار؛

– تنمية الأشجار شديدة التحمل (شجرة الخروب وشجرة الأركان) في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية من الجبال والمرتفعات والسهوب والجنوب؛

– كهربة الزراعة من خلال جلب الطاقة الكهربائية أو المتجددة إلى المزراع، وتوصيل الكهرباء إلى المزراع خاصة في الجنوب والتي تم تحديدها مسبقا بعد التعداد السكاني الذي تم إطلاقه في ماي 2020؛

– الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية من خلال تنمية الأراضي وتأمين المستغلين وتبسيط إجراءات الولوج إلى الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي غير المستغلة؛

– توسيع المساحات المسقية وتعزيز نظم الاقتصاد في المياه التي تعتبر ضرورية لزيادة الإنتاج والإنتاجية خاصة مادة الحبوب، فضلا عن الإدارة الرشيدة للموارد المائية واستخدم الري التكميلي لاسيما في ولايات الشرق؛

– تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتطوير الإنتاج الزراعي؛

– الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية؛

– دعم المهنيين من خلال النظام التعاوني لتنظيم أفضل،

ب-البرنامج الثاني: البرنامج المتعلق بالفترة 2022-2024:[1]

- تحديث الفلاحة من خلال تعزيز سلسلة قيمة القطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والحرجية والرعوية والمحلية؛

- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، المخصصة لجميع الجهات الفاعلة في القطاع (المدير أو المنتج)، من خلال تحسين المعرفة والتعميم، الإشراف الفني والعلمي، والابتكار ونقل التكنولوجيا والبحث؛

- تعزيز أنظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية والتقنيات النباتية، حماية الأصناف النباتية، تعزيز القدرات التشخيصية وإنشاء نظام معلومات لخدمات الصحة النباتية ومكافحة الجراد الصحراوي؛

- تعزيز النظم الصحة البيطرية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض المعدية، الرقابة الصحية على الحيوانات ومنتجاتها الأصلية، تطوير النظام الجزائري للمعلومات والاتصال البيطري وإنشاء نظام لتحديد هوية الماشية؛

- الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والتربة من خلال استعادة الغابات والمناطق الرعوية، تعزيز الطاقات المتجددة ونظم الاقتصاد في المياه ومكافحة التصحر؛

- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل مستمر؛

-تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة، ولا سيما من خلال إنشاء القروض الصغيرة، تنويع المؤسسات المالية، استهداف دعم الدولة وإعاناتها وإحياء الغطاء الاجتماعي للمزارعين ومربي الماشية، تعزيز التأمين الزراعي بما في ذلك الكوارث الزراعية؛

[1]Ministere de L'agriculture et du Developpement Rural, Op.cit, p 5.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده المختلفة، فضلا عن مكانته المهمة في استقرار الدول من الناحية الغذائية وتجلى ذلك من خلال إدراجه ضمن أهداف الألفية الثالثة من أهداف التنمية المستدامة، التي ألقت بضلالها على جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي الذي أصبح الأمر ملح لاستدامته لمواجهة التحديات البيئية وحماية الثروات الطبيعية (أراضي ومياه)، وذلك بانتهاج طرق زراعية سليمة وآمنة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتوفير المنتجات الغذائية الاستراتيجية، وهناك علاقة تكاملية بين الزراعة والأمن الغذائي ولضمان تحقيق ذلك لابد من تفعيل الزراعة المستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما توجهنا إلى تحليل مسار التنمية الزراعية في الجزائر منذ استقلالها وتبنيها النظام الاشتراكي لتسيير جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي الذي مر بمراحل مختلفة يكمن تقسيمها إلى أربعة مراحل: انطلاقا من فترة الستينات والسبعينات التي تميزت بنظامي التسيير الذاتي والثورة الزراعية لتأميم الأراضي والممتلكات الزراعية لاحقا فترة الثمانينات تم هيكلة المزارع الجديدة ، ثم فترة التسعينات التي عرفت صعوبات عديدة أدت إلى التوجه نحو الهيئات الدولية للإقراض لتمويل عمليات التنمية الزراعية وتبني نظام إقتصاد السوق، لتبدأ الازدهار فترة الألفية الثالثة التي انتعش فيها الاقتصاد الوطني مما انعكس إيجابيا على القطاع الزراعي وذلك بإحداث العديد من المخططات الفلاحية من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2000-2004)، واستمرت على هذا النحو بإحداث قانون التوجه الفلاحي سنة 2010، لكن حدوث ازمة انخفاض أسعار البترول كان له دور في تراجع تمويل القطاع الفلاحي للفترة(2015-2019) لكن هذا لم يمنع الدولة من استمرار في مشاريعها الزراعية لكن بوتيرة أقل، وأخيرا تم إصدار خارطة طريق جديدة للقطاع الزراعي (2020-2024) تهدف من خلالها الدولة إلى إحداث ثورة قطاعية على جميع المقاييس بتحسين الظروف المعيشية للفلاحين، القضاء على التبعية الغذائية خاصة شعبة الحبوب والحليب.

الفصل الثالث:

الدور التنموي المستدام للقطاع الزراعي في الجزائر ومؤشرات قياسه

تمهيد

إن للاستثمارات العمومية المنتهجة حديثا دورا مهما في تغير هيكلة القطاع الزراعي لجعله من القطاعات المساهمة بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الخام على المدى الطويل، لذا تم إعداد مجموعة من البرامج والسياسيات الهادفة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي) لتطوير هذا القطاع واستدامته، ولتأكيد أكثر على هذا التوجه الذي أصبح مطلب مهم من مطالب التنمية المستدامة العالمية، تم خلق سياسة زراعية جديدة ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) تحت مسمى" خارطة فلاحة 2020"، ومن نتائج هذه البرامج خلال عشرة السنوات السابقة تطور ملحوظ على مستوى الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر خاصة الموجه لتلبية حاجيات السوق الوطنية ماعدا بعض المنتوجات الاستراتيجية التي استمرا استيرادها وانعكاسها السلبي على فاتورة الواردات الغذائية لارتفاع أسعارها العالمية بسبب ندرنها أو انخفاض محصولها المعروض لغرض انتاج الوقود الحيوي الذي أصبح يهدد الأسواق الغذائية العالمية مما يزيد في معدلات الفقر في البلدان المستورة ويعيق أمنها الغذائي، لمواجهة هذه المخاطر كان لابد على الجزائر اتخاذ إجراءات استعجالية وتحفيزية لاستدامة القطاع الزراعي.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى الإمكانيات الطبيعية للزراعة الجزائرية بالتعرض للموارد الزراعية الأرضية والموارد المائية والمالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، ثم انتقالنا إلى دراسة واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر بتحليل كلا من الإنتاج النباتي والحيواني، لنستعرض موضوع الوقود الحيوي ومدى تأثيره على أسعار المواد الغذائية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا قياس بعض مؤشرات الزراعة المستدامة للزراعة الجزائرية ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للزراعة الجزائرية.

المبحث الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات المتاحة للفترة(2010-2020).

المبحث الثالث: الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الرابع: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية للزراعة الجزائرية

تتميز الجزائر بثرواتها الطبيعية، حيث تمتلك مؤهلات طبيعية كبيرة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة (المناطق الشمالية والصحراوية) وموارد مائية متنوعة من مياه سطحية وجوفية، ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل والأكفأ لهذه الموارد تسعى الدولة إلى تقديم الدعم المالي والبشري لتطوير وتنمية القطاع الزراعي مما يجعله قطبا زراعيا متميزا.

المطلب الأول: تطور الموارد الأرضية للزراعة في الجزائر (2010-2019)

قبل التطرق إلى تحليل تطور الأراضي الزراعية بأنواعها في الجزائر ارتأينا أن ننوه إلى التقسيم العام للأراضي الزراعية في الجزائر إلى كما يلي:

1.التقسيم العام للأراضي الزراعية في الجزائر:[1]

أ-المساحة الزراعية الكلية(SAT): وتشمل الأراضي الزراعية المستغلة، المراعي وأراضي الزراعية الغير المستغلة

أ-1-المساحة الصالحة للزراعة المستغلة(SAU): وتضم الأراضي الصالحة للحراثة والزراعات الدائمة والأراضي المحروثة تنقسم بدورها إلى:

-**الأراضي الزراعية:** وهي تشمل أراضي مزروعة، إنما بمحاصيل موسمية كالخضراوات، محاصيل سنوية كزراعة الحبوب، البقول الجافة والمحاصيل الصناعية، ومحاصيل دائمة كالأعلاف؛

-**الأراضي المستريحة:** وهي الأراضي التي تدوم فترة راحتها خمس سنوات، وبعد هذه المدة تصنف ضمن المراعي والمسالك؛

أ-2-الزراعات الدائمة: وتشمل الأراضي التي بلغت عدة سنوات قبل إعادة زراعتها، وتضم الأشجار المثمرة، الكروم، المروج الطبيعية.

ب-أراضي رعوية ومروج: وتشمل المساحات التي لم يتم زراعتها منذ خمس سنوات على الأقل؛

ج-أراضي زراعية غير المستغلة: ويندرج ضمنها العمارات، الطرق، والمنحدرات، وممرات، والوديان.... الخ؛

د-الأراضي الأخرى: وتضم الأراضي الحلفائية، الأراضي الغابية، والنسيج الحضري (الأراضي الغير المخصصة للزراعة).

[1] مزلف سعاد، مرجع سبق ذكره، ص200.

2. تتطور المساحة الزراعية الكلية في الجزائر:

تقدر المساحة الأراضي الزراعية الكلية بـ43.968.653 هكتار سنة 2019، لتشكل نسبة 18.46% من المساحة الإجمالية للبلاد، مسجلة تراجعا طفيف بنسبة 0.08-% عن سنة 2018 والتي بلغت أكبر زيادة محققة لها خلال العشر السنوات السابقة بمعدل إيجابي قدره إلى 3.67%، لتفصيل أكثر نستعرض تطور المساحة الأراضي الزراعية الكلية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة(هكتار)

السنوات	مجموع المساحات المستغلة فعليا			المراعي 2	أرضي غير مستغلة 3	المساحة الكلية الضالحة للزراعة 1+2+3	نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية الصالحة للزراعة
	الأرضي الزراعية	الزراعات الدائمة	المساحة المستغلة في الزراعة(SAU)				
2010	7501489	933539	8435028	32938300	1071022	42444350	19.87
2011	7501395	944095	8445490	32942086	1056284	42443860	19.9
2012	7506570	948060	8454630	32943690	1101110	42499430	19.9
2013	7496678	965202	8461880	32969435	1458095	42889410	19.72
2014	7469481	995559	8465040	32965976	1457539	42888555	19.73
2015	7469481	1025773	8487854	32968513	1938887	43395254	19.55
2016	7404176	1045249	8449425	32910650	2036089	43396164	19.47
2017	7470807	1065661	8536468	32798673	2436614	43771755	19.50
2018	7546582	1022004	8568586	32788830	2646666	44004082	19.5
2019	7530580	1033088	8563668	32752530	2652454	43968653	19.5

Source :
- ons, L'Algerie en chiffres 2010-2015.
-Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, statistique Agricole, « **superficies et productions**», serie B, 2016-2019.

وفق الجدول رقم (3-1) تشمل المساحة الكلية الصالحة للزراعة ثلاثة أنواع من المساحات: المساحة المستغلة في الزراعة وهي المساحة المزروعة فعلا والتي عرفت استقرار في مساحتها خلال فترة (2010-2019) لتصل إلى أعلى مساحة لها سنة 2018 بـ 8568586 هكتار بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 1.58% وهو ما يعادل 128640 هكتار، لتتراجع سنة 2019 بمعدل نمو سلبي قدر بـ 0.05-%، وتشمل المساحة المزروعة على نوعين من الأراضي النوع

الأول الأراضي الزراعية والتي استقرت مساحتها عند 7 مليون هكتار خلال نفس الفترة، بينما نجد النوع الثاني وهو الزراعات الدائمة حققت ارتفاع من متوسط قدره 957291 هكتار للفترة(2010-2014) إلى متوسط قدره 1038355 هكتار للفترة (2015-2019) بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 8.5%، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى برامج استصلاح الأراضي الزراعية التي اعتمدتها الدولة من استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، توفير معدات الري، الكهرباء، تعبيد الطرقات، انشاء التعاونيات الفلاحية، قروض زراعية منخفضة الفائدة،...الخ، وتطمح الدولة من خلال هذه البرامج من الناحية الاقتصادية استدامة الأراضي الزراعية وتوسيع مساحتها، زيادة الإنتاج الفلاحي واليد العاملة الزراعية، ومن الناحية البيئية تثمين الأراضي الزراعية بالمحافظة عليها من التعرية والانجراف والتصحر، بينما من الناحية الاجتماعية فيتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي،[1] إلا أن مجمل هذه الأراضي لم يتم استغلالها فعلا في زراعتها أو تركت مهجورة من طرف أصحابها، ما أدى بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية إجراء عملية إحصاء لهذه الأراضي الزراعية عبر ولايات البلاد بهدف استعادتها ومنحها للمستثمرين جدد من أجل المساهمة في الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد حيث رصدت له الحكومة مبلغ 900 مليون دينار، مما سيسمح بالحصول على مؤشرات ذات مصداقية وموثوقية من شأنها المساعدة في إتخاذ القرار وبناء سياسة عمومية وتوجيه الحكومة في سبيل تسريع وتيرة تطوير وعصرنة القطاع وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية واسترجاع ما يقارب 864 ألف هكتار حولت منها 300.000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)[2]

أما المراعي والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من المساحة الكلية الصالحة للزراعة والتي استقرت خلال فترة (2010-2019) بحوالي 32 مليون هكتار، حيث تولي السلطات العمومية أهمية كبيرة لهذا النوع من الزراعات ضمن المخططات التنموية الزراعية خاصة أنها تعمل على توفير الاحتياجات الغذائية للماشية لذا قامت بزرع أكثر من 400000 هكتار من المراعي بالنباتات الرعوية، وإنشاء أكثر من 1600 حاجز فرعي وإعادة تأهيلها ما سمح بتكثيف زراعة

[1] بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، (جوان 2018):"**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 5، (العدد 1)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ص126.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (10 أكتوبر 2023)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأعلاف على مساحة قدرها 440000 هكتار، الحفاظ على المياه والتربة بحوالي 3.6 متر مكعب، إنشاء أكثر من 9000 نقطة مياه وإعادة تأهيلها، اقتناء وتركيب أكثر من 6000 مجموعة شمسية وتوربينات الرياح وحفر الآبار.[1]

أما الأراضي الغير المستغلة سجلت تزايد مستمر لتصل إلى 1938887 هكتار سنة 2015 بعدما كانت لا تتجاوز 1076138 هكتار كمتوسط للفترة (2010-2012) و1457817 هكتار كمتوسط للفترة (2013-2014)، وواصلت في الارتفاع لتصل إلى 2436614 هكتار سنة 2017، لتقفز سنة 2019 إلى أعلى مساحة لها بـ 2652454 هكتار، إن الزيادة المسجلة في هذه الأراضي ناتج عن التوجه نحو التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بـ 600 منطقة حضرية على حساب 200 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والمساحات الفلاحية على المستوى الوطني، كما يتم تغطية العجز في العقار بعدة مناطق في الوطن وتم تحويل 150 هكتار في عدة بلديات من العاصمة لوحدها إلى مشاريع سكنية فترة (2014-2016).[2]

كما تم تخصيص ضمن الحافظة العقارية الموكلة إلى ديوان تطوير الزراعات الصناعية في مناطق الجنوب مساحة 550.000 هكتار وبرسم سنة 2022/2021 خصصت محافظة عقارية أولية بعنوان منح الامتياز بمساحة قدرها 134.000 هكتار لفائدة 140 مستثمرا ومن المقرر تجسيد برنامج جاري بمساحة قدرها 97.000 هكتار خلال سنة 2022.[3]

أما بالنسبة لنصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة، فيمكن ملاحظة من الشكل رقم (3-1) أنه على الرغم من زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال فترة(2010-2019) والتي قدرت بنحو 8 مليون هكتار، إلا إن نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة لم يتجاوز نسبة 0.23 % سنة 2010، ليتراجع إلى أدنى مستوياته محققا نسبة 0.20 % سنة 2018 وهذا بسبب زيادة عدد السكان من سنة إلى أخرى أدى تقليص حصة الفرد إلى جانب ضعف استصلاح الأراضي الزراعية من طرف الفلاحين.

---

[1] وزارة الفلاحية والتنمية الريفية على موقع: السهوب-المراعي/https://madr.gov.dz

[2] سقني فاكية، فوغالي حليمة، (جويلية 2018):"**الأمن الغذائي وإشكالات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (العدد 06)، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 204.

[3] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (أكتوبر 2022)"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الشكل رقم (3-1): نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة (2010-2018)

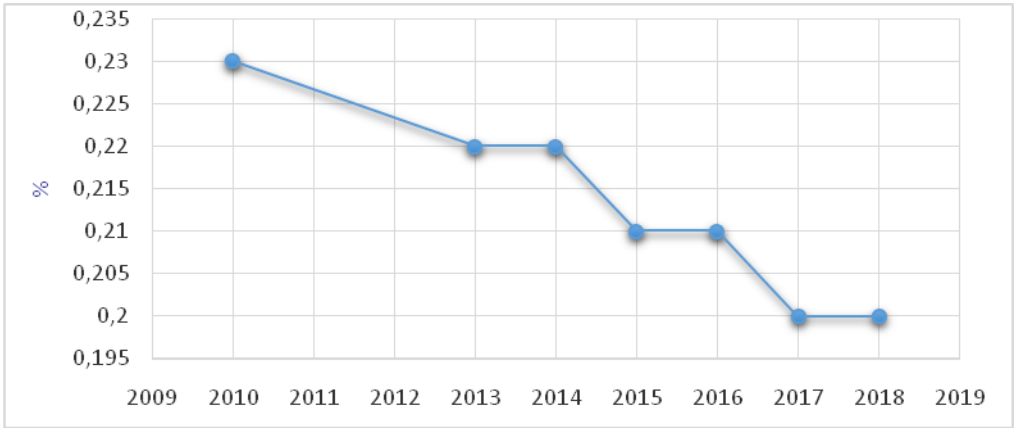

Source: food and agriculture organization of the united nations, statistical yearbook ,(2020):« **world food and agriculture**» , roma, P 85.

المطلب الثاني: الإمكانيات الموارد المائية في الجزائر ونصيب الزراعة منها

تتمتع الجزائر بإمكانيات مائية ضخمة، تقدر الإمكانيات المائية الطبيعية للبلاد بنحو 18 مليار م³/سنة موزعة بين المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهيمن المنطقة الشمالية على 12.5 مليار م³/سنة (منها 10مليار م³ من المياه السطحية و2.5 مليار م³ من موارد المياه الجوفية)، بينما قدرت الطاقة المائية للمناطق الصحراوية بنحو5.5 مليار م³/سنة (0.5 مليار في تدفقات السطحية و5 مليارات للموارد المتجددة).[1]

إن قسوة الظروف المناخية في السنوات الأخيرة، وندرة هطول الأمطار أدت إلى إنخفاض منسوب المياه وسببت عجزا مائيا بنسبة 25%، كما أن 90% من مساحة الجزائر هي عبارة عن صحراء مما يجعلها عرضة للجفاف والتصحر وندرة الأمطار، أدت إلى تقليص حصة الفرد من المياه إلى 450م³/السنة التي تقل فيها عن 500 م³/السنة للفرد والتي تمثل عتبة ندرة المياه، كما صنفت الجزائر ضمن" دول الندرة المطلقة للمياه".[2]

1. الموارد المائية في الجزائر:

1.1.سقوط الأمطار:

تتمتع الجزائر بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 89 ملم ويبلغ معدل التدفق 212 كم²، ويمثل الشريط الساحل 6% من المساحة الإجمالية والثلث

[1] MerbarekGuerguel, Abderrazak Ferhat,(2021):« **La gestion des eaux en Algerie : vers un nouveau paradigme**», Journal of Advanced EconomicResearch, Vol 06, No 01, 2021, p 306.

[2] مغربي خيرة، (سبتمبر 2016):" **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**"، مجلة دفاتر بوادكس، (العدد 06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص107.

من المساحة المزروعة يتميز بهطول الأمطار غزيزة في فصل الشتاء وغير منتظمة من سنة إلى أخرى أما في فصل الصيف فهطول الأمطار نادر جدا، بينما الهضاب العليا التي تشتغل حوالي 9% من المساحة الكلية وتقريبا الثلث من المساحة المزروعة فهي تتميز بمناخ شبه جاف فهطول الأمطار بين 100 و400 ملم/السنة، أخيرا الصحراء والذي يغطي 85% من الأراضي والمساحات المزروعة فيها محدودة للغاية بمتوسط هطول الأمطار أقل من 100 ملم/السنة ويتراوح معدل التبخر المحتمل من 800 ملم/السنة في شمال شرق البلاد إلى أكثر من 2200 ملم/السنة في الجنوب الشرقي.[1]

الجدول رقم(3-2): المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات

الجهة / المنطقة	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400ملم	700ملم	900ملم
الأطلس التلي	600ملم	700ملم-1000ملم	800ملم-1400ملم
الهضاب العليا	250ملم	250ملم	400ملم
الأطلس الصحراوي	150ملم	200ملم	300ملم-400ملم
الصحراء	20ملم-150 ملم	20ملم-150ملم	20ملم-150ملم

المصدر: كعواش أمين، (2021):" **ممارسة مبادئ الحوكمة في إدارة الموارد المائية في الجزائر-دراسة حالة ولاية جيجل-** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص170.

2.1.المياه السطحية:

تقدر الموارد السطحية التي يمكن تعبئتها عن طريق السدود قيد التشغيل بـ 2.2 مليار متر مكعب/سنة، وذلك من أصل سعة تخزين تبلغ حوالي 5 مليار متر مكعب، وتجدل الإشارة إلى أن ثلثي حجم المياه السطحية التي يمكن تعبئتها يقع في 4 من أصل 17 مستجمعا مائيا (الشلف، الجزائر، الصومام، قسنطينة) التي تحتل مساحة 75000 كيلومتر مربع أي 3% من المتجمعات المائية[2].

تعتبر السدود من أهم الاستثمارات التي تعمل الدولة على انشائها لتخزين المياه السيول التي تجري خلال فترة الفيضانات والاستفادة منها خلال فترة الجفاف في الشرب والزراعة،[3] لقد تم بناء

[1]Amiene Oulmane, (2018) :«**Gestion de l'eau d'irrigation en Algérie : d'une politique de l'offre vers une politique de gestion de la demande**», Thése de Doctort, Economie rurale et agronomique, Ecole National Supérieure Agronomique, Alger, p p 46-47.

[2]Merbarek Guerguel, Abderrazak Ferhat, Op.cit, p 306.

[3] مغربي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص108.

في الجزائر حوالي 73 سدا سنة 2015 ليصل العدد إلى 78 سدا حاليا ويتوقع أن تصل الجزائر إلى 124 سدا في أفق 2023، بين عامي 2000 و2015 ارتفع حجم المياه التي تنظمها السدود من 1.6 إلى 5 مليارات م³ لتصل إلى 5.5 مليار م³ في عام 2020، أما السدود الصغيرة وخزانات التلال فقد زاد حجمها الذي يمكن تنظيمه من 0.2 إلى 0.5 مليار م³.

تم صرف حوالي 130 مليون دولار أمريكي سنويا في بناء السدود (78 سدا) و163 سدا صغيرا والذي لا يزيد ارتفاعها عن 12 مترا وهي مخصصة للأغراض الزراعية و524 خزانا في التل الأطلس مما سمح بالتخزين 70 مليون متر مكعب إضافية /السنة، وسجلت السدود سنة 2014 أكبر حجم تعبئة بـ 1895 مليون م³ في الشرق البلاد أي بحوالي 41% من اجمالي الحجم المسجل في القطاع، تليها المنطقة الوسطى بـ 1046.5 مليون متر مكعب أي ما يعادل 22.5% من الإجمالي سدود الشليف 1032 مليون م³.[1] تعاني السدود الجزائرية من مشكل التوحل بسبب شدة انجراف التربة.

3.1.مياه الصرف الصحي:

يعد استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة نهج متكامل وجديد لإدارة المياه في الجزائر، فهي تتميز بانخفاض تكلفتها بنسبة 20% عن تكلفة محطات تحلية البحر، مما يجعلها فرصة لزيادة الموارد المائية والمساهمة في سقي المحاصيل الزراعية، لقد عملت الجزائر على انشاء العديد من محطات معالجة الصرف الصحي في السنوات الأخيرة لترتفع محطات العاملة من 36 محطة في عام 1990 إلى 200 محطة في عام 2015 وذلك بسعة تبلغ 1.4 مليار متر مكعب/سنة، 20 محطة منها موجهة لري الأراضي الزراعية.[2]

ويعمل الديوان الوطني للتطهير على إعادة استخدام المياه المستعملة للأغراض الزراعية للتخفيف من حدة شح الأمطار، والذي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للمياه المعالجة التي وضعتها وزارة الموارد المائية وفقا لمنظور التنمية المستدامة، ووفقا للديوان فقد تم خلال 2020 استعمال ما لا يقل عن 18 مليون م³ من المياه التي تمت معالجتها عبر هذه المحطات لري أكثر من 11494 هكتار من الأراضي الزراعية.[3]

---

[1] Amiene Oulmane, Op.cit, p 49.

[2] Merbarek Guerguel, Abderrazak Ferhat, Op.cit, p 308.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، "**رفع عدد محطات معالجة المياه الموجهة للزراعة إلى 29 بنهاية 2021** "، على الموقع: https//www.aps.dz/ar/economie/103931-29-2021 تاريخ الإطلاع 2023/01/01.

4.1.مياه تحلية البحر:

وضعت وزارة المائية استراتيجية آفاق 2024 و2030 ترتكز على أساس تعبئة الموارد المائية المستدامة، تعمل هذه الاستراتيجية على رفع محطات تحلية البحر إلى 15 محطة كبيرة وذلك باستكمال إنجازات المحطات الأربع المخطط لها في الجزائر العاصمة وبجاية وسكيكدة و الطارف مما يضمن إنتاج حوالي 2.8 مليون متر مكعب/يوم ويمثل معدل المياه المحلاة 25% من الانتاج الوطني بحلول عام 2023، ساهمت محطات تحلية مياه البحر ضمان الوصول إلى مياه الشرب لجميع المناطق الساحلية في البلاد مع الاحتفاظ بجزء كبير من المياه السدود والمياه الجوفية لري الأراضي الزراعية، إلا أنها استغلالها لأغراض الزراعة لا يتعدى 5%.[1]

5.1.المياه الجوفية:

تساهم موارد المياه الجوفية بشكل كبير في تلبية احتياجات مياه الشرب والمياه الزراعية فهي تمثل المصدر الوحيد لإمدادات المياه بسبب ندرة أو عدم وجود موارد المياه السطحية، مما يؤثر مستقبلا عليها من حيث النوعية والكمية (العديد من خزانات المياه الجوفية ذات معدل ملوحة مرتفع من 2 إلى 5 جم/لتر من الأملاح الذائبة)،[2] تقدر هذه الموارد في شمال البلاد بنحو 2 مليار م³ ويتم استغلالها بنسبة 90% أي يتم إنتاج واستهلاك 1.8 مليار م³/السنة، علاوة على ذلك يتميز جنوب البلاد بوجود موارد مائية جوفية مهمة من طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية والتي تقدر بنحو 5 مليارات م³ في السنة ويتم استخدام 1.6 مليار م³ منها ومع ذلك فإن تجديد المياه الجوفية مضمون بـ 800 مليون م³ تقريبا من طبقات المياه الجوفية السطحية أي بمعدل تجديد 15%.[3]

2. تطور المساحة الزراعية المسقية في الجزائر:

يستهلك قطاع الزراعة حوالي 75% من المياه، تحاول الجزائر جاهدة تطوير المساحة المسقية منذ صياغة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و سياسة التجديد الزراعي خاصة مع التقلبات المناخية وشح الأمطار وتذبذبها في كثير من الأحيان وتأثيرها على مخزونات المياه السطحية والجوفية مما يصعب استغلال هذا الموارد بشكل جيد، بتقديم الدعم للفلاحين لتمكينهم من إقتناء أنظمة الري المقتصدة للمياه في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة والصناديق

[1]MerbarekGuerguel, Abderrazak Ferhat, Op.cit, p p 310-312.
[2]Idem, Op.cit, p 307.
[3]Amiene Oulmane, Op.cit, p51.

الخاصة بالدعم نظام الري كصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA) و صندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)،[1] وتهدف الجزائر إلى بلوغ 2 مليون هكتار كمساحة مروية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي ولكنه لم يتحقق على أرض الواقع رغم الإمكانيات المالية التي رصدت له وذلك لبطئ انجاز وتهيئة السدود القديمة، قدم شبكة السقي، نقص وعي المزارعين بتجهيزات الري الحديثة.[2]

في سنة 2021 تم تحديد خطة العمل (2020-2024) هدف زيادة المساحة المروية بـ 383.333 هكتار من مساحة 1.430.000 هكتارا منها 800.000 هكتار مزود بنظام ري موفر للمياه بالإضافة إلى استخدام المياه التقليدية من السدود والآبار، تهدف الاستراتيجية العامة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بحلول عام 2333 بشكل أساسي إلى إعادة استخدام مليار م^3 من المياه النقية على مستوى الهضاب العليا بشكل رئيسي لري 160 ألف هكتار،[3] والشكل التالي يبين لنا تطور المساحة المسقية في الجزائر:

الشكل رقم(3-2): تتطور المساحة الزراعية المسقية في الجزائر للفترة (2010-2019)(هكتار)

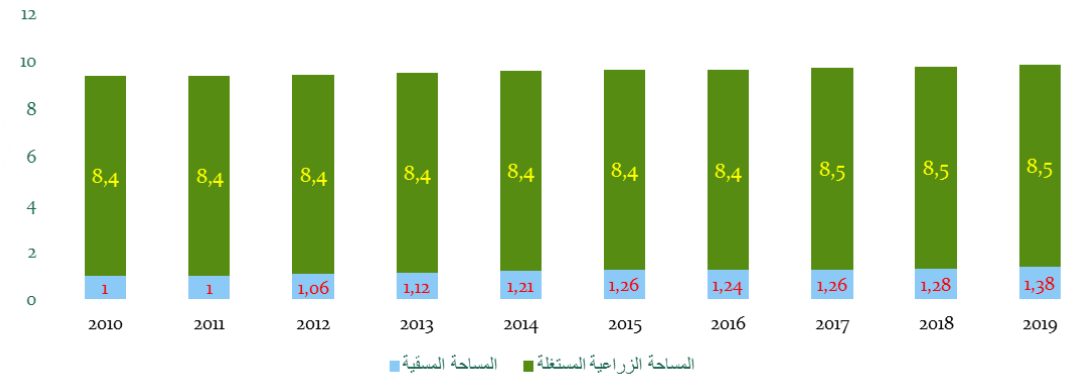

المصدر: سفيان حنان، (2020):"**السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، ص 4.

-Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, statistique Agricole "superficies et productions " serie B, 2016-2019.

[1] طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] نفس المرجع، ص 161.

[3] Philippe et al, (2022) :«**L'agriculture Algérienne : L'héritage du passé et les défis contemporains**», Les Cahiers du Cread, Vol 38, No 03, p 433.

حققت المساحة المسقية في الجزائر حوالي 1.3 مليون هكتار سنة 2019 وهذا بعدما كانت حوالي مليون هكتار سنة 2010، لتسجل زيادة قدرها بـ 40.76% ما يعادل 400144 هكتار و نسبة 16.13% من المساحة الزراعية المستغلة وهي نسبة ضئيلة جدا، ويعكس تسجيل زيادات منخفضة في الأراضي المروية خلال الفترة (2010-2019) لا تتعدى في أحسن الأحوال 2% عن كل سنة، لتدارك هذا التأخير وتحسين نظام الري في الجزائر قامت الدولة بالإهتمام أكثر بهذا المجال في السياسات الزراعية الجديدة (خارطة الطريق 2020-2024) بهدف تسوية مشكل السقي لاسيما في الهضاب العليا والجنوب وترقية الاستثمار الفلاحي والريفي من خلال تهيئة مصادر المياه من أجل تسيير استغلال الموارد المائية بتهيئة 16 وحدة و ذلك من أجل:[1]

- الحد من عجز النشاط الفلاحي أمام المخاطر المحتملة الناجمة عن تقلبات الأحوال الجوية؛
- تثمين استغلال الموارد المائية المتوفرة وتوزيعها بشكل أفضل؛
- تشجيع حركية اقتصاد الماء؛
- تمكين المواطنين من المساهمة في التسيير المنسجم للقواعد المتعلقة بالتسيير واستعمال المياه مع الإبقاء على الأهداف الرامية إلى حماية الموارد المائية؛

كما عمدت الدولة إلى منح رخص حفر الآبار من خلال إنشاء الشباك الوحيد على مستوى جميع الولايات بتسليم أكثر من 21 ألف رخصة خلال سنة 2021 و14 ألف رخصة خلال السداسي الأول من سنة 2022 بتدفق يومي إجمالي يفوق 5 مليون متر مكعب في اليوم أي ما يعادل 1.9 مليار متر مكعب في السنة، تجدر الإشارة إلى أن حصص أحجام المياه المخصصة لحملة الري لسنة 2021 قد مكنت من سقي مساحة قدرها 1.5 مليون هكتار أي بمساحة فلاحية إضافية قدرها 18 ألف هكتار مقارنة بالحملة السابقة.[2] لكنها انخفضت سنة 2022 إلى 1.47 مليون هكتار وتسعى إلى رفعها 1.49 مليون هكتار سنة 2023، وارتفاع المساحة المسقية من الحبوب إلى 344.000 هكتار، 217 ألف منها بواسطة الري المتكامل.[3]

---

[1] بوابة الوزارة الأولى، (2021/02/17)، "**الإنجازات القطاعية بعنوان المخطط الإنعاش الاقتصادي**" على موقع : http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions تاريخ الإطلاع 2023/01/01.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (10 أكتوبر 2023)"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ويتم السقي الأراضي الزراعية في الجزائر عن طريق:

– **السدود الكبرى (GPI):**هي أراضي مروية تابعة للدولة وتعرف أيضا بالمحيطات الكبرى، وتبلغ مساحة كل منها 500 هكتار تكون مسيرة من طرف الديوان الوطني للري والتطهير وتدار معدات الري فيها من طرف دواوين الري الفرعية، وغالبا ما يتم الاعتماد في ريها المحيطات المتواجدة في شمال البلاد على مياه السدود بالإضافة إلى الآبار، أما في الجنوب فيتم تأمين الري باستخدام الآبار العميقة،[1] فالاضافة إلى 8 محيطات سابقة منذ الاستقلال تم بناء22 محيطا جديدا لإجمالي مساحة مجهزة 229907 هكتار سنة 2012، وبلغ حجم المياه المخصصة للمحيطات الكبرى سنة 2013 بـ 663 مليون متر مكعب من المياه السطحية المخزنة في السدود الكبيرة وتم بالفعل ري 86000 هكتار أي 37% من المساحة المجهزة،[2] في سنة 2014 تم انشاء 34 محيطا للوصول إلى 260600 هكتار وهو ما يمثل 20% من المساحة المجهزة وتجسد ذلك سنة 2015 بـ 36 محيطا لتبلغ سنة 2019 إلى 44 محيطا لسقي 436033 هكتار.

الشكل رقم(3–3): المساحة المجهزة للري بالسدود الكبرى في الجزائر للفترة(2004–2019)

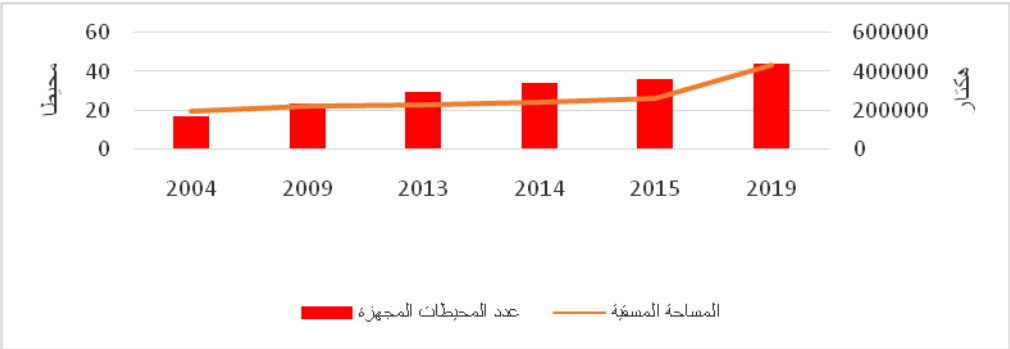

المصدر: وزارة الري على الموقع:https://www.mh.gov.dz

–**السدود الصغرى و الآبار(PMH):** وهي أراضي ذات مساحات صغيرة ومتوسطة، غالبا ما يتم ريها بالاعتماد على المحاجز المائية والسدود الصغيرة، وتشمل كل أنواع الري زيادة على تلك المحددة في إطار مساحات الري الكبرى، لقد سمحت الإعانات المقدمة من طرف الدولة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (PNDAR) إلى تسهيل إنجاز الآبار لهذا النوع من

[1] بورغدة نور الهدى، (2015/2014):" **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر**–"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص124.

[2]Amiene Oulmane, Op.cit , p 56.

مساحات الري باحتلال مساحة قدرها 720000 هكتار في سنة 2008، في حين أنها لم تكن سوى 350000 هكتار سنة 2000 ، الPMH وبفضل زراعاتها الرئيسية من زراعة البقول بنسبة 32% وزراعة الأشجار بـ44% ساهمت بفاعلية في سد حاجيات السكان من الفواكه والخضر الطازجة، ومع ذلك يجب التنبيه وملاحظة أن هذا التطور السريع للPMH قد رافق باستغلال ضخم وغير مراقب بشكل جيد لمصادر المياه التحتية وأحيانا الاستغلال المفرط لبعض الطبقات المائية الكبيرة،[1] تأتي مياه الري بشكل كبير من الينابيع الجوفية بمساهمة سنة 2013 بـ 895600 هكتار أي 86.7% من الحجم الكلي مقابل 117800 هكتار مروية بمصادر سطحية (ينابيع، سدود صغيرة، خزانات،..) أي 11.4% من إجمالي 1033000 هكتار أما الموارد الأخرى تمثل 1.9% فقط.[2]

الجدول رقم(3-3): مصادر السقي المياه في الجزائر

مصادر مياه السقي	نوع المصدر	2012		2015	
		عدد المصادر	المساحة المسقية	عدد المصادر	المساحة المسقية
مصادر المياه السطحية	سدود صغيرة السعة	141	9.329	168	10683
	خزانات	294	6.407	278	6517
	الأخذ من مجاري المياه	11.677	77.157	11613	103110
مصادر المياه الجوفية	حفر الآبار	65.967	487.872	73244	633887
	بئر	140.343	11.667	156430	357517
	مصادر أخرى	5.892	20.640	5349	23031
مصادر أخرى		1.146	22.158	1817	20288
محيطات الصغيرة والمتوسطة		955.138		1.155.033	
السدود الكبرى		70.275		105.475	
المجموع الإجمالي		1.025.413		1.260.508	

المصدر: وزارة الري على الموقع:https://www.mh.gov.dz

يلاحظ أن السقي عن طريق السدود الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة هي الغالبة في سقي الأراضي المروية على العموم، بلغت مساهمتها في السقي سنة 2012 نسبة 93.15% ليتخفض قليلا سنة 2015 إلى نسبة 91.63% ، بينما السدود الكبرى ارتفعت نسبة مساهمتها من

[1] بورغدة نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] Amiene Oulmane, Op.cit , P57.

6.85% سنة 2012 إلى 8.3% سنة 2015، والملاحظ أيضا الإعتماد على مصدرين رئيسيين للري هما حفر الآبار بنسبة 6.34% والبئر بنسبة 13.54% وهذا لكونهما مصدرين يعتمدان في الغالب على المياه الجوفية، و بالتالي تبقى المساحة المروية تزداد بازدياد عمليات الحفر التي نظمت في السنوات الأخيرة والتي أصبحت تخضع لرخصة الحفر الممنوحة من طرف مديرية الري الولائية بمصادقة والي الولاية[1]، حيث تم إنجار العديد من المشاريع في هذا الصدد منها:[2]

- عدد الآبار الموجهة للاستعمال الفلاحي عرف ارتفاعا كبيرا بحيث انتقل من 120000 بئر لمساحة 271 ألف هكتار سنة 2000 إلى 238340 بئر لمساحة 1.09 مليون هكتار سنة 2018.

- تم منح رخص إنجاز الحفر والآبار ما بين 2010 و2018 مجموع 45533 رخصة (35548 حفر و11102 بئر) من إجمالي 70985 طلب مودع أي ما يمثل نسبة تلبية تقدر بـ 66 % (خلال 9 سنوات).

- أما بالنسبة للمنشآت التعبئة (السدود الصغيرة والمجمعات المائية) انتقلت من 304 منشأة بطاقة تخزين 27 مليون متر مكعب سنة 2000 إلى 514 منشأة بطاقة تخزين تقدر ب 62 مليون متر مكعب سنة 2018 وهو ما يضمن الري لمساحة 46680 هكتار.

الجدول رقم(3-4): حصة الأراضي المسقية وفق أنظمة الري المستخدمة(هكتار)

السنوات/النوع	الري السطحي	الري بالرش	الري بالتنقيط
2010	540.604	230.924	201.334
2011	545.698	233.854	202.184
2012	556.149	241.98	206.401
2013	578.846	263.148	211.529
2014	636.754	284.321	234.184
2015	620.95	344.726	249.585
2016	621.457	388.081	250.97

المصدر: هبول محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 343.

[1] طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، برنامج توسيع المساحات المسقية، 2019، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/67113-66-2018 تاريخ الإطلاع 2023/01/01.

إن سقي الأراضي الزراعية في الجزائر يتم بثلاثة طرق، نجد نظام الري السطحي من أنظمة السقي القديمة وأكثر إستخداما بسبب مرونته وسهولة إدارته المسيطر على عملية السقي مسجلا 621،457 هكتار سنة 2016 وهو ما يمثل 49.3% من مجموع الأراضي المسقية بعدما سقى 540،604 هكتار سنة 2010، ثم نجد استخدام نظام الري بالرش وهو من الأنظمة المقتصدة للمياه الذي ارتفع استخدامه في ري الأراضي الزراعية ليصل إلى 388،081 هكتار سنة 2016 بنسبة 30.78% مقارنة بسنة 2010 بحوالي 230،924 هكتار، وأخيرا الري بالتنقيط وهو من أكفئ أنظمة الري التي تعمل على نقص هدر المياه ويزيد من إنتاجية المساحة الزراعية المسقية عرف هو الآخر زيادة معتبرة في استخدامه في عملية السقي محققا مساحة قدرها 250،97 هكتار سنة 2016 محققا نسبة 19.92% بمعدل نمو قدر بـ 24.65% مقارنة بسنة 2010.

إن زيادة الاعتماد على المياه الجوفية في عملية السقي ينافي مبدأ استراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي من أهم مبادئها المحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال العقلاني لها واستخدام البدائل في عملية الري وخاصة الاعتماد على مياه الأمطار التي تعتبر متجددة، أي الاعتماد على السدود التي كانت النسبة المتوسطة المعتمدة في سقي المساحات الزراعية ما نسبته 7 %، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالأبيار وهو الجب، وهو ما عكسته أيضا السدود صغيرة الحجم والحواجز بمتوسط نسبة 2 %.[1]

أما توزيع المساحة المروية على المحاصيل الزراعية يبينها لنا الشكل رقم(3-4):

الشكل رقم(3-4): تطور المساحة المسقية للمحاصيل الزراعية للفترة (2016-2019)

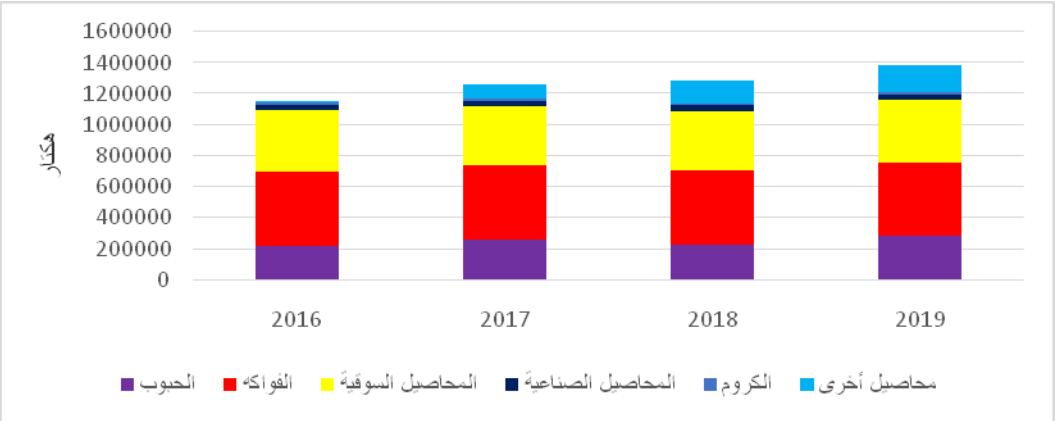

[1] طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 168.

Source :-Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, statistique Agricole "superficies et productions " serie B,2016-2019.

يعتبر توسيع المساحة المسقية وترشيد استغلال المياه من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين السقي وزيادة مردودية الإنتاج الزراعي، فنجد أن زراعة الفواكه تحتل المرتبة الأولى بمساحة تقدر بـ 473413 هكتار تليها كل من المحاصيل السوقية بـ 406561 هكتار ثم المحاصيل الزراعية (الطماطم الصناعية) 36744 هكتار، بينما نجد الحبوب مساحتها ضئيلة مقارنة مع باقي المحاصيل بمساحة لا تتعدى 278241 هكتار وهذا راجع إلى اعتمادها على تساقط الأمطار وغياب السقي التكميلي، ومن العوامل التي تعزز تطور زراعة الفواكه عن المحاصيل الأخرى هو ظاهرة التحول الإنتاجي بين المحاصيل، فقد لوحظ تحول المنتجين من المزروعات المطرية مثل الحبوب التي تتميز بقلتها وتدني المحصول في آخر موسم، مما تسبب خسائر للفلاحين إلى المزروعات المروية كالخضر و الفواكه التي بمجرد توفر مياه والظروف المناخية تسجل زيادة في انتاجها وتحقيق ربحية من غيرها، وساهمت هذه ظاهرة في تحويل مساحات شاسعة من زراعة الحبوب إلى زراعة الخضر (البيوت البلاستيكية) والفواكه(الزيتون)، وقيام الحكومة بإنجاز تحويلات كبرى لمياه السدود الكبيرة وخلق محيطات سقي جديدة في عدة ولايات من الوطن.[1]

3.استخدام المعدات الزراعية:

تعتبر المعدات الزراعية من مستلزمات القطاع الزراعي فهي تعتبر العمود الفقري لها بدونها لن يكون هناك انتاج وفير وذو جودة عالية، فهي تساهم بشكل كبير في زيادة الكميات المنتجة في الأسواق العالمية والمحلية، ونجد في الجزائر رغم وجود شركات وطنية متخصصة في انتاج المعدات الزراعية مثل الشركة الوطنية للجرارات بقسنطينة إلا أن الإنتاج المحلي لا يكفي حاجيات السوق المحلية وارتفاع أسعارها من جهة أخرى بسبب نقص المعروض (اختلال الموازنة بين العرض المحدود وارتفاع الطلب)، الأمر الذي دفع بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى فتح استيراد المعدات الزراعية من أجل تطوير وزيادة الإنتاج الوطني.

[1] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الشكل رقم(3-5): تطور الآلات الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2020)

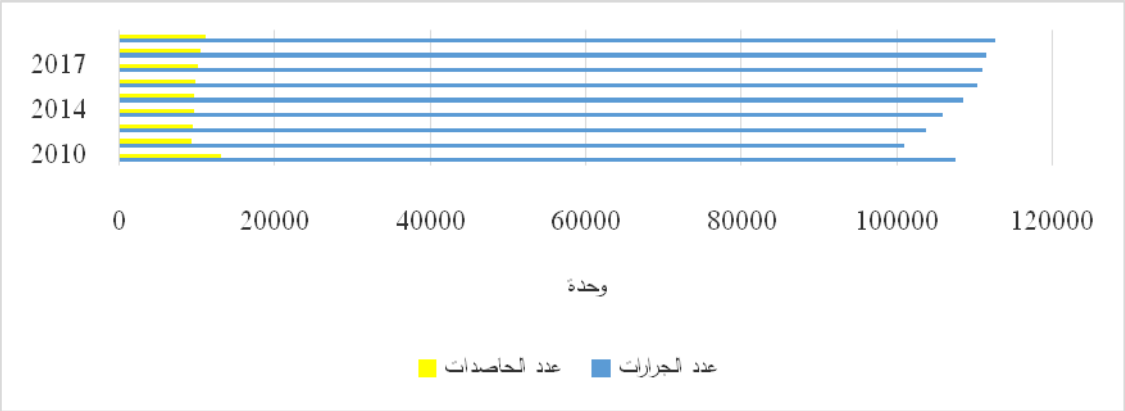

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب الاحصائيات تحت أرقام 34، 35، 37، 38،40.

لقد عرفت الجرارات خلال فترة(2010-2014) ارتفاع في الكمية المنتجة بالرغم من تسجيلها انخفاض سنة 2011 بـ 100847 وحدة بعدما كانت 107456 وحدة سنة 2010، ثم بدأت في الارتفاع بـ 110261 وحدة سنة 2016، 112610 وحدة سنة 2020، بينما انتاج الحاصدات شهد تراجع كبير في انتاجها من 13146 وحدة سنة 2010 إلى حوالي 9652 وحدة كمتوسط للفترة (2011-2016) ثم بدأت في الارتفاع لتسجل 11254 وحدة سنة 2020، وللنهوض بالقطاع الزراعي أصدر الرئيس عدة أوامر وتعليمات وتوجيهات للحكومة باستيراد المعدات والجرارات الفلاحية التي يقل عمرها عن خمس سنوات إلى غاية احداث التوازن في الإنتاج الوطني وذلك من أجل إخراج الزراعة من الطابع الاجتماعي إلى الطابع العلمي وفق نظرة عصرية تشمل عملية التشييد خاصة في الولايات المعروفة بانتاجها.[1]

4.البذور: يقوم الديوان الوطني الجزائري للحبوب بتموين المزارعين بالبذور المراقبة والتي تتمثل في ثلاث أنواع من البذور:[2]

-**البذور المنتقاة:** وهي بذور ذات مواصفات جيدة من حيث النوع والصنف ووفرة المحصول، ومقاومة الآفات، حيث يتم التوصل إلى مثل هذا النوع بعد سلسلة من التجارب.

-**بذور إعادة الإنتاج:** وهي الناتجة والمختارة من محصول الإنتاج الأول للبذور المنتقاة، بحيث تتميز مثل هذه البذور بالمحافظة على النوعية والصنف.

[1] مكبداش إيمان، "**السماح بإستيراد المعدات الفلاحية قرار هام لدفع النشاط الفلاحي**"،على موقع: https://almostathmir.dz بتاريخ الإطلاع 2022/10/07

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 353.

– **البذور المختارة:** وهي التي يتم الحصول عليها عن طريق إختيارها من مختلف البذور التي يتم جينها وذلك عن طريق اختيار البذرة الجيدة التي لا توجد بها شوائب وغالبا ما يستعمل هذا النوع في القطاع الخاص.

الجدول رقم (3-5): كمية البذور الموزعة للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
كمية البذور	1.3	1.44	1.66	1.65	2.14
كمية البذور المنتقاة	-	1.442	1.66	1.65	2.144

المصدر: مجدولين دهينة، (2017/2016):"**إستراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص ص 353-355.

هناك تزايد في كميات البذور الموزعة من طرف الديوان الوطني للحبوب لترتفع من 1.3 مليون قنطار سنة 2010 إلى 2.14 مليون قنطار سنة 2014 ، لتسجل نفس الكمية الموزعة من البذور المعتمدة خلال حملة الحرث و البذر لموسم 2015/2014 حسب الديوان الوطني المهني للحبوب، وبهدف تحسين الإنتاجية عمد الديوان إلى تجنيد أكثر من 300 مهندس زراعي خاصة في تعاونيات الحبوب والبقول للعمل كعمال الإرشاد والدعم الفني لمزراعي الحبوب وتنشيط أصناف الحبوب والخضراوات المجففة، مواعيد البذر واستخدام منتجات الصحة النباتية، ومحاولة الوصول إلى عدد كبير من المزارعين خاصة صغار مزارعي الحبوب.[1]

وعمدت الجزائر إلى اعداد خطة وطنية للبذور تشمل:[2]

– تعزيز الموارد المالية للمعهد الوطني للزراعة، لتعزيز إنتاج أصناف مختلفة من البذور تكون متكيفة مع المناطق وأكثر إنتاجية، وتأمين إنتاج البذور ما قبل الأساسية (المعدات الزراعية المائية في محطات البحوث).

– تزويد الدولة بمركز وطني لحفظ واستخدام الموارد الوراثية النباتية.

– تنفيذ خطة عمل منسقة تهدف إلى تحسين معدل استخدام البذور.

[1] Djamel Belaid, (2016),"La Production de Semiences Algerie", Collection Dossiers Agronomiques, p 21.

[2] Idem, p 15.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نفس شروط التسويق لجميع المتعاملين في القطاع (النقل، تكاليف التخزين، استخدام نقاط البيع).

– الحفاظ على ربحية القطاع من خلال تغطية العجز الاقتصادي الحالي لبعض الأنواع ذات الأهمية الإستراتيجية للدولة.

– اتخاذ التدابير التشريعية والمالية اللازمة لتمكين إعادة هيكلة القطاع وإحداث الهياكل المهنية البينية المقترحة.

– توجيه برامج إنتاج البذور مقاومة للظروف الطبيعية بهدف زيادة توافرها وتأمين الإمدادت.

– تنظيم دورات تدريبية للفنيين والمزارعين في تقنيات إنتاج البذور.

كما تم تدشين شهر أوت سنة 2020 بنك الوطني للبذور بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحوث والتطبيقات الحديثة الكفيلة لترقية الإنتاج المحلي للبذور عبر تحسين نوعية البذور وإنشاء أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض، حيث يحتوي هذا البنك على طاقة تخزين تصل إلى 6.000 نوع وعلى ثلاث مخابر متخصصة، كذلك يعتبر بنك البذور خطوة رائدة نحو الولولج إلى ميدان البحث العلمي في الجينات قصد الحفاظ على التراث الجيني الزراعي والمواد الأولية الضرورية للتنمية الصناعية في شعبة البذور، كما بادرت الحكومة إلى بعث عملية إنجاز البنك الوطني للجينات المقرر افتتاحه خلال السداسي الثاني من سنة 2023 بطاقة تحضير تصل 80.000 نوع ستجعله في مصاف بنوك الجينات الكبرى الرائدة.[1]

المبحث الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات المتاحة للفترة (2010-2020)

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر(2010-2020)

إن أهم ما يميز الإنتاج النباتي في الجزائر أنه متنوع فهو يشمل الحبوب، الأعلاف، المحاصيل الصناعية، البقوليات، الخضراوات، وهذا راجع لتعدد التضاريس الجغرافية في الجزائر، اتساع الرقعة المخصصة للزراعة، وفرة الموارد المائية من سدود وآبار لتحسين عملية السقي وهذا ما أدى إلى تطور الإنتاج النباتي خاصة في الفترة الأخيرة.

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص15.

1.تطور انتاج شعبة الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وتمثل 60% من الحصة الغذائية، فهي تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الجزائريين وخاصة مادة القمح إذ تعتبر مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي، وتقدر احتياجات الجزائر من القمح بأنواعه بنحو 15 مليون طن، ويعتبر إنتاج الحبوب مؤشرا حقيقيا لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق أمنها الغذائي وتقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية ما ينتج عنه تخفيف التبعية للخارج غذائيا.[1]

تحتل المساحة المخصصة للحبوب بمختلف أنواعها نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، حيث أن أكثر من ثلثي أرض المساحات المزروعة بالحبوب تتركز في شرق البلاد وغربها وكذلك في الهضاب العليا.[2]

الشكل رقم (3-6): تطور المساحة والإنتاج لمادة الحبوب في الجزائر للفترة (2010-2020)

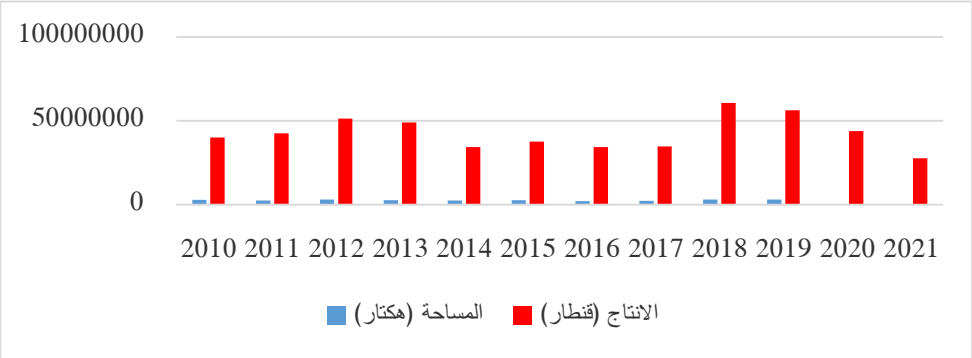

Source :-ons, les statistique deL'agriculture, «**Les Productions Vegetales Et Animales : Rétrospective 2010- 2019**», Collection nº 225, P 8.
-ons, «**la production Agricole campagne 2020/2021**», N°990, P19.

[1] سفيان حنان، (2020):"**السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائري، ص 5.

[2] بوشريط فيروز، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الشكل رقم(3-7): تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر للفترة (2010-2019)

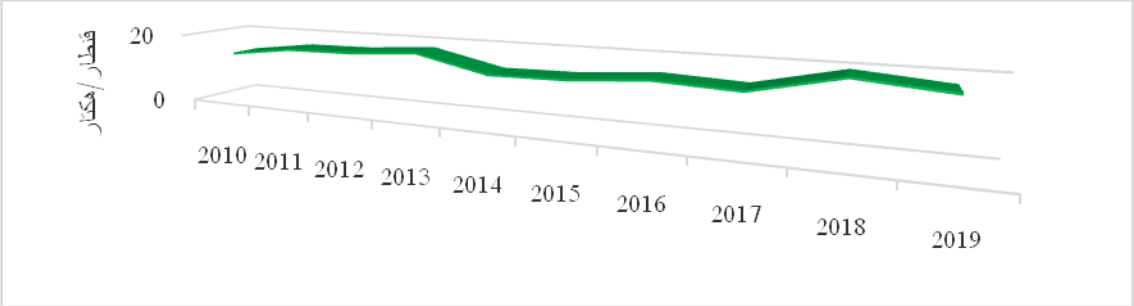

Source :-ons, les statistique de L'agriculture, «**Les Productions Vegetales Et Animales : Rétrospective 2010- 2019**», Collection nº 225,P 8.

تتربع زراعة الحبوب على مساحة قدرتها 3187312 هكتار سنة 2019 موزعة بين الحبوب الشتوية 2685154 هكتار والحبوب الصيفية 931 هكتار وهو ما يمثل 37.33% من المساحة الصالحة للزراعة، فالحبوب الشتوية كان نصيب الأكبر فيها للقمح الصلب 1579080 هكتار، القمح اللين بـ 395907 هكتار، الشعير 1133005 هكتار، الشوفان 77626 هكتار، أما الحبوب الصيفية توزعت بين الذرة 1533 هكتار والذرة الرفيعة ب 132 هكتار.[1]

تطورت مساحة شعبة الحبوب بشكل إيجابي للفترة (2010-2019) محققة زيادة هامة بنسبة بـ 11.58% أي ما يعادل 330919 هكتار مسجلة مساحة 2856364 هكتار سنة 2010، لتتراجع سنة 2011 بنسبة بـ 9.52-% لترتفع مجددا سنة 2012 بـ 3063033 هكتار لكن هذا الارتفاع لم يدوم طويلا وتعاود الانخفاض بمتوسط الفترة(2013-2015) قدره بـ 2634783.33 هكتار واستمرت في التراجع محققة أدني مساحة لها سنة 2016 بـ 2210666 هكتار بمعدل سلبي قدر بـ 16.10-% ويمكن ارجاع تراجع مساحة الحبوب إلى العديد من العوامل منها الجفاف، تقلبات المناخية، الحرائق في موسم الصيف، التصحر له دور كبير في تقليص المساحات الزراعية، لتشهد سنتي 2018 و2019 ارتفاع في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب مسجلة أعلى مساحة لها بمتوسط قدر بـ 3147917.5 هكتار وهذا بفضل الإمكانيات التي تم تخصيصها للفلاحين هذه الشعبة من توفير معدات الري (اقتناء معدات السقي)، توفير

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, Statistique Agricole,(juillet 2021) :« **Superficies Productions 2019**»,Serie B, P 8.

البذور الجيدة وتخفيض في السعر الأسمدة، هذه الزيادة في مساحة الحبوب لا ترقى إلى أهمية هذا المنتوج بالنسبة للمزارعين و الدولة على حدى سواء، وبالتالي يمكننا ارجاع هذه الزيادات المنخفضة إلى الظروف المناخية خاصة في الآونة الأخيرة التي تعاني من شح الأمطار مما يسبب الجفاف الذي بدوره يؤدي إلى عزوف العديد من المزارعين عن زراعة الحبوب، نقص عملية السقي، التوسع العمراني على حساب المساحات الصالحة للزراعة، نقص وهجرة اليد العاملة الزراعية إلى قطاعات أكثر استقرار من الزراعة.

أما بالنسبة للإنتاج الحبوب بنوعيها الحبوب الشتوية والصيفية فهي تأرجحت الكمية المنتجة من بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت الفترة (2010-2012) زيادة معتبرة في الكمية المنتجة قدرت بـ 28.3% بينما وصلت الإنتاجية إلى 16.77 قنطار/هكتار لتسجل بعدها تراجع إلى أدنى مستوياتها سنة 2014 بـ 34352150 قنطار (انخفاض في المساحة بـ 2509013 هكتار) كما تراجعت إنتاجية الحبوب إلى 13.69 قنطار/هكتار، إن زراعة الحبوب هي زراعة مطرية بدرجة كبيرة فهي تتأثر بندرة المياه فالجزائر تسجل بمعدل ثلاثة مواسم جيدة للحبوب من أصل عشرة، كذلك الاعتماد على المياه الشحيحة والمتذبذبة من موسم إلى آخر، لتعاود الارتفاع سنة 2015 بزيادة قدرها 9.48% ثم إنخفضت مرة أخرى سنتي 2016 و2017 بمتوسط قدر بـ 34612954.5 قنطار بإنتاجية قدرت بـ 15.11 قنطار/هكتار لترتفع سنة 2018 محققة أعلى قيمة منتجة من الحبوب قدرت بـ 60656980 قنطار أي بنسبة زيادة بـ 74.41% تزامنا مع الزيادة المحققة في ارتفاع المساحة الحبوب لتصل إنتاجية الحبوب إلى 19.51 قنطار/هكتار، لتشهد خلال ثلاثة السنوات اللاحقة (2019-2021) تراجع في كمية الإنتاج بنسب جد معتبرة جاءت كالتالي: 7.13-%، 22.02-%، 36.64-%، كما بلغ الإنتاج الوطني من الحبوب 41 مليون قنطار خلال سنة 2022 مقابل 27.6 مليون قنطار خلال سنة 2021، وتعمل الحكومة على تجاوز 55 مليون قنطار آفاق 2025 وتوسيع المساحة المزروعة إلى حدود 3.75 مليون هكتار.[1]

1.1.تطور إنتاج شعبة القمح بنوعيه: يعتبر القمح بنوعيه من المواد أكثر استهلاكا في الجزائر فهي تعبر المادة الأساسية في تركيبة العديد من المواد الغذائية برغم من تحقيق الجزائر ارتفاع في انتاج القمح إلا أنه يبقى غير كافي مما يستوجب استيراد حوالي 7 ملايين سنويا من الحبوب (القمح الصلب واللين)، وسعيا منها لتحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بالعديد من المبادرات

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص16.

الزراعية ضمن المخططات الاستثمارية العمومية لتشجيع الإنتاج القمح في المناطق الصحراوية، والجدول التالي يبين لنا تطور القمح بنوعية خلال فترة (2010-2021).

الجدول رقم (3-6): تطور المساحة والانتاج والإنتاجية القمح الصلب واللين في الجزائر للفترة(2010-2021)

السنوات	القمح الصلب			القمح اللين		
	المساحة(هـ)	الإنتاج(ق)	الإنتاجية(ق/هـ)	المساحة(هـ)	الإنتاج(ق)	الإنتاجية(ق/هـ)
2010	1181774	18089739	15.3	573954	7962041	13.9
2011	1230414	21957900	17.8	442017	7151000	16.2
2012	1342881	24071180	17.9	602895	10251125	17
2013	1180332	23323694	19.8	546910	9666796	17.7
2014	1182127	18443334	15.6	469184	5918634	12.6
2015	1314014	20199390	15.4	500708	6367916	12.7
2016	1094636	19376173	17.7	351423	5024791	14.3
2017	1175622	19909570	16.9	361794	4455460	12.3
2018	1492547	31780207	21.3	455856	8031984	17.6
2019	1579080	32087678	20.3	395907	6681084	16.9
2020	/	25785832	/	/	5281706	/
2021	/	18341617	/	/	3342243	/

Source :-ons, les statistique de L'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.p 8.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990,p19.

عرفت المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب ارتفاع لتبلغ مساحة قدرها 1342881 هكتار سنة 2012 بزيادة قدرها 13.63% ما أدى إلى زيادة الكمية المنتجة منه والتي بلغت 24071180 قنطار بزيادة 33.06% تزامنا مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي اهتمت بالجانب العقاري الفلاحي، لتخفض المساحة القمح الصلب خلال سنتين(2013-2014) بمتوسط قدره 1181229.5 هكتار رافقه تراجع في الكميات المنتجة والتي حققت معدلات نمو سلبية قدرت بـ 3.01-%، 20.92-%، لتشهد بعدها ارتفاع طفيف سنة 2015 في المساحة بـ11.15% رافقه زيادة في الكمية المنتجة بـ 20199390 قنطار، ليعاودا الانخفاض مجددا كلا من المساحة بـ 1094636 هكتار و الكمية المنتجة بـ 19376173 قنطار ، لنسجل بعدها زيادة في المساحة والتي بلغت أقصاها سنة 2019 بـ 1579080 هكتار بينما الكمية المنتجة هي الأخرى بلغت

أقصى مستويتها بكمية 32087678 قنطار، لكنها لم تحافظ عليها خلال السنوات اللاحقة مسجلة نتائج سلبية بـ: 19.63-% سنة 2020، 28.87-% سنة 2021.

بينما القمح اللين سجل هو الآخر سنة 2011 انخفاض في المساحة بنسبة 22.98-% انعكس سلبا على الكمية المنتجة التي عرفت هي الأخرى تراجع بكمية 7151000 قنطار بعدما حققت 7962041 قنطار سنة 2010، لترتفع المساحة سنة 2012 إلى أعلى مساحة بـ 602895 هكتار مما ساهم في تحقيق أقصى انتاج بـ 10251125 قنطار بمعدل نمو إيجابي 43.35%، لتعاود الانخفاض وتصل إلى 5918634 قنطار سنة 2014 نتيجة لتراجع المساحة المخصصة للقمح اللين التي حققت معدل نمو سلبي بـ 14.21-% ثم ارتفعت قليلا سنة 2015 بلغت 500708 هكتار رافقها زيادة في الكمية المنتجة بنسبة 7.60% لتسجل بعدها تراجع في المساحة والكمية المنتجة سنتين 2016 و2017 بمتوسط قدر بـ 356608.5 هكتار وبكمية قدرت بـ 4740125.5 قنطار، بينما نجد سنة 2018 قد عرف فيها انتاج القمح اللين تحقيق معدل جيد 80.27% نتيجة للعديد من العوامل أهمها زيادة المساحة الزراعية والتي بلغت 455856 هكتار، تحسن الظروف المناخية، لكنها لم تحافظ على هذه النسبة وبدأت في الاتجاه التنازلي خلال فترة (2019-2021) لتصل إلى أدنى كمية منتجة خلال العشر السنوات الأخيرة بـ 3342243 قنطار سنة 2021 (36.72-%).

أما الإنتاجية القمح بنوعيه فهي تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض، إذ قدرت إنتاجية القمح الصلب أقصها سنة 2019 بـ 20.3 قنطار/هكتار بعدما كانت لا تتجاوز 15.3 قنطار/هكتار سنة 2010، أما إنتاجية القمح اللين حققت أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 17.6 قنطار/هكتار وهي قيمة معتبرة إذا ما قارنت بسنة 2010 بـ 13.9 قنطار/هكتار، وتعتبر معدلات إنتاجية القمح في الجزائر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية، ويعود السبب الرئيسي في تدني إنتاجية القمح في الجزائر إلى الإنخفاض في كميات الأمطار والجفاف، الاستعمال الغير السليم للأسمدة (لا تستعمل وفق المعايير العلمية من حيث الكمية والنوعية) ، بالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها الأمر الذي يؤدي إلى تدني مردودية

انتاج القمح خاصة إذا كانت البذور غير مختارة حسب خصائص وطبيعية التربة والظروف المناخية.[1]

نستنتج أن مادة القمح بنوعية تعاني من تذبذب على مستوى المساحة والكمية المنتجة رغم الدعم المقدم من طرف الحكومة للعديد من الحوافز والقروض الزراعية ذو فوائد منخفضة، ويمكن ارجاع ذلك أن زراعة القمح تتميز بالعديد من الخصائص عن غيرها في الجزائر منها:[2]

– تتميز إنتاجية القمح بالضعف رغم تكثيف زراعته ورغم استقرار مساحته لمدة طويلة، مما يجعل إنتاجه دون المستوى المرغوب فيه، بحيث ظل متذبذبا لعقود من الزمن نظرا لما عرفه القطاع الزراعي من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة زمنية قصيرة.

– اعتماد زراعة القمح بصورة أساسية على كمية الأمطار المتساقطة والتي تختلف كميتها من سنة لأخرى مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة قمحا في بعض السنوات ونقصها في بعض السنوات الأخرى مما يجعل إنتاج القمح يتعرض الانخفاض نتيجة الجفاف والتقلبات المناخية.

– سوء توزيع وسائل الإنتاج الزراعية وقلتها وارتفاع أسعارها أثر بشكل كبير على الدخول الزراعية للمزارعين، كما أن معظم الأراضي في الجزائر ما زالت تعتمد الزراعة البدائية.

– استخدام البذور المحلية ذو جودة منخفضة في زراعة القمح مما ينعكسا على إنتاجية القمح.

– نقص رأس المال الخاص لدى صغار الفلاحين يجعلهم غير قادرين على اقتناء الآلات الزراعية الحديثة والمعدات والوسائل التي تخص الزراعة والتي تساعد في الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع أسعارها، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات التمويلية تجعل الكثير من المزارعين يجمعون عن الاقتراض وهذا ينعكس سلبا على رفع الإنتاج.

هناك العديد من العوامل التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تراجع مساحة الحبوب والتي تؤثر بدورها على الكميات المنتجة مما تلجأ إلى الاستيراد بالعملة الصعبة، وأهم هذه العوامل هو نقص السياسات الزراعية الفاعلة مع عدم وجود رقابة صارمة لتتبع مدى تطبيق هذه السياسات الأمر الذي يجعل من تحقيق اكتفاء الذاتي في هذه الشعبة صعب، فالظروف الحالية

[1]Fatima Hadji, (February 2023):« **Algerian Food Challenges Under The Euro-Algerian Partnership Agreement Wheat, Potatoes, Olives As Model**», International Journal of Humanities and Educational Research, Vol 5, p 609.

[2]بركان بن خيرة، (2008):"**إنتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 31–32.

خاصة الحرب الروسية والأوكرانية وخروج روسيا من اتفاقية الحبوب أدى إلى زيادة تكاليف التأمين وارتفاع الأسعار القمح في السوق الدولية مما يؤثر لاحقا على الجزائر الذي تحتل المركز الثاني عربيا في استيراد الحبوب، لذا لجأت الجزائر إلى وضع الخطوط العريضة للمخطط الاستراتيجي لتنمية إنتاج الحبوب(2023-2028) الهدف منه تحسين الإنتاج والمردودية في شعبة الحبوب وتطوير جودة البذور، وتوفير المناخ الأمثل للوصول إلى فلاحة عصرية وتنافسية وذات نجاعة كفيلة بالمساهمة في تنويع الاقتصاد وتعزيز أسس الأمن الغذائي المستدام للبلاد.[1] كما أنها توجهت إلى الاستثمار في المناطق الجنوبية وهي تعتبر قاعدة أساسية لانتاج البذور لتغطية العجز في الشمال بسبب شح الأمطار.

2. تطور إنتاج شعبة المحاصيل الصناعية: إن أهم المنتوجات المحاصيل الصناعية هي: الطماطم الصناعية، الفول السوادني، التبغ إلا أن مادة الطماطم الصناعية هي المسطرة على المساحة والإنتاج للمحاصيل الصناعية ويتمركز انتاجها في ولاية الشرق عنابة والطارف وسكيكدة، وقد حققت الجزائر في الآونة الأخيرة وفرة في المنتوج بعدما كانت تستورده، وتم توجيهه نحو الإنتاج الصناعي من خلال إنشائها 27 وحدة صناعية لتحويل الطماطم.

الجدول رقم(3-7): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية ومادة الطماطم في الجزائر للفترة (2010-2021)

السنوات	المحاصيل الصناعية			الطماطم		
	المساحة(هـ)	الإنتاج(ق)	الإنتاجية(ق/هـ)	المساحة(هـ)	الإنتاج(قن)	الإنتاجية(ق/هـ)
2010/2009	25814	7776900	301.3	17387	7619420	438.2
2011/2010	27509	7237140	263.1	18382	7058640	384
2012/2011	27402	8758680	319.6	18591	8523870	458.5
2013/2012	25612	9323210	364.0	16778	9082675	541.3
2014/2013	28472	11147450	391.5	19679	10930475	555.4
2015/2014	32563	13299371	408.4	22815	12908297	565.8
2016/2015	32791	12801799	390.4	21434	12354980	576.4
2017/2016	23596	12554567	385.2	20216	12097326	597.4
2018/2017	26427	15872668	435.7	23689	15406655	650.4
2019/2018	38019	17178180	451.8	24804	16492150	664.9

[1] وكالة الأباء الجزائرية، (2023/09/11):" **الإعلان عن المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية إنتاج الحبوب 2023-2028**" على الموقع:https://www.aps.dz/ar/regions/148634-2023-2028

2020/2019	/	19970956	/	/	19312672	/
2021/2020	/	23977392	/	/	23241754	/

. Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.pp 10-11.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990,p 19.

إنتقل إنتاج من المحاصيل الصناعية من 7776900 قنطار سنة 2010 إلى 8758980 قنطار سنة 2012 بمعدل زيادة قدر بـ 12.63% ليرافقه زيادة في المساحة المخصصة لزراعتها محققة مساحة قدرها 27402 هكتار ووصلت الإنتاجية إلى 319.6 قنطار/هكتار، واستمرت الكمية المنتجة في الارتفاع لتصل إلى 13299371 قنطار سنة 2015 ليصاحبها كذلك تسجيل زيادة على مستوى المساحة بنسبة قدرت بـ 14.37% وقدرت إنتاجية المحاصيل الصناعية لنفس السنة بـ 408.4 قنطار/هكتار، لنسجل بعدها إنخفاض في الكمية المنتجة خلال سنتي(2016-2017) بنسبة 4.67-% مع تسجيل تراجع في المساحة محققة أدنى مساحة لها بـ 23596 هكتار سنة 2017 وانخفضت الإنتاجية إلى 385.2 قنطار/هكتار، لكن بفضل الدعم المقدم لهذه الشعبة خاصة الطماطم الصناعية من تسهيلات وتحفيزات في إطار تطوير الصناعات الغذائية تم تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الشعبة وتجسد ذلك من خلال الكميات المنتجة للفترة (2018-2021) لتصل 17178180 قنطار سنة 2019 مع تسجيل ارتفاع في المساحة لتبلغ 38019 هكتار، لتصل إلى أعلى قيمة منتجة سنة 2021 بـ 23977392 قنطار.

إن انتاج الطماطم الصناعية له حصة الأسد من المساحة والإنتاج المحاصيل الصناعية فهي تحتل نسبة 97% من الإنتاج و65% من المساحة، حيث عرف انتاجها ارتفاع من الموسم إلى آخر لتصل إلى 10 مليون و930 ألف قنطار سنة 2014 بمساحة قدرت بـ 19679 هكتار ليستقر إنتاجها خلال فترة (2015-2017) في حدود 12 مليون قنطار مع تسجيل انخفاض في المساحة إلى أدنى مستوى لها سنة 2017 بمساحة 20216 هكتار، ثم بدأت الكمية المنتجة في الارتفاع مع بداية الموسم الزراعي لسنة 2018/2017 محققة زيادة قدرها 27.35% ثم نسبة 7.04% سنة 2019 مع تسجيل أعلى مساحة قدرت بـ 24804 هكتار، لتصل قيمة انتاج الطماطم الصناعية إلى أعلى قيمة بـ 23241754 قنطار سنة 2021، وهو ما يعادل 96% من مجموع انتاج المحاصيل الصناعية، أدى الارتفاع في الإنتاج إلى تحقيق الجزائر الإكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمركز الطماطم المزدوج والثلاثي التركيز بعدما كان يتم استراده (قيمة 40 مليون دولار) والتفكير في تصديره لبعض الدول العربية، وجاءت هذه النتائج الإيجابية كنتيجة للمنح المقدمة

لدعم منتجي المحصول والتي تركزت أساسا في كل من منحة الإنتاج والتي تضمنت منحة بسقف 2 دج للكلغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية الولائية، ومنحة التحويل وتضمنت منحة بسقف 1.5 دج للكلغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر، من منتجي الطماطم الصناعية بشرط أن تكون هذه الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم محلية 100% في بداية شهر جويلية إلى نهاية شهر سبتمبر، وتقليص آجال تسليم هذه المنح للفلاحين من ستة أشهر إلى شهر ونصف على الأكثر.[1] ويأخذ الدعم الحكومي أشكالا مختلفة مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وبالأخص على المواد الأولية المستوردة التي تشكل جزءا كبيرا من مدخلات العملية الإنتاجية، إلا أن نقل الطماطم من الفلاح إلى وحدات الإنتاجية يكون في شروط ووسائل غير مناسبة وغياب الكفاءة التنظيمية في موسم الجني يؤثر على الأداء الصناعي ونوعية المنتج النهائي.[2]

أضف إلى ذلك هناك عوامل ساعدت على تحسين منتوج الطماطم الصناعية منها:[3]

– معدل تقدم عملية جنى محصول الطماطم يفوق 50 بالمائة حاليا، في حين يتراوح متوسط المردود في الهكتار الواحد بين 800 و1200 قنطار في الولايات الرائدة؛

–غالبية وحدات التحويل وصلت إلى ذروة الإنتاج؛

– انخفاض وقت انتظار الشاحنات الناقلة لمحصول الطماطم بنسبة 50 بالمائة هذا العام مقارنة بالسنوات الماضية بفضل التنظيم الأفضل وزيادة طاقة التحويل، بالرغم من الانقطاع المتكرر في الكهرباء؛

---

[1] سهيلة مصطفى، (2017):" **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص267.

[2] حدادة فريد، مداح عريبي الحاج، (جوان 2017):"**متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة: فرع الطماطم الصناعية الجزائرية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 18)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 126–127.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،" **حملة إنتاج الطماطم الصناعية 2020–2021**"على الموقع:
https://madr.gov.dz/2021/08/05/2021-2020

– ساهمت إعادة جدولة ديون بعض الوحدات في رفع من الطاقة الإنتاجية لوحدات تحويل الطماطم الصناعية؛

– تسجيل تحسن ملحوظ في جودة المنتوج هذا العام بشهادة أغلبية المحولين؛

– تخصيص حصة إضافية من المياه لمنتجي الطماطم في بعض الولايات خاصة الشلف وعين الدفلى والذي ساهم في إنقاذ الموسم في هذه المناطق؛

– مراجعة نظام دعم إنتاج وتحويل الطماطم الصناعية شجع المهنيون لإطلاق الموسم في ظروف جيدة؛

– تكثيف الدعم التقني والعمل الميداني ساهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية؛

3.تطور إنتاج شعبة البقوليات: يعتبر العدس والحمص والفاصوليا البيضاء والفول من أهم البقوليات المزروعة في الجزائر وأكثر استهلاكا رغم الزيادة الحاصلة في الانتاج هذه المحاصيل وببلوغها مليون و362 ألف سنة 2019 إلى أنها تبقي غير كافية لتغطية السوق الوطنية، وهذا بالرغم من زيادة المساحة المخصصة للزراعة البقوليات حسب الشكل رقم (3–8) للفترة (2010–2019) بمعدل زيادة اجمالي قدر بـ 60.62%، مسجلة 85861.33 هكتار كمتوسط للفترة (2011–2013) بمعدل إيجابي قدر بـ 15.68% لتواصل هذا الارتفاع محققة مساحة قدرها بـ 90507 هكتار لتنخفض سنتي 2015 و2016 بـ 85070 هكتار و77408 هكتار على التوالي، لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2017 بـ 100426 هكتار لتواصل نهجها التصاعدي بمساحة قدرها 115520.5 هكتار كمتوسط للسنتين(2018–2019)، وهذه الزيادة سببها أن الهدف الأساسي للوزارة الفلاحة هو تقليص الاستيراد السنوي لمليوني قنطار من البقوليات، بما في ذلك 1.4 مليون قنطار من العدس والحمص لذلك يجب انتاج ما يقارب مليوني قنطار من العدس والحمص لتلبية الاحتياجات الوطنية مع زيادة المساحات المخصصة للبقوليات إلى 218000 هكتار ويتم تخصيص حوالي 30 ألف هكتار إلى 170 ألف هكتار للعدس والحمص. [1]

[1]Djamel Belaid, (2018) :«**Algerie : auto-suffisance en légumes secs**», Collection brochures agronomiques, P1.

الشكل رقم(3-8): تطور المساحة والإنتاج لمادة البقوليات في الجزائر للفترة (2010-2021)

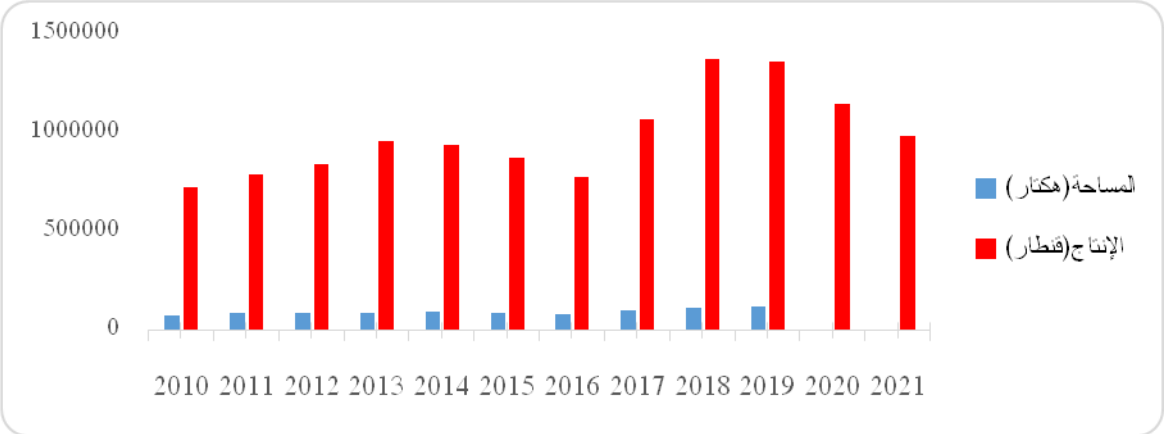

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.pp 13-14.
-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990,p 19.

الشكل رقم (3-9): تطور إنتاجية مادة البقوليات في الجزائر للفترة (2010-2019)

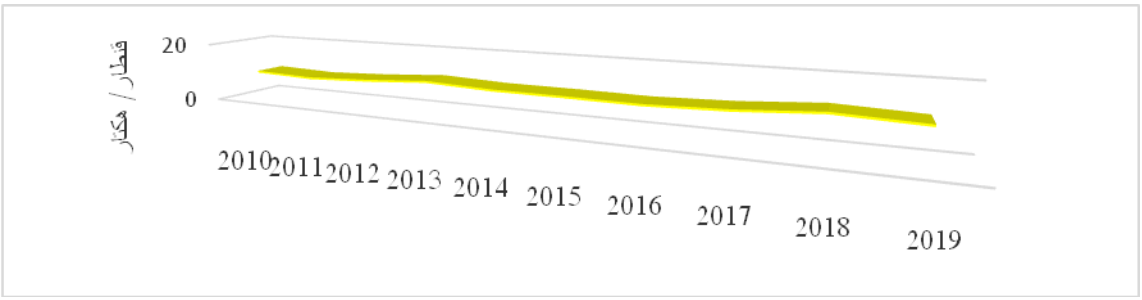

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.pp 14

أما الكمية المنتجة من البقوليات حققت تحسنا في انتاجها من سنة إلى أخرى حيث سجلت 842900 قنطار سنة 2012 بعدما كانت لا تتعدى 723450 قنطار بمعدل زيادة 16.51% لتواصل النتائج الإيجابية سنة 2013 بكمية منتجة قدرت بـ 958330 قنطار لكن هذا لم يدم طويلا لتسجل أسوأ النتائج لها سنتي 2015 و2016 بمعدلات انخفاض قدرت على التوالي: 6.74-%، 11.54-%، ومع بداية المخطط الوطني للنمو الاقتصادي الجديد بلغت عتبة المليون سنة 2017(1072493 قنطار) لتتواصل هذه الزيادة بمتوسط قدره بـ 1369336.5 قنطار للسنتين 2018 و2019، ثم بدأت في التراجع السنوات الأخيرة مسجلة 1150470 قنطار سنة

2020 بنسبة 15.55-%، 984423 قنطار سنة 2021 بنسبة 14.43-%، أما بالنسبة للانتاجية البقوليات عرفت تأرجح بين الارتفاع والانخفاض لتقدر مردوديتها بـ 11.3 قنطار في الهكتار سنة 2013 بعدما كانت لا تتجاوز 9 قنطار في الهكتار كمتوسط للفترة (2010-2012)، لتتراجع إلى 10.35 قنطار في الهكتار للسنوات (2014-2017)، لتبلغ الإنتاجية 12.3 قنطار/ هكتار سنة 2018 محققة أعلى إنتاجية لها، لتنخفض مجددا إلى 11.4 قنطار في الهكتار لسنة 2019.

رغم الزيادة المحققة في المساحة والإنتاج البقوليات إلا أن الجزائر تلجأ إلى الاستيراد المواد الجافة من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب من أجل التحكم في إمدادات السوق والتدخل لدعم الأسعار في حال تسجيل ارتفاع كبير في الأسواق الدولية، وهذا ما حدث فعليا حيث ارتفعت أسعارها مؤخرا في السوق الوطني بسبب المضاربة مما أدى بالدولة إلى تسقيف الأسعار، ليبلغ سعر الكليوغرام الواحد من الحمص عند تجار الجملة 355 دج و360 دج لتجار التجزئة وللمستهلك بسعر 380 دج، فيما بلغ سعر 1 كغ من الأرز 135 دج عند تجار الجملة وبـ140 دج لتجار التجزئة وللمستهلك بسعر 160 دج أما سعر الكليوغرام الواحد من العدس في سوق الجملة فقد بلغ 255 دج ويباع لتجار التجزئة بسعر 260 دج وللمستهلك بسعر 280 دج كما حدد نفس السعر بالنسبة للفاصوليا البيضاء،[1] لينتقل الإنتاج الوطني في هذه الشعبة سنة 2022 بقيمة قدرها 17.1 مليار دينار (أي زيادة بنسبة 19+%) ومن أجل ضبط الإستيراد الفوضوي للحبوب الجافة وحماية الإنتاج الوطني أوكلت الحكومة عملية استيرادها حصريا إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.[2]

4. تطور شعبة المحاصيل السوقية: تنتج الجزائر مجموعة واسعة من الخضراوات فهي أرض خصبة وصالحة لإنتاج هذا النوع من المحاصيل مثل البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، .....، واستطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات خاصة في السنوات الأخيرة واتجهت نحو تصدير الفائض وهذا بفضل السياسات الزراعية المتبعة ضمن الاستثمارات العمومية.

[1] تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية مسيلة، (2023):" **وثيقة تسقيف الأسعار البقوليات**"، رقم التعليمة 2023/1462، المسيلة، الجزائر.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الجدول رقم(3-8): تطور المساحة والإنتاج والانتاجية المحاصيل السوقية ومادة البطاطا في الجزائر للفترة (2010-2021)

السنوات	المحاصيل السوقية			البطاطا		
	المساحة(هـ)	الإنتاج(ق)	الإنتاجية(ق/هـ)	المساحة(هـ)	الإنتاج(ق)	الإنتاجية(ق/هـ)
2010/2009	429417	86404430	201.2	121996	33003115	270.5
2011/2010	449258	95692325	231.0	131903	38621936	292.8
2012/2011	468262	104023180	222.1	138666	42194758	304.3
2013/2012	504755	118682650	235.1	161156	48865380	303.2
2014/2013	499103	122977470	246.4	156176	46735155	299.2
2015/2014	511018	124693277	244.0	153313	45395769	296.1
2016/2015	511174	130826802	255.9	156308	47596766	304.5
2017/2016	501869	130202950	259.4	148822	46064024	309.5
2018/2017	509341	136570863	268.1	149665	46533222	310.9
2019/2018	533193	146700417	275.1	157864	50202499	318
2020/2019	/	150703070	/	/	46594821	/
2021/2020	/	146275642	/	/	43604148	/

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.pp 16-17-18.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990,p 19.

حقق انتاجها نتائج إيجابية خلال فترة العشرة السنوات الأخيرة، قفز انتاجها من 86404430 قنطار سنة 2010 إلى 146275642 قنطار سنة 2021 بمعدل زيادة قدرها بـ 69.29% ، مسجلة سنة 2012 بـ 104023180 قنطار بمعدل نمو إيجابي بـ 8.70% مع تسجيل ارتفاع في مساحتها لتحقق 468262 هكتار وتحقيق إنتاجية قدرت بـ 222.1 قنطار/هكتار، لتصل إلى الكمية المنتجة في حدود 124 مليون قنطار خلال سنتين 2014 و 2015 بمساحة قدرها 505060.5 هكتار، ثم قفز الإنتاج إلى 132533538.3 قنطار كمتوسط للفترة(2016-2018) بمساحة 507461.33 هكتار لتبلغ أعلى مساحة لها سنة 2019 بـ 533193 هكتار مع تسجيل مردودية قدرت بـ 275.1 قنطار/هكتار، لتحقق سنة 2020 أعلى

قيمة منتجة بـ 150703070 قنطار، إن الزيادة في الإنتاج بمقدار أربعة أضعاف هي نتيجة عاملين أساسين هما: مضاعفة المساحة المخصصة للبطاطس وزيادة الغلة، لكنها لم تحافظ على هذه القيمة وانخفضت بنسبة 2.93-% سنة 2021.

تعتبر مادة البطاطا من أهم المحاصيل السوقية بنسبة 29.80% وتحتل المرتبة الأولى في الاستهلاكي اليومي للمواطن الجزائري، لذلك نجد هناك ارتفاع في المساحات المخصصة لها مما ينعكس إيجابيا على الإنتاج، ارتفعت المساحة البطاطا إلى 161156 هكتار سنة 2013 مع تسجيل أيضا ارتفاع في الكمية المنتجة وصلت إلى 48865380 قنطار، لنسجل بعدها تراجع في كلا من المساحة والإنتاج للسنتين 2014 و2015 بمتوسط 154744.5 هكتار، 46065462 قنطار، لترتفع الكمية المنتجة بمعدل نمو إيجابي قدر بـ 4.84% سنة 2016 لتعاود الانخفاض مرة أخرى إلى حدود 460 مليون قنطار سنة 2017، لتبلغ أعلى مستوياتها بكمية منتجة بـ 50202499 قنطار نتيجة لارتفاع المساحة والمقدرة بـ 157864 هكتار وزيادة الغلة إلى 318 قنطار /هكتار ، كما أن التوجه نحو الاستثمار الزراعي في المناطق الصحراوية كان له فضل كبير في زيادة الإنتاج مادة البطاطا الموسمية في ولايات الوادي وعين الدفلة والبويرة والمعسكر وذلك راجع لملائمة الأراضي الصحراوية لمثل هذا النوع فهي أراضي الطمييية الخفيفة، والأراضي الصفراء المفككة جيدة التهوية حسنة الصرف، بعيدة مستوى الماء والأراضي، والخالية من الأملاح الضارة، بحيث تسمح هذه الأراضي بنمو الدرنات وزيادتها في الحجم بانتظام، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وارتفاع نسبة المحصول الصالح للغرض المنتج من أجله، كما تلجأ الجزائر إلى الاستيراد في أحيان معينة بسبب ممارسات التجار لسياسة الاحتكار،[1] ثم بدأ الإنتاج نحو الاتجاه التنازلي محققا معدلات نمو سلبية على النحو التالي: 7.18-% سنة 2020، 6.42-%سنة 2021، كما إرتفع الإنتاج البطاطا إلى 44.2 مليون قنطار سنة 2022 بقيمة قدرها 287 مليار دينار(43+%) كما تهدف الدولة إلى إنتاج 50 مليون قنطار في آفاق 2025.[2]

وجاءت هذه النتائج الإيجابية نتيجة لبرنامج المخصص لتطوير إنتاج بذور البطاطا ضمن برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي والذي تضمن حماية برنامج تكثيف البذور القاعدية بالنسبة لبرنامج تطوير شعبة بذور وشتلات البطاطا ويخص هذا البرنامج المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين، وقد شمل:

[1] Ftima Hadji, Op.cit, p 611.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

أولا: برنامج تطوير انتاج بذور البطاطا: ويقوم هذا البرنامج على:

أ-حماية برنامج تكثير بذور قبل قاعدية: من خلال إنشاء بيوت بلاستيكية بشكل إنفاق بغطاء مراقب، 30% دعم بسقف لا يتعدى 200000 دج بالنسبة للبيت البلاستيكي بمساحة 400 متر مربع.

ب-تأمين برنامج انتاج بذور قاعدية وقبل قاعدية بواسطة الرقابة الذاتية من خلال:

*تجهيز المخبر للمراقبة الذاتية الصحية لشتلات البطاطا، 30% دعم سقف لا يتعدى 3500000دج.

*عتاد التوضيب: 30% دعم سقف لا يتعدى 1500000دج.

ثانيا-برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: ويقوم هذا البرنامج على:

أ-تحضير التربة: الحرث العميق والحرث المتقطع يقدر الدعم بـ 2000دج للهكتار، أما العرق الميكانيكي أو اليدوي 30% دعم بسقف لا يتعدى 200000 دج، بالنسبة للبيت البلاستيكي يقدر الدعم بـ 3000 دج للهكتار.

ب-اقتناء واستعمال الأسمدة: يصل مستوى الدعم 20% من السعر، تبرم مديرية المصالح الفلاحية اتفاق مع التعاونيات والمجمعات المنظمة الحائزة على اعتماد من الوزارة الطاقة والمناجم.

ثالثا: برنامج تخزين البطاطا: يقوم هذا البرنامج على:

أ-منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد: وتضمنت منحة بسقف 0.75 دج للكغ للشهر في مدة أقصاها ستة أشهر لشتلات البطاطا المصادق عليها من الصنف(أ) والموجهة لتكثيف أو إنتاج بطاطا الاستهلاك، وكذا شتلات البطاطا المصادق عليها من صنف(ب) والموجهة لانتاج البطاطا الاستهلاك.

ب-منحة تخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد (سيريلاك 2): وتضمنت منحة بقيمة 1.8 دج للكلغ في الشهر موضوعة في أكياس شبكية، أما الغير معبئة بتقدم منحة بقيمة 1.5 دج للكلغ في الشهر.[1]

5. تطور إنتاج شعبة الأعلاف: تكتسي الأعلاف بأنواعها أهمية كبيرة في القطاع الزراعي فهي تعتبر مصدر أساسي لتغذية الماشية والأبقار ويتركز انتاجها في المناطق السهيبية، وتدخل في تركيبة الأعلاف مواد أولية على غرار الشعير، الذرة، النخالة، رغم ارتفاع انتاجها من سنة إلى أخرى حسب الشكل رقم (3-10) وبلوغها 52 مليون طن سنة 2019 إلا أن الجزائر تبقى تستورد الأعلاف بكميات كبيرة من طرف الديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن والذي يقوم ببيعها وفق أسعار مدعمة بـ 2500 دج للمواشي، 2800 دج لتغذية الأبقار.

الشكل رقم(3-10): تطور المساحة والإنتاج الأعلاف في الجزائر للفترة (2010-2021)

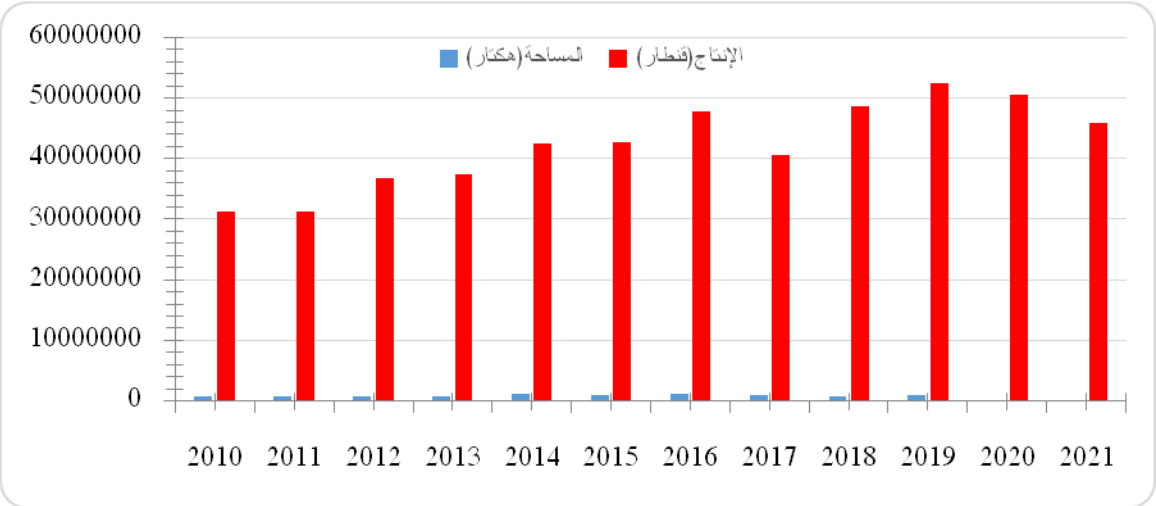

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225, p 21.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990, p 19.

الشكل رقم(3-11): تطور إنتاجية الأعلاف في الجزائر(2010-2021)

[1] زروت رضا، (ديسمبر 2018):"**محددات الإنتاج الفلاحي لثالوث الأمن الغذائي في الجزائر (القمح، البطاطا، الحليب)**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، (العدد 19)، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص 181-182.

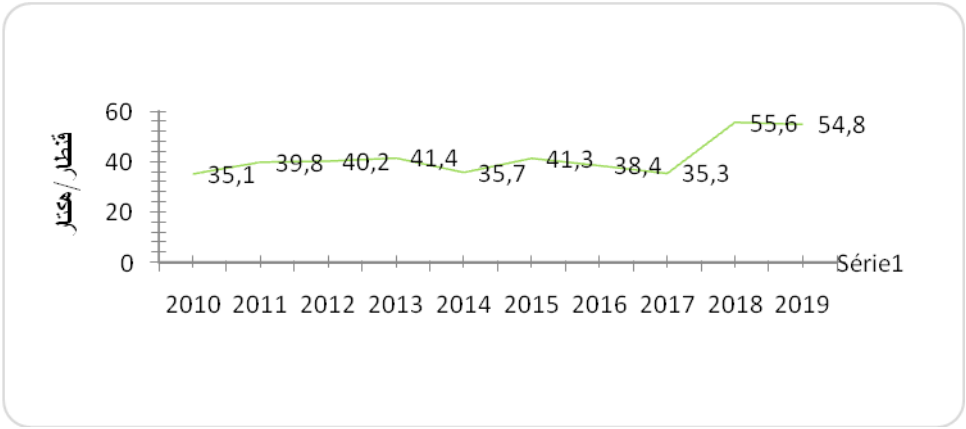

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.pp 22

تتكون الأعلاف من الأعلاف الطبيعية والأعلاف الجافة والخضراء المزروعة أو الاصطناعية، 75% من متوسط المساحة الأعلاف تستحوذها عليها الأعلاف الاصطناعية (الجافة والخضراء) والباقي مخصص للأعلاف الطبيعة (المروج الطبيعية، البور المقطوعة)، وتساهم الأعلاف الاصطناعية المحصودة في تغذية الحيوانات العشبية بنسبة متوسط 83% من إجمالي إنتاج الأعلاف، بينما إنتاج الأعلاف الطبيعية المكونة من المروج الطبيعية والمروج البور سوى 17% من متوسط انتاج الأعلاف.[1]

إن انتاج الأعلاف بأنواعها المختلفة في الجزائر عرف ارتفاعا خلال فترة المخطط الوطني للانعاش الاقتصادي لتصل إلى 37453480 قنطار سنة 2013 ثم قفزت إلى 47976405 قنطار سنة 2016، لتسجل تراجع سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 15.28-% لتعاود مجددا الارتفاع محققة أفضل النتائج سنتين 2018 و2019 على التوالي: 48792647 قنطار، 52608912 قنطار لكنها عاودت الانخفاض مجددا لتصل إلى 46050540 قنطار سنة 2021، بينما نجد المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف تأرجحت بين الزيادة والنقصان لترتفع إلى 916558 هكتار سنة 2012 ثم انخفضت قليلا بمعدل سلبي قدر بـ 1.36-% سنة 2013 لترتفع مرة أخرى محققة نتائج إيجابية بـ 1196748 هكتار سنة 2014، 1250945 هكتار سنة 2016 وهذا انعكاس للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي اعطى تسهيلات وتمويل أكبر للمربين من أجل توفير الأعلاف، والذي يهدف إلى تطوير الإنتاج الخاص بالمناطق الطبيعية وفي المحيط وتكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الرطبة وشبه الرطبة، إن نجاعة هذه الإجراءات تحت قيد الظروف

[1]Ons, statistique agricole superficies et productions 2010-2019, collection, p19.

المناخية الملائمة والتي تهدف في مجملها إلى إعادة تأهيل المحيط الفلاحي والحفاظ على الموارد الطبيعية(المياه والتربة) كأولوية في عملية التنمية المستدامة،[1] ثم تراجعت المساحة خلال فترة (2017-2018) محققة معدلات نمو سلبية قدرت بـ 8.08-%، 23.64-%، لترتفع سنة 2019 بـ 960237 هكتار بمعدل نمو إيجابي 9.36%.

أهم السياسات الدعم الموجه لشعبة انتاج الأعلاف في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:[2]

***تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف:**50% دعم بسقف لا يتعدى 6000دج/هكتار لكل مستثمر فلاحي بدمج الزراعات العلفية في أنظمة الإنتاجية.

***اقتناء آلة السيلاج:** 30% دعم بسقف لا يتعدى 43000 دج للمتثمرة الواحدة ولكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج.

***بناء المطمورات:** دعم بسقف لا يتعدى 500 دج للمتر المكعب إلى حد أقصاه 100000 دج للمستثمرة، ولكل مستثمر مربي يملك على الأقل(06) ست بقرات وهياكل ذات 250 متر على الأقل.

تميز انتاج الأعلاف بالتذبذب خلال فترة الدراسة، وهذا ما انجر عنه نقص المنتوج على مستوى الأسواق الوطنية الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد من طرف الديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن، وتبقى شعبة الأعلاف تعاني من العديد من المشاكل أهمها:[3]

- اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي من الموارد العلفية والاحتياجات العلفية بسبب تدني الإنتاجية.
- توسع فلاحة الأراضي على حساب الأراضي الرعوية.
- الرعي العشوائي والجائر.
- انحسار الغطاء النباتي الطبيعي في معظم البيئات الرعوية بصورة حادة ومستمرة بسبب التصحر والجفاف.
- أغلبية مربي الأبقار لا يملكون أراضي لفلاحة الأعلاف ويعتمدون على الأعلاف الجافة.

[1] زروت رضا، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] نفس المرجع، ص ص 185-186.

[3] نفس المرجع، ص 187.

– اهمال المنتجين للمواد العلفية الأكثر مردودا (الشوفان) التي تعتبر نبتة علفية معمرة يمكن قطف محصولها أربع مرات في السنة ويصل مردود علفي مرتفع يصل إلى 90 قنطار في الهكتار، كما تتميز بأنها مقاومة للجفاف وتعتبر مادة ايكولوجية تساعد في تهيئة الأراضي الموجهة للزراعة (تثبت التربة، توفر الأزوت وتقضي على الأعشاب الضارة).

6. تطور إنتاج شعبة الحمضيات: تنتشر زراعة الحمضيات في المناطق المعتدلة الدافئة مثل مناخ بلدان البحر الأبيض المتوسط، والجزائر تتميز بهذا المناخ فالحمضيات هي أحد الأغذية الأساسية في سلة المستهلك الجزائري، وتمتد زراعة الحمضيات من الجزائر العاصمة إلى تمنراست ومن تلمسان إلى الطارف.

الشكل رقم (3-12): تطور المساحة والانتاج الحمضيات في الجزائر للفترة (2010-2021)

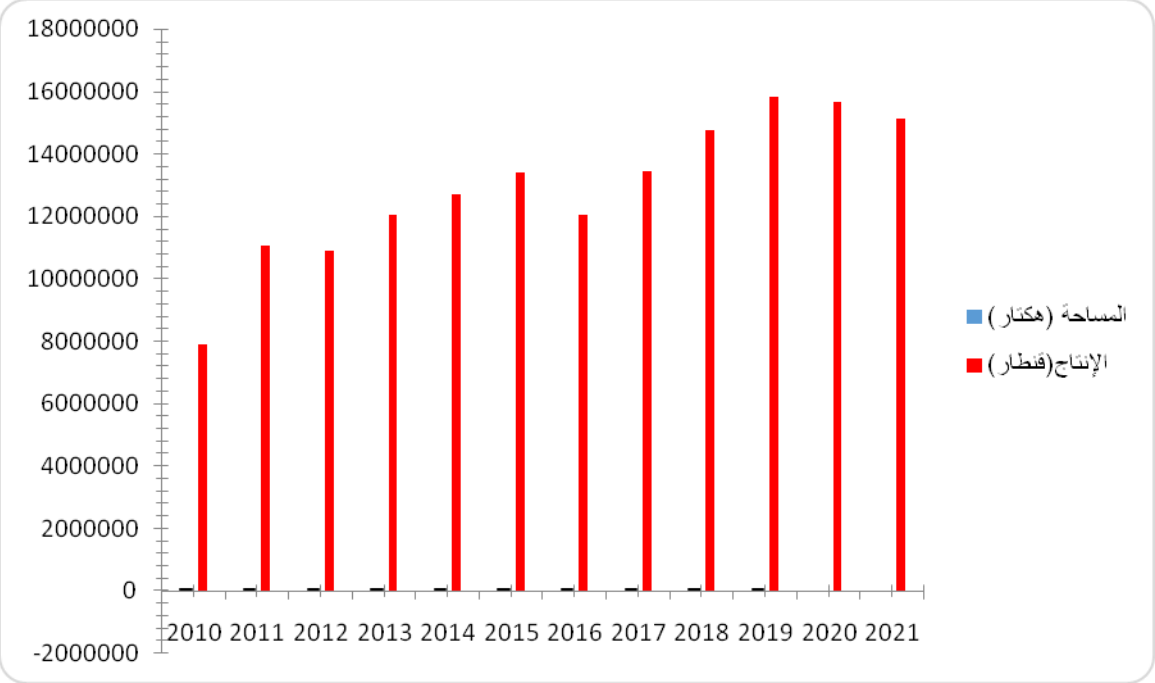

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.p 24.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990, p 20

الشكل رقم (3-13): تطور إنتاجية الحمضيات في الجزائر للفترة (2010-2019)

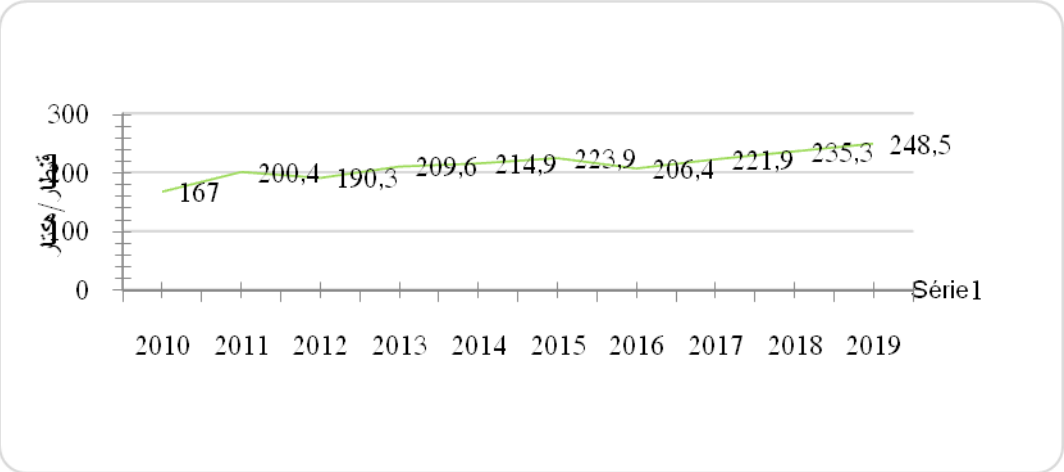

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.p 25.

تتميز الجزائر بمناخ ملائم لانتاج الحمضيات وهذا ملاحظ من حيث الكمية المنتجة المرتفعة من سنة إلى أخرى لتبلغ 12710030 قنطار سنة 2014 برغم من تسجيل انخفاض على مستوى المساحة المخصصة لزراعتها بـ 59151 هكتار بعدما بلغت أقصى مساحة لها سنة 2013 بـ 65353 هكتار، لترتفع الكمية المنتجة بنسبة زيادة بـ 5.58% سنة 2015 وتحقيقها إنتاجية قدرت بـ223.5 قنطار/هكتار لتحقق متوسط الفترة (2016-2018) بكمية منتجة قدرت بـ 13416327 قنطار، ومساحة 60553.66 هكتار، لترتفع مرة أخرى كلا من الكمية المنتجة إلى 15834931 قنطار(أعلى انتاج) والمساحة 63735 هكتار سنة 2019 بينما وصلت مردودية الحمضيات إلى 248.5 قنطار/هكتار، كما بدأت بالتراجع لكن بنسب ضئيلة جدا، وتضمن برنامج تطوير زراعة الحمضيات بعد سنة 2008 العديد من الإجراءات نلخصها كالتالي:[1]

-**إقتلاع مغروسات الحمضيات المستة:** حيث قدر الدعم بـ 70دج للشجرة المسنة بسقف 18000دج.

-**تجديد الغراسات:** وقدر الدعم بـ 30% بسقف 50 دج للجذل وبحد أقصاه 13000 دج للهكتار.

-**غراسات جديدة في المناطق الساحلية وشبه الساحلية:** بنسبة 60% وبسقف 25000 دج للهكتار.

7. تطور الأشجار المثمرة: تستحوذ الجزائر على مناطق ذو إنتاجية عالية فيما يخص الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف مثل التمور التي يتمركز انتاجها في الصحراء الكبرى والتي تعتبر أهم منتوج يتم زراعته في هذه المنطقة وتحديدا في كل من بسكرة، بوسعادة، وادي سوف، ورقلة، تقرت،

[1] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 270.

تادي ميزاب، أدرار، رقان، تيميمون، بشار، تمنراست، عين صالح، المنيعة، تنتج جميعها 800 صنف من التمور منها الجافة ونصف الجافة واللينة.[1]

الجدول رقم (3-9): تطور انتاج أشجار النخيل والزيتون في الجزائر للفترة (2010-2021)

المواسم الزراعية	النخيل			الزيتون		
	عدد الأشجار	الانتاج(كغ)	الإنتاجية(كغ/شجرة)	عدد الأشجار	الانتاج(كغ)	الانتاجية
2010	12355115	6447410	49.5	22497860	3112520	13.8
2011	12983418	7248940	55.8	24477420	6107755	25.0
2012	13791910	7893570	57.2	26517620	3938400	14.9
2013	14652380	8481990	57.9	27887830	5787400	20.8
2014	15090935	9343772	61.9	30527175	4828600	15.8
2015	15508590	9903770	63.9	32314075	6537246	20.2
2016	15733624	10295957	65.4	35507036	6964315	19.6
2017	15638606	10585587	67.7	36117825	6844606	19.0
2018	16138598	10947000	67.8	39593000	8607844	21.7
2019	16508912	11360249	68.8	43474114	8687541	20
2020	/	11519093	/	/	10795080	/
2021	/	11888030	/	/	7046195	/

Source :-ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225.p 34-39.

-ons, la production Agricole campagne 2020/2021, N°990,p 20

إن عدد أشجار النخيل قفز من 12355115 شجرة سنة 2010 إلى 16508912 شجرة سنة 2019، بينما إنتاج التمور تزايد سنة عن سنة ليصل إلى 9903770 كغ سنة 2015 بزيادة قدرها بـ 53.60%، ليحقق بعدها متوسط قدره بـ10609514.66 كغ للفترة(2016-2018) بإنتاجية قدرت بـ 67%، وواصل انتاج التمور في الارتفاع مسجلا معدل نمو إيجابي 9.23% للفترة (2019-2021) بمتوسط 11589124 كغ، فالجزائر تحتل موقعا متميزا ومتقدما في عدد أشجار النخيل وإنتاج التمور في العالم، إذ تحتل المرتبة السادسة من حيث جملة الإنتاج العالمي، والمرتبة الثانية على مستوى إفريقيا بعد مصر، وترجع أهمية ثروة النخيل كمحور أساسي تدور حوله الحياة في المناطق الصحراوية من خلال دورها في استقرار 2.2 مليون نسمة في هذه

[1] بوسالم بويكر، هبول محمد، (2017):"**أهمية إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة(1990-2016)**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، (العدد 03)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص ص 248-249.

المناطق وامتلاكها 16 مليون نخلة، تحاول الجزائر جاهدة في إطار برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته، مشروع غرس الأشجار المثمرة المقاومة عن طريق مشاريع المبادرة المحلية بهدف تنظيم النشاط الفلاحي في إطار متوافق ومتطابقا محليا، ويستهدف هذا المشروع امتصاص الأراضي البور أو ذات المردود الضعيف ومقاومة شح الأمطار والأبعاد المناخية وتعزيز الغطاء النباتي والغابي.[1]

لم تهتم الجزائر بتصدير التمور على شكل منتجات صناعية بل اهتمت بنظافتها وتعبئتها وتغليفها، على عكس لو تم دعم الفلاحين بمستلزمات تسويقها محليا وخارجيا لكان له شأن آخر في رفع ميزانية الدولة بأحد أهم صادرات السلع الفلاحية وتوفير دخل سنوي مناسب للفلاحين، نظرا لسمعة أسواق التمور الجزائرية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الآسيوية وغيرها، لذا عملت الجزائر مؤخرا على تصدير 2.1 مليون طن من السكر السائل المحول المنتج من أنواع مختلفة من التمور وبسقف قليلة الاستهلاك.[2]

ومن أهم الإجراءات المتخذة لتطوير الإنتاج المحلي من التمور ودعم الفلاحين وتوفير الإمكانيات اللازمة، والتي يمكن حصرها أهمها فيما يلي:[3]

أ).إعادة الاعتبار لبساتين النخيل: من خلال إجراءات التالية:

- **اقتلاع الأشجار المسسنة:** حيث قدر الدعم بـ 30% وبسقف 1200دج للنخلة.
- **تخصيب الأراضي بالرمل:** حيث قدر الدعم بـ10000دج للهكتار (2هكتار كحد أقصى).
- **الغراسات الجديدة:** يقدر الدعم بـ 30% وبسقف 70000 دج للهكتار (10 هكتار كحد أقصى).

ب).حماية النباتات: وتضمنت:

- إتلاف أشجار التخيل المصابة بمرض البيوض: قدر الدعم بـ 30% وبسقف 1400 دج للنخلة.
- إبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل: حيث يقدر الدعم بـ 30% وبسقف 5000 دج للهكتار.
- حماية عراجين تمر دقلة نور: يقدر الدعم بـ 30% وبسقف 12000 دج للهكتار بكثافة 120 نخلة.

[1] بوسالم بوبكر، هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[3] نفس المرجع، ص 269.

ج).توظيب التمور الموجهة للتصدير: وتضمن هذا الإجراء اقتناء العتاد لوحدات جديدة أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا حيث يقدر الدعم بـ 30% وبسقف 4000000 دج.

د).التصدير: ويتضمن إجراءات دعم قدرت بـ 5دج للكلغ بالنسبة للتمور على هيئة(أكوام) بالجملة أما بالنسبة للتمور الموضبة في علب وزنها 1كلغ أو أقل فقدر الدعم بـ8 دج للكلغ.

بينما نجد أشجار الزيتون في المناطق الشمالية خاصة مدينة البويرة والولايات المجاورة لها(بجاية، تيزب وزو، برج بوعريريج) التكتل الصناعي الناشئ لصناعة زيت الزيتون في الجزائر، حيث تحوز هذه المناطق على 51% من المساحة الإجمالية لأشجار الزيتون المزروعة في البلاد و65% من الإنتاج الوطني لزيت الزيتون، وذلك بإنتاج وطني متوسط يقدر بـ 30000 طن في السنة، وتقع أشجار الزيتون في هذه الولايات داخل دائرة نصف قطرها 100 كلم، حيث تعتبر هذه الولايات حوض لأشجار الزيتون بحكم أن معظم أشجار الزيتون تتركز فيها.[1]

أن عدد أشجار الزيتون فاقت بكثير أشجار النخيل لتصل إلى 43474114 شجرة سنة 2019 بعدما كانت 22497860 شجرة سنة 2010 على عكس انتاجها الذي تزايد في الفترة (2010-2020) محققا أعلى انتاج بقيمة 10795080 كغ لينخفض إلى 7046195 كغ سنة 2021.

ومن بين العقبات التي يواجها انتاج زيت الزيتون في الجزائر نجد:[2]

- استمرار تقلص المساحة الزراعية بسبب تدهور خصوبة التربة، التصحر، والتملح والعمران.
- نقص الدعم المقدم للمنتجين، وخاصة لصغار المزارعين لشراء المدخلات والحصول على القروض.
-الجفاف وشح الأمطار، وقلة الموارد المائية ما تسبب في تقلص كبير في عدد الأشجار و انخفاض انتاجها.

ولتجاوز هذه العقبات تسعى الجزائر إلى المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل شجيرات الزيتون لتحقيق انتاج 8.1 مليون قنطار آفاق 2019، وذلك حتى يكون لها القدرة على إنتاج 50

[1] حدادة فريد، بن رجم محمد خميسي، (سبتمبر 2019):"**إجراءات ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية شعبة الزيتون ومشتقاتها في الجزائر**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، (العدد 03)، جامعة أدرار، الجزائر، ص 52.

[2] بوسيف بوسدرة بوعزة، عبدوس عبد العزيز، (2022):"**تحليل القدرات التنافسية لزيت الزيتون الجزائري ومحددات الطلب على صادراته في السوق الكندية**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، (العدد 01)، جامعة سلطان شيبوت، الجزائر 3، الجزائر، ص 178.

مليون لتر من زيت الزيتون بقيمة تقدر بـ 14 مليون دولار، فهي تعمل حاليا على تركيز زراعة أشجار الزيتون بالإنتقال من الزراعة النصف المكثفة(200 شجيرة/هكتار) إلى الزراعة المكثفة (400 شجيرة/هكتار)، وهي بذلك تسعى لزرع 6.4 مليون شجيرة من الزيتون، الأمر الذي سيعطي فوائض إنتاجية تزيد من ديناميكية ونشاط مؤسسات التحويل التي تنشط في هذه الشعبة.[1]

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة محصول الزيتون في الجزائر، أهمها:[2]

– زيادة المساحة المزروعة وتكثيف مساحات التشجير، بهدف الوصول إلى 400 شجيرة في الهكتار.

– توعية المزارعين وحثهم على إتباع الطرق الصحيحة فيما يتعلق بعمليات إستعمال المبيدات والأسمدة، الجنى، الفرز، التعبئة والنقل، بهدف تقليل الفاقد، خفض التكاليف وزيادة التنافسية.

– تشجيع ودعم المكننة الآلية في الجمع (la mécanisation des récoltes) لمحصول الزيتون لزيادة مردوده وتسريع عملية قطفه وتقليل كلفة اليد العاملة.

– إعطاء دور أكبر للتعاونيات الفلاحية، خاصة في عملية التسويق لمنتجاتهم من المضاربة، وبذلك يضمن المزارع حصوله على أسعار أفضل.

– تدريب المزارعين وتوعيتهم بمواعيد وطرق القطف السليمة وأهمية عصر المنتجات بعد القطف مباشرة(لزيادة مردودية زيت الزيتون).

– زيادة عمليات الدعم الموجهة للمزارعين (تقدم الدولة بـ 30% لمشتريات المزارعين من شتلات شجيرات الزيتون).

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)

1.تطور الثروة الحيوانية في الجزائر:

إن الثروة الحيوانية لا تقل أهمية عن غيرها في زيادة الإنتاج الوطني من جانب الإنتاج الإنتاج الحيواني (حليب واللحوم) فالانتاج الحيواني يمثل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، فالجزائر تعمل على تبني رؤية إقتصادية بالمحافظة على شعبة التربية الحيوانية التي تزخر بها وعدم تعريضها للانقراض بتقديم الدعم الأعلاف (استيراد الذرة والصويا) سعيا منها تحقيق

[1] حدادة فريد، بن رجم محمد خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] نفس المرجع، ص 59.

الاكتفاء الذاتي، رفع العراقيل وتعزيز منظومة الإنتاج الحيواني خصوصا على مستوى المناطق السهبية والرعوية للوطن، ويمكننا استعراض وتحليل الثروة الحيوانية من خلال الشكل رقم (3-14).

الشكل رقم(3-14): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة (2010-2021)

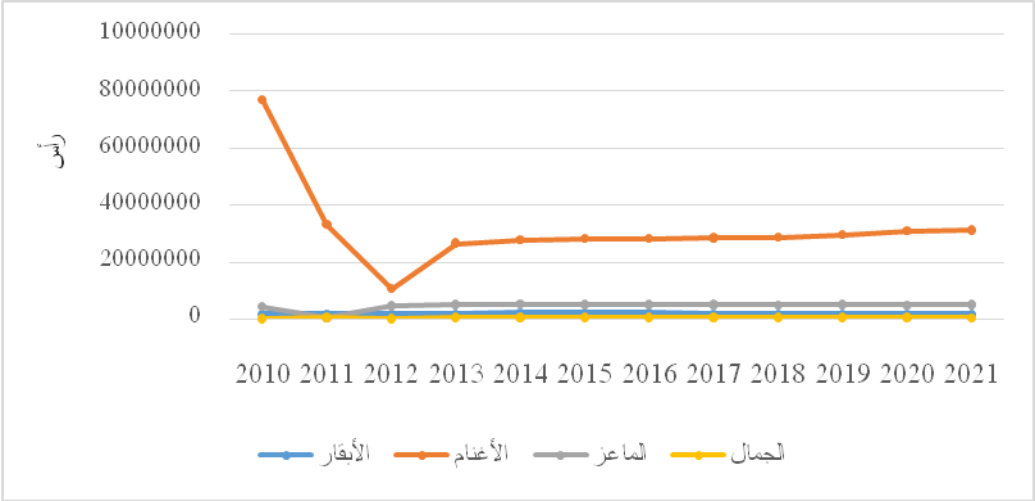

Source : -Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, statistique Agricole "superficies et productions " serie B,2016-2019

-ons,(janvier 2023) :«La Production Agricole Campagne 2020/2021»,N°976, P16.

-ons,(avril 2023) :«La Production Agricole Campagne 2020/2021»,N°990, P20.

1.1.تطور عدد رؤوس الأبقار: تم تسجيل نمو سلبي طفيف في عدد الأبقار المنتجة خلال (2010-2021) بـ 0.84-% مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ 2149549 رأس، لتبدأ بوتيرة متباطئة وتراجع في عدد الأبقار ابتداء من سنة 2017 ليصل عدد الأبقار إلى 1895126 رأس، لتسجل أسوأ النتائج سنتي2020 و2021 على التوالي بـ 1740183 رأس، 1732964 رأس بسبب تراجع في عدد الابقار الحلوب التي تمثل 52.2% من اجمالي الأبقار والتي انخفضت بنسبة 2.1%،[1] أضف إلى ذلك تزايد معدل ذبح الأبقار قصد توجيه لحمها إلى الاستهلاك

[1]Ons, (2023) :« **la production agricole camagne 2019/2020**», p11.

اليومي مع ارتفاع أسعار الأعلاف الذي يجعل المواليين غير قادرين على تحمل التكاليف الباهظة، الجفاف الذي يساهم بدوره في نقص العشب، عدم وجود أراضي واسعة وشاسعة مخصصة لرعاية الأبقار، ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية والدولية.

2.1. تطور عدد رؤوس الأغنام: تم تسجيل انخفاض كبير في أعدادها خلال(2010-2021)، لتنخفض من 77022668 رأس سنة 2010 إلى 10525199 رأس سنة 2012 وهو ما يمثل معدل انخفاض قدر بـ 86.33-% وهي نسبة انخفاض كبيرة بالنسبة لتربية المواشي ويمكن ارجاع الأسباب إلى الأعياد الدينية ورمضان الذي يكثر فيها استهلاك الأغنام خاصة الاستهلاك الأنثى الذي بدوره يؤثر سلبا على عددها، الأوبئة العابرة للقارات مثل الحمة القلاعية والطاعون صفار الخاص بالمواشي، تقلص المساحات الرعوية وجفافها والحرث العشوائي خاصة في المناطق السهبية، ارتفاع أسعار الأعلاف خاصة في السوق السوداء وعدم القدرة الحصول على الأعلاف المدعمة من طرف الحكومة الموجهة للتغذية الحيوانية بسبب المضاربة، مع بداية سنة 2014 ارتفع عدد رؤوس المواشي ليصل إلى 27807734 رأس لتستقر عدد رؤوس الأغنام خلال أربع السنوات (2015-2018) بحوالي 28 مليون رأس واستمرت في الارتفاع مسجلة أعلى عدد رؤوس بـ31127845 رأس سنة 2021 علما أن 62.6% من مجموع الأغنام نعاج بلغ عددها 19.3 مليون رأس سنة 2020 مقابل 18.5 مليون رأس سنة 2019 بزيادة قدرها 4.3%،[1] وعمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2022 إلى اجراء عملية إحصاء المواشي الهدف منها تدعيم المربين الحقيقين والاستفادة من الحوافز المقدمة لهم من طرف الدولة والحد من التهريب خارج الحدود.

3.1.تطور عدد رؤوس الماعز: هي الأخرى سجلت تذبذب في عدد رؤوسها بين الارتفاع والانخفاض بمعدل زيادة قدر بـ 17.20% مسجلة أدنى قيمة لها سنة 2011 بـ 441102 رأس ثم ارتفعت لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 5129839 رأس (بفضل برنامج تطوير تربية الغنم والماعز) لتعاود الانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2015 و2016 بـ 4934701 رأس لكل سنة، لتسجل ارتفاع سنة 2017 بـ 5007894 رأس لكن هذا لم يتم طويلا لتنخفض مجددا سنة 2020 إلى 4908168 رأس مسجلة بعدها معدل نمو إيجابي قدر بـ 2.37% سنة 2021.

[1] Idem, p 10.

4.1.تطور عدد رؤوس الجمال: سجل بعض التذبذبات في عدد رؤوس المنتجة مسجلا أدنى قيمة له سنة 2012 بـ 14034 رأس ليعاود الارتفاع السنوات اللاحقة بـ 381882 رأس خلال سنة 2017 و417167 رأس سنة 2019 ليرتفع سنة 2020 إلى 435214 رأس بنسبة زيادة قدرت بـ 4.34%(زيادة كمية الأعلاف للجمال لتصل إلى 4كغ في اليوم)، لتنخفض سنة 2021 إلى 285010 رأس وهي قيمة لم تسجلها منذ سنة 2013.

2. تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر:

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني من اللحوم البيضاء والحمراء فهي الأخرى عرفت ارتفاع في الكمية المنتجة منها وهذا راجع إلى زيادة الدعم المخصص للفلاحين من حبوب الشعير المدعم بتكلفة 2000 دج لفائدة مربي المواشي والأبقار، كما تعمل الوزارة على استيراد الأبقار الحوامل لرفع انتاج الحليب وزيادة الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء.

الشكل رقم (3-15): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة (2010-2020)

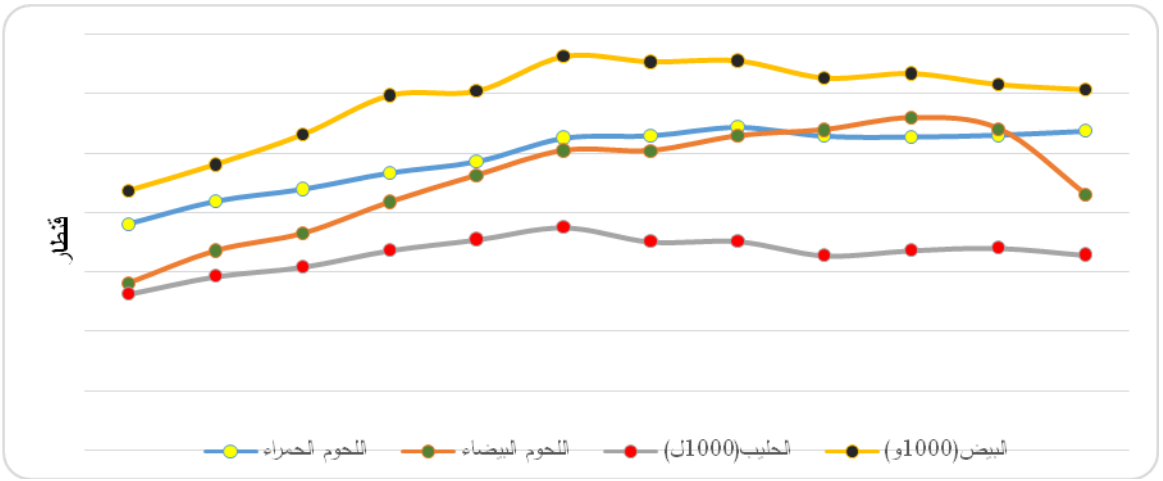

Source : -ons,les statistique deL'agriculture, Les Productions Vegetales Et Animales,Rétrospective 2010-2019,Collection nº 225, p 52.

-ons,(janvier 2023) :«La Production Agricole Campagne 2020/2021», N°976, p17.

1.2.تطور انتاج اللحوم الحمراء: سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكمية المنتجة حيث قدرت زيادة إنتاجها خلال السنوات (2010-2021) بـ 40.88% وهو ما يعادل 1560256 قنطار وهي كمية معتبرة استطاعت تغطية السوق الوطنية وعدم اللجوء إلى الاستيراد، مسجلة أدنى قيمة سجلت سنة 2010 بـ 3816124 قنطار ثم استمرت في الارتفاع مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 5439024 قنطار ثم انخفضت سنتي 2018، 2019 بمتوسط قدر بـ 5283352 قنطار لترتفع

مجددا سنة 2021 إلى5 مليون و376 ألف قنطار مسجلة زيادة قدرها 1.76%، يعتمد زيادة إنتاج اللحوم الحمراء على مدى تطور الثروة الحيوانية بنفس المعدل أو تراجع في أوزانها ولاسيما أوقات الأوبئة والجفاف، كما أن زيادة ذبح أنثى الأبقار والماشية في السنوات الأخيرة (الأفراح والمواسم الدينية) له دور كبير في تراجع الإنتاج الحيواني بالإضافة إلى انتشار المذابح الغير الشرعية، كل هذه العوامل تؤثر سلبا على تطور الثروة والاقتصاد الوطني وهذا ما تعرضت له الجزائر مؤخرا من ارتفاع كبير في أسعار اللحوم الحمراء ليصل سعر الكليوغرام إلى 3000 دج وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن، ومن بين الأسباب التي أدت لذلك عدم اتباع طرق الحديثة في تربية المواشي(نظام الرعي البدوي)، نقص الرعاية الصحية للقطعان مما يجعلها أكثر عرضة للأمراض والأوبئة، ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة، تدهور المناطق الرعوية بسبب الجفاف، المضاربة التي يستخدمها بعض الموالية أدى بالحكومة إلى رفع التجميد على قرار منع استيراد اللحوم بأنواعها لمواجهة زيادة الطلب المحلي (مليون طن سنويا)،[1] ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2022 وصل إلى 5.7 مليون قنطار، وتهدف الحكومة لتحقيق إنتاج قدره 6.5 مليون قنطار من اللحوم الحمراء في آفاق سنة 2025.[2]

لتخفيف ارتفاع الحاد في الأسعار اللحوم، قامت الدولة بإجراء ضمن مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 والمتضمن إستيراد اللحوم الحمراء مع تخفيض الحقوق الجمركية من 30 إلى 5% الساري المفعول ابتداء من أول مارس 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2024، مع العمل على توفير الظروف المناسبة لاسترجاع توازن سوق اللحوم الحمراء وفتح باب استيراد اللحوم كإجراء ظرفي تم إتخاذه بعد معاينة دقيقة لنتائج الإحصاء الدقيق للمواشي الذي قامت به الحكومة في نهاية سنة 2022، حيث خلصت إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى 21.7 مليون رأس.[3]

2.2.تطور إنتاج اللحوم البيضاء: سجلت ارتفاع مستمر في انتاجها فهي تمثل المادة الأساسية بالنسبة للمواطن الجزائري لذلك يعرف انتاجها زيادات ملحوظة من سنة إلى أخرى (برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة) محققة معدل نمو إيجابي في العموم قدر بـ 53% خلال عشر السنوات الأخيرة بفضل تقديم الدعم في إطار البرامج الاستثمارية العمومية من توفير الظروف

[1] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (10 أكتوبر 2023)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المناسبة والمواتية لتطوير تربية الدواجن، لترتفع سنة 2014 إلى 4634522 قنطار بعدما كانت قد سجلت متوسط قدر بـ 3503885.75 قنطار للفترة (2010-2013)، ثم ارتفعت سنة 2016 بـ 5049188 قنطار لتسجل بعدها زيادة بـ 7.02% سنة 2018 لتحقق أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 5602253 قنطار لتتراجع سنتي 2020 و2021 بـ 5415863 قنطار، 4308462 قنطار، ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء سنة 2022 وصل إلى 4.7 مليون قنطار، وتسعى الحكومة إلى تحقيق إنتاج قدره 6.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء في آفاق سنة 2025،[1] رغم هذا الإنتاج إلا أننا سجلنا ارتفاع كبير في أسعار الدواجن في الآونة الأخيرة ليقفز سعره إلى 600 دج للكيلوغرام بسبب اختلال بين العرض والطلب على الإنتاج وتآثيره على تقلبات أسعار بيع الدواجن في الأسواق، مما يؤدي إلى خسائر لدى البعض وانسحابهم نهائيا من عملية الإنتاج، وهذا بالرغم من إقرار الدولة لآلية معينة(نظام السيربالاك) لضبط أسعار اللحوم واستقرارها انطلاقا من سنة 2010 عبر توقيع اتفاقيات بين المنتجين وأصحاب غرف التبريد والإدارة إلا أن الإقبال عليها كان ضعيفا،[2] كذلك موجات الحرارة الشديدة كان لها دور أساسي في نفوق عدد كبير من الدواجن في المزارع، تفشي بعض الأمراض مثل "إنفلونزا الطيور" على مستوى الكتاكيت، المضاربة، غلاء الأعلاف الدواجن(الذرة والصوجا المستوردة)، لذلك لجأت الدولة إلى فتح استيراد اللحوم البيضاء المجمدة لتغطية حجم الطلب المتزايد في السوق الوطنية وخفض الأسعار.

3.2. تطور إنتاج البيض: عرف انتاج البيض خلال فترة (2010-2021) نمو إيجابيا بـ38.91% مسجلا سنة 2012 انتاج قدره 5326572 ألف وحدة لترتفع سنة 2014 إلى6060558 ألف وحدة لتحقق أعلى كمية منتجة بـ 6644517 ألف وحدة سنة 2015 لنسجل بعدها تراجع في الكمية لتصل إلى 6280856 ألف وحدة سنة 2018 واستمرت في الانخفاض إلى 6084010 ألف وحدة سنة 2021، فارتفاع أسعار الدواجن أثر على أسعار البيض الذي وصلت الصفيحة الواحدة 700 دج وذلك لارتباطه بتربية شعبة الدواجن، إلا أن هذا النوع من الإنتاج يعاني من العديد المشاكل التي تعيق المربين والمستثمرين في زيادة إنتاجه، ضعف التسويق في حالات الفائض ولاسيما في فصل الصيف مع ارتفاع درجة الحرارة.[3]

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[3] نفس المرجع، ص 176.

4.2. تطور انتاج الحليب: تعرف هذه المادة نقصان في السوق الوطنية رغم توفر وزيادة في عدد الأبقار الحلوب المستوردة، إلا أن هذا لم يحقق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة مما يضطر بالدولة لاستيراد كميات كبيرة منها وذلك لتغطية العجز الحاصل على مستوى المحلي، وهذا ما يفسره قلة الكميات المنتجة لهذه المادة التي تتمركز في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية وترتبط أساسا بمناطق الإنتاج العلفي، مسجلا للفترة (2010-2014) متوسط قدره 3112990.4 ألف لتر لترتفع إلى أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ 3753766 ألف لتر بمعدل زيادة قدر بـ 20.58%، لكن هذا لم يستمر طويلا ليسجل تراجع في الكمية المنتجة بـ 3521210 ألف لتر سنة 2017، ووصل عدد رؤوس الأبقار المنتجة للحليب نحو 971.663 رأسا وعدد النعاج 17709588 رأسا فيما قدر عدد رؤوس الماعز المنتجة للحليب بـ 2.949.646 رأسا فيما قدر عدد النوق(جمع ناقة) المنتجة للحليب فقد بلغ 207.884 رأسا،[1] كما تم تسجيل 3367908 ألف لتر سنة 2019 ليرتفع قليلا بـ 1.10 % سنة 2020، لكنه سجل معدل نمو سلبي سنة 2021 بـ 3.5-% ، إن دعم الدولة المخصصة لتطوير شعبة الحليب بواسطة (ONIL) تعمل وفق آليتين أساسيتين هما: دعم استيراد مسحوق الحليب لمواصلة تسقيف سعر حليب الأكياس المبستر وتقديم إعانات لمختلف المتعاملين لتشجيعيهم على زيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية في هذا المجال (زيادة الإنتاج الوطني، تقليص الواردات، تحقيق الإمتفاء الذاتي) خلق نسيج صناعي مندمج بين قطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية مما يسهم في تقليص تبعية الصناعة الوطنية للأسواق الخارجية،[2] كما يقدر الملبنات التي تعمل بطاقتها الكاملة بـ 20% من الملبنات (أغلبها ملبنات عمومية) بينما يعمل 80% بأقل من 50% من طاقتها الإنتاجية إضافة إلى ذلك يخضع إنتاج الألبان إلى برنامج مساعدات بهدف تحديثه وزيادة إنتاجه (مكافآت تحفيزية للإنتاج والتسليم، استيراد الجينات) لكنه يظل إلى حد كبير أقل من احتياجات الاستهلاك المحلي، حيث تستورد الجزائر 60% من استهلاكها من الحليب في صورة مسحوق، وقدر متوسط النمو السنوي لسوق منتجات الألبان بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الماضية،[3]إضافة إلى ضعف مردود الأبقار

[1] رحال فاطمة، بلورغي نادية، (2022):"**استشراف الفجوة الغذائية للحليب في الجزائر أفاق 2022**"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 16، (العدد 01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 579.

[2] سالم محادي، مهني بوريش، (2020):"**تقييم أداء شعبة الحليب الجزائرية في ضوء السياسة الجديدة لتطويرها**"، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 04، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص 133-134.

[3] أنظر إلى:

في انتاج الحليب فمعدل انتاج الأبقار تقريبا 15 لترا لكل بقرة في مقابل 40 إلى 60 لترا بالنسبة للمعدل العالمي، ويرجع السبب في ذلك لغلاء سعر الأعلاف وانخفاض جودتها، قلة المساحات الخضراء وانعدامها في أغلب المناطق ساهم في قلة منتوج الحليب بنسبة 50%، وهذا له علاقة بقلة مياه السقي وتقلص المساحات الرعوية وغياب الاستغلال الأمثل لها.[1] رغم هذه العراقيل والمشاكل تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج الوطني من الحليب الطازج وتقليص استيراد مسحوق الحليب بهدف إنتاج 3.4 مليار لتر من الحليب سنويا.[2]

المطلب الثالث: تطور مساهمة القطاع الزراعي لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (2010-2019)

1.مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام: استمرار تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2021) كان للدولة دور رئيسي لتوجيه الأنشطة الزراعية وتنشيطها مما أدى إلى زيادة عوائد القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3-16): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام في الجزائر (2010-2021)

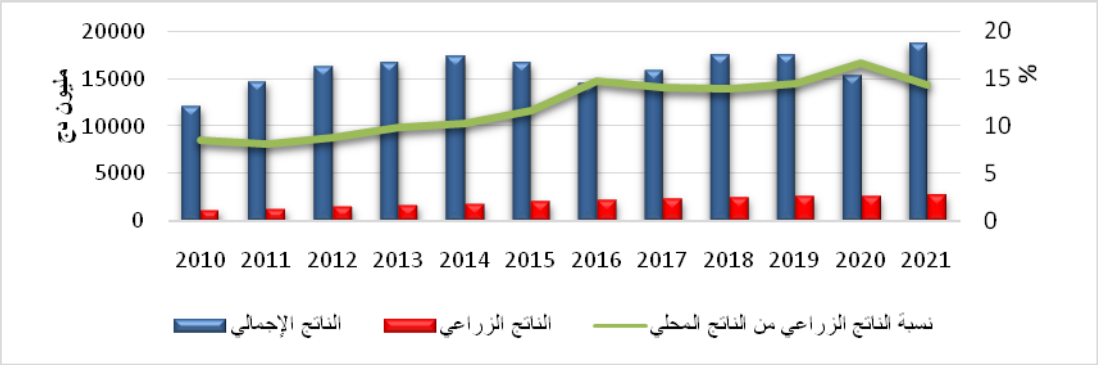

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- Les competes économiques en volume de 2000 à 2015, Les competes économiques en volume de 2016 à 2019, Les competes économiques en volume de 2019 à 2021.

-زقاي وليد، (2020):"**أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر**"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 13، (العدد01)، جامعة حمة الأخضر، الوادي، ص 26.

-Minstére de l'agriculture de la France, (2022) :« les politique agricoles a travers le monde"algérie», Récupéré sur: http://agriculture.gouv.fr/politiques-agricoles-fiches-pays-

[1] رحال فاطمة، بلورغي نادية، مرجع سبق ذكره، ص 580.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

نستخلص من الشكل رقم (3-16) أن الناتج الزراعي حقق خلال فترة (2010-2021) تطورا ملحوظا قدرت الزيادة الإجمالية بـ 164%، ليسجل حوالي 2688.3 مليون دينار سنة 2021 بعدما كان 1015.3 مليون دينار سنة 2010، إن تحقيق هذا النمو يرجع بالأساس إلى مساهمة الدولة في الاستثمار الزراعي عبر برامج الإنعاش الاقتصادي (برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي) وخاصة برنامج توطيد النمو الذي عرف خلاله الناتج الزراعي قفزة نوعية، وتعمل الحكومة على تشجيع الاستثمار الزراعي من خلال تقديم العديد من الامتيازات الزراعية على غرار تخفيض الضرائب، تقديم القروض، عقود إيجار للعقار الفلاحي، بالإضافة إلى توجيه الاستثمار الزراعي نحو تطوير الشعب الاستراتيجية (القمح اللين، الذرة، السكر،...) خاصة في المناطق الصحراوية التي أثبت ناجعتها في توفير مختلف المحاصيل الزراعية، ولكي تستطيع الجزائر تفعيل القطاع الزراعي لابد لها من عناصر أساسية لتحقيق ذلك.

أما نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت عاما بعد عام بفضل السياسات الزراعية الجديدة، ولكنها لم تلبي المتطلبات المتوقعة ولم تعكس الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع، فسجلت سنة 2010 بـ 8.5 % وبدأت في الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2020 بـ 16.67% ثم انخفضت لتحقق سنة 2021 مساهمة قدرت بـ 14.4 % وهو ما يمثل 2688.3 مليون دج، رغم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام نسبة 14 % إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الإستراتيجية كالمحروقات والصناعة والخدمات، الخدمات السوقية (32 %)، قطاع المحروقات (22.9%)،الأشغال العمومية (14%)، الصناعة (6%).[1]

2.تطور اليد العاملة الزراعية: أدى تطبيق الجزائر لسياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى زيادة اليد العاملة في القطاع الزراعي من خلال جذب وتحفيز العديد من الفلاحين للاستثمار الزراعي بتقديم تسهيلات مالية ومنح قروض وإصدار قوانين خاصة قانون استصلاح الأراضي.

الشكل رقم(3-17): تطور اليد العاملة الزراعية في الجزائر للفترة (2010-2018)

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، (2019): على الموقع:www.ons.dz

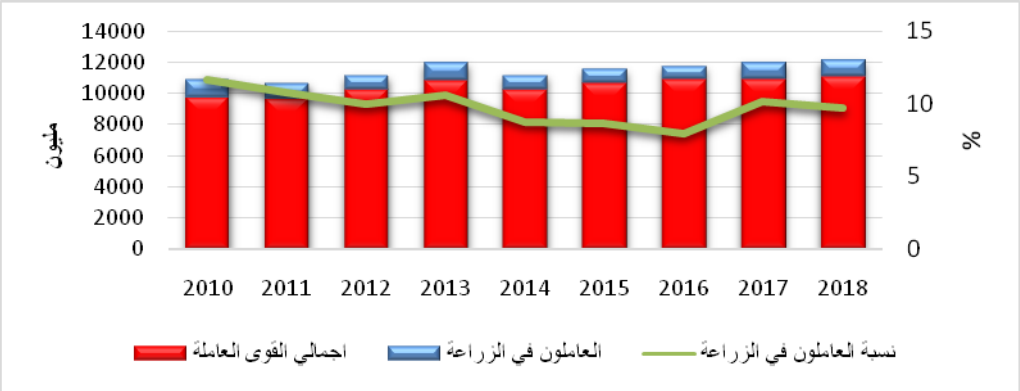

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:www.ons.com بتاريخ 2020/10/10

زادت القوى العاملة من خلال توفير فرص العمل للمزارعين والتي بلغت النسبة الأكبر منها خلال فترة(2010-2018) سنة 2010 بـ 11.67% ما يمثل 1136 مليون عامل بسبب زيادة الاستثمارات الزراعية، ثم بدأت في التراجع حيث وصلت إلى 7.98% سنة 2016، ثم عاودت الارتفاع سنتي 2017 و2018 مسجلة على التوالي 10.15% و9.7%، يمكن ارجاع أسباب الانخفاض أو التذبذب لليد العاملة الزراعية في الجزائر إلى مجموعة من العوامل أهمها: أن معظم أصحاب المزارع لا يقدمون أي عقود لمستخدميهم تضمن لهم بعض حقوقهم على غرار التسجيل في الضمان الاجتماعي، كما أن هجرة الشباب من قطاع الزراعة بسبب قروض الدعم للشباب (لونساج) لإنشاء مشاريع خاصة.[1]

المبحث الثالث: الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، تزايد الطلب على الوقود الحيوي مدفوعا بعدة عوامل منها الاقتصادية والبيئية مثل ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي شكلت أهم العوامل التي دفعت الدول نحو انتاج الوقود الحيوي، الذي ساهم بدوره في دفع أسعار المواد الغذائية نحو الارتفاع مما قوض الأمن الغذائي في العديد من الدول وخلق قضية " الغذاء مقابل الوقود الحيوي" ، فإنتاج الوقود الحيوي يخلق نوعا من المنافسة بين المحاصيل الزراعية المخصصة له والمحاصيل الموجه للغذاء، بل تعداه إلى تقليص

[1] خالد بن جلول وآخرون،(30-31 أكتوبر 2019):" **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج**"، مؤتمر اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمه لخضر، الوادي، ص 664.

المعروض السلعي من المواد الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وزيادة فاتورة واردات الدول المستوردة والتي عادت ما تكون من الدول النامية.

المطلب الأول: انتاج الوقود الحيوي في العالم وتأثيره على متطلبات الأمن الغذائي

إن توجيه المواد الأولية الزراعية نحو انتاج الوقود الحيوي له العديد من التأثيرات على المستوى القطاع الزراعي العالمي من حيث تقليص المساحات الزراعية، نقص في الكميات المنتجة، وأهمها ارتفاع أسعار هذه المواد عالميا وأثرها على الأسعار في الأسواق المحلية مما يشكل تحديا للدول على توفير الغذاء للأفراد وزيادة العملة الصعبة.

1.أسباب ارتفاع المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية: ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية له العديد من أسباب التي تكمن في زيادتها، هناك عوامل متعلقة بنقص العرض السلعي من المواد الزراعية وأخرى متعلقة بزيادة الطلب في المنتجات الغذائية المرتبطة بزيادة النمو السكاني الذي يزيد من الاعتماد على الأغذية، ويمكننا القول أن هناك عوامل أخرى متداخلة مع بعضها البعض تساهم في زيادة الأسعار السلع الغذائية من أهمها:

1.1.النمو الاقتصادي والسكاني: أدى النمو الاقتصادي السريع وارتفاع مستويات المعيشة في الاقتصاديات الناشئة، خاصة في الصين الشعبية والهند إلى الضغط على مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية مما تسبب في نمو الطلب على السلع الغذائية بشكل أسرع من عرضها (استهلاك الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية)،[1] حيث ظهرت طبقة متوسطة لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة تتمتع بقدرة شرائية عالية، أدى ذلك لإحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارعين (القمح، الأرز والألبان واللحوم).[2] كما أنه شهدت هذه دول نمو اقتصادي لا بأس به بتحقيقها معدلات نمو مرتفعة حيث زاد الناتج المحلي الحقيقي لكل منهما بمعدل قدره 9% سنويا، كما تمتعت دول جنوب الصحراء الإفريقية بمعدل نمو قدره 6% سنويا، وحققت 22 دولة من بين 34 دولة نموا يتراوح ما بين 5% إلى 16%.[3]

---

[1]Timmer C. Peter, (2008) : «**causes of High Food Prices**», Economics Working Paper Series, N° 128, Aian Development Bank ADB, Manila, filippines, P 8.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (يناير 2009):" **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**"، جامعة الدول العربية، السودان، ص5.

[3] بوشريط فيرزو، مرجع سبق ذكره، ص 125.

2.1.الظروف المناخية: لقد أثرت تقلبات الظروف المناخية (جفاف، تصحر، ارتفاع درجات الحرارة،....) على الإنتاج الزراعي في جميع بلدان العالم وذلك لحساسية هذا القطاع للتغير المناخي، حيث تشير الأدلة إلى أن عدد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المعرضة للأحوال المناخية القصوى قد ارتفع من 83% من البلدان خلال الفترة (1996–2000) إلى 96% في الفترة(2011–2016)،[1] كما يشير تقرير لمنظمة الفاو إلى إن درجات الحرارة سوف تزيد بنحو درجة مئوية واحدة بحلول عام 2030 وبدرجتين مئويتين في نهاية القرن القادم ولهذه الارتفاعات تأثير سلبي على السلع الغذائية المعروضة بسبب نقصها في الأسواق الأمر الذي يزيد في ارتفاع أسعارها، فالظروف المناخية يعتبرها البعض السبب الرئيسي لتقلبات الإنتاج الزراعي وأسعاره من عام إلى آخر في البلدان المتقدمة والنامية على حدى السواء،[2]من انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية، تدهور خصوبة الأراضي، انتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية.[3]

3.1.الطاقة الحيوية: إن البحث عن موارد طاقوية جديدة، وإيجاد حلول لمشاكل التلوث البيئي وقضية الاحتباس الحراري، لذا تم انتاج ما يعرف بالوقود الحيوي وهو الوقود المستخرج من الكتلة الحيوية سواء للنقل أو لأغراض الحرق، وينتج من المنتجات الزراعية والحرجية أو حتى النفايات والمخلفات الصناعية، و لقد ازداد إنتاجه خاصة من السلع الزراعية الأساسية مما أثر سلبا على كمية المعروض منها في الأسواق الدولية وبدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها و سبب أضرار للدول المستوردة للسلع الغذائية الاستراتيجية،[4] حيث يحتل القمح المرتبة الأولى في المواد الزراعية المستخدمة في إنتاج الإيثانول الحيوي بنسبة 70% بدول الاتحاد الأوروبي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فينتج الايثانول الحيوي بنسبة 97% من الذرة، في حين أن زيت الديزل الحيوي ينتج من فول الصويا بنسبة 8.2%، أما في البرازيل فيعتمد كليا على قصب السكر.[5]

---

[1] نفس المرجع، ص126.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (أيار 2003):" **تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي وانعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام، لجنة الأمن الغذائي العالمي**"، الدورة التاسعة والعشرون، روما، من 12 إلى 16 مايو.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021):" **أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، ص 4.

[4] بوشريط فيروز، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[5] نفس المرجع، ص 133.

4.1. تناقص المخزون السلعي للمواد الغذائية الرئيسية: إعتبر إنخفاض في إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية خلال سنتين 2005 و2006 عاملا أوليا من عوامل الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء، فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة بلغت 4% و7% على التوالي في هذين السنتين، وتلعب المخزونات دورا رئيسيا في تحقيق توازن الأسواق والتخفيف من تباينات الأسعار، وعند حدوث حالات نقص في الإنتاج لسنوات متتالية في البلدان المصدرة الرئيسية تصبح الأسواق الدولية عادة أكثر شحة ويزداد تقلب الأسعار،[1] وسجلت مخزونات الغذاء العالمية تراجع لثلاث السنوات الأخيرة فإنخفاض إمدادات الحبوب العالمية أدى إلى إنخفاض النسبة الاجمالية للمخزونات إلى استخدام السلع الغذائية (مقياس للإمدادات بالنسبة للاستهلاك) إلى 27%، وعلى الرغم من إنخفاض هذه النسبة عن مستواها المرتفع البالغ 30.6% والمسجل سنة 2017 فإن النسبة أعلى بكثير من مستواها القياسي المنخفض البالغ 17.2% المسجل سنتي 2006-2007.[2]

5.1.جائحة كورونا: أدت جائحة كورونا إلى تراجع الأمن الاقتصادي والصحي والغذائي لملايين البشر، مما دفع نحو 150 مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع مما تسبب في تراجع الدخول وتعطل الأسواق والإمدادات بسبب القيود المفروضة على التنقل خلق نقصا في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار على المستوى المحلي فقد ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 14% العام الماضي،[3] كما سببت هذه الأزمة حالات ركود حادة أثرت سلبا على الإنتاج ومعدلات الاستثمار والتجارة العالمية سواء للبلدان الصاعدة أو النامية، حيث يحتمل أن ينخفض الناتج المحلي بها بنحو 8%، أما الدول المصدرة للطاقة فقد تصل نسبة الانخفاض هذه إلى نحو 11%.[4]

6.1.الحروب والصراعات الإقليمية: لقد أثرت الحرب الأخيرة بين الأوكرانيا وروسيا بشكل كبير على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والزيوت النباتية في الأسواق الدولية باعتبارهما أكبر مصدرين لهما في العالم، ارتفعت الأسعار العالمية للقمح والذرة بنسبة 35% في المتوسط وأسعار الأغذية بنسبة 5%، ساهمت هذه الحرب في ارتفاع أسعار القمح والذرة بنسبة

---

[1] نفس المرجع، ص ص134-135.

[2] موقع البنك الدولي، "تراجع أسعار المواد الغذائية، لكن المخاطر لا تزال مرتفعة" على الموقع:https://blogs.worldbank.org

[3] البنك الدولي، أزمة فيروس كورونا تؤجج ارتفاع أسعار الغذاء لأشد سكان العالم فقرا، على الموقع:-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/azmt-fyrws-kwrwna-twjj-artfa-asar-alghdha-lashd-skan-alam-fqra

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2022):" **البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي**"، السودان، ص 23.

35%، كما أدى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والوقود إلى زيادة التضخم بمقدار ثلاث نقاط مئوية سنة 2022، و2.3 نقطة مئوية سنة 2023، كما أن لهذه الحرب آثار إجتماعية سلبية على الطبقة الفقيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتي أغلبيتها تكون دول مستوردة لكلا النوعين مما سيقوض القدرة الشرائية للأفراد وزيادة أعباء على ميزانيات هذه الدول[1]، على سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 17% في مصر، نجد في السودان ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة 70% إلى 80%.[2]

أضف إلى ذلك، هناك عوامل أخرى تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية منها:

– تخفيض الدعم الحكومي الممنوح للقطاع الزراعي في معظم الدول النامية، نتيجة لاتباع ساسيات التحرر الاقتصادي وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مما ساهم في ارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية المصاحبة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع أسعار السلع الزراعية.[3]

– تسبب ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع أسعار المواد الغذائية من خلال اتجاهين أولهما هو استخدام الطاقة في المعدات الزراعة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، أما الاتجاه الثاني هو دفع الدول المتقدمة إلى البحث عن مصادر طاقة جديدة منها انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى تحويل جزء كبير منها نحو خزانات السيارات والمحركات بدلا من استهلاكها البشري.[4]

من خلال تحليل هذه العوامل المؤثرة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية فهي كثيرة ومتنوعة لا يمكن التفريق بينهما، لكن هناك عامل له أثر كبير على الإنتاج الزراعي العالمي (المعروض السلعي) وهو الوقود الحيوي فالنمو القوي في الطلب عليه زاد من حدة الأسعار الأغذية وتأثيرها السلبي في الدول النامية خاصة المستوردة مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، تقليص قدرة الحصول على الغذاء، قوض أمنها الغذائي على عكس الدول المتقدمة خاصة المنتجة للوقود

[1] الأمم المتحدة "الاسكوا"، "**آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية**"، ص ص 1-2.

[2] نفس المرجع، ص 5.

[3] بن عيشى بشير، بن عيشى عمار، (2013):" **ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وسبل مواجهته**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 01، (العدد 02)، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص73.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2022)، مرجع سابق ذكره، ص5.

الحيوي فهي حققت مكاسب كبيرة من هذا الوقود، لذا ارتأينا إلى دراسة تأثير الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية والأمن الغذائي في الدول النامية منها الجزائر.

2. علاقة المنتجات الزراعية بالوقود الحيوي وآثارها على الأسعار:

1.2. تتطور انتاج الوقود الحيوي في العالم: لقد تزايد الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي المتمثل في الوقود الديزل الحيوي و الايثانول خلال الربع الأخير من القرن العشرين، في بداية الأمر كان يقتصر على ثلاثة أو أربع دول ولكن مع مرور الزمن وارتفاع أسعار النفط الأحفوري والتوجه نحو التنمية المستدامة من خلال تخفيف الانبعاثات الغازية في الجو، اتجهت العديد من الدول المتقدمة إلى انتاجه انطلاقا من المواد الزراعية الأولية وهذا بالرغم من تكاليفه الباهظة، فنجد بعض الدول لديها إصرار على زيادة انتاج من الوقود الحيوي واستخدامه كبديل للطاقة لتخفيف العبء إرتفاع أسعار البترول على اقتصادها في المدى الطويل (تخفيض أسعار الطاقة)، لكن من جهة أخرى انتاجه سوف يؤثر على أسعار المواد الزراعية الأولية أو الوسيطة في الأسواق العالمية التي لها تأثير على الأمن الغذائي في الدول النامية، فالدول المتقدمة حققت آمنها الغذائي أساسا واتجهت إلى انتاج الوقود الحيوي بينما الدول النامية مازالت تتخبط في مستنقع التبعية الغذائية،[1] والشكل رقم (3-18) يبين لنا ارتفاع الوقود الحيوي من 105786 لترا في السنة 2010 إلى 151971 لترا في السنة 2021.

الشكل رقم(3-18): تطور انتاج الوقود الحيوي في العالم (2010-2021)

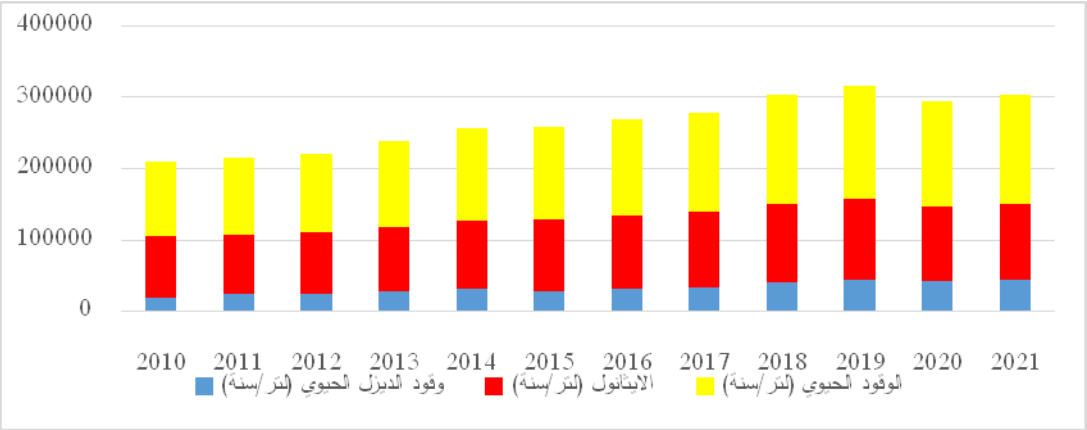

Source : https://www.iea.org/data-and-statistics/data-tools/renewables-data-explorer

[1] إيمان علي محفوظ العجوزة، (ديسمبر 2016):" **الجدوى الاقتصادية لإنتاج الوقود الحيوي من نبات الجاتروفا كمصدر بديل للطاقة**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، (العدد 04)، مصر، ص 2089.

يتضح من خلال الشكل(3-18) إن انتاج الوقود الحيوي عرف قفزة نوعية خلال فترة (2010-2021) بزيادة قدرها 43.65% وهذا راجع إلى الزيادات التي عرفها انتاج الايثانول الذي يمثل النسية الأكبر بحوالي 70% من انتاج الوقود الحيوي، ليصل إلى 96273 لترا في سنة 2014 بعدما كان سجل 85300 لترا في السنة 2010 بمعدل نمو ايجابي قدر بـ 11.4%، ليستمر انتاجه في الارتفاع متجاوز عتبة 100 ألف لترا في الفترة (2015-2017)، وبقي على نفس النهج مسجلا أعلى كمية منتجة قدرت بـ 113950 لترا في سنة 2019 ليسجل بعدها انخفاض في انتاجه بمتوسط قدر بـ 105104.5 لترا سنتي 2020 و2021.

أما وقود الديزل الحيوي الذي يمثل في العموم 30% من انتاج الوقود الحيوي فانتاجه عرف بعض الانخفاضات نجدها سنة 2015 بـ 29294 لترا/ السنة بمعدل انخفاض وصل إلى 10%، كذلك سنة 2020 أيضا سجلت انخفاض في الكمية المنتجة بـ 43808 لترا/السنة بعدما كانت 44910 لترا في السنة 2019 لترتفع وتحقق معدل نمو ايجابي قدر بـ 4.34% سنة 2021.

نستنتج من هذا التحليل أن الكمية المنتجة للوقود الحيوي على المستوى العالمي متزايدة خلال فترة (2010-2021) حيث وصل 129666 لترا في السنة 2015 بمعدل زيادة قدر بـ 22.57% بالنسبة لسنة المقارنة 2010، واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 140013 لترا في السنة 2017، وحقق أعلى كمية منتجة بـ 158313 لترا في السنة 2019، لينخفض بمعدل 6.66-% سنة 2020 لكن هذا لم يستمر وعاود الارتفاع سنة 2021 بكمية منتجة قدرت بـ 151971 لترا /السنة، إن الزيادة في نمو الوقود الحيوي يرجع بشكل رئيسي إلى انتاج الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنتج الرئيسي للوقود الحيوي في العالم مع انتاج يقدر بنحو 690 ألف برميل يوميا بين عامي 2000 و2019، بلغ انتاجها من الإيثانول الحيوي 1029000 برميل يوميا و 112000 برميل يوميا من وقود الديزل الحيوي سنة 2019، ثم تأتي البرازيل كثاني منتج للوقود الحيوي في العالم بانتاج الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي على التوالي 540000 برميل يوميا و 99000 برميل يوميا سنة 2019، كما تم تصنيف ألمانيا وفرنسا وكندا واندونيسا من بين المنتجين الرئيسين للوقود الحيوي.[1]

[1]Aicha LuicieSanou, (13/07/2022) :« **Biofuels and Food Security**», Thèse de doctorat, Ecole Doctorale Des Sciences Economiques, Juridiques, Politique et de Gestion, Universite Clermont Auvergne, clermont-Ferrand , France, p p 146-147.

2.2.أهم المواد الأولية الزراعية المستخدمة في انتاج الوقود الحيوي: يتم انتاج الإيثانول أساسا باستخدام النباتات السكرية مثل البنجر أو قصب السكر في البرازيل، وباستخدام النباتات النشوية مثل الذرة والقمح في الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يخص الديزل الحيوي فيتم إنتاجه أساسا من الزيوت النباتية بمختلف أنواعها مثل زيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس في أوروبا، بينما يستخدم زيت الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية مع الإشارة إلى أن إنتاج الديزل الحيوي في الولايات المتحدة الأمريكية ضئيل جدا.[1]

الجدول رقم (3-10): نسب البلدان المنتجة للوقود الحيوي في العالم

البلدان	نسبة انتاج الايثانول	المواد المستخدمة	نسبة انتاج الديزل الحيوي	المواد المستخدمة
الولايات المتحدة الأمريكية	%50	الذرة	%19	فول الصويا+ مختلف زيوت أخرى
الاتحاد الأوروبي	%5	الذرة، القمح، السكر	%36	زيت بذور اللفت، زيوت النفايات
البرازيل	%24	السكر	%12	فول الصويا
الصين	%8	الذرة	%3	زيوت النفايات
الهند	%2	دبس السكر	%0.5	زيت النخيل

Source :https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=HIGH_AGLINK_2015&lang=fr

نستنتج من الجدول رقم (3-10) أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبرازيل من أبرز منتجي الوقود الحيوي في العالم الذي يتم انتاجه من الكتلة الحيوية، تنتج الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 50 بالمئة من مادة الايثانول من منتوج الذرة ونسبة 19 بالمئة من مادة الديزل الحيوي من منتوجات فول الصويا ومختلف الزيوت الأخرى، بينما نجد في المرتبة الثانية الاتحاد الأوروبي بإنتاج نسبة 5 بالمئة من مادة الايثانول مستخدمة المواد الزراعية كالذرة والقمح والسكر ونسبة 36 بالمئة من مادة الديزل الحيوي من منتوجات زيت بذور اللفت وزيوت النفايات التي مؤخرا بدأ استخدامها في انتاج الوقود الحيوي، أما المرتبة الثالثة نجد البرازيل التي تعد من الدول

[1] جغري بلال، (2019):" **الوقود الحيوي بين القيد الطاقوي والقيد الغذائي-الدروس المستفادة من التجارب الدولية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص 60.

النامية التي استطاعت لحاق الركب الدول المتقدمة في انتاج الوقود الحيوي والتي تميز انتاجها بنسبة 24 بالمئة لإنتاج الايثانول باستخدام مادة الذرة ونسبة 12 بالمئة لانتاج الديزل الحيوي من مادة فول الصويا ،أما المرتبة الرابعة والخامسة نجد كلا من الصين والهند تمضيان قدما في زيادة حصص ولو بنسبة أقل في انتاج الوقود الحيوي ويمكن أن تزيد مساهمتهما في السنوات القادمة وهذا على حسب زيادة المواد الزراعية الوسيطة.[1]

3.2.تطور الإنتاج الزراعي الموجه لانتاج الوقود الحيوي: يستخدم في إنتاج الوقود الحيوي كما أشرنا سابقا العديد من المواد الأولية الزراعية مثل القمح والحبوب الثانوية (الذرة)، الزيوت النباتية، السكر، يتم توجيه كميات منتجة منهم لإنتاج الوقود الحيوي وبالتالي نقص المعروض من هذه المواد للغذاء مما يؤثر لاحقا على أسعارها في الأسواق الدولية وانعكاسها على اسعار الأسواق المحلية خاصة الدول المستورة للأغذية.

الشكل رقم(3-19): انتاج المواد الزراعية الموجه لإنتاج الوقود الحيوي في العالم للفترة (2014-2024)

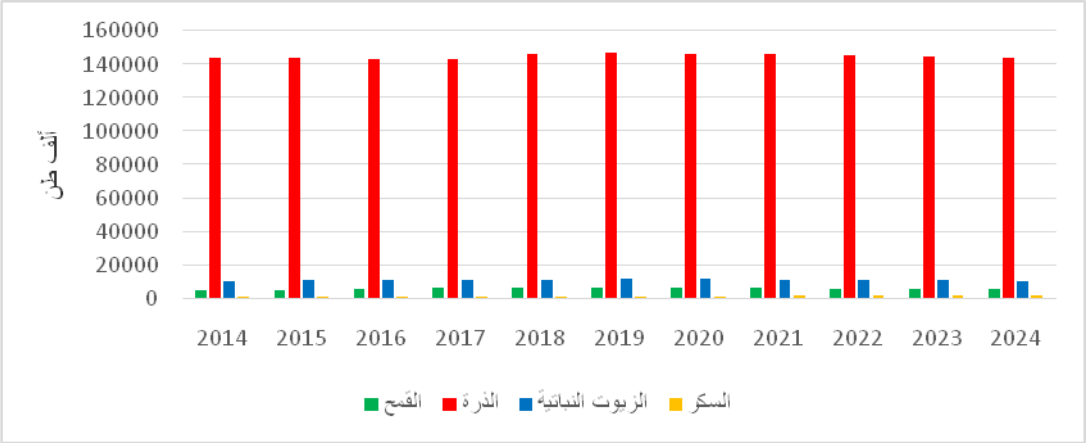

Source :https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=HIGH_AGLINK_2015&lang=fr

يسلط الشكل رقم (3-19) الضوء على حجم السلع الزراعية التي يمكن تحويلها إلى طاقة بالتركيز على أهم المواد الأولية التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي على المستوى العالمي والملاحظ أنها في تزايد عاما بعد آخر أو مستقرة عند مستوى معين من الانتاج، حيث نجد أن تحويل المحاصيل الزراعية إلى وقود حيوي ألقي بضلاله جزئيا خلال أزمة الغذاء سنتي 2007-2008 حيث أسهم نمو الوقود الحيوي بنسبة 20-50 بالمئة في زيادة أسعار الذرة خلال الأزمة،

[1] عزمي محمد عبد الجليل الغايش، (2019):" **تأثير التوسع في صناعة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي**"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، الجزء الثاني، مصر، ص ص 475-476.

بينما تم استخدام المحاصيل الزراعية لانتاج الوقود الحيوي خلال فترة (2014-2024) كانت على النحو التالي:

-**القمح:** يعتبر المادة الخام لانتاج الايثانول، فالكمية المستخدمة في انتاج الوقود الحيوي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، ليسجل سنة 2017 حوالي 6596.42 ألف طن بزيادة قدرت بـ 16.75% بالنسبة لمتوسط الفترة 2014-2016 (5491.20 ألف طن) واستمر هذا الارتفاع سنتي 2018 و2019 محققا على التوالي: 6813.60 ألف طن، 7082.32 ألف طن وهي أعلى كمية منتجة من القمح استغلت في انتاج الوقود الحيوي خلال فترة (2014-2024)، ليخفض بعدها بمعدلات نمو سلبية قدرت بـ 3.30-% سنة 2022، 4.53-% سنة 2023، ويتوقع أن يستمر في التراجع في كمية القمح الموجة لإنتاج الوقود الحيوي سنة 2024 بـ 5990.43 ألف طن.

الذرة: إن إنتاج الذرة استقر عند حوالي 143000 ألف طن خلال السنوات الممتدة من (2014-2017)، ليرتفع سنة 2018 إلى 146165.09 ألف طن واستمر هذا بتحقيق معدل نمو ايجابي ضعيف سنة 2019 قدر بـ 0.73%، ليتراجع إنتاجها المخصص لإنتاج الوقود الحيوي سنة 2020 بـ 145951.75 ألف طن، لتحقق سنة 2021 زيادة ضئيلة جدا (0.078%)، لتسجل بعدها تراجع في الكمية المنتجة والموجهة لانتاج الوقود الحيوي بـ 145646.00ألف طن سنة 2022، 144734.88 ألف طن سنة 2023، ومتوقع الاستمرار في الانخفاض سنة 2024 بـ 143771.77(0.66-%).

-**الزيوت النباتية:** إن الكميات المنتجة منها والمخصصة لانتاج المركب الثاني للوقود الحيوي (الديزل الحيوي) عرفت زيادات قليلة من سنة إلى أخرى لتصل إلى أعلى كمية لها سنة 2019 بـ 11918.83 ألف طن بزيادة قدرها 6.12% بالنسبة لسنة المقارنة 2015، ثم بدأت بالتراجع في الكمية المنتجة سنتي 2021، 2022 على التوالي: 2.38-%، 2-%، واستمرت في الانخفاض سنة 2023 بـ 11242.08 ألف طن ويتوقع الاستمرار على هذا الحال سنة 2024 بمعدل نمو سلبي قدر بـ 1.81-%.

-**السكر:** إن انتاج السكر الموجه لإنتاج الوقود الحيوي عرف هو الآخر زيادات معتبرة سنة عن سنة مسجلا 1612.94 ألف طن سنة 2016 بعدما كان 1418.47 ألف طن سنة 2014(13.70%) لتقفز إلى 1784.05 ألف طن سنة 2018، واستمرت في تحقيق نتائج

إيجابية مسجلة سنة 2020 بـ 1895.68 ألف طن، 1965.63 ألف طن سنة 2023، ويتوقع أن يبقي انتاج السكر في تزايد سنة 2024 ليصل إلى 1983.02 ألف طن.

3.انعكاس انتاج الوقود الحيوي على متطلبات الأمن الغذائي: إن عدم إقامة التوازن بين التوسع في زراعة محاصيل الطاقة لإنتاج الوقود الحيوي وبين زراعة المحاصيل الغذائية لغرض الغذاء سوف يسهم في وجود تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي خاصة في الدول النامية، بسبب التنافس على الطلب المتنامي على هذه المحاصيل لسد حاجات الغذاء والمحاصيل الموجهة لتلبية الطلب على الطاقة، فزيادة الطلب على المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي والتوسع في انتاجه يزيد من حجم الطلب الكلي على المحاصيل الزراعية، وهذا التوسع له إنعكاسات خطيرة ومختلفة على الموارد الطبيعية وأسعار المواد الغذائية.[1]

1.3.تأثير إنتاج الوقود الحيوي على ارتفاع أسعار المواد الغذائية: إن استخدام المواد الغذائية مثل القمح والذرة وقصب السكر وزيت النخيل كمواد أولية لانتاج الايثانول الحيوي وزيت الديزل الحيوي سوف يقل من توافرها للاستهلاك البشري (تحمل الصفة الغذائية كصفة أساسية)، هذا النقص من شأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وإنعكاسه سلبا على الأسواق المحلية، يرى بعض الاقتصاديين أن انتاج الوقود الحيوي سيزيد من الجوع وسوء التغذية (زيادة تصخم أسعار الغذاء العالمية)، فالأمن الغذائي معرض للخطر بشكل رئيسي في البلدان أكثر استيرادا للأغذية (ينفق الفقراء حوالي ثلثي دخلهم على الغذاء)، فلقد أدت الزيادات في الأسعار في الفترة (2007–2008) إلى إنخفاض كبير في مدخول السعرات الحرارية على المستوى الوطني و الأسري في البلدان أمريكا الاتينية.[2]

تأثر صناعة الوقود الحيوي سلبا على الأمن الغذائي بالدول النامية المستوردة للغذاء، فبحلول عام 2021 يستهلك الوقود الحيوي 13% من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، وأكثر من 15 من إنتاج الزيوت النباتية وفي حدود 30% من الإنتاج العالمي للقصب السكر، مما يسبب تضخم في أسعار تلك المحاصيل (ارتفاع أسعار الحبوب بـ 17% و136% في أسعار الزيوت النباتية)، كما يؤثر على حجم المساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة المواد الغذائية الموجهة لزراعة المحاصيل الغذائية الأخرى، ومن المتوقع زيادة من حدود 1% سنة 2004 إلى

[1] عزمي محمد عبد الجليل الغايش، مرجع سبق ذكره، ص ص 473–474.

[2] Aicha Luicie Sanou, Op.cit, p 11.

أكثر من 2.5% سنة 2030، هذه الزيادة في الطلب على المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي نجم عنها تقليص المساحة المخصصة لمحاصيل أخرى مما أثر في حجم إنتاجها وأسعارها. [1]

يؤثر انتاج الوقود الحيوي خاصة الجيل الأول على أبعاد الأمن الغذائي بتقليل توافر الغذاء، حيث يقلل إنتاجه من الإمدادات الغذائية من المواد الأولية الزراعية (تقلبات في أسعار الغذاء)، وإنعكاسها لاحقا على وصول الغذاء واستقراره واستخدامه (عدم الحصول على نظام غذائي صحي ومغذي) ، وهذا ما أشار إليه الصندوق النقد الدولي من عواقب توسيع استخدام الحبوب لصنع الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، خصوصا في الدول الفقيرة وحذر من استخدام هذه المنتجات الغذائية كمصدر للطاقة يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على حركة الطلب على الغذاء العالمي في حال استمر نمو استخدام هذا الوقود الحيوي.[2]

يساهم نمو الوقود الحيوي بنسبة 70% إلى 75% في اسعار المنتجات الزراعية، فالفقراء في الدول النامية يخصصون 70 % من دخلهم لاستهلاك الغذاء مما ينعكس سلبا على القوة الشرائية للأسر، كذلك هذه التوسعات تؤدي إلى تفاقم إزالة الغابات بتوسيع الأراضي الزراعية على حساب مساحات الغابات بتدهور التربة وتقليل المحاصيل الزراعية مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي على المدى الطويل.[3]

2.3.تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأراضي الزراعية: تقوم الدول المنتجة للوقود الحيوي إلى تحويل الأراضي المنتجة للمحاصيل الغذائية إلى حقول لإنتاج مدخلات الوقود الحيوي، فالأراضي المخصصة لإنتاج الوقود الحيوي آخذة في التوسع في مناطق الغابات مما يؤدي مستقبلا إلى إزالة الغابات والمحميات الطبيعية،[4] فمن المتوقع أن تتسع تلك المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي من حدود 1% سنة 2004 إلى ما بين 2.5% و3.8% سنة 2030، ينجر عنه ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والتي أبرزها الذرة التي تدخل بشكل أساسي في صناعة أعلاف

[1] جوادي نور الدين، عزاوي عمر، (2014):"الأمن الغذائي وإقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الإحتباس التجاري في السوق العالمية–دراسة الإستراتيجية الدولية للفترة ما بين عامي 2000–2030–"، مجلة الباحث، المجلد 14، (العدد 14)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 175–176.

[2] الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، (2018): "**الوقود الحيوي وتحديات الأمن الغذائي في العالم**"، مجلة أبعاد إقتصادية، (العدد 02)، جامعة بوقرة أمحمد، بومرداس، ص505.

[3] Aicha Luicie Sanou, Op.cit, P 20

[4] عزمي محمد عبد الجليل الغايش، مرجع سابق ذكره، ص ص 477–479.

الدواجن، مما يتسبب في تفاقم أسعار الدواجن والبيض باعتبار أن تكلفة الأعلاف تمثل أكثر من 80% من إجمالي تكلفة صناعة الأعلاف الموجهة للدواجن، ولا يقتصر هذا التأثير على أسعار المواد الزراعية والغذائية في المدى القصير فحسب بل يتعداه إلى المدى المتوسط والطويل، إن إرتفاع في أسعار الوقود مقارنة بالمنتجات الزراعية يغير وجهة الأراضي الزراعية نحو انتاج مواد أولية للوقود الحيوي. [1]

3.3.تأثير إنتاج الوقود الحيوي على موارد المياه: تؤثر ندرة المياه بـ 40 %من السكان العالم، مما يجعل هناك تنافس كبير على حصص المياه بين انتاج الوقود الحيوي والمحاصيل الغذائية، فتم سحب 583 مليار متر مكعب من المياه لإنتاج الطاقة في عام 2010 وتقدر الكمية المفقودة بحوالي 66 مليار متر مكعب، كما يبلغ الارتفاع المتوقع في استهلاك المياه 85% حتى سنة 2030، ويعكس ذلك تحرك نحو انتاج طاقة أكثر كثافة لاستخدام المياه لتوسيع انتاج الوقود الحيوي، حيث يكلف مثلا انتاج لتر واحد من إيثانول الذرة نحو 4 لترات كاملة من المياه، ويتوقع المعهد العالمي لإدارة المياه أن تواجه كل من الصين والهند شحا في مصادر المياه بحلول عام 2030 إذا ما استمرتا في خططهما الحالية لإنتاج الوقود الحيوي.[2]

المطلب الثاني: تأثير الوقود الحيوي على مؤشرات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية

إن لإنتاج الوقود الحيوي دور مهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية مما يجعل الأمن الغذائي في الدول النامية والمستوردة للمنتوجات الزراعية صعب التحقيق، والجزائر كغيرها من الدول التي تتأثر بهذه الانعكاسات كونها دولة مستوردة لأهم المنتوجات مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية وينعكس ذلك على أسعار المواد الغذائية في السوق المحلي.

1.تتطور مؤشر أسعار السلع الغذائية في العالم: حقق مؤشر أسعار أهم السلع الغذائية في العالم ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا حسب المنظمة العالمية للأغذية والزراعة(الفاو) خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة الغذائية سنة 2008 التي وصلت الأسعار إلى أعلى ذروتها وهو انعكاس

[1] جوادي نور الدين، عزاوي عمر، (2014):"**الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية–دراسة الإستراتيجية الدولية للفترة ما بين عامي 2000 و2030**"، مجلة الباحث، (العدد 14)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 176.

[2] عزمي محمد عبد الجليل الغايش، مرجع سبق ذكره، ص ص 479–480.

لبقية المؤشرات، لتسجل بعدها انخفاض نسبي مصحوب بارتفاعات خلال فترة (2010-2022) وهذا ما يبينه لنا الجدول رقم (3-11)، لقد شهد مؤشر سعر الغذاء العالمي زيادة قدرها 31.65% تخللها زيادة على مستوى أسعار المواد الغذائية سنة 2011 بـ 118.8 نقطة بسبب زيادة الطلب من جانب المستهلكين في الاقتصاديات السريعة النمو، كما ألقى تزايد إنتاج الوقود الحيوي بمطالب إضافية على عاتق نظم إنتاج الغذاء، كذلك الارتباطات القوية بين أسواق المنتجات الزراعية وأسواق الطاقة تساهم في تقلبات أسعار الغذاء على المدى الطويل،[1] لينخفض مؤشر أسعار الغذاء العالمي ويصل إلى أدنى مستوى له 94.2 نقطة سنة 2018، ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له سنة 2021 بـ 125.1 نقطة وسنة 2022 بـ 140.6 نقطة على التوالي(ارتفاع جميع مؤشرات أسعار المواد الغذائية) وترجع الأسباب في ذلك إلى حالة الجفاف التي سادت العالم مما أثرت على المحاصيل الزراعية في الدول المنتجة والمصدرة لها وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية للاستهلاك البشري فاق العرض السلعي مما سبب زيادة في أسعار المواد الغذائية، أضف إلى ذلك جزء كبير من هذه المحاصيل يتم استخدامها في انتاج الوقود الحيوي، كذلك جائحة كورونا كان لها أثر في ذلك بالقيام الدول بغلق الحدود مما أثر على حركة التبادل التجاري والتخزين احتياطات الغذائية لمواجهة هذا الوضع عوض تصديرها كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

الجدول رقم (3-11): تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية في العالم (2010-2022)

السنوات	اللحم	لألبان	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر	مؤشر سعر الغذاء
2010	91	112	107.6	122	131.8	106.8
2011	94.9	117	128.1	141	145	118.8
2012	95.3	101.3	124.7	125.5	121	111.5
2013	96.8	128.5	117.7	108.9	99.8	109.5
2014	103.7	120.3	107.0	102.2	97.2	106.3
2015	98.9	89.1	98	91.9	85	95.1
2016	96.8	87.9	94	105.8	118.8	97.8
2017	100.5	111.1	93.6	104.8	101.9	100.8
2018	93.2	105.4	99	86.2	76	94.2

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "تقرير الجوع في العالم 2012: تطاير الأسعار وارتفاعها من المرجح استمراره" على الموقع: https://www.fao.org/news/story/ar/item/92522/icode/

95.6	79.1	83.7	97.2	103.4	100.6	**2019**
99.2	80.4	100.5	104.2	102.9	96.6	**2020**
125.1	108.8	164	130.5	118.5	107.2	2021
140.6	112	183.7	151.3	139.3	116.2	2022

Source :www.fao.com

كما شهدت مؤشرات السلع الغذائية الرئيسية تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض فالحبوب سجلت ارتفاع سنة 2011 بـ 128.1 نقطة، ليسجل بعدها المؤشر انخفاضات خلال الفترة (2012–2016) بمتوسط قدره بـ 108.28 نقطة واستمر في التراجع ليحقق أدنى سعر له سنة 2017 بـ 93.6 نقطة، لكنه سرعان ما استعاد قوته ليرتفع إلى أعلى مستوياته سنتي 2021 و2022 مسجلا على التوالي: 130.5 نقطة، 151.3 نقطة بسبب الحرب الروسية– الأوكرانية (يعتبران أهم مصدرين للحبوب) وخروج روسيا من إتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود والخاسر الأكبر هو الدول الفقيرة المستوردة التي تدفع تكلفة الباهضة جراء هذا الارتفاع (خاصة الشرق الأوسط ودول إفريقية).

أما اللحوم عرفت تذبذب في مؤشر أسعارها مسجلة سنة 2011 بـ 94.9 نقطة ليصاعد مؤشر أسعارها ويصل إلى 103.7 نقطة سنة 2014، ليسجل بعدها انخفاض بـ 96.8 نقطة سنة 2016 لكنه سرعان ما ارتفع بزيادة 3.7 نقطة أي بنسبة 3.82% ليعود الانخفاض مرة أخرى ويصل إلى أدنى مستوى له بتحقيقه 93.2 نقطة سنة 2018، لكنه سرعان ما ارتفع مجددا ليصل إلى 107.2 نقطة سنة 2021 ويحقق أعلى مستوى له سنة 2022 بـ 116.2 نقطة الأمر الذي يعكس زيادة الطلب العالمي للحوم مع تسجيل انخفاض في الإمدادات المواشي الجاهزة للذبح.

إن مؤشر الألبان عرف هو الآخر حالة من التقلبات في مؤشر أسعاره وهذا حسب متطلبات السوق العالمية، مسجلا ارتفاع سنة 2011 بـ 117 نقطة واستمر في الارتفاع بتحقيقه مستوى أعلى بـ 128.5 نقطة، ثم اتجه نحو الانخفاض خلال فترة (2014–2016) بمتوسط قدر بـ 99.1 نقطة، ثم ارتفع سنة 2017 بزيادة قدرها 12.10% ليحقق بعدها اتجاه تنازلي في مؤشر أسعاره بمتوسط قدر بـ 103.9 نقطة خلال فترة (2018–2020)، ليقفز بعدها إلى أعلى مستوياته سنتي 2021 و2022 بتسجله 118.5 نقطة و139.3 نقطة على التوالي.

عرف مؤشر الزيوت النباتية ارتفاع كبير مقارنة ببقية المؤشرات المواد الغذائية الأخرى ويمكن ارجاع ذلك إلى استخدامه بكثرة في انتاج الوقود الحيوي مما أثر على مستوى أسعارها في الأسواق

الدولية، حيث سجل خلال أزمة الغذائية سنة 2011 بـ 141 نقطة ثم بدأ في التراجع إلى أدنى مستوى بتحقيقه 91.9 نقطة سنة 2015، ثم استعاد قوته بتسجيلة متوسط قدره بـ 105.3 نقطة سنتي 2016 و2017، ليعاود الانخفاض مرة أخرى مسجلا أدنى مستوى له سنة 2019 بـ 83.7 نقطة ثم بدأ بعدها في الارتفاع إلى أعلى مستوياته سنتي 2021 و2022 بـ 164 نقطة و183.7 نقطة على التوالي.

وأخيرا حققت مؤشرات أسعار السكر أعلى مستوى لها سنة 2011 بـ 145 نقطة ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت إلى 85 نقطة لها سنة 2015 لتعاود الإرتفاع سنتي 2016 و2017 بمتوسط قدر بـ 110.35 نقطة، ثم قفزت إلى أدنى مستوى لها سنة 2018 بـ 76 نقطة، ثم استرجع عافيته وبدأ في الارتفاع محققا مستوى بـ 112 نقطة سنة 2022 أي بزيادة قدرت بـ .%2.94

2. تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية: ان ارتفاع مؤشرات الأسعار المواد الغذائية أدى إلى زيادة القيم أو الأسعار المواد الغذائية التي امتازت بالارتفاع بعض الفترات أو معظمها، خاصة التي يكثر عليها الطلب في الأسواق الدولية مثل القمح، الذرة، الزيوت النباتية، السكر التي سوف نعرضها كالتالي:

الشكل رقم(3-20): أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية للفترة(2010-2020)

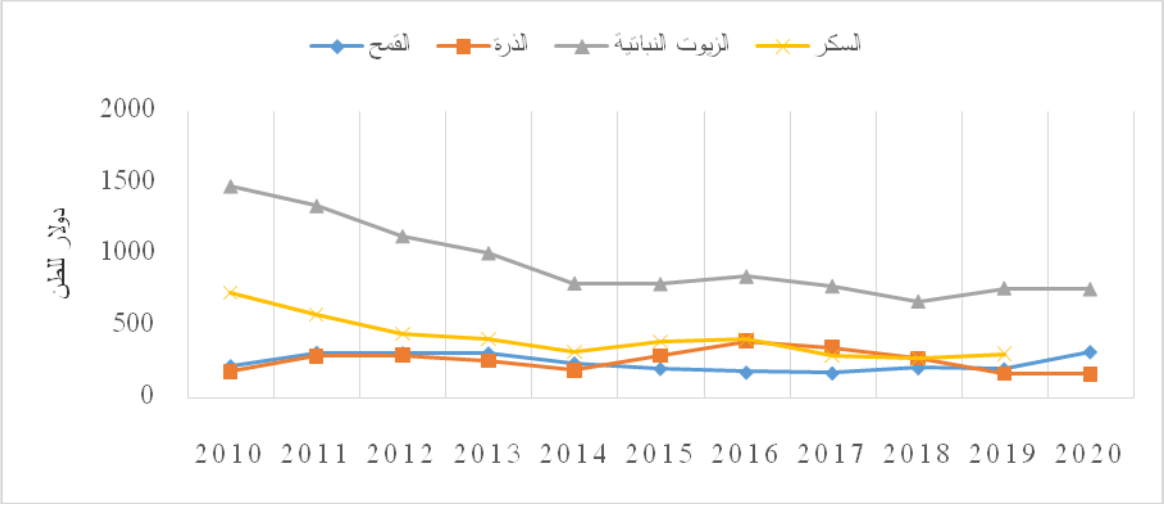

-OECD-FAO Agricultural outlook 2020-2029, roma/OCED Publishing, Paris, p p 141,153.
- www.indexmundi.com.

فأسعار القمح انخفضت بعد أزمة الغذاء 2008 مسجلة 223.7 دولار للطن سنة 2010 لكنها سرعان ما عدت إلى نفس المستوى الارتفاع سنة 2011 بـ 316.2 دولار/الطن بزيادة قدرت بـ 41.35% لتليها سنتي 2012 و2013 بمتوسط قدره بـ 312.75 دولار للطن رغم الانخفاض

إلا أنها تزال مرتفعة وهذا راجع أساسا إلى التغيرات المناخية التي شهدتها الدول المصدرة للقمح مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الممول الأول للقمح على مستوى الأسواق الدولية التي تعرضت خلال هذه الفترة إلى موجة جفاف أدت إلى تقليص المحصول السنوي مما سبب ارتفاع في أسعاره، لتشهد سنة 2014 انخفاض في سعر القمح ليصل إلى 242.5 دولار للطن ووصل إلى 204.45 دولار للطن سنة 2015، ليسجل بعدها انخفاض حاد في سعره بمتوسط قدر بـ 176.62 دولار للطن سنتي 2016 و2017 بمعدل سلبي قدر بـ 13.61-%، ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2018 بسعر209.97 دولار للطن ويعزي ارتفاع أسعار القمح إلى تقلص المساحات المزروعة في الدول المنتجة مما يؤثر على الكمية المعروضة، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي سنة 2018 بـ 80 دولار أمريكي للبرميل، لينخفض سعر القمح قليلا إلى 201.7 دولار للطن سنة 2017 لكنه بقي على نفس المستوى ثم إرتفع إلى 231.56 دولار للطن وهذا السعر لم يسجله منذ سنة 2014، إن ارتفاع أسعار القمح يرجعه بعض الخبراء إلى استخدامه في علف المواشي بدل الذرة التي ارتفعت أسعارها هي الأخرى بسبب استخدامها في انتاج الوقود الحيوي.

يعتبر منتوج الذرة من أهم المنتوجات الزراعية التي تسعى الدول العالم إلى انتاجه وتصدره إلى الأسواق الدولية فنجد الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للذرة بمتوسط سنوي 54.4 مليون طن (31.5%)، تليها البرازيل بمتوسط سنوي 30.5 مليون طن (17%)، الأرجنتين بمتوسط سنوي بلغ 28.9 مليون طن(12.8%) تأتي أوكرانيا في المركز الرابع بمتوسط سنوي بلغ 23.7 مليون طن (13.7%)،[1] فهذه الدول المصدرة هي التي تتحكم في أسعارها من خلال طرحها للكمية المنتجة في السوق الدولي مع توجهها إلى استخدام هذا المنتوج في إنتاج الوقود الحيوي، فتميزت أسعارها بالارتفاع سنة 2011 بسعر قدره 291.8 دولار للطن بعدما كانت سجلت انخفاض بعد ازمة الغذائية بسعر قدره 186 دولار للطن سنة 2010، واستمرت أسعارها في الارتفاع سنة 2012 بمعدل نمو بـ 2.26% لتخفض سنة 2013 إلى سعر 259 دولار للطن بمعدل نمو سلبي قدربـ 13.20-%، وتواصلت في التراجع لتهبط عند سعر

[1] منى كمال رياض عبد الكريم، (ديسمبر 2021):" **دراسة إقتصادية للسوق العالمي للذرة الصفراء مع الإشارة إلى سوق الذرة الصفراء المصري**"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 42، (العدد 04)، مصر، ص2002.

192.9 دولار للطن سنة 2014 لكن سرعان ما عادت إلى المستويات أعلى لتقفز إلى سعر 295 دولار للطن سنة 2015 و 398.33 دولار للطن سنة 2016 وهو أعلى سعر تحققه خلال فترة (2010-2020)، بعدها سجلت تراجع في أسعارها بـ 275.83 دولار للطن الواحد واستمرت في الانخفاض لتسجل أدنى سعر لها بـ 165.46 دولار للطن الواحد.

إن أسعار الزيوت النباتية في الأسواق الدولية عرفت تذبذبات بين الفترة والأخرى مسجلة أعلى سعر لها سنة 2010 بسعر قدره بـ 1479.05 دولار للطن، بعدها بدأت في الانخفاض بشكل تدريجي مسجلة معدل نمو سلبي 15.87-% سنة 2012 لتستمر في التراجع وتصل إلى متوسط سعر قدره بـ 796.71 دولار للطن الواحد سنتي 2014 و2015، بعدها ارتفعت قليلا سنة 2017 محققة سعر قدره 847.07 دولار للطن الواحد لكن هذا لم يدم طويلا لتهبط أسعار الزيوت النباتية إلى أدنى سعر لها سنة 2018 بـ 671.37 دولار للطن الواحد، لتعاود مرة أخرى الارتفاع بمتوسط سعر قدره 762.01 دولار للطن سنتي 2019 و2020 ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية القاسية التي سادت العالم مما أثر على الامدادات الزيوت النباتية.

تميزت أسعار السكر على المستوى العالمي بالارتفاع خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 2008، لتسجل سنة 2010 سعر قدره 732.62 دولار للطن ثم بدأت في التراجع في أسعارها لتحقق سعر قدره 579.24 دولار للطن الواحد سنة 2011 وواصلت في الانخفاض بمتوسط سعر قدره بـ 427.31 دولار للطن الواحد سنتي 2012 و2013، بعدها سجلت سعر قدره 320.82 دولار للطن الواحد سنة 2014 و392.53 دولار للطن الواحد سنة 2015، لترتفع بعدها محققة نمو إيجابي في أسعارها بمعدل 3.86% سنة 2016 لتعاود مرة أخرى الانخفاض مسجلة أدنى سعر لها خلال فترة (2010-2020) قدر بـ 277.30 دولار أمريكي للطن الواحد سنة 2018 لترتفع بعدها قليلا بمتوسط سعر قدره بـ 310.10 دولار للطن الواحد سنتي 2019 و2020.

المطلب الثالث: انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على الأسعار في الجزائر وتأثيرها على الفجوة الغذائية

تسعى الدول النامية إلى تحقيق الأمن الغذائي بتعزيز القطاع الزراعي الذي يعتبر الوتر الحساس في العصر الحالي ما له من قوة على الصعيد العالمي خاصة مع التغيرات المناخية و جائحة كورونا و الأزمات السياسية (حرب الروسية-الأوكرانية)، باستقرار القطاع الزراعي تسطيع الدول أن تفرض هيمنتها في الأسواق العالمية وتحقيق استقلالها الغذائي، فالجزائر من بين الدول

تعمل على تحقيق الأمن الغذائي بتعزيز الإنتاج الوطني خاصة في الظروف الحالية التي تميزت بعدم الاستقرار من الناحية الاقتصادية والسياسية وكونها دولة مستوردة تتأثر بهذه العوامل فهي تبقى تترقب كل جديد على مستوى الأسواق العالمية.

فالملاحظ للسوق الجزائرية ارتفاع أسعار المواد الغذائية بينما تسجيل انخفاض في أسعار العالمية أضف إلى ذلك الدعم المقدم للدولة لأسعار هذه المواد ويرجع هذا إلى العديد من العوامل الداخلية التي ساعدت في ارتفاع أسعار مثل الجفاف الذي أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والحرائق التي اتلفت العديد من المحاصيل الزراعية، جائحة كورونا ومنع الاستيراد التي اعتمدته الحكومة من أجل تشجيع الإنتاج الوطني لكنه زاد في حدة الأسعار، كما أن المضاربة كان لها نصيب في ارتفاع الأسعار بسبب ندرة بعض المواد الغذائية مع زيادة الطلب عليها.

1.تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية: عرف مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر ارتفاع كبيرا وهذا انعكاس لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية التي تميزت في الفترة الأخيرة بالعديد من العوامل التي أثرت على موازين مؤشر أسعار.

الجدول رقم(3-12): تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر العالمي	188	299.9	213.3	209.8	201.8	164	154.9	174	182.3	201.9	212.4
المؤشر الجزائري	150.6	159.5	183.3	185.7	193.9	200	207.4	217	202.2	206.2	211.1

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة الأغذية والزراعة على موقع: httpp://www.fao.org

يتضح من الجدول أن المؤشر العام للأسعار المواد الغذائية الاستهلاكية في ارتفاع مستمر خاصة الفترة الممتدة من (2010-2017) وصل إلى أقصى حد بـ 217 نقطة مع تسجيل ارتفاع في معدل تغير الأسعار بـ 18.38% بعدما كان لا يتجاوز 14.92% سنة 2012، ليشهد المؤشر العام للأسعار تراجع بـ 202.2 نقطة سنة 2018 لكنه سرعان ما عاود الارتفاع سنتي 2019 و2020 بـ 206.2 نقطة، 211.1 نقطة على التوالي لكنه سجل انخفاض في معدل تغير الأسعار الذي وصل إلى 2.4% سنة 2020، بينما نجد المؤشر العالمي للأسعار المواد الغذائية هو الآخر شهد ارتفاع خلال نفس الفترة ماعدا سنتي 2015 و2016 الذي تم تسجيل انخفاض في مؤشر الأسعار العالمي ليصل إلى 5.55% سنة 2016 بعدما كان حوالي 18.73% سنة 2015، لكنه

استرك الأمر وعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل مؤشر الأسعار العالمي إلى 212.4 نقطة سنة 2020.

الشكل رقم(3-21): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الجزائرية للفترة (2010-2020)

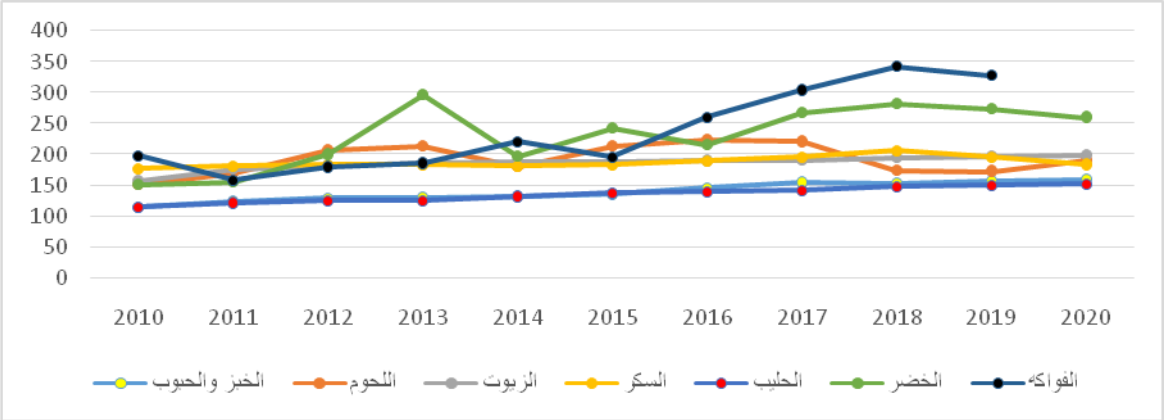

Source :www.ons.dz

الملاحظ أن أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى خاصة المواد الغذائية المستوردة والمدعمة من طرف الدولة على غرار الحبوب والسكر والزيوت والحليب والتي تكون أسعارها مرتبطة بالأساس بأسعار السوق الدولية، تعمل الدولة على استقرار أسعار هذه المواد من خلال الدعم الذي تقدمه لها فنجد الحبوب وصل مؤشر سعرها إلى 159.27 نقطة حيث يتم بيع القمح الصلب واللين بأسعار مدعمة من طرف الديوان الوطني للحبوب تقدر بحوالي 2280 دج للقمح الصلب و 1285 دج للقنطار الواحد للقمح اللين وتقوم الجزائر بشرائهما من المنتجون بسعر 6000 دج و5000 دج على التوالي، كما يتم دعم منتجي الحبوب بقيمة 2500 دج عند شراء القنطار الواحد من البذور من تعاونيات الحبوب والبقول الجافة التابعة للديوان الوطني للحبوب، كما تم رفع دعم الأسمدة من 20% إلى 50 %، أما السكر فقد شهد مؤشره إرتفاعا محسوسا عن كل سنة ليصل إلى 184.37 نقطة سنة 2020 حيث تم تسقيف أسعاره سنة 2011 بسبب الزيادات المرتفعة التي شهدها تلك الفترة ليتم ضبط السعر عند الاستهلاك بـ 90 دج

للكيوغرام، بينما الزيوت النباتية وصل مؤشرها إلى 198.84 نقطة، تم تسقيف أسعارها بـ 650 دج بدلا من 600 دج لعبوة الزيت 5 لتر،[1] الحليب هو الأخر عرف ارتفاع في مؤشره محققا 152.06 نقطة سنة 2020، يبيع الديوان الوطني للحليب مسحوق الحليب بسعر مدعم يقدر بـ 159 دج/كغ وواصلت الدولة دعم سعر المسحوق الذي خفضته إلى 157 دج/كغ ابتداء من سنة 2016، كما خفضت سعر بيع كيس الحليب المبستر في المصنع بنفس القيمة ليصل إلى 23.20 دج/ل و126 ألف طن لتموين المحولين في حين يبلغ متوسط استيراد في حدود 420 ألف دج للطن وتبلغ فاتورة استراده حوالي 600 مليون دولار.[2]

2.انعكاس ارتفاع الأسعار المواد الغذائية على نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر: تسعى الجزائر إلى الوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية بنسبة 80% من انتاج الاحتياجات المحلية بحلول عام 2023 وهذا يعتبر تحدي كبير للقطاع الزراعي الذي يشهد نهضة واهتمام كبير من طرف الدولة التي انصب جل تركيزها على هذا القطاع لتموين السوق الوطنية بالاحتياجات الغذائية الأساسية وتقليص فاتورة الواردات الغذائية، لقد حققت نسب الاكتفاء عالية في بعض المنتوجات الزراعية لكنها مازالت تعاني من نقص حاد في الشعب الإستراتيجية التي تمثل عائق على الخزينة العمومية وتعمق أكثر التبعية الغذائية.

الشكل رقم(3-22): نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر للفترة (2010-2019)

[1] المرسوم التنفيذي رقم 21-383 المؤرخ في 5 أكتوبر 2021، الجريدة الرسمية، (العدد 77)، ص 18.

[2] أنظر:

- بوشريط فيروز، مرجع سبق ذكره، ص203.

-عرابي محفوظ، (2022):"**السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر بين التقنين ورفع الدعم**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 22، (العدد 01)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، ص 482.

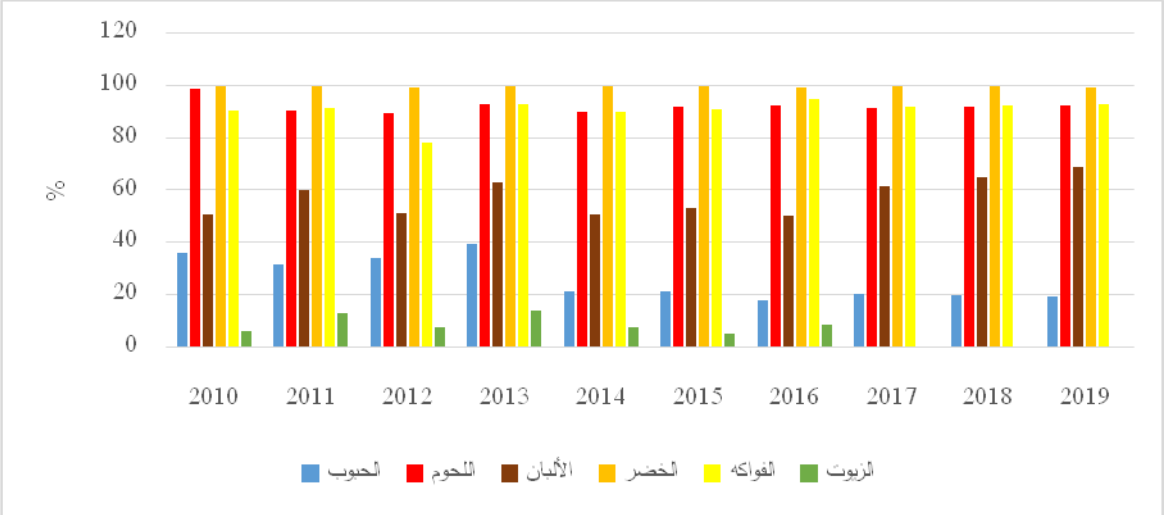

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، 39، 40، 41

الملاحظ أن الجزائر استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية الأساسية عكس المواد الاستراتيجية التي مازالت تعاني من نقصها على مستوى السوق الوطنية، الأمر الذي يجعل من الاستيراد بديلا لتغطية حاجيات الأفراد من هذه السلع حيث نجد على رأس القائمة مادة الحبوب التي انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الخاص بها لتصل إلى18% سنة 2016 بعدما بلغت ذروتها سنة 2013 بتحقيقها نسبة 39.57%، لترتفع سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 20.34% لكنها عاودت الإنخفاض مرة أخرى لتحقق نسبة 19.41% سنة 2019، ويعود هذا الانخفاض إلى فترة الجفاف التي عرفتها البلاد خلال الخمس السنوات الأخيرة، وزراعة الحبوب هي زراعة مطرية بالأساس مما يؤدي إلى خفض الإنتاج الوطني ومن جهة أخرى زيادة الطلب الداخلي سبب فجوة كبيرة بين الإنتاج والطلب المحلي، فالإنتاج الحبوب يبلغ في أحسن الأحوال 30 مليون قنطار في السنة ويبلغ حجم الإستهلاك السنوي من القمح 10.8 ملايين طن، تلجأ السلطات في كل مرة إلى الإستيراد حوالي 80 مليون قنطار لتغطية حاجيات المواطنين مما يكلف الخزينة الدولة حوالي 3 ملايير دولار سنويا.[1]

أما الألبان فنسب الاكتفاء الذاتي الخاص بها تراوحت بين 50% و60% لتسجل أدنى نسبة سنة 2016 بـ 50.6% بعدما كانت سنة 2013 بـ 63.17%، لتسجل ارتفاع سنة 2017 بنسبة 61.70%، استمرت على هذا النحو خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2019 بـ 69.19%، رغم هذه النسب إلا أن الجزائر تعاني من نقص مادة الحليب على المستوى الوطني بسبب قلة الإنتاج الوطني وزيادة الاستهلاك السنوي وهذا راجع إلى ضعف مردودية البقر.

[1] Fatima Hadji, op.cit, p 610.

الزيوت التي تعتبر من المواد الاستيرادية بامتياز والتي تعمل الجزائر على تقليص فاتورة إستيرادها بتشجيع المستثمرين الصغار على هذا النوع من الإنتاج بتقديم العديد من الحوافز، تبقى نسب الاكتفاء الذاتي الخاص بها دون المستوى المطلوب والمرجو منها فهي تعتبر ضعيفة جدا حيث أعلى نسبة لها سنة 2013 بـ 14% لتنخفض وتصل إلى نسبة 5.6% سنة 2015 ونسبة 8.7% سنة 2016.

أما مجموعة المواد التي تكمنت الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي فهي تمثلت في اللحوم التي وصلت نسبة تحقيق اكتفاءها الذاتي في حدود 90% وهي نسبة جد معتبرة، وتدل على أن الجزائر تملك ما يكفيها من الإنتاج اللحوم بنوعية لتغطية السوق الوطني، واتجهت الجزائر مؤخرا إلى منح تراخيص لاستيراد اللحوم لكبح ارتفاع أسعارها بسبب المضاربة، أما الخضراوات والفواكه فنسب الاكتفاء الذاتي عالية جدا (99.67% للخضر، 93.17% للفواكه) وهذا يدل على تغطية السوق الوطنية وتصدير الفائض منها نحو الأسواق الإفريقية على غرار البطاطا التي اتجهت الدولة إلى تصديها نحو بعض الدول المجاورة.

3.انعكاس ارتفاع الأسعار المواد الغذائية على الفجوة الغذائية في الجزائر 2010-2020:

تولي الجزائر الأهمية البالغة للقطاع الزراعي باعتباره وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالعمل على سد الفجوة الغذائية بالتأكيد على تشجيع الصادرات وتنوعيها لجلب العملة الصعبة وتقليص من التبعية الغذائية خاصة للمنتجات أكثر استهلاكا واستيرادا.

الشكل رقم(3-23): تطور الواردات والصادرات الغذائية وتأثيرها على الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة (2010-2020)

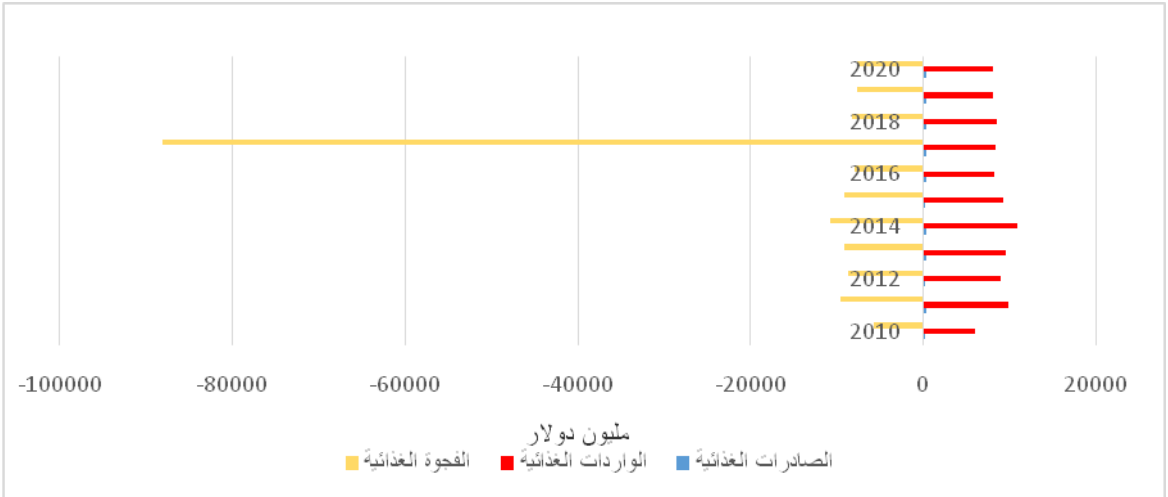

source : -Ministère des finances, direction général des douanes: leréalisation des exchanges extérieurs de l'Algérie périodes (1963-2010),statistique du commerce extérieur de l'Algérie 2012-2020.

الملاحظ أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر وهذا مؤشر على أن الإنتاج الزراعي الوطني عاجز على تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية، مما يسهم في اللجوء إلى المزيد من استيراد الأغذية، تحتل الواردات الغذائية المرتبة الثانية في هيكل الواردات لسنة 2020 حيث بلغت 8094.91 مليون دولار بزيادة قدرها بـ 0.28 % عن سنة 2019، تهيمن الحبوب على الواردات الغذائية بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي وتزن 35% وبزيادة قدرت 4% تقريبا عن سنة 2019، تليها منتجات الألبان بقيمة 1.5 مليار دولا أمريكي وهو مايمثل 19% بزيادة قدرت 24% ويمثل كل من الحبوب والألبان 54% من واردات المنتجات الغذائية.[1]

والملاحظ أيضا أن ارتفاع في فاتورة استيراد المواد الغذائية خلال 10 سنوات الأخيرة من 6085 مليون دولار مقابل 8094.91 مليون دولار بزيادة قدرها 33.62%، وهذه الزيادة تفسرها ارتفاع المسجل في الواردات من سنة إلى أخرى لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 11005 مليون دولار بمعدل نمو قدر بـ81.66%، وهذا إن دل فإنما يدل على قيمة العجز المسجلة في الإنتاج الزراعي رغم البرامج التنموية (سياسة التجديد الفلاحي والريفي) في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية ، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2015-2017) بمتوسط قدر بـ 8658.33 مليون دولار واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2020 مسجلة قيمة 8094.91 مليون دولار بمعدل انخفاض قدر بـ 6.50-% ، ممكن ارجاع سبب هذا الانخفاض وتقليل في حجم الواردات إلى تفشي داء كورونا الذي سبب بطء في حركة التجارة الدولية وسياسة الغلق التي اتبعتها الدولة، ولتفصيل أكثر لأهم السلع الغذائية المستورة من خلال الشكل رقم(3-24).

الشكل رقم(3-24): تطور الواردات الغذائية لبعض المواد الأساسية في الجزائر للفترة (2010-2020)

[1]Minstére de l'agriculture de la france, (2022) :« les politique agricoles a travers le monde algérie». Récupéré sur: http://agriculture.gouv.fr/politiques-agricoles-fiches-pays, p 5.

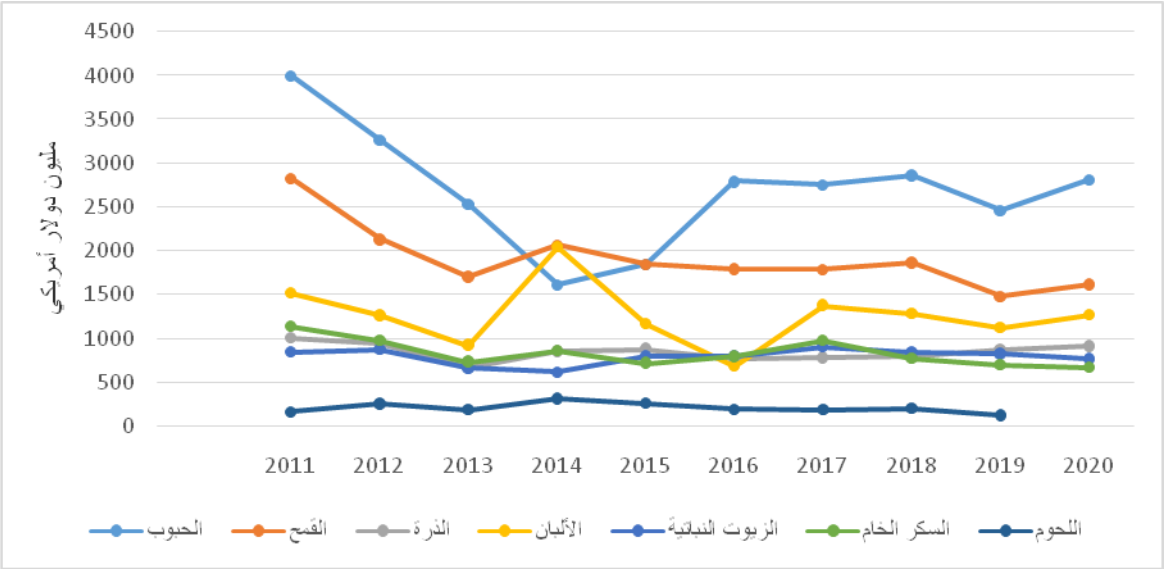

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 35، 39، 40، 41

استيراد الجزائر للمواد الغذائية الأساسية في ارتفاع متزايد، وإن حدث انخفاض في إحدى المواد فهو لا يغني عن ارتفاع تكاليف فاتورة الواردات، فالحبوب شهدت ارتفاع قياسي خلال سنتي 2011 و2012 بمتوسط قدره بـ 3628.68 مليون دولار أمريكي، ثم بدأت في التراجع إلى أدنى مستوى لها سنة 2014 بـ 1607.91 مليون دولار أمريكي بسبب أزمة الغذاء العالمية، لكنها لم تستمر طويلا وارتفعت فاتورة واردت محققة قيمة قدرها 2860.37 مليون دولار سنة 2018، لتعاود مجددا الانخفاض سنة 2019 بـ 2454.53 مليون دولار لكنها سرعان ما تراجعت إلى مستوياتها الأعلى بـ 2813.21 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وهناك عوامل تسهم في ضخامة فاتورة واردات الحبوب منها نقص الإنتاج الوطني، الظروف المناخية خاصة أنها زراعة مطرية في الجزائر، ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

بينما الزيوت النباتية بقيت على نفس المستوى تقريبا خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 600 مليون دولار أمريكي إلى 800 مليون دولار أمريكي، أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 658.56 مليون دولار أمريكي لتنخفض بعدها إلى أدنى قيمة لها سنة 2014 بـ 617.78 مليون دولار أمريكي لتعاود الارتفاع وتصل إلى 768.40 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

حققت الألبان فاتورة واردتها انخفاضا خلال 10 السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 1520.24 مليون دولار أمريكي سنة 2011 إلى 1269.98 مليون دولار أمريكي سنة 2020، كما شهدت أدنى قيمة لها سنة 2016 بـ 682.56 مليون دولار أمريكي، أما فاتورة واردات اللحوم فهي منخفضة نوعا ما مقارنة بالباقي المواد الأساسية، لتصل فاتورة واردتها إلى 314.37 مليون

دولار أمريكي سنة 2014 ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى 187.03 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت قليلا إلى 201.67 مليون دولار أمريكي سنة 2018 لتخفض مجددا إلى أدنى قيمة لها سنة 121.03 مليون دولار أمريكي سنة 2019، وتلجأ الجزائر إلى الاستيراد في المواسم الدينية ورمضان اللذان يشكران ضغطا كبيرا عل السوق الوطنية مما يسبب ارتفاع أسعارها.

من خلال تحليلنا للواردات الغذائية الجزائرية خلال فترة (2010-2020) والتي ساهمت في زيادة وتيرة الفجوة الغذائية، فكلما زادت الواردات أدت إلى زيادة الفجوة والتي سجلت هي أيضا سنة 2011 أعلى قيمة قدرت بـ 10682 مليون دولار بزيادة 86% لتعاود الانخفاض وتسجل سنة 2017 و2019 القيم التالية على التوالي: 7896مليون دولار، 7664.41 مليون دولار، 7652.32 مليون دولار.

ومن هذا التحليل تبين لنا أن أهم أسباب التي أدت إلى نقص في العرض الغذائي في الجزائر يرجع إلى أن أغلب المنتجين الزراعيين في الجزائر يعتمدون على معدل الهطول المطري خاصة في الزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب، فالجزائر تقع ضمن نطاق التغير المناخي المتميز بإرتفاع درجات الحرارة وتراجع مستويات سقوط الأمطار، فإن الزراعات البعلية تعاني من انخفاض انتاجيتها على مدار السنوات الأخيرة ومن الجدير بالذكر أن غياب استراتيجية إدارة المياه لمواجهة تغير المناخ في الجزائر تجعل من المستحيل النهوض بقطاع انتاج الغذاء في ظل الظروف الموضوعية الراهنة.[1]

4.إنعكاس ارتفاع الأسعار على نسب التضخم في الجزائر: ارتفع التضخم السنوي سنة 2011 وهذا بعدما سجل تراجع في السنوات السابقة (4.1% سنة 2010) بمتوسط قدر بـ 5.7% والذي يقاس من خلال المؤشر الوطني للأسعار عن الاستهلاك بإرتفاع 1.6 نقطة مئوية، ومقاسا بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر الكبرى نما بـ 0.6 نقطة محققا 4.5% وهذا راجع إلى ارتفاع قوي لمتوسط الأسعار لسنة 2011 (29.9% للزيوت، 35.2%للحبوب، 22.1% للسكر و10.0% لغبرة الحليب) وتم تفسير هذه الزيادة في متوسط أسعار المنتجات الفلاحية بنمو سنوي قوي لمؤشر

[1] بن عيسى كمال، (ديسمبر 2019):"**الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة سطيف، الجزائر، ص176.

القيم الوحدوية للسلع الغذائية المستوردة والمقدر بنسبة 37.9%، ولم يسجل المؤشر المتعلق بالسلع الاستهلاكية الأخرى إلا زيادة خفيفة بنسبة 1.1%.[1]

سجل معدل التضخم تراجعا كبيرا سنة 2013 بـ 3.26% وترجمت أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ سنة 2006، أضف إلى ذلك التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02% في 2013 مقابل 21.4% سنة 2012، كما عرفت معظم الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة انخفاضا ماعدا السعر السنوي المتوسط لغبرة الحليب الذي شهد ارتفاعا قويا بـ 47.4%،[2] ليعاود من جديد تسجيل ارتفاع في المعدل السنوي للتضخم سنة 2015 ليبلغ 4.4% بالنسبة للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك حيث ساهمت المنتجات المستوردة بنسبة 7.2% في نمو متوسط المؤشر السنوي للأسعار عند الاستهلاك، وهذا بالرغم من مواصلة الأسعار المنتجات الفلاحية الرئيسية التي تستوردها الجزائر بالانخفاض ليصل سعر القمح إلى 225 دولار للطن الواحد (25.8-%)، و2508 دولار للطن الواحد لمادة مسحوق الحليب (35.2-%)،[3] بعدها سجل معدل التضخم 6.4% سنة 2016 تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك سنة 2017 ليبلغ 5.6%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية لنفس السنة أهمها الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادا،[4] وتوجد عدة عوامل ساعدت على ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، تمثلت أبرزها فيما يلي:[5]

- ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في السوق الوطني مرتبط بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية؛
- تمثل الكمية المستوردة في إطار نظام الحصص نسبة 10 بالمائة من الطلب الوطني؛
- ضعف هيكل السوق الجزائري وتبعية الاستهلاك الوطني للسوق الدولية؛

[1] التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر، (أكتوبر 2012):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2011**"، الجزائر، ص 45.

[2] التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2014):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، الجزائر، ص 41.

[3] التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2016):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، الجزائر، ص 45.

[4] التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر، (جويلية 2018):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، الجزائر، ص26.

[5] سفيان حنان، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

– احتكار القلة لسوق الاستيراد مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق؛

– عامل المضاربة المتصل بقانون العرض والطلب، وكذلك التقلبات المسجلة في أسعار العملات الدولار واليورو؛

– عامل المناخ الذي أثر على المحاصيل في أكبر البلدان المنتجة، منها الجفاف في البرازيل والفيضانات التي مست أستراليا؛

– غياب مجلس المنافسة على أرض الواقع وسببها سياسة الدعم المنتهجة، التي كلفت الدولة 300 مليار دج من جهة وإصدار مرسوم تنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك وكيفية تعويض فارق السعر لفائدة المتعاملين؛

أما في سنة 2019 واصل متوسط وتيرة النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تباطؤه الشديد للسنة الثانية على التوالي ليبلغ المؤشر الوطني 2.4% بعدما سجل سنة 2018 بـ 3.5% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد المستوردة في الأسواق الدولية ماعدا الحبوب،[1] في سنة 2020 تباطأ مؤشر الأسعار الإجمالي على الصعيد الوطني بشكل طفيف بمتوسط سنوي قدره 2.09% مع تسجيل ارتفاع في مؤشر القيم الوحدودية للمواد الغذائية والحيوانات الحية المستوردة بنسبة معتبرة بلغت 9.9% سنة 2020، كما سجل المؤشر الإجمالي للقيم الوحدوية معدل تضخم سنوي قدره 6.11% مقابل ارتفاع معتدل بنسبة 0.69% سنة 2019.[2]

المبحث الرابع: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الجزائر

دخول مفهوم الاستدامة على مستوى التنمية ومناداة الهيئات الدولية إلى تبنيه، حث الدول والجهات الحكومية في السنوات الأخيرة إلى تبني هذا المفهوم على الأصعدة الاقتصادية والجتماعية والبيئية وتحقيق نتائج جيدة، إلا أن تنفيذه على أرض الواقع يتطلب تنسيق بين جميع المستويات وفي غالب الأحيان يتم حقيقه بشكل غير فعال، مما استوجب وضع معايير لقياس مدى تحقيق الاستدامة في الدول من خلال مواضيع فرعية و مؤشرات خاصة بها.

[1] التقرير السنوي 2019 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2020):"**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"، الجزائر، ص35.

[2] التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2021):"**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"، الجزائر، ص 40.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة وفق المنظمة العالمية للأغذية والزراعة(الفاو)

اهتمت المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) بوضع معايير لقياس مدى تقدم الدول نحو نهج الزراعة المستدامة بوضع مبادئ توجيهية تقوم على أساسها تقييم مدى استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية.

1.المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة (SAFA): قامت الفاو بالتعاون مع الإستراتيجية العالمية لتعزيز الإحصاءات الزراعية بوضع منهجية ومبادئ لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الزراعة المستدامة، وتم الإقرار بين جميع منهجيات قياس الزراعة المستدامة بأن الاستدامة مفهوم متعدد الأبعاد، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تصميم المؤشر،[1] والتوجه نحو تنمية حميدة بيئيا وعادلة اجتماعيا وقابلة للحياة اقتصاديا من خلال نماذج الحكم الرشيد، السلامة البيئية، القدرة على الصمود الاقتصادي، الرفاه الإجتماعي وبالتالي توفير فهم مشترك لما يعنييه مصطلح "الاستدامة" في سياق عملي، تم وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن تقييم استدامة نظم الأغذية والزراعة(SAFA) من شأنها أن تسهل تقييمات الاستدامة الكاملة وتسهم في جعل سلاسل الغذاء المستدامة أكثر شفافية وقابلية للقياس والتحقق، ولتحقيق ذلك بتحديد تعريف متفق عليه عالميا للاستدامة مع القضايا الأساسية لكل ركيزة من ركائز الاستدامة، منقسمة إلى مجموعة من المؤشرات الأساسية والإضافية المطبقة على سلاسل الغذاء من خلال توفير مبادئ توجيهية متينة لتطبيق هذه المؤشرات.[2]

تعد(SAFA) إطارا مرجعيا عالميا شاملا لتقييم الاستدامة على طول السلاسل القيمة الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك، فهو يعتبر معيار يحدد عناصر الاستدامة وإطار لتقييم المفاضلات بين جميع أبعاد الاستدامة، فهناك عدة مستويات منها متداخلة لتعزيز التماسك على جميع المستويات.[3]

2. الركائز الأساسية لـ SAFA:

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2023):" **نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.1)**"، ص 4.

[2]FOA, (February 2011):«**Sustainbility assessment of food And agriculture sustems (SAFA)**», Background Document For the E-Forum, p 4.

[3]FOA, (2014):« **Sustainbility assessment of food and agriculture sustems (SAFA)**» ,Guidelines version 3.0, roma, p 3.

تقوم المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعة (SAFA)على ثلاثة ركائز أساسية هي:[1]

– **المواضيع:** تم تنقيحها في مجموعة متكونة من 21 قضية أساسية للاستدامة، ومتعلقة مع أهداف الاستدامة المرتبطة بها، ويمكن تنفيذها سواء على المستوى الوطني أو سلسلة التوريد، يمكن لواضعي السياسات والحكومات الوطنية العمل على مواءمة وتنسيق نطاق شامل لأهداف الاستدامة دون تحديد مسارات محددة، سيتطلب استخدام إطار العمل الاستراتيجي والمواضييع الخاصة بالتقييمات الوطنية وصنع السياسات تطوير موضوعات ومؤشرات فرعية مناسبة.

– **المواضيع الفرعية:** تم تفصيل كل موضوع من موضوعات الاستدامة الـ 21 في موضوعات فرعية، أو قضايا فردية ضمن موضوعات (SAFA) مع أهداف الاستدامة الصريحة المرتبطة بها ويتكون من 58 موضوعا فرعيا فهي مناسبة للجهات الفاعلة في تحليل مخاطر وفجوات سلسلة التوريد، يمكن لمعايير وخطط قياس الاستدامة الأخرى تحديد المشكلات والفجوات التي لا تغطيها أنظمتها وأدواتها للتقارب والمواءمة على مستوى الموضوع الفرعي.

–**المؤشرات:** حددت (SAFA) مؤشرات افتراضية ضمن كل موضوع فرعي تحدد المعايير القابلة للقياس للأداء المستدام للموضوع الفرعي، تخدم المؤشرات الافتراضية غرض توفير مقاييس موحدة لتوجيه التقييمات المستقبلية بشأن الاستدامة، ويتم توفير مجموعة المؤشرات الافتراضية لمستوى عام من التقارير، حيث أن مستخدمي (SAFA) ليس لديهم بالضرورة المعرفة اللازمة لتطوير المؤشرات دون التعرض لخطر خفض مستوى التقييم، تقدم المؤشرات الإفتراضية تقييمات للأداء على مستوى الأبعاد الأربعة لتحديد أفضل وأضعف أداء.

3.مؤسسات ومنظمات المخول لها استخدام (SAFA):[2]

يمكن استخدام (SAFA)على مستويات عدة لأغراض متعددة ومن قبل جهات فاعلة مختلفة ضمن إطار يضمن الاتساق (عدم التناقض) وقابلية التطبيق والشفافية، وبغض النظر عن الحجم أو الجغرافيا أو الدور كلا منها يسعى إلى تقييم الاستدامة، وتعتبر SAFA وسيلة فعالة يمكن إستخدامها من طرف:

[1] Idem, p p 4-5.
[2] Idem, p 5.

أ–مؤسسات الأغذية والزراعة (فردية أو جمعيات في مجال المحاصيل والثروة الحيوانية، القطاعات الفرعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات):

*التقييم الذاتي لاستدامة العمليات وتحديد النقاط الساخنة لتحسين الأداء.

*تحليل الفجوة مع خطط الاستدامة الحالية لتحسين التغطية الموضوعية.

*إدارة الموردين أوقياسهم لتحسين المشتريات المستدامة.

ب–المنظمات غير الحكومية معايير الاستدامة وأدوات:

*رصد نتائج تأثيرات المشاريع.

*تقاسم أفضل الممارسات والعتبات والتعلم العالمي بشأنه.

*تحليل الفجوات مع قوائم المراجعة الموجودة حول جميع جوانب الاستدامة.

ج–الحكومات والمستثمرون وصانعو السياسات:

*المعلومات حول تحديد أهداف التنمية المستدامة.

*تنفيذ التخطيط الإقليمي والمشتريات المحلية والاستثمار أو تأطير التشريعات.

*توفير إرشادات عالمية للحكومات بشأن المتطلبات المستدامة لسلاسل التوريد العالمية.

4.أنواع مؤشرات SAFA:

تقوم مؤشرات SAFA على ثلاثة أنواع حسب الأداء، أو الممارسة، أو الهدف:[1]

– **المؤشرات القائمة على الأداء:** تسمى أيضا المؤشرات الموجهة نحو النتائج أو مؤشرات النتائج، ويمكن قياس أداء العملية وتحديد الاتجاهات وإبلاغ النتائج.

– **المؤشرات القائمة على الممارسة:** وتسمى أيضا المؤشرات الإرشادية، وتنص هذه المؤشرات على وجود الأدوات والأنظمة اللازمة لضمان أفضل الممارسات، وهي موجهة نحو العمليات أكثر من النتائج.

– **المؤشرات القائمة على الأهداف:** ترتكز هذه المؤشرات على نتائج لا تفرض ممارسات معينة لأن ما يهم هو التنفيذ الفعال للاستدامة، فالوصول إلى الهدف الموضوع الفرعي هو المهم، في حين يسمح بالعديد من الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

يمكن تصنيف المؤشرات الافتراضية على المستوى الأعلى لأداء الاستدامة (الدرجة الخضراء الداكنة) ومستوى الأداء الغير المقبول (الدرجة الحمراء)، فالهدف الأساسي من المؤشرات

[1] Idem, p 56.

الإفتراضية هو قياس الأداء أو تقييمه، ومع ذلك في بعض المواضيع الفرعية قد يتطلب تقييم الأداء الوصول إلى البيانات التي يصعب على بعض المستخدمين جمعها، وهو في بعض الحالات لا يكفي مقياس واحد لتقييم تحليل مرضي لأداء المستدام، وينطبق هذا بشكل خاص على البعد البيئي الذي يتضمن أنواعا متعددة من المؤشرات لجميع المواضيع الفرعية.[1]

المطلب الثاني: قياس أداء الزراعة المستدامة في الجزائر

نحاول إسقاط أبعاد الاستدامة الخاصة بـ SAFA على الوضع الزراعي في الجزائر وتقييم مدى تقدم الجزائر نحو نهج الزراعة المستدامة خاصة مع حجم الاستثمارات العمومية الموجه نحو القطاع الزراعي منذ بداية الألفية الثالثة، فالهدف الحقيقي لهذا الدعم هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية وتوفيرها على مستوى الأسواق الوطنية، الحفاظ على البيئية، تحسين سبل العيش الكريم في الأرياف، لكن هذا لايمنع من تبني استراتيجية زراعية أكثر إنتاجية واستدامة خاصة مع التوجه الدول العالم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع الميادين الإقتصادية، إن البيانات الخاصة بمؤشرات المواضيع قياس الزراعة المستدامة بعضها غير متوفر حاليا على مستوى الهيئات الإحصائيات العالمية، لذلك سوف نتتطرق إلى المؤشرات التي تتوفر معلومات حولها، فتحصلنا على مايلي:

***بعد الحكومة:** تم اختيار المواضيع والمؤشرات التالية:

- الموضوع الفرعي: المسؤولية وتم قياسه بالاستقرار السياسي.
- الموضوع الفرعي: الشرعية ويقاس بفعالية الحكومة.
- الموضوع الفرعي: الإجراءات الواجبة وتقاس بجودة التنظيمات.

*** النزاهة البئية:**

-الموضوع الفرعي: غازات الاحتباس الحراري وتقاس بنسبة co_2 الناتج عن الزراعة.

- الموضوع الفرعي: سحب المياه ويقاس بحجم المياه العذبة المسحوب للزراعة.
- الموضوع الفرعي: استهلاك الطاقة المتجددة ويقاس بنسبة استهلاك الطاقة المتجددة.

***الصمود الإقتصادي:**تم اختيار المواضيع والمؤشرات التالية:

- الموضوع الفرعي: الربحية وتم قياسه بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي.
- الموضوع الفرعي: استقرار الإنتاج وتم قياسه باستقرار المحاصيل.

[1]Idem, p 58.

- الموضوع الفرعي: سلامة الأغذية تقاس باستخدام المبيدات الخطرة.
- الموضوع الفرعي: خلق القيمة يقاس بالتمويل الزراعي.

*** الرفاه الاجتماعي.**

- الموضوع الفرعي: تنمية القدرات تقاس بالقروض الزراعية.
- الموضوع الفرعي: الصحة العامة وتقاس بالصحة العامة.

1.اختبار مؤشرات الزراعة المستدامة في الجزائر:

1.1. الحوكمة الجيدة:

وهي عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، سواء كان ذلك في المجالات البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بالنسبة لـ SAFA يتضمن هذا البعد العديد من المواضيع وهي :أخلاقيات الشركات، المساءلة، المشاركة، قواعد القانون، الإدارة الشاملة، أما المؤشرات قياس الحوكمة الجيدة تمثلت في الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيمات، سيادة القانون والسيطرة على الفساد، إلا أن المعطيات والبيانات غير متوفرة لجميع هذه المواضيع، لذلك نحاول التعرض للمواضيع التي تتوفر مؤشراتها على إحصائيات خاصة بالجزائر، ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

1.1.1.مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر(2.5-ضعيف، 2.5 قوي):

الاستقرار السياسي هو شرعية السلطة الحاكمة ومدى قدرتها على تسيير المؤسسات الرسمية والغير الرسمية على أساس السيادة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف،[1]ويقيس هذا المؤشر تصورات إحتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية وهو متوسط عدة مؤشرات أخرى من وحدة المعلومات الاقتصادية والمنتدى العالمي الاقتصادي.[2]

الشكل رقم(3-25): مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (2014-2021)

[1] غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، (2021):"**أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة الجزائر 03، ص 16.

[2]https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_political_stability/

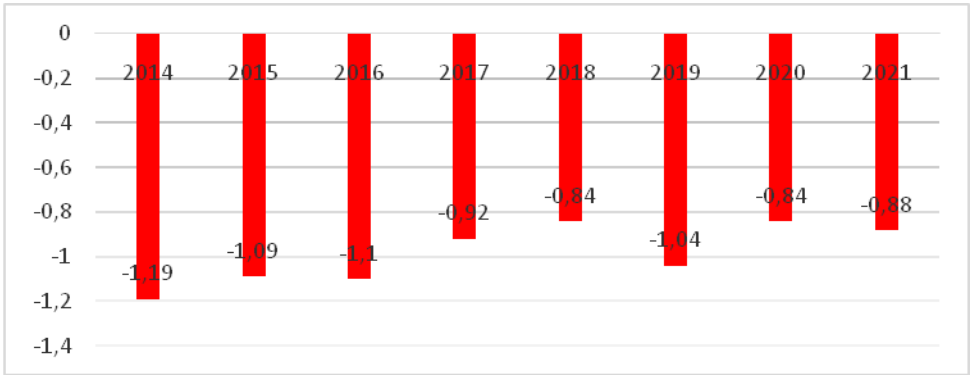

Source : https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_political_stability/

قدر متوسط الفترة (2014-2021) المؤشر الاستقرار السياسي بـ 0.99- نقطة بحد أدنى 1.19- نقطة سنة 2014 و بحد أقصى 0.84- نقطة سنة 2020، لتسجل 0.88- نقطة سنة 2021 في حين بلغ المتوسط العالمي لنفس السنة 0.07- لمجموع 194 دولة،[1] فهو على العموم مقبول وهذا نتيجة للمجهودات التي قامت بها الدولة لتعزيز الاستقرار السياسي من خلال تحسين ظروف المعيشة والأمن في البلاد بتفيذها جملة من الاستثمارات العمومية التي تخدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الصحة، تحسين مستوى التعليم، القضاء على الفقر،.....).

2.1.1. مؤشر فعالية الحكومة (2.5-ضعيف، 2.5 قوي):

ويقصد به نوعية الخدمات العامة المقدمة، قدرة الجهاز الحكومة التنفيذي واستقلاله عن الضغوط السياسية، نوعيد إعداد السياسات العمومية والموازنات المختلفة للحكومة.[2]

الشكل رقم(3-26): مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (2014-2021)

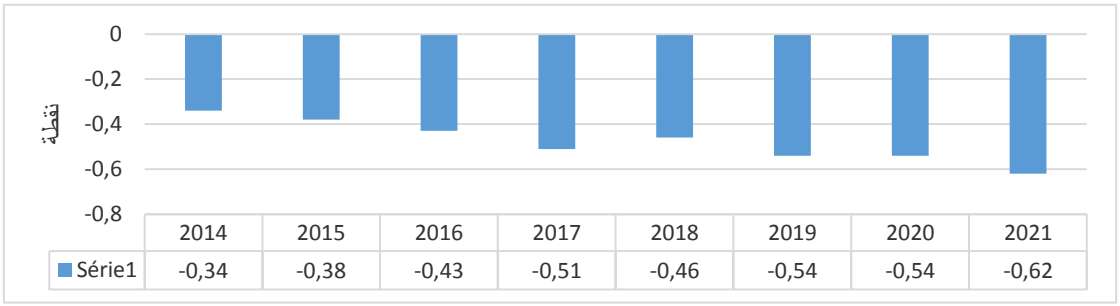

Source :https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_govermment_effectiveness/

قدر متوسط قيمة مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (2014-2021) بـ0.47- نقطة بحد أقصى 0.34- نقطة سنة 2014 وحد أدنى 0.62- نقطة سنة 2021، أما المتوسط العالمي

[1] Idem.

[2] بلعاطل عياش، بن حاح مونير (2021):"**أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر-دراسة قياسية-**"، مجلة آفاق علمية، (العدد01)، المجلد 13، جامعة تمنراست، ص 643.

والذي قدر بـ 0.02- نقطة من مجموع 192 دولة،[1] يمكننا القول أنه ليس بعيد عن المتوسط العالمي، لذا اعتبرت الجزائر من الدول المتوسطة من حيث فعالية الأداء العمومي (تبني قوانين واستراتيجيات اقتصادية فعالة من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي).

3.1.1.جودة التنظيمات (2.5-ضعيف، 2.5 قوي):

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ كافة القوانين والسياسات واللوائح التي لها دور مهم في تنمية القطاعين الإقتصاديين الخاص والعام، والعمل على تنظيم حياة الأفراد والمجتمع بهدف خلق مقومات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قياس جهود الحكومات المنصبة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة استثمارية ملائمة.[2]

الشكل رقم(3-27): مؤشر جودة التنظيمات في الجزائر (2014-2021)

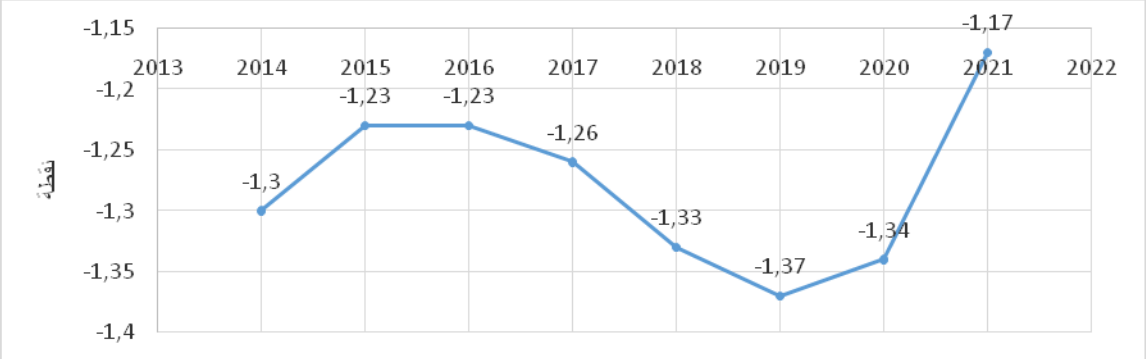

Source :https ://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_regulatory_quality/

إن البيانات المتوفرة للفترة (2014-2021) قدر متوسطها بـ 1.27- نقطة، قدر كحد أقصى بـ 1.37- نقطة سنة 2019 وبحد أدنى قدر بـ 1.17- سنة 2021، وقدر المتوسط العالمي لنفس السنة بـ0.04- نقطة لـ 193 دولة،[3] يعتبر مؤشر جودة التنظيمات في الجزائر ضعيف في الفترة المدروسة مفسرا سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي (برامج الإنعاش الاقتصادي) وتقليص دور القطاع الخاص بنقص الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع وتضييق فرص الاستثمار والتوسع في تحويل الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي

[1] https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_govermment_effectiveness/

[2] بلعاطل عياش، بن حاح مونير، مرجع سابق ذكره، ص 644.

[3] https ://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_regulatory_quality/

إلى زيادة على تضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع والإبتكار الذي يتميز به القطاع الخاص.[1]

2.1. النزاهة البيئية:

وتتمثل مؤشرات فيما يلي:

1.2.1.غازات الاحتباس الحراري: وهي جميع الانبعاثات المنتجة في مختلف المجالات الفرعية للانبعاثات الزراعية مثل: التخمر المعوي، إدارة السماد، زراعة الأرز، الأسمدة الاصطناعية، السماد المستخدم في التربة، السماد المتبقي في المراعي، مختلف المحاصيل، زراعة التربة العضوية، حرق مختلف المحاصيل واستخدام الطاقة، وتقديم صورة للمساهمة في إجمالي كمية انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة.[2]

-مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الزراعة.

الشكل رقم(3-28): كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الزراعة في الجزائر

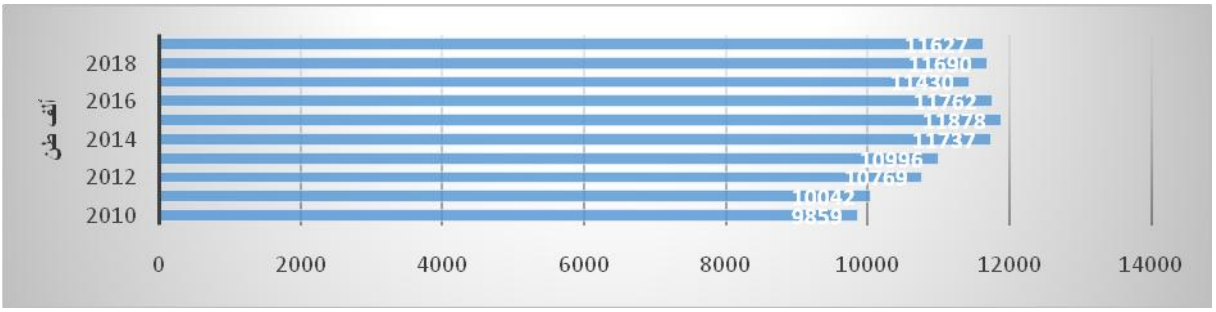

المصدر: رحماني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 172.

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة CO_2 في ارتفاع مستمر خلال فترة (2010-2015) لتبلغ 11878 ألف طن بعدما كانت قد سجلت 9859 ألف طن سنة 2010 أي بزيادة قدرت بـ 17%، ثم بدأت بالتراجع لتسجل سنة 2017 بـ 11460 ألف طن ثم ارتفعت بمقدار 1.72%سنة 2019. وتسعى الجزائر إلى تخفيض هذه النسبة مستقبلا، فحسب آخر إصدار لوزارة البيئة سبتمبر 2019 فإن تغير المناخ كان له أثر على القطاع الزراعي في الجزائر مسببا عدة مشاكل منها مشكلة الجفاف، انجراف التربة، انخفاض الإنتاجية بسبب اضطراب في دورة النباتات، ندرة الموارد

[1] مسعود ميهوب، (2021):"**إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL للفترة(1997-2018)**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص16.

[2] رحماني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 172.

الانتاجية (التربة، الماء مما يؤدي إلى إنخفاض نسبة الأراضي الزراعية وتفاقم مشكلة الري)، انخفاض الأمن الغذائي نتيجة لانخفاض المحاصيل الزراعية.[1]

2.2.1. جودة المياه: وتقاس بمؤشر سحب المياه لأغراض الزراعة

الشكل رقم(3-29): مؤشر سحب المياه العذبة لأغراض الزراعة في الجزائر للفترة (2010-2020)

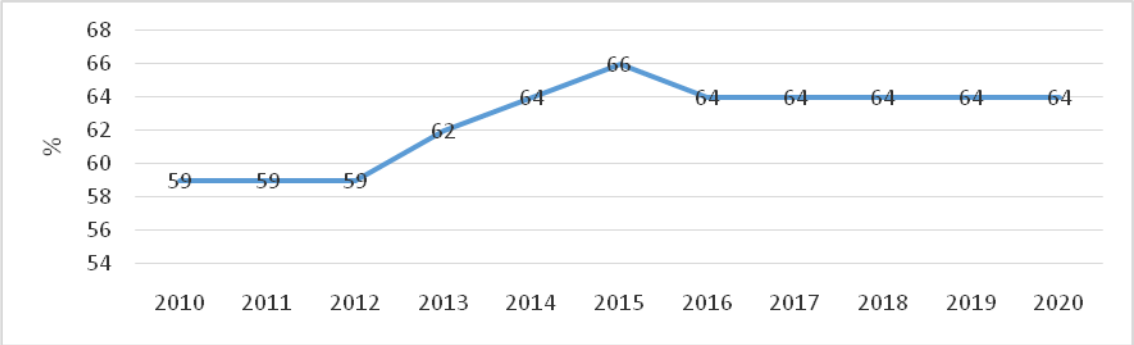

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة استخدام المياه في الري في ارتفاع لتصل إلى 66 % سنة 2015 ثم انخفضت واستقرت عند 64% وهذا يدل أن الزراعة الجزائرية أكثر استهلاك للمياه بسبب استخدام المزارعين أنظمة الري التقليدية ذات الكفاءة المتدنية كالري السطحي بدل أنظمة الري بالتنقيط (زيادة في الغلة بنسبة 100% وتوفير المياه بين40 و80%)، والملاحظ أيضا هناك هدر في الكمية المستخدمة في الري وعدم استغلاله بطريقة عقلانية ومنظمة، حيث قدرت الكميات الضائعة من المياه نتيجة تدهور الشبكات وكثرة التسربات بمساحات سهل شلف ووهران والجزائر العاصمة وقسنطينة حوالي 50% فيما قدرت عمليات الضخ الغير الشرعي نسبة 75% في ظل غياب الإجراءات العقابية والتنظيمية مما يساهم في أداء زراعي ضعيف.[2]

3.2.1.استهلاك الطاقة المتجددة:

الشكل رقم(3-30): مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر(2010-2020)

[1] فاطمي موليت، مراد بودية محمد جميل، (2022):"**الزراعة الذكية كبديل إستراتجي لمواجهة التغييرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة**"، **مجلة الوراثة والتنوع البيولوجي**"، المجلد 06، (العدد 03)، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 102.

[2] شنيخر عبد الوهاب، (جوان 2018):"**إدارة الطلب على المياه وفق مؤشرات الكفاءة الاستخدامية لمياه الري –دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر**–"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، (العدد 01)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 198.

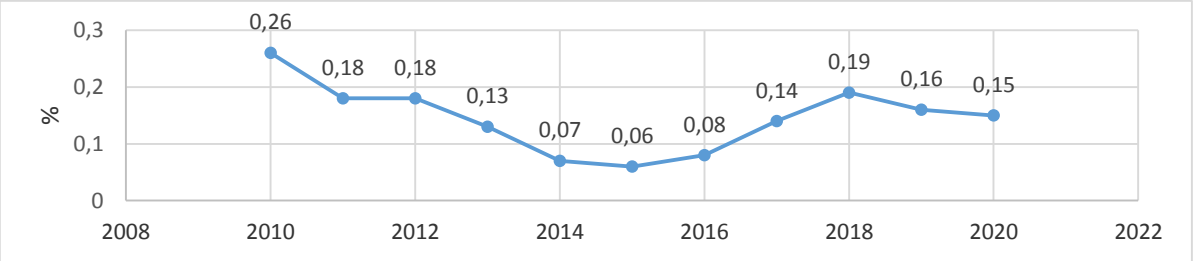

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

تعتبر الجزائر متأخرة في مجال استخدام الطاقة المتجددة في العديد من المجالات لغياب المشاريع الخاصة بهذا النوع من الطاقة مع أن الجزائر تملك الصحراء التي تعتبر أهم مصادر الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية)، وهذا ما أثر على استهلاكها بتسجيلها تراجع في الكمية المستهلكة إلى 0.15 سنة 2020 بعدما كانت 0.26 سنة 2010، لذا قامت الجزائر بإنجاز 60 محطة شمسية وتوفير مساحات لطاقة الرياح خلال سنة 2020 واتمام المشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء الموجهة للسوق يكون على مرحلتين المرحلة الأولى (2015-2020) والمرحلة الثانية(2021-2030)، كما تطمح الجزائر إلى إنشاء أول مشروع "سولار 1000 ميغاواط" سنة 2035 وتستهدف من خلاله انتاج أول 50 ميغاواد سنة 2023.[1]

3.1. الصمود الاقتصادي:

1.3.1. مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي:

إن القيمة المضافة للزراعة هي الناتج الصافي لقطاع الزراعة بعد جمع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطية، بما في ذلك الحراجة والصيد وصيد الأسماك وزراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني، فهي لا يتم تضمين الخصومات لاستهلاك الأصول المصنعة واستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها في الحساب.[2]

الشكل رقم(3-31): القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر (2014-2022)

[1] دادن عبد الغفور، (2022/05/10):" **دراسة تحليلية وتقييمية لقطاع الطاقات المتجددة وقطاع الطاقة التقليدية في الجزائر مع إرساء معادلة للتنبؤ بالطلب على الكهرباء والغاز في ولاية ورقلة**"، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص297.

[2] https://www.theglobaleconomy.com/algeria/ value_added_agriculture_dollars/

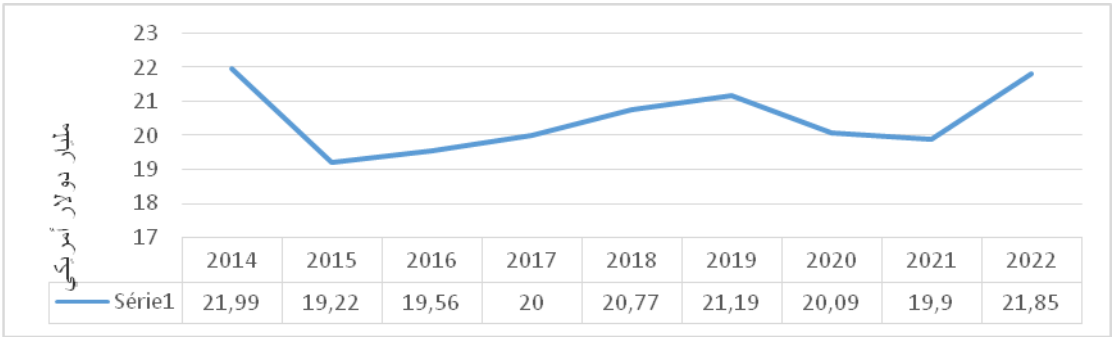

Source :https://www.theglobaleconomy.com/algeria/ value_added_agriculture_dollars/

إن القيمة المضافة للقطاع الزراعي تأرجحت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، مسجلة قيمة 21.99 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة (2014-2022)، لتخفض سنتي 2015 و2016 بمتوسط قدر بـ 19.39 مليار دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع سنة 2018 بـ 20.77 مليار دولار أمريكي و21.19 مليار دولار أمريكي سنة 2019، لتخفض بنسبة قليلة سنة 2021 بـ 0.28-% وعاودت الارتفاع سنة 2022 بـ 21.85 مليار دولار أمريكي.

2.3.1. مؤشر الاستقرار الإنتاج: ويقاس بمؤشر إنتاج المحاصيل.

-مؤشر انتاج المحاصيل:

يظهر مؤشر إنتاج المحاصيل للإنتاج الزراعي لكل عام مقارنة بفترة الأساس(2014-2016)، تشمل جميع المحاصيل ما عدا محاصيل العلف، ويتم تقديره باحتساب إجماليات المناطق وإجماليات فئات الدخل لغرض مؤشر إنتاج منظمة الأغذية والزراعة من القيم الأساسية بالدولارات الدولية بعد تعديلها لتتوافق مع فترة الأساس (2004 -2006).[1]

الشكل رقم(3-32): مؤشر انتاج المحاصيل في الجزائر(2010-2021)

[1] تيجاني هيشر أحمد، بدراوي يحي، (2007): " **استخدام نماذج في التنبؤ لمؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1961-2011**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 01، (العدد 03)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 52.

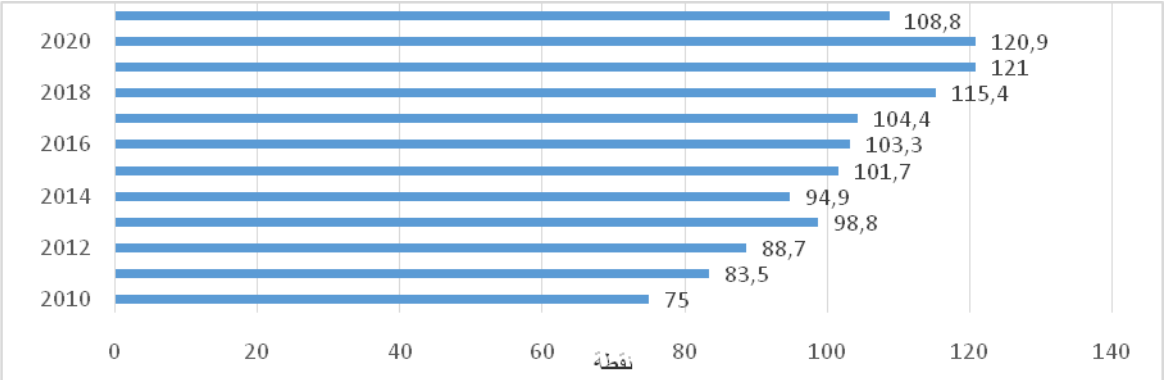

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

تم تحديد الفترة (2010-2020) بحد أدنى 75 نقطة سنة 2010 وحد أقصى بـ 121 نقطة سنة 2019، لتنخفض وتسجل 108.8 نقطة سنة 2021 إذا تمت مقارنتها بالمتوسط العالمي لنفس السنة هو 107.5 نقطة على أساس 188 دولة،[1] وهذا يدل على أن الجزائر استطاعت تحقيق الإكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية بنسبة 73% من احتياجاتها الزراعية.

3.3.1. جودة المنتج والمعلومات سلامة الأغذية /المبيدات الخطرة (استخدام الأسمدة)

يقيس استهلاك الأسمدة كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة، فهي تغطي منتجات الأسمدة النيتروجية والبوتاس والفوسفات (بما في ذلك الفوسفات الصخري الأرضي)، ولا يتم تضمين العناصر الغذائية التقليدية (السماد الحيواني والنباتي).[2]

الشكل رقم(3-33): استخدام الأسمدة في الزراعة في الجزائر (2010-2020)

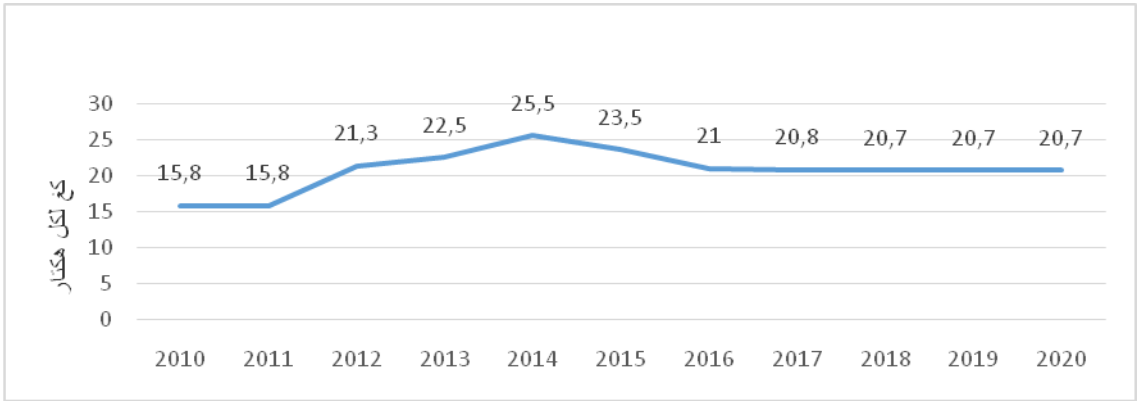

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 2023/08/15

إن كمية استخدام الأسمدة في الزراعة زادت خاصة خلال فترة (2010-2015) لتصل إلى 23.50 كغ للهكتار، لتنخفض بعدها إلى 20.70 كغ للهكتار سنة 2018 واستقرت على هذا النحو خلال سنتي 2019 و2020، بينما سجل المتوسط العالمي 180.1 كغ للهكتار من

[1] https://www.theglobaleconomy.com/algeria/ value_added_agriculture_dollars/
[2] https://www.theglobaleconomy.com/algeria/fertilizer_use /

الأراضي الصالحة للزراعة لسنة 2020 على أساس 161 دولة،[1] إن نقص استخدام الأسمدة في الزراعة يرجع إلى إعتماد المزارعين على الطرق الزراعية التقليدية ونقص الموارد المادية المخصصة لإقتنائها.

4.3.1.الاقتصاد المحلي (التمويل الزراعي):

الشكل رقم(3-34): حجم التمويل الزراعي في الجزائر (2010-2021)

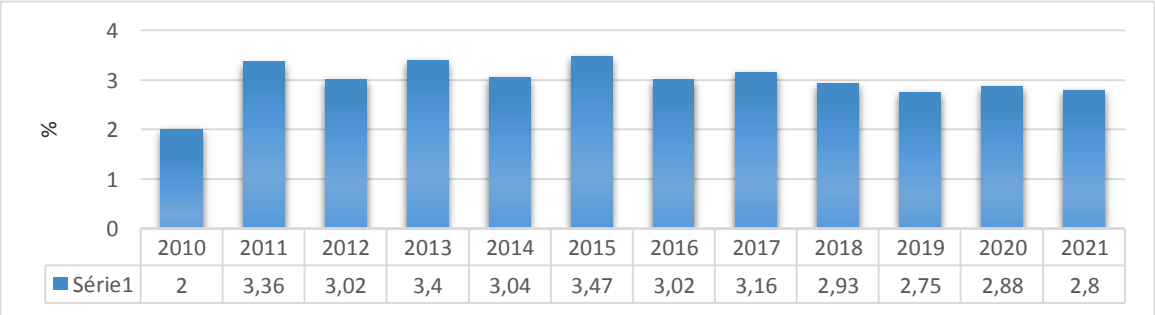

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

يمكننا تقسيم حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي إلى فترتين، الفترة الأولى(2010-2015) وهي الفترة التي شهدت فيها زيادة معتبرة بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي لتصل نسبة الانفاق إلى 3.47% سنة 2015 بعدما كانت لا تتعدى 2% سنة 2010، أما الفترة الثانية(2016-2021) عرفت حصة الزراعة من الانفاق الحكومي تراجع مسجلة سنة 2016 نسبة 3.02% واستمرت في الانخفاض لتصل 2.8% سنة 2021، وهذا راجع إلى إنخفاض عائدات البترول التي تعتبر المصدر الرئيسي والممول لعمليات التنمية، أضف إلى ذلك تأثير تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد19) على جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي.

4.1. الرفاه الاجتماعية:

1.4.1.القروض الزراعية في الجزائر:

الشكل رقم(3-35): تطور القروض الزراعية في الجزائر(2013-2020)

[1] Idem.

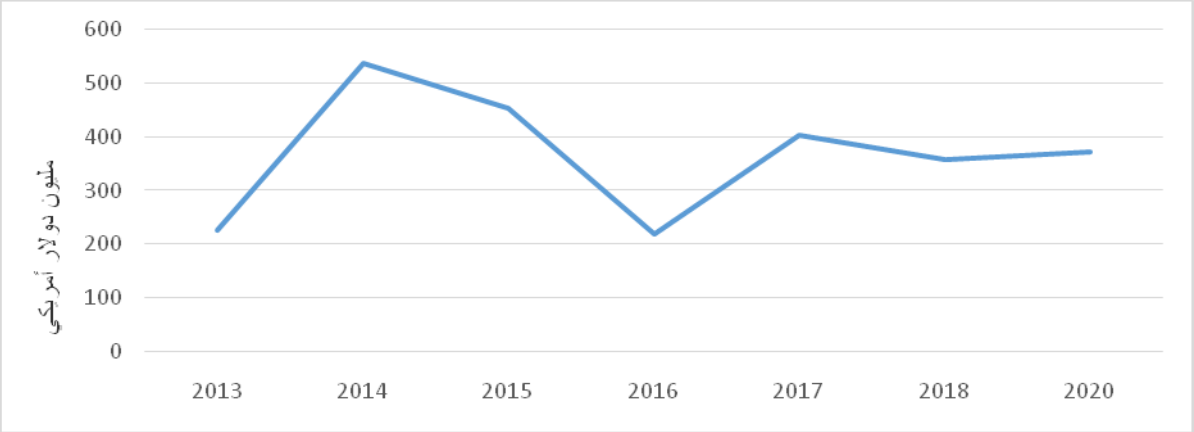

المصدر: -رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص177.

-المنظمة العربية للتنمية للزراعية، إحصاءات الكتب السنوية، المجلد رقم 41.

إن الدعم المقدم من طرف الحكومة للمزارعين في شكل قروض بأنواعها المختلفة قد حقق ارتفاع كبير مع نهاية سياسة التجديد والريفي حيث بلغت 538.49 مليون دولار أمريكي سنة 2014 بعدما كانت قد سجلت 225.82 مليار دولار أمريكي سنة 2013، ثم بدأت بالتراجع لتسجل 219.78 مليون دولار أمريكي سنة 2016 لتستعيد تصاعدها سنة 2017 بـ 403.93 مليون دولار أمريكي واستقرت عند 373 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

2.4.1.سلامة الانسان والصحة يقاس بالصحة العامة

تشمل النفقات الصحية الحالية سلع وخدمات الرعاية الصحية المستهلكة خلال كل عام.[1]

الشكل رقم(3-36): تطور النفقات الصحية في الجزائر (2013-2020)

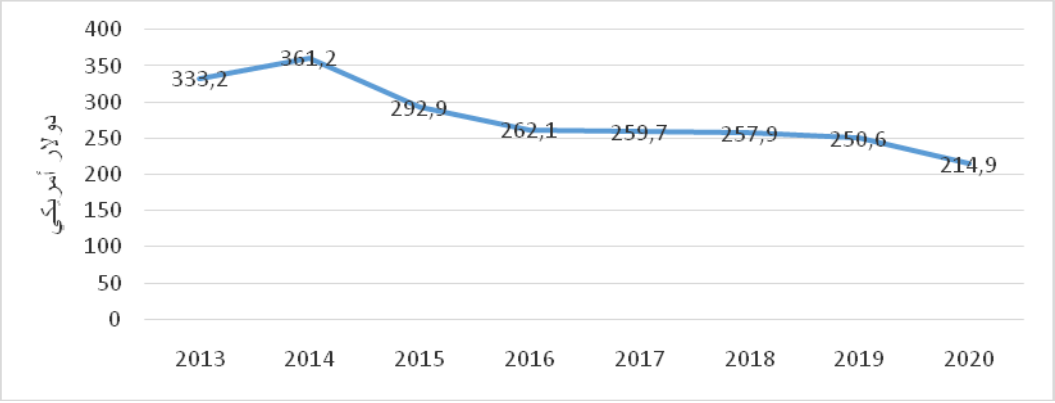

Source :https://www.theglobaleconomy.com/algeria/health_epending_per_capita /

من أهم مظاهر أبعاد الاستدامة الاجتماعية هو موضوع سلامة والصحة والذي يقاس بمؤشر نصيب الفرد من الانفاق على الصحة، حقق هذا المؤشر قيمة 361.2 دولار أمريكي سنة 2014 ليسجل تراجع في قيمته خلال فترة (2015-2020) مسجلا أدنى قيمة بـ 214.9 سنة 2020

[1]https://www.theglobaleconomy.com/algeria/health_epending_per_capita /

بمعدل سلبي قدر بـ 40.50-% ويدل على أن مستوى الصحة في الجزائر يعاني من العديد المشاكل من تدني الخدمات الصحية المقدمة برغم من حجم الدعم المالي المخصص لهذا القطاع.

2. تصنييف المواضيع الفرعية في أبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة:

يجب اختيار جميع المؤشرات الافتراضية ذات الصلة لتقييم مدى الحوكمة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى أن جميع المواضيع الفرعية لها نفس الوزن، في حالة وجود أكثر من مؤشر يتم توزيع الوزن بالتساوي بين المؤشرات داخل كل موضوع فرعي في هذه الأبعاد، ستحصل معظم المواضيع الفرعية على نفس الدرجة التي تم تقييمها للمؤشر، حيث يوجد مؤشر واحد فقط(أحمر/برتقالي/أصفر/أخضر/أخضر داكن) ولا حاجة للترجيح، في حالة وجود مؤشرين في موضوع فرعي في هذه الأبعاد، يجب أخذ المتوسط للدرجتيين اللتين لهما وزن متساو في الدرجة الإجمالية للموضوع الفرعي، إذا لم يكن المتوسط ممكنا، فيجب إعطاء درجة أقل إذا صنفت أحد المؤشرات على أنه أصفر" وصنفت المؤشرات الأخرى على أنها "برتقالية" فسيتم تصنييف الموضوع على أنه"برتقالي".[1]

الجدول رقم(3-13): نموذج تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الاقتصادية والإجتماعية حسب منظمة الفاو

تقييم	النتيجة	%
أفضل	5	%100-80
جيد	4	% 80-60
معتدل	3	%60-40
محدود	2	% 40-20
ضعيف	1	%20-0

المصدر: -رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص 179.

-FOA, (2014) Sustainbility Assessment Of Food And Agriculture Sustems SAFA,Op.cit.p61.

على سبيل المثال إذا كانت هناك ثلاثة مؤشرات في موضوع فرعي:

- الدرجة القصوى المحتملة هي 3 مؤشرات x 5 نقاط (أفضل /أخضر داكن) =15
- التقييمات الفعلية هي مؤشرين أصفر (2x3) ومؤشر أخضر داكن(5=1x5) النتيجة (11)
- قسمة الدرجة الإجمالية الفعلية على الدرجة الإجمالية القصوى (15/11) =0.73

[1] رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص 179.

– درجة الموضوع الفرعي النهائية هي 73% هذا ما بين 60 و80% وهو ما يتوافق مع تصنييف الأخضر الفاتح، أو الأداء الجيد.

يمكن حذف المؤشرات التي اعتبرت غير ذات صلة مع وجود سبب منطقي واضح، وبالتالي تغيير الحد الأقصى الإجمالي للدرجة لهذا الموضوع الفرعي المعني، على سبيل المثال، إذا كان أحد المؤشرات غير ذي صلة بموضوع فرعي يحتوي على أربعة مؤشرات، فإن الدرجة القصوى ستكون 15(5x3) بدلا من 20(5x4).[1]

الجدول رقم(3–14): تصنيف الموضوعات الفرعية في أبعاد الحوكمة والأبعاد الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر

البعد	المواضيع الفرعية	المؤشر	أفضل	جيد	معتدل	محدود	ضعيف
بعد الحوكمة	المسؤولية	الاستقرار السياسي			3		
	الشرعية	فعالية الحكومة			3		
	الإجراءات الواجبة	جودة التنظيمات					1
الصمود الإقتصادي	الربحية	القيمة المضافة للزراعة			3		
	استقرار الإنتاج	استقرار المحاصيل		4			
	سلامة الأغذية	استخدام المبيدات الخطرة				2	
	خلق القيمة	التمويل الزراعي			3		
البعد الاجتماعي	تنمية القدرات	القروض الزراعية			3		
	الصحة العامة	الصحة العامة					1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (3–13)

إعتمادا على الجدول رقم (3–14) وبتطبيق المثال السابق على الأبعاد الثلاثة للاستدامة لتحديد الدرجات النهائية لكل موضوع فرعي نتحصل على:

*** بعد الحوكمة:**

– الموضوع الفرعي المسؤولية (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 40%–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر(معتدل).

– الموضوع الفرعي الشرعية (مؤشر واحد): درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين %–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر(معتدل).

[1]FOA, (2014) :« Sustainbility assessment of food and agriculture sustems (SAFA)»,Op.cit, p 61.

– الموضوع الفرعي الإجراءات الواجبة (مؤشر واحد): درجة الموضوع الفرعي النهائية هي ما بين0–20% وهو ما يتوافق مع اللون الأحمر(ضعيف).

***بعد الصمود الاقتصادي:**

– الموضوع الفرعي الربحية (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 40%–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر(معتدل).

– الموضوع الفرعي استقرار الإنتاج (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 60–80%وهو ما يتوافق مع اللون الأخضر(جيد).

– الموضوع الفرعي سلامة الأغذية (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 20%–40%وهو ما يتوافق مع اللون برتقالي(محدود).

– الموضوع الفرعي خلق القيمة (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 40%–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر(معتدل).

***البعد الاجتماعي:**

– الموضوع الفرعي تنمية القدرات (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين 40%–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر(معتدل).

– الموضوع الفرعي الصحة العامة (مؤشر واحد): درجة الموضع الفرعي النهائية هي ما بين ما بين 0 –20% وهو ما يتوافق مع اللون الأحمر(ضعيف).

3.تصنيف الموضوعات الفرعية في البعد البيئي:

تشمل المواضيع الفرعية للبعد البيئي على مؤشرات وأنواع متعددة: الهدف والممارسة والأداء، تحتوي غالبية المواضيع الفرعية على 3 مؤشرات أو أكثر، هذا الاختلاف عن الأبعاد الأخرى له أسباب متعددة، في حين أن الجمع بين مؤشرات الهدف والممارسة والأداء هو دائما النهج المفضل لـ SAFA،[1] ويطبق الترجيح التالي على المؤشرات البيئية:[2]

–مؤشرات الهدف= نقطة واحدة

–مؤشرات الممارسة= 2نقطة

–مؤشرات الأداء = 3نقاط

[1] FAO.Op.cit. p 61.
[2] Idem, p 64.

الجدول رقم(3-15): تصنييف المؤشرات الاستدامة في البعد البيئي

تقييم	اللون	مؤشر الهدف	مؤشر الممارسة	مؤشر الأداء
أفضل	أخضر داكن	1	2	3
جيد	أخضر فاتح	0.75	1.5	2.25
معتدل	أصفر	0.5	1	1.5
محدود	برتقالي	0.25	0.5	0.75
ضعيف	أحمر	0	0	0

المصدر: -رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص182.

-FOA، (2014) , Op.cit.p 64

جميع أنواع المؤشرات البيئية لها تصنييف من 5 مقاييس، يزداد وزن التصنيف بشكل تدريجي مع ارتفاع النتيجة من غير مقبول إلى الأفضل على سبيل المثال، إذا أخذنا موضوعا فرعيا مع ثلاثة مؤشرات (الهدف-الممارسة-الأداء) وتقييم SAFA للهدف الأخضر الداكن، الممارسة باللون الأخضر الداكن والأداء باللون الأصفر.

- اجمالي الدرجة القصوى المحتملة هي 1+2+3=6
- إجمالي النتيجة الفعلية هي 1(الهدف الأفضل/الأخضر الداكن) +2(أفضل ممارسة/أخضر داكن) +1(أداء متوسط /أصفر) =4
- النتيجة النهائية للموضوع الفرعي هي 6/4=66%
- هذا هو ما بين 60-80%، وهو ما يتوافق مع تصنيف جيد/أخضر.[1]

الجدول رقم(3-16): تصنيف مؤشرات الاستدامة البعد البيئي في الجزائر

البعد	المواضيع الفرعية	المؤشر	نوعه	أفضل	جيد	معتدل	محدود	ضعيف
البعد البيئي	غازات الاحتباس الحراري	نسبة co2 الناتج عن الزراعة	أداء			1.5		
	سحب المياه	حجم المياه العذبة المسحوب للزراعة	ممارسة				1	
	استهلاك الطاقة المتجددة		ممارسة				0.5	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على الجدول رقم (3-15)

- الموضوع الفرعي غازات الاحتباس الحراري (مؤشر أداء): درجة الموضوع النهائية هي ما بين 40%-60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر (أداء معتدل).

[1] Idem.p 65.

– الموضوع الفرعي سحب المياه (مؤشر ممارسة): درجة الموضوع النهائية هي%–60% وهو ما يتوافق مع اللون الأصفر (ممارسة محدود).

– الموضوع الفرعي استهلاك الطاقة المتجددة (مؤشر ممارسة): درجة الموضوع النهائية هي ما بين 20%–40% وهو ما يتوافق مع اللون برتقالي (ممارسة محدود).

4. تقرير الأداء:

الشكل رقم(3–37): تقييم أداء قطاع الزراعة المستدامة في الجزائر حسب المؤشرات منظمة الفاو

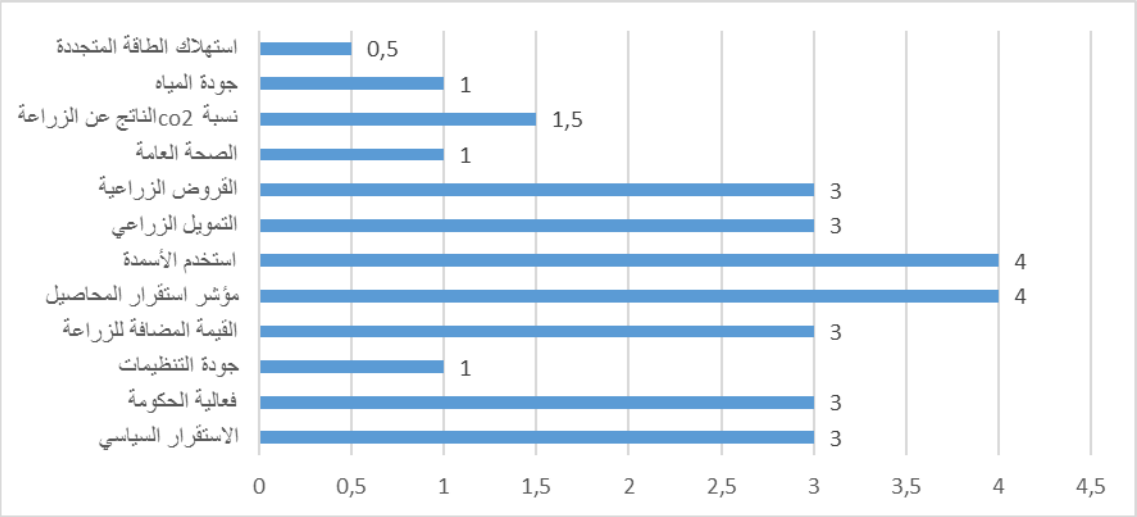

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدولين رقمين (3–14)، (3–16).

1.4.بعد الحوكمة: ساهم الاستقرار السياسي بشكل كبير في تطور قطاع الزراعة خاصة في الأرياف، وهذا بعد العشرية السوداء التي عانت منها هذه الفئة، وتجسد ذلك في فعالية الحكومة بتقديمها كافة الإمكانيات لتطوير القطاع الزراعي بإتخاذ حزمة من الاستراتيجيات التنموية ضمن الاستثمارات العمومية والتي تأملت من خلالها إلى تكوين قطاعا انتاجيا وذو جودة عالية تمكنه من اجتياح الأسواق الخارجية وفرض نفسه، رغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية إلا أنها لتزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الأمن الغذائي الدائم، وهذا ما يفسره ضعف جودة التنظيمات وعدم إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الزراعية مسببا ضعف معدلات الإنتاجية الزراعية.

2.4.البعد الاقتصادي: حققت الجزائر تقدما على مستوى الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي خاصة الأهمية الكبرى الذي يحظى بها في السنوات الأخيرة وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة(الدعم الزراعي) ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، نتيجة لذلك فهو يعتبر القطاع الثاني من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتجسد ذلك في تحقيق انتاج وفير في بعض المنتوجات الزراعية، بينما نجد ضعف استخدام الأسمدة في الإنتاج الزراعي راجع إلى ضعف الوعي استخدام

هذه المبيدات و تكلفة الباهضة في السوق المحلية، واللجوء إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في تغذية التربة مما ينجر عنه في الكثير من الأحوال هدر وفقدان المحصول الزراعي، الأمر الذي يفاقم التبعية الغذائية لضخامة فاتورة الواردات مما يرهن الأمن الغذائي ويجعله تحقيقه صعبا.

3.4.البعد الاجتماعي: بينما نجد في البعد الاجتماعي عملت الدولة جاهدة على استقرار المزارعين بتوفير الظروف المناسبة من تحسين مستوى المعيشة بتقديم لهم كافة التسهيلات والحوافز من أجل استقرارهم، وأهمها تقديم القروض الزراعية بفوائد منخفضة وحثهم على البقاء في مناطقهم والاستثمار في الأراضي الزراعية وبالتالي إعطاء أهمية للتنمية الزراعية الريفية ومنع النزول الريفي نحو المدن، وبناء المرافق العامة في الريف وأهمها المرافق الصحية من إنشاء المستشفيات في هذه المناطق لجعل الريف الجزائري لا يختلف كثيرا عن المدن الحضرية، إلا أن هذه الاستثمارات تبقى ضعيفة ودون المستوى.

4.4.البعد البيئي: يعتبر أداء الزراعة الجزائرية في انبعاث الغازات الاحتباس الحراري معتدلة فهي تساهم في إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 13% من اجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الجو في الجزائر، كما مثلت نسبة الزراعة في الانبعاث الإجمالي لغاز co_2 أحادي أكسيد الكربون 10% أم قطاع الطاقة الذي مثل 63%،[1] بينما نجد حيازة الزراعة على نسبة معتبرة من المياه(64%) إلا أن ممارساتها تبقى محدودة وذلك راجع إلى ضعف على مستوى الأجهزة التقنية الخاصة بالري وعدم استخدام الأجهزة المقتصدة للمياه، فقد كميات كثيرة في التوزيع من مصدرها إلى سقي المحاصيل، أما استهلاك الطاقة المتجددة التي تعتبر استخدامها يحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في تعتبر متأخرة جدا في هذا المجال رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر(لصحراء الكبرى) لو يتم استغلالها جيد تصبح من الدول التي تصدرها، فاستخدام الطاقة المتجددة في الزراعة يولد عنه دعم عوائد المزارعين من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج الزراعي بتخفيض تكلفة الطاقة، كما يتم استخراج الطاقة من الكتلة الحية الزراعية والتي بدورها تمثل طلبا جديدا للمنتجات الزراعية ترفع من عوائد المزارعين.[2]

[1] الماحي ثورية، (أفريل 2022):"**واقع استخدام الطاقات المتجددة لزراعة مستدامة ضمن التطلع للانتقال الطاقوي في الجزائر**"، مجلة الاقتصادة والبيئة، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 190.

[2] نفس المرجع، ص ص 179-180.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

1.مؤشر التوافر:

1.1.متوسط كفاية الإمدادات الطاقة الغذائية (%): يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على توفير الإمدادات الغذائية الكافية للسكان سواء من الإنتاج الزراعي المحلي أو من الاستيراد ويعبر عنه بنسبة مئوية من الاحتياجات الغذائية.

الشكل رقم(3-38): مؤشر متوسط كفاية الإمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر (2010-2021)

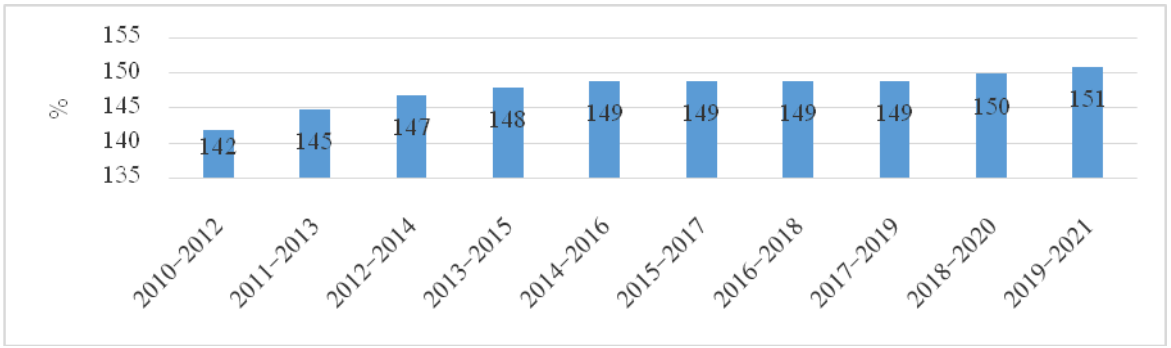

source : https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4 consulté le 22/07/2023.

وبناءا على المعطيات الخاصة بمتوسط كفاية الإمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر ازدادت من 142% خلال الفترة (2010-2012) إلى 148% للفترة (2013-2015)، ثم استقرت خلال فترة (2014-2019) بمتوسط 149% لكل ثلاث سنوات، لترتفع مرة أخرى وتصل إلى متوسط قدره 151% خلال فترة (2019-2021)، ويدل هذا أن الاستثمار العمومي المقدم من طرف الدولة للقطاع الزراعي قد استطاع توفير جميع المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن في الأسواق الوطنية.

2.1.المساحة العضوية:

الشكل رقم (3-39)43: تطور المساحة العضوية في الجزائر (2010-2018)

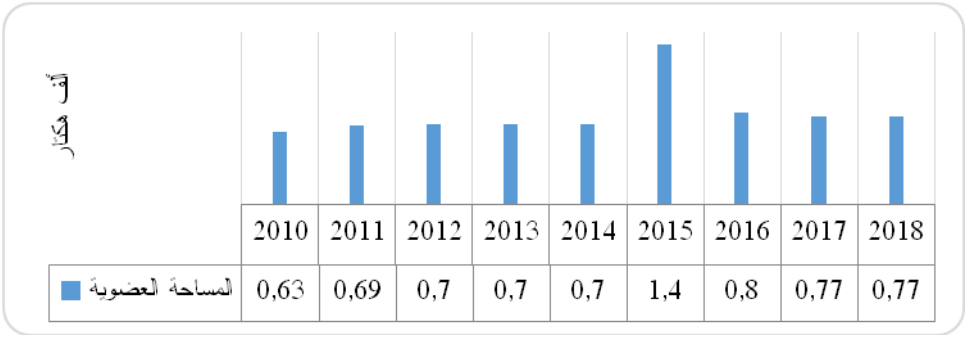

المصدر: رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص190.

تعتبر مساحة الزراعة العضوية ضعيفة جدا في الجزائر فهي لا تتجاوز 0.77 ألف هكتار ما يمثل 0.16% من المساحة العضوية الإجمالية للوطن العربي، بينما نجد في الدول المجاورة مثل تونس والمغرب التي بلغت نسبتهما 38.22%، 2.35% على التوالي من المساحة الاجمالية للوطن العربي، وهذا يدل على الجزائر تتقدم بخطوات بطيئة نحو هذ النوع من الزراعات.

2. مؤشر إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للغذاء:

1.2.مؤشر الوصول المادي للغذاء: يقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والإقتصادي، فالنسبة للوصول المادي للغذاء هناك ثلاثة مؤشرات: للوصول المادي للغذاء وهي: كثافة شبكة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية مسجلة خلال الفترة (2010-2019) بـ 0.2 كلم لكل 100 كلم² عن كل سنة وتعتبر الجزائر الأضعف بالنسبة لطول السكك الحديدية من بين دول المغرب العربي نجد تونس 2.5 كلم لكل 100 كلم²، المغرب بـ 0.5 كلم، نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق تجاوزت نسبة 75%.[1]

2.2. مؤشر الوصول الاقتصادي الغذاء: بالنسبة لهذا المؤشر فيتم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية(مليون) (متوسط 3سنوات)

الشكل رقم(3-40): مؤشر عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (2008-2020)

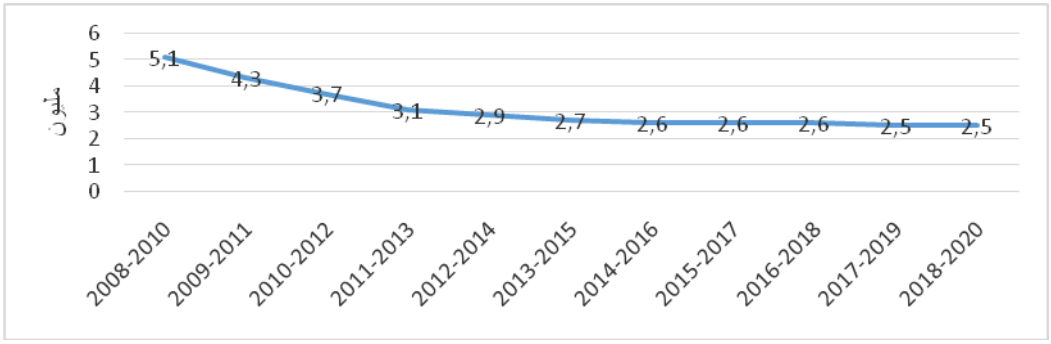

Source :https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4,consulté le 22/07/2023

الملاحظ من معطيات الجدول أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص تغذية في الجزائر في تناقص، وهذا مؤشر جيد على أن أغلبية السكان يتحصلون على الغذاء الكافي لسد احتياجاتهم، سجلت الجزائر اقل متوسط لها خلال فترة (2018-2020) بـ 2.5 مليون بعدما كان حوالي 5.1

[1] بوبكير أمال، (2022):" **دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية-الجزائر نموذجا**"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، (العدد 01)، المركز الجامعي بإيليزي، الجزائر، ص430 .

مليون كمتوسط الفترة (2008-2010)، ويرجع هذا إلى البرامج والمخططات التنموية من أجل تحسين مستوي معيشة المواطن من تقديم المرافق العامة الجيدة، توفير الحاجيات الضرورية مع مراعاة الأسعار، توفير السكن خاصة في الأرياف.

3.2. مؤشر انشار نقص التغذية (%) (متوسط 3 سنوات)

الشكل رقم(3-41): مؤشر انشار نقص التغذية في الجزائر(2008-2018)

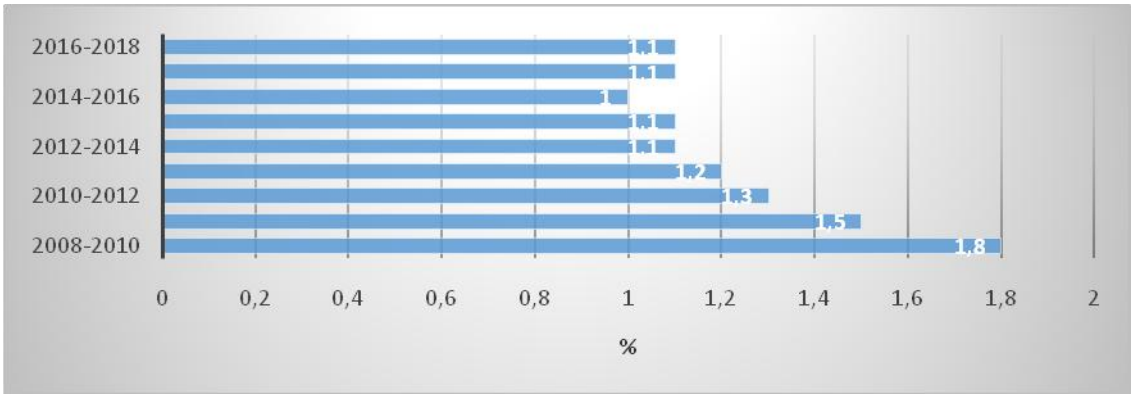

Source : https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4,consulté le 22/07/2023

أما بالنسبة للمؤشر انتشار نقص التغذية فهو الآخر سجل انخفاض خلال فترة (2008-2018)، حيث وصل إلى نسبة 1.1% كمتوسط الفترة (2016-2018) بعدما كان حوالي 1.8% كمتوسط الفترة (2008-2010) رغم ارتفاع عدد سكان إلى أكثر من 45 مليون نسمة.

3.مؤشر الاستقرار:

نقيس مؤشر الاستقرار للأمن الغذائي من خلال مؤشرين:

1.3.مؤشر الواردات الغذائية (واردات الحبوب%)متوسط 3 سنوات:

الشكل رقم(3-42): مؤشر واردات الحبوب في الجزائر(2010-2020)

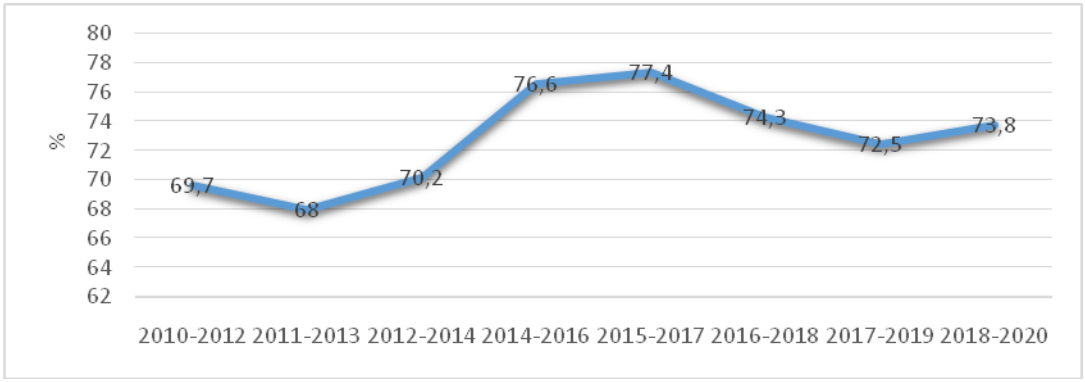

Source :www.fao.com consulté le 22/07/2023

تعاني الجزائر منذ سنوات بشكل كبير من حيث واردات الحبوب التي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حتى في حالات إنخفاضها فهي تبقى لها وزن ثقيل على فاتورة الاستيراد وهذا ما

هو موضح من خلال الشكل، ارتفعت نسبة واردات الحبوب إلى أعلى مستوى لها خلال فترة (2015-2017) بـ 77.4% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية، لتتراجع نسبة واردات الحبوب إلى 73.8% خلال فترة(2018-2020).

2.3. الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري :

الشكل رقم(3-43): مساحة الأراضي المجهزة للري في الجزائر (2010-2021)

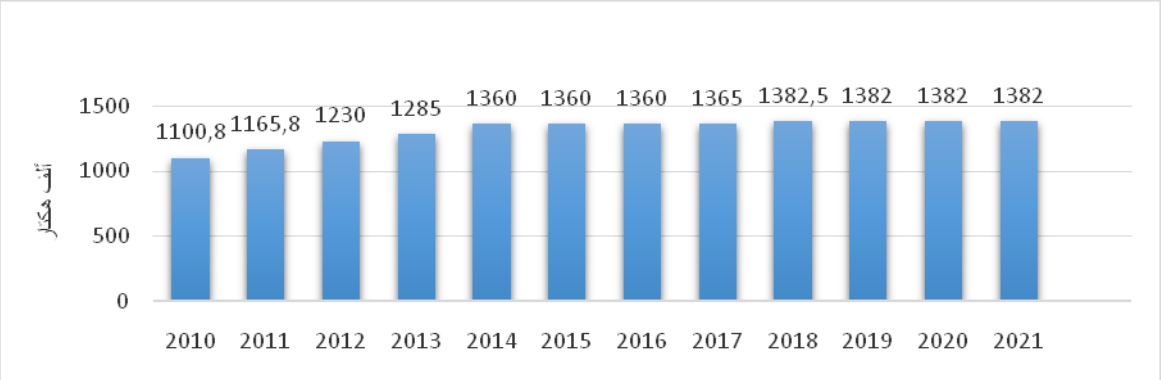

Source : https://www.fao.org/faostat/fr/#data/rl consulté le 22/07/2023

إن الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري تطورت من سنة إلى أخرى لتصل إلى 1360 ألف هكتار سنة 2016 بعدما كانت لا تتعدى 1100.8 هكتار سنة 2010 محققة نسبة زيادة بـ25.54%، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 1383.5 الف هكتار سنة 2018 بسبب تعرض البلاد إلى موجات جفاف حادة أدى إلى زيادة في الأراضي الزراعية المجهزة للري، لتخفض إلى 1382 ألف هكتار خلال ثلاثة السنوات (2019-2021).

4. مؤشر الاستخدام: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

الشكل رقم(3-44): نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في الجزائر(2010-2020)

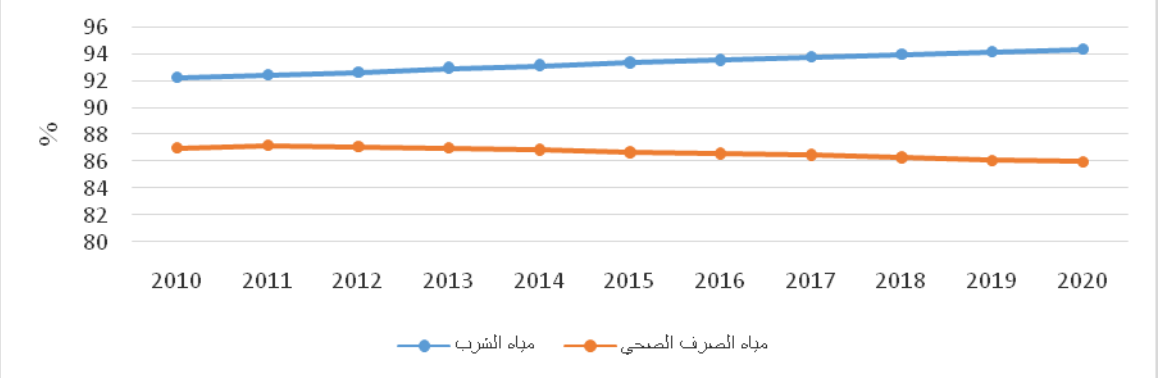

Source : https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4 consulté le 22/07/2023

يتم تعريف الوصول المعقول للمياه الصالحة للشرب على توفير 20 لترا على الأقل للشخص يوميا من مصدر داخل كليومتر واحد من المسكن، إضافة إلى الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، يوفر هذا المؤشر معلومات مفيدة لتقييم بعد الاستفادة من نتائج الأمن الغذائي،[1] الملاحظ أن نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الشرب والصرف الصحي خلال فترة (2010-2020) في تزايد مستمر، حيث سجلت مياه الشرب نسبة 94.4% سنة 2020 وهي نسبة الأعلى، وتعبر هذه النسبة على قدرة الدولة ايصال الماء إلى جميع أنحاء البلاد، أما بالنسبة للمياه الصرف الصحي فهي سجلت ارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة 87.1% لكنها تراجعت قليلة لتسجل في حدود 86% خلال فترة (2014-2020).

5. مؤشرات الأمن الغذائي ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي (Globel Food Security (Index

احتلت الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة ضمن هذا المؤشر والمرتبة 12 من أصل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع درجة إجمالية بيئية للأمن الغذائي تبلغ 58.9 درجة وهذا حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي لسنة 2022.

الشكل رقم(3-45): مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022

Source : Global Food Security Index 2022, Economist Impact, Country Report Algeria, 2022, p3.

لتحليل أبعاد هذا المؤشر نجد أن الجزائر سجلت أفضل درجة في القدرة على تحمل التكاليف بـ 66.8 درجة، تليها توافر الغذاء بـ 57.2 درجة وهذا نظرا لجهود الدولة في توفير الغذاء لجميع فئات المجتمع بأسعار معقولة وجودة عالية، بينما نجد كلا من الجودة والسلامة والاستدامة والتكييف فقد كانتا درجاتهما على التوالي بـ 54.7 درجة، 54.2 درجة، رغم هذه الدرجات الإيجابية

[1] رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص194.

إلا أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات في معالجة مخاطر المناخ، عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو مبادئ توجيهية غذائية، كما أن الجزائر بحاجة أيضا إلى تدابير أقوى لجودة الغذاء وسلامته.[1]

تحليل أكثر دقة لأبعاد هذا المؤشر نجدها في هذا الجدول علما أنا: جيد جدا (80-100) ، جيد (70-79.9)، معتدل(55-69.9)، ضعيف (40-54.9)، ضعيف جدا (0-39.9)

الجدول رقم(3-17): درجات بيئة الأمن الغذائي للجزائر سنة 2022

بيئة الأمن الغذائي							
القدرة على تحمل التكاليف 66.8		توافر الغذاء 57.3		الجودة والسلامة 54.7		الاستدامة والتكييف 54.2	
التغير في متوسط تكاليف الغذاء	48.5 (30.5-)	الوصول إلى المدخلات الزراعية	49.9 (1.9+)	التنوع الغذائي	49.1 (3.2+)	التعرض للمخاطر	76.2
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	96.2	البحث والتطوير الزراعي	43.1 (16.3+)	المعايير الغذائية	0 (29.8-)	الماء	33.7
		البنية التحتية للمزرعة	54.1 (36.6+)			الأرض	64.7 (0.2-)
مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة	63.1 (0.3-)	تقلب الإنتاج الزراعي	78.2 (61.2+)	توفر المغذيات الدقيقة	64.7 (18.5+)	المحيطات والأنهار والبحيرات	26.6 (20.7-)
		فقد الغذاء	58.2 (4-)				
تجارة المنتجات الزراعية	50 (8.7-)	البنية التحتية لسلسة التوريد	34.4 (9.2+)	جودة البروتين	67.3 3.2+	الالتزام السياسي بالتكييف	28.5 (25.9+)
		كفاية التوريد	100 (59.6+)				
برامج شبكات الأمان الغذائي	79.3	الحواجز السياسية والاجتماعية	42.1 (6.2-)	سلامة الغذاء	92.4 (21.9+)	إدارة المخاطر الكوارث	100 (100+)
		الالتزامات سياسة الأمن الغذائي	52.5 (52.5+)				

Source: Global Food Security Index 2022, Economist Impact, Country Report Algeria, 2022 p4.

- **بعد القدرة على تحمل التكاليف:** نجد أن المؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي حقق نسبة جيدا جدا، مؤشر برامج شبكات الأمان الغذائي حقق درجة جيد، بينما الدرجات أضعف

[1] Global Food Security Index 2022, Economist Impact, Country Report Algeria, 2022, p3.

سجلت على مستوى مؤشر تجارة المنتجات الزراعية ومؤشر التغير في متوسط تكاليف الغذاء، في هذا البعد احتلت الجزائر المرتبة 64 عالميا و 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

– **بعد توفر الغذاء:** حققت درجات ضعيفة بالنسبة لمؤشر الوصول للمدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للمزرعة، الحواجز السياسية والإجتماعية والالتزامات بسياسات الأمن الغذائي، كما حققت درجة ضعيفة جدا بالنسبة للبنية التحتية للتوريد.

– **الجودة والسلامة:** هي واحدة من أضعف أبعاد مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تحتل المرتبة 82 عالميا والمرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن يعزي ذلك إلى درجتها الضعيفة جدا في معايير التغذية ودرجتها الضعيفة في مؤشرات التنوع الغذائي.

– **الاستدامة والتكييف:** يعتبر هذا البعد الأضعف في الجزائر ويعود هذا إلى ضعف أدائها في المؤشرات التالية: الماء المحيطات والأبحار والأنها بالإضافة إلى الالتزام السياسي بالتكيف

المطلب الرابع: متطلبات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، رهاناتها وسبل تفعيلها

1.متطلبات تحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي في الجزائر:

يعتبر نظام التكثيف الزراعي المستدام في الجزائر نهج ومفهوم جديد بالنسبة للمزارعين، مما يتطلب على الدولة وضع إستراتيجات مستقبلية تعمل على الترويج له من خلال تعزيز القدرات الفردية ورأس المال البشري وأهم من ذلك وضع لوائح تنظم كيفيات العمل لإنجاح عمليات التكثيف الزراعي المستدام:

– وضع لوائح وطنية للرعاية السليمة للأراضي والممارسات الزراعية لحماية تدهور التربة بسبب الممارسات العشوائية، لذا يجب مراقبة صحة التربة من أثر هذه الممارسات بوضع طرق وأدوات إجراء التقييمات والقيام بمهام الرصد والمراقبة بناءا على الإجراءات التي اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها؛

– يلزم وجود سياسات ولوائح لدعم إنتاج أصناف جديدة عالية الغلة تحقق حفظ الموارد الوراثية النباتية وتوزيعها، واستحداث أصناف وإنتاج البذور من جانب كل من القطاع العام والخاص؛

[1] Idem, p3.

– زيادة مشاركة المزارعين في الحفظ وتحسين المحاصيل الزراعية والإمدادات بالبذور، وضمان ملائمة الأصناف الجديدة لممارسات المزارعين وخبراتهم، وتعزيز حفظ الموارد الوراثية النباتية في المزرعة ونظم الإمداد بالبذور بالمزارعين؛

– تعزيز حوكمة حيازة الأراضي بوضع تنظيمات سياسية وقانونية بما في ذلك حقوق العرفية المشروعة، وتدعيم ممارسة حقوق الحيازة وحمياتها، وينبغي وضع السياسات والقوانين والإجراءات ذات الصلة من خلال عمليات تشاركية تشمل جميع الأطراف؛

– العمل على إيجاد حلول سريعة وفاعلة للأراضي الزراعية المتداخلة مع المناطق السكنية في التجمعات الحضرية الكبرى، لحماية السكان من الآثار البيئية للتكثيف الزراعي وتمكين المزارعين من الحفاظ على أنشطهم في إطار إستراتيجية شاملة للفصل بين التكثيف الزراعي الأفقي والتوسع العمراني؛

– ينبغي تعزيز القدرات البحثية الوطنية في مجال الزراعة، وتركيزها على معالجة التقلب المكاني والزمني مثلا من خلال تحسين استخدام نمذجة النظم الإيكولوجية؛

– إنشاء وحدات إرشادية متخصصة في التنمية الزراعية المستدامة في أهم مراكز التكثيف الزراعي وربطها بوحدة تنسيق مركزية تتألف من كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة، ويكون تمويلها كافيا ومستداما بمشاركة المزارعين أنفسهم؛[1]

– الحد من الرعي العشوائي والمفرط المؤدي إلى تدهور المراعي وتعريتها من الكلأ والأعشاب مسببة ضياع المياه السطحية، ارتفاع مستوى الاحتباس الحراري في الجو، لذا وجب وضع بعض الإجراءات لحمايتها من خلال تسييج المراعي لمنع الرعي الغير المرغوب فيه، قطع النباتات المضرة بالعشب، الحفاظ على رطوبة في المراعي الطبيعية بحجز المياه خاصة بعد الأمطار (شق الأخاديد)؛

– محاربة ظاهرة التصحر بتبني نظام فعال ومتكامل اجتماعيا وإقتصاديا وبيئيا لتسبير المياه، وضع برنامج وطني أو جهوي لتتبع والحد من الآثار السلبية للتغييرات المناخية القاسية والمفاجئة، حماية النباتات والأراضي المعرضة للتعرية من زحف الرمال عن طريق الحواجز النباتية أو غيرها؛

[1] بالي حمزة وآخرون، (2020):" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة(2000-2019)**"، مجلة الباحث، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 836.

– العمل على توجيه الفلاحين نحو إعتماد الطرق الفعالة والمقتصدة للمياه في عملية السقي مثل طريقة التقطير والرش المحوري لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، تجنب الاستهلاك المفرط للمياه الجوفية، إصلاح شبكات توزيع المياه للري الزراعي لتجنب إهدار وتبذير المياه، تقريب تسعيرة الري إلى تكلفتها وإخضاعها لقانون العرض والطلب لتجنب استهلاكها اللاعقلاني والمفرط من طرف المزارعين؛[1]

– تثمين القدرات والمهارات في البحث العلمي بإعداد برامج لتحديد الإحتياجات والصعوبات المناخية لكل منطقة زراعية، وتأسيس محطات ومخابر على المستوى الجهوي متخصصة في ميدان البحث للزراعة الإقليمية على مستوى كل منطقة من أجل تقليل الخسائر الإقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية (التصحر، تعرية التربة، التنوع البيولوجي،..الخ)؛[2]

2. رهانات أو تحديات التي تواجهها التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر:

من خلال استعرضنا لواقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، استنتجنا بعض العوامل الرئسية التي تعرقل تحقيق نمو زراعي مستدام على مدى العشرة السنوات الأخيرة ضمن الاستثمارات العمومية، لذا يجب على الجزائر التركيز مستقبلا على هذه المتغيرات لتقدم نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (الزراعة المستدامة)، وتمثلت هذه العوامل في:

1.2.التغير المناخي:

هناك علاقة تفاعلية بين الزراعة والمناخ، فالزراعة بشكل كبير بالتغييرات المناخ خاصة في الآونة الأخيرة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، فمتوقع أن يصل إلى 1.5 درجة مئوية بين عامي 2030 و2052، مما ينجر عنه مخاطر متزايدة متعلقة بالمناخ (ارتفاع مستوى سطح البحر، هطول الأمطار الغزيرة، حدوث تصحر،..)، إن الزيادات في درجات الحرارة يشكل ذلك تهديدا مباشرا للأمن الغذائي العالمي وانعكاسه سلبا على البلدان النامية، حيث مستويات الاعتماد على

[1] الماحي ثورية، (2023):" **الزراعة بين متطلبات التنمية وتحديات الإستدامة**"، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 19، (العدد 01)، الجزائر، ص ص 105-107.

[2] فاطمي موليت، مراد بودية محمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الزراعة كمصدر لكسب الرزق عالية في هذه البلدان، كما هيمنة النظم الزراعية البعلية(المطرية)، قدرات التكيف المنخفضة تخلق مستويات عالية من الضعف.[1]

فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من قسوة الظروف المناخية وتجلى ذلك في انخفاض محاصيل أهم المواد الغذائية كالحبوب والتي تعتمد بدرجة كبيرة على تساقط الأمطار، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يبلغ الإجهاد المائي 137.9% في فترة (2009-2017) مقابل 50% في المغرب و 121.1% في تونس، كما تضر تعرية التربة الأراضي بأكثر من 13 مليون هكتار من التراب الوطني وزحف التصحر الذي يهدد الأراضي الزراعية الخصبة بأكثر من 17 مليون هكتار في مناطق السهوب، وحسب البنك الدولي فإن 99% من الأراضي توجه خطر حريق متوسط أو مرتفع، كما سوف يؤثر المناخ مستقبلا على قيمة الإنتاج بـ 21% سنة 2080 لمجمل الإنتاج الزراعي لحوض المتوسط مع تسجيل أقصى إنخفاض في الجزائر بنسبة 40%، ويرتقب تسجيل خسائر متوسطة في المردود قد تصل إلى نسبة 31% إلى 39% فيما يخص زراعة القمح، إنخفاض في إنتاجية الخضر بنسبة 15% إلى 30% سنة 2030، وتسبب الإضطرابات المناخية في السهول السهبية العليا هشاشة أكبر للأوساط الرعوية المستعملة من قبل مربي الماشية.[2]

لمواجهة هذا التحدي يجب على الحكومة التكيف مع تغير المناخ والمساهمة في تخفيفه ضمن سياساتها التنموية المستقبلية، بتحديد هذه المخاطر في السياسات الموضوعية ووضع الاستراتيجيات المكافحة لها، ومن منظور استدامة الزراعة الجزائرية بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فإن أسس السياسات العامة المستقبلية المجابهة لتغير المناخ يجب تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد (استخدام أقل للأراضي والمياه والمدخلات لإنتاج المزيد من الغذاء بشكل مستدام) وأكثر مرونة في مواجهة التغيرات والصدمات.[3]

---

[1] محمد بن موسى وآخرون، (2022):"**نحو تعميم الزراعة الذكية مناخيا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي: أدلة من تجارب بعض الدول الإفريقية**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، (العدد 28)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 362.

[2] بيسعود عمر، (17 نوفمبر 2022):"**إعادة بناء السياسة الزراعية بوجه التغيرات المناخية في الجزائر**" على الموقع:https://www.siyada.org/b-omar/

[3]Philippe et al, (2022) :«**L'agriculture Algérienne : L'héritage du passé et les défis contemporains**», Les Cahiers du Cread, Vol 38, N°03, p 433.

2.2.إشكالية الدعم الحكومي وعدم اشراك القطاع الخاص:

إن الهيكل التمويلي الزراعي في الجزائر لا يكاد يكون مستداما بسبب البيروقراطية التي تميز الإجراءات في اعتبار "حقوق الامتياز" ضمانا للبنوك العامة، ولرفع مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة الداخلين الجدد يجب على القطاع العام أن ينظر إلى هذا الأخير مثل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ويجب عليه تسهيل التمويل بجميع أنواعه: التمويل الإسلامي، السوق المالية، صناديق الاستثمار، لذلك فتحرير مبادرة الاستثمار لن يقتصر على اجتذاب راس المال من الزراعة فحسب، بل سيجذب أيضا رأس المال من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنا مجالات الاستثمار الخاص الزراعي في الجزائر ظلت محصورة غالبا في تربية الدواجن وأسماك، فتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال أشكال قانونية متينة تضمن احترام حقوق الشركاء سيفتح الطريق أمام المستثمرين (الوطنيين والأجانب) الراغبين في الشروع في أنشطة زراعية جديدة تخلق قيمة مضافة وبالتالي تخلق ديناميكية على المستوى المحلي.[1]

3.2.الأمن المائي (ندرة المياه وسوء استغلالها):

تتطلب التنمية الزراعية أكبر نسبة من الموارد المائية الجوفية المتاحة في العالم، فحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لتنمية المياه في العالم لسنة 2015 فقد حددت هذه النسبة بـ 70%، وترتفع إلى 90% بالنسبة لمعظم الدول الأقل نموا، وبالتالي فإن هذه النسب تظهر بأن التنمية الزراعية تعد السبب الرئيسي للضغوط التي تتعرض لها هذه الموارد،[2] والجزائر ضمن فئة الإجهاد المائي سعيها لرفع انتاج الوطني توجهت نحو الاستثمار في مناطق الصحراوية ولنجاح هذه الفكرة بوفرة المنتجات الزراعية توسعت في عمليات التنمية الزراعية في هذه المناطق التي تتميز بمناخ جاف(أكثر المناطق حرارة في العالم) سحب معدلات عالية وغير مستدامة والتي تعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية الغير المتجددة لري المحاصيل الزراعية(ندرة الأمطار) مما يؤدي إلى استزافها مستقبلا وهذا يتعارض مع مبادئ التنمية الزراعية المستدامة التي تتبنى الاستخدام الكفئ للمياه ، تم وضع قانون لحماية المياه الجوفية رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتي تنص المادة 03 منه على تجنب تدهور الموارد الطبيعية،[3] إلا

---

[1] Idem, p 435.

[2] القطبي محمد، (أكتوبر 2017):"**النظام القانوني للموارد المائية الجوفية في إطار التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 56.

[3] قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص 5.

أنه يعتبر غير كافي أضف إلى عدم فهم نظم المياه الجوفية لدى غالبية الفلاحين وعدم فاعلية التراخيص استغلال المياه الجوفية لري الأراضي الزراعية، الأمر الذي يقع على عاتق الحكومة وضع سياسات وتشريعات واضحة حول الاستخدام العادل للمياه الجوفية والحوكمة السليمة لها، استغلال المياه ومحاربة التبذير وتدريب المزارعين على السقي بالتقطير لما له فوائد من حيث الانتاجية و اقتصاد المياه.

4.2.الفقد وهدر الغذاء:

إن تحدي الفقد والهدر في الغذاء ينعكس آثارها على الأمن الغذائي والبيئة والاقتصاد، تعاني المنطقة العربية من ارتفاع كميات فقد وهدر الغذاء، حيث يصلان في بعض الأحيان إلى أكثر من 210 كغ للفرد في السنة ولها تأثر على استدامة النظم الغذائية والأمن المائي،[1] فنجد في الجزائر أن نسبة الفواقد على مستوى الفلاحين والتجار بين 4-10% للحبوب والبقول، أي مابين 20 و50 مليون دولار أمريكي سنويا، بلغ إجمالي فاقد القمح من الحصاد حتى الخبز يقدر بنحو 20% من إجمالي كمية القمح المستهلك في الجزائر، وهو ما يقارب من 8 مليون طن ويمكن أن تصل إلى 1.5 مليون طن سنويا،[2]

ولتقليل من عملية الفقد والهدر الأغذية لبد من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة أهمها:[3]

- تحسين أداء العمليات الزراعية في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد؛

- الاهتمام بنشر استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة، والتوسع في استخدام الميكنة الملائمة لطبيعة المحاصيل الغذائية؛

- الحرص على زراعة الأصناف عالية الجودة والإنتاجية وذات المواصفات التخزينية الجيدة والمقاومة للآفات والأمراض؛

[1] المنظمة العربية للتنمية والزراعية، " **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030)**"، الخرطوم، السودان، ص 32.

[2] تبروت علال، بن حسان حكيم، (2017):"**استراتيجيات الحد من الفاقد والهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته**"، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 07، (العدد 02)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 403.

[3] المنظمة العربية للتنمية والزراعية، (2019):" **أوضاع الأمن الغذائي 2019**"، الخرطوم، السودان، ص 34.

– توجيه قدر متزايد من جهود أجهزة الإرشاد الزراعي نحو توعية المزارعين بطرق ومواعيد جمع وتعبئة وتخزين وتداول المحاصيل الغذائية، وتدريب المزارعين على ذلك من خلال التعاونيات وروابط المزارعين؛

– تطوير البنية التحتية للتخزين مثل: المخازن المبردة والصوامع ووسائل النقل المبردة والمجهزة؛

– توفير محطات الفرز والتدريج والتعبئة في مراكز الإنتاج الرئيسية، وتزويدها بوسائل التبريد السريع والتخزين المبرد؛

– الارتقاء بكفاءة التصنيع الغذائي في الوطن العربي؛

– تطوير نظم وتقييم فقد وهدر الغذاء؛

5.2.عدم القدرة على تعزيز قدرات صغار المزارعين وضمان التأمين الفلاحي لهم:

تتميز الزراعة في الجزائر بصغر حجم الملكية الزراعية وإنتشار المزارع الصغيرة، فهم يعتمدون على وسائلهم الخاصة والتقليدية في عملية الإنتاج مما ينجر عنه في الغالب إنتاج ضعيف وجودة رديئة، فهم بحاجة إلى مسنادة ودعم من الدولة خاصة خدمات الإقراض والتمويل، والإرشاد الزراعي والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم بما يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه، وذلك من خلال تضافر الجهود بين المؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام وتبادل التجارب والنماذج الناحجة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين.[1]يعاني القطاع الزراعي الجزائري من التقدم في السن المزارعين بسبب التخلي معظم الشباب عن الزراعة، وساعد على ذلك هو عدم وجود تحفيزات للمزارعين، نظام التأمين الفلاحي ضعيف إذا ما قورن بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو في الحقيقة يشكل هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الزراعي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى إستحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية.[2]

[1] منشاوي شرين، (2023):"**تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا**"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، (العدد 13)، مصر، ص ص 96-97.

[2] بالي حمزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 835.

6.2.الفجوة التقنية أو التكنولوجية:

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي، ورغم إدراك الجزائر بأهمية الأساليب العلمية والتقنية المتطورة في تحقيق التنمية الزراعية، فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير، فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنية لم يتطور في الجزائر إلا بنسب متواضعة، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان.[1]

3.سبل تفعيل الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة:

يجب على الجزائر اتخاذ إجراءات فعالة وسريعة لتنفيذ استراتيجية الزراعة المستدامة في أرض الواقع وليس مجرد برنامج أو قوانين لايتجاوز معدل تنفيذها في غالب الأحيان 10%، لذلك لابد لها من توجيه اهتمامات نحو القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال:[2]

– **تحسين إدارة الأراضي الزراعية العامة، بما في ذلك المراعي:** من خلال استكمال وتنفيذ الإطار التنظيمي المتعلق بالتحويل التجاري لحقوق الامتياز إلى الأراضي العامة وتطوير نموذج جديد للإدارة المستدامة للمراعي (20–30مليون هكتار) والأدوات القانونية والتقنية والاقتصادية المناسبة، الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بما يضمن استدامتها.

– **تشجيع تسجيل الأراضي وزيادة متوسط حجم المزارع:** يتم بوضع الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل تجميع الأراضي في الأراضي الخاصة والعامة وتحسين أداء أسواق الأراضي، وضع آليات دعم لمن يتركون القطاع الزراعي (نظام التقاعد، إعادة الدمج المهني، إلخ)، تقوية المكتب الوطني للأراضي الزراعية ONTA في دوره في تنظيم أسواق الأراضي وتزويده بالموارد التنظيمية والفنية والبشرية والمالية المناسبة.

– **تشجيع الاستثمارات الزراعية في المزرعة/ المزرعة واعتماد تقنيات الإنتاج الفعالة، بما في ذلك التقنيات البيئية:** تطوير وتنويع نظام الائتمان الزراعي (الائتمان المصرفي، الائتمان المتبادل،

[1] منشاوي شرين، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]-Hemdaniabdel-hamid et des auteur, (2020):« **compte rendu de l'atelier"développement agricole**», conférence national sur le plan de relance pour une économie nouvelle,alger, p p 3-6.

الائتمان الأصغر، الخ)، تشجيع ظهور كيانات اقتصادية (شركات، شركات استثمارية، تعاونيات) من خلال إجراءات حافزة متخصصة في تقديم الخدمات (تأجير المعدات الزراعية، القيام بالأعمال الزراعية) والاستشارات الفنية والاقتصادية.

– **تطوير الري والحفاظ على المياه والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلاد:** ضمان توفير المياه الشرب والري للمناطق الريفية التي تعاني من نقص المياه الجبال والسهوب وتشجيع إدارتها المستدامة، تشجيع تبني تقنيات الري الجديدة الموفرة للمياه (GG، الزراعة المائية، أنظمة الري الذكية، الخ)، وضع سياسة إدارة المياه الجوفية مع جميع الآليات المناسبة (الإطار التنظيمي، نظام المعلومات، نظام التحكم، الحوافز الاقتصادية والمالية، الخ) وتشجيع استخدام مياه الاستزراع السمكي في الري الزراعي.

– **تشجيع إنتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لأنواع مختلفة من المزارع والأراضي الزراعية:** إنشاء مراكز امتياز في التدريب الزراعي لتزويد لباحثين(NARS) والمطورين ذوي الجودة تشجيع من خلال الآليات المالية والتنظيمية، المعدات الزراعية وشركات التوريد الزراعي وزيادة مشاركتها في إنتاج ونشر الابتكارات التقنية.

– **تشجيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل توزيع المنتجات الزراعية ومنصات الخدمات اللوجستية الزراعية لتعزيز الفوائض الزراعية والمساعدة في جعلها هيكلية:** تزويد المراكز الزراعية الحالية والناشئة بخطة تطوير لنسيج من شركات تصنيع الأغذية الزراعية و/أو منصات الخدمات اللوجستية الزراعية (التعبئة والتغليف/ التخزين/ النقل)، وضع حوافز متماسكة ومناسبة الائتمان، الوصول إلى الأراضي الصناعية، المزايا الضريبية، الخ لجذب المستثمرين من القطاع الخاص،لاسيما في مجالات انتاج الزيوت، الفول السوداني، الصويا، السكر، البنجر السكري.

– **تحسين أداء الأسواق لعوامل الإنتاج (المدخلات، المعدات، المشورة الزراعية، الخ) والمنتجات الزراعية:** وضع الآليات، ولاسيما التنظيمية والتكنولوجية، لجعل هذه الأسواق أكثر شفافية وتنافسية وتحسين انتاج ونشر المعلومات عن هذه الأسواق، لاسيما من خلال حشد التكنولوجيات الجديدة وتحديد معايير الجودة ووضع آليات فعالة لضمان احترامها.

– **تحسين تنظيم المهنة الزراعية وتحريرها من المعوقات البيروقراطية:** استرخاء الإطار التنظيمي الذي يحكم تنظيم المهنة الزراعية تعاونية و GICA وإثرائها بأشكال تنظيمية أكثر مرونة وأقل رسمية

(مجموعة من المنتجين لفترة محدودة، وما إلى ذلك) وتحرير المنظمات المهنية من التأثير الإداري ووضع آليات تحفيزية لتنظيم المهنة وتنفيذها لفترة طويلة.

– **تقوية وتحسين القدرات البشرية والمالية والتنظيمية للـ MADR من حيث تصميم / تنفيذ ورصد وتقييم السياسات الزراعية:** إنشاء نظام إحصائي ومعلومات زراعي فعال (بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية)، رقمنة الإدارة الزراعية على جميع المستويات إنشاء مجالس ومراكز بحثية دائمة لدعم الوزارة. تقوية نظام التدريب الزراعي، دعم البحث والتكوين والإرشاد في المجال الفلاحي للمساهمة في ادخال التقنيات الحديثة بالزراعة ودعم وتعزيز الابتكار في المجالات الزراعية والمساعدة في ادخال منتجات زراعية قادرة على التكيف مع المتغيرات المناخية الحالية والمستقبلية

– **التوجه نحو الزراعة الذكية:** لتحقيق الاستدامة الزراعية تحركت الجزائر نحو الزراعة الذكية المقاومة لتغير المناخ، والهدف هو تحقيق زراعة مستدامة تراعي الوضع البيئي مع الحفاظ على توازن النظم البيئية في المناطق المختلفة، وتشجيع بشدة الابتكار و التقنيات الجديدة وإنشاء الشركات الناشئة[1]، وتنظر الجزائر للزراعة الإيكولوجية كداعم أساسي للزراعة العضوية والمنتجات المحلية وتأخذ بعين الإعتبار التطور السريع في التكولوجيا، من خلال تعميم الطاقات المتجددة في الري واستخدام الطاقة الشمسية في الضخ بدلا من المحركات الزيتية، من أجل توفر ما بين 15 إلى 40% من استخدام الطاقة،[2] كما تم في سنة 2020 تطوير قطاع البذور بشكل أكبر للحصول على أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية تتكيف مع ندرة الموارد المائية التي تشكل عقبة رئيسية للعديد من المنتوجات الزراعية كما عمدت الجزائر إلى:

–مشروع لإنشاء مدرسة الزراعة الذكية في تيارت قيد الدراسة ويمكن أن يبدأ تشغيله بحلول عام 2022.

– مشروع إنشاء مدرسة الزراعة الذكية ستتخذ الوزارة تدابير لتزويد المربية بالحظائر وإطلاق برنامج لتلقيح الماشية باستخدام رقائق إلكترونية كجزء من مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسيتم توسيع في جميع أنحاء الجزائر[3]

---

[1] Ferrah Ratiba, (2021):« **the algerian agricultural raodmap2020-2024**», global agricultural information network, p 2.

[2] بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، (2023):"الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، (العدد 01)، جامعة تسيمسليت، الجزائر، ص 324.

[3] Ferrah Ratiba, op.cit, p 2.

– **النظام الوطني لمعلومات الأراضي الزراعية:** إن المعلومات المحدثة عن حالة استخدام الأراضي الزراعية (وكذلك الموارد الطبيعية الأخرى) هي وسيلة للإدارة التفاعلية التي يمكن أن تكون متاحة لصانعي القرار المركزيين، ويمكن استخدام العديد من التقنيات الجديدة: أجهزة الاستشعار عن بعد، البيانات الضخمة، الطائرات المسيرة عن بعد، استخدام الروبوتات في الزراعة، تقنييات الذكاء الإصطناعي، استخدام صور الأقمار الصناعية لتقدير المحاصيل على سبيل المثال شبكة -med amin وهي قاعدة بيانات ونظام إنذار مبكر لمحاصيل الحبوب المستخدمة في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط ويمكن استكمال هذا الاتجاه من خلال برمجة التعدادات مع القطاعات الأخرى لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب المصلحة الزراعيين وفي هذا الصدد.[1]

– **الحفاظ على التنوع البيئي:** إن الممارسات العشوائية من طرف المزارعين في عملية الإنتاج الزراعي بنوعيه باستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة الكيميائية للقضاء على الأعشاب والحشرات والقوارض الضارة، تعرية التربة، الرعي العشوائي، يؤدي إلى إختفاء بعض الأصناف من الحيوانات والنباتات، مما يسبب إختلال التوازن البيئي بفقدان الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي،[2] والجزائر كغيرها من المناطق التي تزخر بثورة حيوانية ونباتية هائلة تعزز نظام التنوع الايكولوجي لديها ولكنها تعاني في السنوات الأخيرة من تراجع القدرات الوراثية لسوء توجيه الإنتاج الزراعي والحيواني، هناك استنزاف للثروة النباتية حوالي 640 نوعا من النباتات مهددة بالإنقراض، تقلص الموارد السمكية بسبب التلوث، تآكل الغطاء النباتي والثروة الغابية بسبب الحرائق،[3] وتوجه الجزائر نحو الاستثمار الصحراوي من شأنه تعزيز التنوع البيولوجي والمحافظة عليه بتقليل الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية(المياه) والمدخلات الكيميائية (المبيدات والأسمدة) ، فالاستثمار في الواحات يعد نموذجا مثاليا من حيث الاستدامة والصحة والمساواة في بيئة قاحلة، والتي تنشأ تعاون مثاليا بين الموارد الطبيعية (الأرض والطاقة والمياه) والحيوانات والبشر، إن الحفاظ على نظام الواحة يحمي تنوع الأصناف المحلية ويعتبر نموذج وظيفي بيئيا يعتمد على التوازن بين المناخ والمياه والطاقة، ويمكن للدولة أن تتدخل من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة وتشجيع المزارعين

[1] Philippe et al, Op.cit, p 430.

[2] الماحي ثورية، (2023):" **الزراعة بين متطلبات التنمية وتحديات الإستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] كشان رضا، (2017):"**إستراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر: الإجراءات والتحديات**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (العدد 14)، الجزائر، ص ص 125-124.

الذين يزرعون النخيل وأشجار الفاكهة بمساعدة مالية على الأقل خلال السنوات الأولى من الاستثمار.[1]

- **نموذج تفاعلي بين زراعة الحبوب وتربية الماشية في المرتفعات:** يقوم الفلاحون في بداية الموسم الزراعي بتخصيص مساحات مسقية للزراعات العلفية (الشوفان والشعير) تستعمل للرعي في الفترات التي يندر فيها العشب، كما يخصص الفلاحون جزء من مداخيل الزراعة لتربية الماشية إما بزيادة عددها أو تأمين الأعلاف لها، كما يتم بيع جزء من القطيع لتموين حملة البذر في بداية الموسم الزراعي، إن هذه الإستراتجية ساعدت بشكل كبير في الجمع بين النشاطين الرعوي والزراعي ومزاولتهما بتزامن،[2] كما يشكل أيضا نموذجا للإنتاج في بيئة شبه قاحلة يجمع بين استدامة الموارد النباتية مع تربية الأغنام، بتعزيز استخدام الأراضي التابعة لمزارع الحبوب بشكل أفضل من خلال المدخلات العضوية بشكل رئيسي من تربية الأغنام ويمكن تعزيز استدامة هذا النظام من خلال مراجعة الأراضي الزراعية التي تقع ضمن الملكية الخاصة للدولة خلال تشجيع المنظمات المهنية متعددة الوظائف.[3]

[1] Philippe et al, Op.cit, p 431.

[2] طيب عثمان، (2007):"**الجمع بين تربية الماشية والزراعات المسقية، ضرورة أم إختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي**"، مجلة إنسانيات، المجلد 11، (العدد 04)، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 20-22.

[3] Philippe et al, Op.cit, p 432.

خاتمة الفصل الثالث:

تمكنت الجزائر من احتلال المراتب الأولى إفريقيا وعربيا في تحقيق أمنها الغذائي، لتحتل حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي المرتبة 68 من ضمن 113 دولة شملها المسح لسنة 2021 وهذا بفضل الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع الزراعي، والتي نتج عنها تنمية وتحسين المنتوج الزراعي الوطني على غرار الفواكه والخضراوات والتمور والتي وصل معدل انتاجها حوالي 11.36 مليون قنطار سنة 2019 لتتمكن هذه المحاصيل من تحقيق اكتفاءا ذاتيا، على عكس بعض المنتوجات الأخرى مثل الحبوب والحليب الذي تستهلك الجزائر حوالي 5 مليارات لتر منه سنويا واللذان يعتبران المساهمين الرئيسيين في ضخامة فاتورة الواردات الغذائية، وهذا ما تفسره قيمة الفجوة الغذائية خلال فترة(2010-2020) بمعدل عجز قدر بـ 33.24-%، أضف إلى ذلك ارتفاع الأسعار المواد في الأسواق الدولية وانعكاسها على الأسواق المحلية، مما تضطر الدولة إلى إستيراها بأسعار مرتفعة وتحملها الفارق في الأسعار المنتوجات المدعمة مما شكل عبء على الخزينة العمومية، كما يمكننا القول ان الجزائر استطاعت من خلال قياس بعض مؤشرات الزراعة المستدامة وفق المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية فقد حققت نسبة مقبولة من متطلبات مؤشر الزراعة المستدامة على مستوى القطاع الزراعي الوطني.

الخـاتمـة

إن الهدف الأساسي التي سعت إليه الجزائر بانتهاجها لسياسة الاستثمارات العمومية متمثلة في حزمة من البرامج التنموية (2001-2014) على جميع المستويات هو السعي الى التنويع الإقتصادي و ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وتجلى ذلك أكثر مع بروز الأزمة الاقتصادية سنة 2014 وتراجع أسعار المحروقات إلى أدني مستويات لها منذ أكثر من عشرة سنوات الى مستوى 27 دولار للبرميل، وهو أقل من السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية الدولة وتقلص إيراداتها الجبائية مما ادى الى تراجع المصادر التمويلة، الأمر الذي عزز من اتباع نهج تنموي لبناء إقتصاد وطني حقيقي يقوم على تقديم قيمة مضافة أعلى على المدى الطويل.

لذا اتجهت الجزائر إلى تنويع هيكل انتاجها بالاستثمار العام وبناء القواعد الأساسية لجميع القطاعات الاقتصادية و توفير المرافق والخدمات العامة التي يحتاجها المواطن من تعليم والصحة والنقل ضمن برنامج النمو الجديد (2016-2030)، كما أيقنت الجزائر أن أهم القطاعات المنتجة بامتياز هو القطاع الزراعي بالنظر للمحزون المووردي الهام الذي تسحوذ عليه، لذا صبت جل إهتمامها في هذا القطاع بوضع العديد من المخططات التنموية بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وذلك عن طريق رصد جميع الإمكانيات المادية والبشرية وإصدار التشريعات والتنظيميات التي تضبط ذلك، لتحسين مردوديه الإنتاج النباتي والحيواني من خلال إنشاء صناديق الدعم والدواوين المرافقة لهذه البرامج والتخلص من أكبر معضلة يعاني منها القطاع هو الواردات الغذائية لشعبتي الحبوب والحليب التي مازالت ترهق كاهل الخزينة العمومية، كما لجأت إلى الإستثمار في المناطق الصحراوية التي أثبتت قدرتها على المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني والتخلص من التبعية الغذائية.

نتائج الدراسة:

- للدولة دور مهم في الحياة الاقتصادية وبرهنت الأزمات الاقتصادية على أهمية هذا الدور (أزمة 1928، أزمة 2008).

- تعتبر الاستثمارات العمومية الأداة الأبرز لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني من خلال ضخ موارد مالية ضخمة في إطار برامج تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الهدف الأساسي للاستثمارات العمومية هو التحول نحو الإنتاج الحقيقي والتصنيع وخلق الثروة وترشيد فاتورة الواردات وتحقيق نمو حقيقي خارج قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في زيادة مداخيل الخزينة العمومية.

– خصصت الجزائر موارد مالية ضخمة ضمن الاستثمارات العمومية لتنمية القطاعات الإقتصادية، حققت نتائج مقبولة بخلقها قطاعات منتجة قادرة على تحقيق إيرادات حقيقية مثل الصناعة، الفلاحة مما يقلل الاعتماد على العائدات البترولية.

– اعتماد الجزائر على العائدات الجبائية لتمويل الاستثمارات العمومية ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بنسب ضئيلة وجعله مرتبط به ارتباطا وثيقا وتجسد ذلك في أزمة البترول سنة 2014، مما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية وتأثيرها على عملية التنمية في البلاد (تقليص وتيرة النفقات العمومية).

– سعت الجزائر إلى تحقيق التنويع الاقتصادي (تنويع مصادر الدخل الإجمالي) باستهدافها في عملية التنمية للقطاعات أكثر إنتاجا، ورفع معدلات نموها في الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

– تحسين جاذبية مناخ الإستثمار العام والخاص وتعزيز الشراكة بينهما، بإتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستثمارية الخاصة بالشركات الاقتصادية (تخفيض الضرائب والروسم الجمركية)، وتسهيل توفير الموارد المالية بتطوير النظام المصرفي وعصرنته.

– أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائر بتحويل جزء كبير من المخصصات المالية الموجهة للعملية الإستثمارية إلى تغطية مخلفات الجائحة وتم رصد 70 مليار دج، ليعرف النمو خارج المحروقات انكماشا قدر بـ 0.91-%.

– تشجيع الاستثمار الصناعي في مناطق الظل التي تتخلف فيها عملية التنمية، ورفع مستوى التحويل الصناعي للمنتجات الغذائية لتوفير الاحتياجات السوق الوطنية، وتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية.

– زيادة الاهتمام بقطاع الطاقة والمناجم ضمن البرامج التنموية الجديدة برصد مبلغ 1.8 مليار دج بهدف التحول التدريجي نحو استخدام وتفعيل الطاقات المتجددة واستغلالها في تنمية القطاعات الاقتصادية، وحث على جلب الكنتولوجيا الحديثة والمتطورة.

– تشجيع وتحفيز ريادة الأعمال والإبتكار بتقليص معدلات البطالة إلى حدود 10% وذلك باستحداث فرص عمل ضمن القطاعات الحيوية، وتشجيع شباب خريجي الجامعات على إنشاء المؤسسات الناشئة وتبنى أفكاهم مستقبلا.

– إن تحقيق الاستقلال الغذائي هو أحد المواضيع والقضايا المهمة التي تشكل مصدر قلق كبير للبلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء من جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ذلك، حدوث تغييرات كبيرة على مستوى السوق العالمية للأغذية مثل زيادة أسعار المواد الأولية، نقص المعروض السلعي للمنتجات الأساسية مما يؤثر على فواتير واردات الدول خاصة النامية مما يترتب علية عواقب إقتصادية وسياسة لاحقا.

– إن فعالية نظام الزراعة المستدامة يقوم على أساس تحسين الإنتاج وجودته، صيانة النظام البيئي وتعزيز انتعاشه من خلال حماية التنوع الإيكولوجي على المدى البعيد (استفادة الأجيال الحاضرة والمستقبلية)، كما تعمل على تقليص الانبعاثات الغاز الكربون الناتجة عن الزراعة التقليدية والمساهمة في مقاومة التغيرات المناخية التي أصبحت تتحكم في حجم الطلب والعرض للمنتجات الغذائية على مستوى الأسواق العالمية.

– تعتمد الزراعة المستدامة على الأنظمة الذكية التي تستخدم أحدث التكنولوجيات الحديثة لإيجاد حلول للمشاكل الزراعية، خاصة تلك المتعلقة بتحسين جودة الأراضي الزراعية من خلال الحد من تآكل التربة بتعزيز الغطاء النباتي، معالجة الإجهاد المائي بإدخال ما يعرف بالمياه الرقمية أو الذكية التي تعمل عن طريق مجموعة من الأجهزة الذكية، مما يساعد على إنشاء إستراتيجيات متكيفة خاصة مع التغير المناخي بالدرجة الأولى، وتسهم في تحقيق إنتاج وفير ذي جودة عالية.

– إن تنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة على المستوى الوطني له عدة عقبات من أبرزها نقص الموارد المالية والتكنولوجيا لدى معظم المزارعين، قلة الوعي بأهمية الزراعة المستدامة وفوائدها في تخفيض فاتورة التكلفة الزراعية وإعتمادها على المواد العضوية بديلا من الأسمدة الكيميائية، اهمية تطبيق التشريعات والقوانين التي تشجع وتسهل عملية ممارسة الزراعة المستدامة، مستوى تشجيع البنوك و المصارف الفلاحية التي تهتم وتساعد الفلاحين على اقتحام مثل هذا النوع من الزراعة (مثل تقديم دورات تدريبية مجانية للمزارعين ، قروض دون فوائد في بداية المشروع، لجان متابعة تقدم المشروع،....الخ).

– لجوء الدولة إلى الاعتماد على القطاع الزراعي لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق ثروة حقيقية الهدف منه هو الوصول الى أقصى أبعاد الأمن الغذائي.

– شكلت المساحة الصالحة للزراعة نسبة 19.5% من المساحة الزراعية الكلية سنة 2019، بينما المساحة المخصصة للمراعي قدرت بـ 74.5% والمساحات الغير المستغلة قدرت بـ 6%، بينما المساحة المسقية فهي وصلت إلى 1.3 مليون هكتار وهي بعيدة عن الهدف الرئيسي المقدر بـ 2 مليون هكتار.

– تعاني الجزائر كغيرها من الدول العربية من مشاكل الإجهاد المائي، لذلك فقد أدرجت عددا من المشاريع في هذا المجال سواء للري الزراعي أو مياه الشروب ضمن استثماراتها العامة، بما في ذلك بناء 123 سدا سنة 2023 وإنجاز 04 محطات تحلية المياه، تراخيص حفر الآبار والاستغلال العقلاني للمياه الجوفية خاصة في المناطق الصحراوية.

– تتأثر زراعة الحبوب في الجزائر بتغير المناخ الذي يؤثر على إنتاجيتها، وقد ظهر ذلك جليا خلال فترة الدراسة (2010–2019) التي عانت الجزائر في السنوات الأخيرة من الجفاف والحرائق وعوامل أخرى أدت إلى عجز في الإنتاج بنسبة 36.64–% سنة 2021.

– لإنعاش زراعة الحبوب بنوعيه (القمح الصلب واللين) وزيادة إنتاجها وتوفير البذور للمواسم الزراعية المقبلة، توجهت الدولة نحو الاستثمار في الأراضي الصحراوية لما تملكه من مياه جوفية لمواجهة مشكل الجفاف وشح الأمطار غير أنها مياه متجددة بنسبة قليلة.

– شهدت المحاصيل الزراعية كالطماطم والبطاطا والتمور تطورا ملحوظا في إنتاجها بتغطيتها إحتياجات السوق الوطنية ووحدات التحويل والتوجه نحو التصدير، الذي من شأنه تحفيز دينامكية الاقتصاد المحلي وخلق ثروة حقيقية.

– رغم الزيادة المحققة في إنتاج الثروة الحيوانية إلا أن السوق المحلي يعاني من نقص الكمية المعروضة مما تسبب في ارتفاع الأسعار، الأمر الذي إستدعى من الدولة اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لتوفير المنتوج للمواطن بسعر معقول ومن جهة أخرى إعطاء فرصة لتكاثر الثروة الحيوانية.

– زيادة إنتاج البلدان الصناعية للوقود الحيوي خاصة في ظل زيادة أسعار المحروقات، ينتج عنه تراجع في الكميات المعروضة من المواد الأولية الزراعية (القمح، الذرة، السكر، الزيوت النباتية) مسببة ارتفاع أسعارها في السوق الدولية وانعكاسها السلبي على الظروف المعيشية في الدول المستوردة لهذه المواد.

– تتأثر الجزائر كغيرها من الدول التي تستورد المنتجات الزراعية بارتفاع أسعارها، لذا تبذل الجهود لتثبيت هذه الأسعار محليا من خلال تقديم الدعم للفلاحين وهذا ما يشكل عبئا ثانيا على الخزينة العمومية.

– انتهاج الجزائر لسياسات استثمارية عمومية مع بداية الألفية (2001–2014) ساهم في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الجزائري، وذلك باعتمادها على العوائد النفطية لتغطية وتمويل المشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية ليصل معدل النمو في بداية البرنامج إلى 5.2% سنة 2004، موجهة إستثماراتها لانشاء البنية التحتية للإقتصاد الوطني مثل الطرق والمرافق العامة ، السكن، التربية والتعليم، التنمية المحلية والريفية، كما كان النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات كان موجها نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة (فلاحة، صناعة، خدمات، سياحة،...) التي إرتفعت معدلات نموها ومساهمتها في الناتج المحلي الخام لكنها تبقي دون المطلوب، إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 ونقص الموارد التمويلية للمشاريع الاستثمارية للفترة (2015–2019) جعل الجزائر تفكر جديا في انعاش القطاعات المنتجة والحيوية لخلق ثروة حقيقية، وتجلى ذلك في دفع حزمة جديدة من الاستثمارات العمومية ضمن مخطط عمل الحكومة (2020–2024) الذي اصطدم بجائحة كورونا وعرقلة جميع المشاريع الاستثمارية بسبب سياسة الغلق التجاري التي اتبعتها الدولة ونقص الموارد المالية وتوجيه أغلبها نحو القطاع الصحي لتكفل باجتياجات المرضى، إلا أنه يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري استطاع أن يتغطى هذه الأزمة بأقل الأضرار الممكنة واستطاع أن يعتمد على موارده في تسيير حركة النشاط الاقتصادي دون اللجوء إلى الإقتراض من المؤسسات الدولية **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

– إنتهجت الجزائر سياسات زراعية أكثر دقة ووضوحا ضمن برامج الاستثمارات العمومية، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية زراعية و ريفية واعدة، بحيث تم انشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2008) لتحسين أوضاع الأمن الغذائي وتطوير المنتوج الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة المساحة الصالحة للزراعة والمسقية وادماج الحياة الريفية التي تعتبر العمود الفقري للقطاع الزراعي وزيادة مداخيله، وتم إقرار قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 والذي تم تطبيقه سنة 2010 تحت مسمى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تهدف إلى تطوير المنتجات ذات الإستهلاك الواسع و كذا التجديد الريفي لإحياء المناطق الريفية، إنطلاقا من إستدامة القطاع الزراعي من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني يشجع على الاستثمار والممارسات

الزراعية المستدامة لحماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني، و الإعتماد على أساليب الري الحديثة لزيادة الإنتاج المحلي من المواد الأساسية وتقليل من استيرادها وضمان البذور للمواسم الزراعية المقبلة، تطوير الصناعات التحويلية من المواد ذات الإنتاج الوفير(البطاطا والحمضيات)، وتم تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى غاية سنة 2019، وفي ظل الظروف التي ميزت الفترة الأخيرة من جائحة كورونا وحروب إقليمية فكرت الدولة في استحداث خارطة الطريق الخاصة بقطاع الزراعة(2020-2024) لمواجهة التحديات مستقبلا وتقليل التبعية الغذائية، وارتكزت هذه الخارطة على زيادة الإنتاج والاستثمار الزراعي وضمان التمويل والتأمينات للفلاحين، تطوير قدرات التخزين من الشعب الإستراتيجية وضمان مخزون طويل المدي، استرجاع للأراضي الزراعية الغير المستغلة مع توسيع المساحات المزروعة في الصحراء وذلك بتفعيل الديوان الوطني للتنمية الصحراوية، الرفع من حجم المساحات المخصصة للزراعات الرئيسية مثل النباتات الزيتية في الصحراء. **وهذا تأكيدا لصحة الفرضية الثانية.**

- إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، أدى إلى تضخيم فاتورة الواردات الغذائية الأمر الذي استدعى من الدولة تدعيم الفلاحة الصحراوية بتشجيع ومرافقة الشباب على إنشاء مشاريع مصغرة لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

- استطاع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني -ماعدا شعبتي الحبوب والحليب- من توفير الإنتاج الوطني وتغطية السوق الوطنية وفي بعض الأحيان تصدير الفائض إلى الخارج، فنجد نسب الاكتفاء الذاتي عالية بالنسبة للخضر(99%) والفواكه(93%)، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فنجد تطور كبير في عدد الثروة الحيوانية بفضل الدعم المقدم من طرف الدولة(توفير الأعلاف) ومشاريع لتكثيف التربية الحيوانية في الصحراء وتوفير اللحوم بأنواعها، هذا الارتفاع في الإنتاج الزراعي ساهم في زيادة قدرت بـ 14%في الناتج المحلي الخام . **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة**

- زيادة الطلب المحلي للسلع الغذائية مع وجود نقص في المعروض زاد من حدة اتساع الفجوة الغذائية خاصة الحبوب والحليب التي لم تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي الخاصة بها 19%.

- إن فاتورة الاستيراد المواد الزراعية لازالت ترهق كاهل الدولة لما لها عبئ كبير على الخزينة العمومية خاصة مع الظروف السابقة (أزمة كورونا) والحالية (أزمة الروسية-الأوكرانية) فضلا عن الظروف المناخية، أضف إلى ذلك زيادة الإنتاج الزراعي الموجه إلى انتاج الوقود الحيوي

(القمح(20%)، الذرة(30%).....) كل هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبالأخص الحبوب، فالجزائر تعتبر أهم مستورد للقمح خاصة اللين منه وتصل قيمة الاستيراد إلى 2.3 مليار دولار اي مايعادل كمية 8 ملايين طن، الأمر الذي دفع بتقديم تحفيزات (رفع سعر شراء القمح وتخفيض سعر الأسمدة) للفلاحين للاستثمار في هذه الشعبة من أجل تقليل فاتورة الواردات ولو بنسب ضئيلة، بالاضافة الى نقص شعبة الحليب التي بلغت فاتورة الواردات منه حوالي 5 مليارات دولار. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة**

– مكنت مؤشرات قياس أداء القطاع الزراعي في الجزائر بأبعاده (الحوكمة الرشيدة، النزاهة البيئية، الرفاه الاجتماعي، الصمود الاقتصادي) إلى أن الزراعة المستدامة في الجزائر تبقي دون الطموحات ومحدودة، وهذا راجع إلى العديد من المشاكل والعراقيل التي دون النجاعة المطلوبة، الأمر الذي ينجر عنه ضعف في المردود الزراعي كما ونوعا، ضعف الاستثمار الزراعي الخاص والأجنبي خاصة الذي يملك الخبرة والكفاءة في تشجيع القطاع الزراعي نحو الاستدامة، الاعتماد على الظروف المناخية (الأمطار) مما يؤدي إلى هدر المنتوج وفقدانه في بعض الأحيان، وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد، بالاضافة الى اليد العاملة غير المؤهلة، قلة استخدام الآلات الزراعية المتطورة، استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية بطريقة عشوائية، كل هذه العوامل وغيرها تعرقل تكوين قطاع زراعي مستدام في الجزائر. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة**

– صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر الأولى إفريقيا، حيث إحتلت المرتبة 54 من بين 113 دولة عبر العالم سنة 2021، وأظهر أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تجسيد الاستقلال الغذائي الدائم (تحقيق معدلات معتدلة).

– تعمل الجزائر على توفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية لمواجهة الأزمات والكوارث، وتجسد ذلك في جائحة كورونا وغلق الحركة التجارية الدولية، الأمر الذي مكنها تخفيف حدتها على الاقتصاد الوطني.

اقتراحات الدراسة:

– توسيع مفهوم الزراعة العضوية والحافظة والذكية بين الفلاحين، لما لها من فوائد كبيرة على القطاع الزراعي من خلال ترشيد استخدام الأراضي الزراعية وتوفير منتوجات ذات جودة والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية؛

– ادخال الطاقات المتجددة في الزراعة، فاستخدم الطاقة الشمسية في الزراعة لتوليد الكهرباء لضخ المياه الجوفية إلى الأراضي الزراعية يوفر ما بين 15% إلى 40% من استخدام الطاقة العادية، الحد من مخاطر الحرائق؛

– الاهتمام بالمنتوجات الاستراتيجية والإعطاء الأولية للشعب أكثر استيرادا كالحبوب والبقوليات والحليب ضمن استراتيجيات تنموية فعالة ترفع من مردود هذه الشعب وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛

– تشجيع الشباب وتقديم تسهيلات للاستثمار في المنتوجات أقل انتاجا خاصة الاستثمار في الشمندر السكري وعباد الشمس؛

– إصلاح منظومة أسعار المواد الغذائية والزراعية والتي تعرف في السنوات الأخيرة ارتفاعا لم تشهده الجزائر من قبل، ليس بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية فقط وإنما لعوامل أخرى مثل الاحتكار، المضاربة، التهريب الحدودي للسلع؛

– التوجه نحو استراتيجية فعالة تلاءم الوضع الزراعي في ظل التغييرات المناخية وزراعة المنتوجات الأكثر مقاومة للجفاف؛

– تشجيع الاستثمار زراعي الخاص وإزالة العراقيل التمويلية وفتح الباب أم المستثمر الأجنبي؛

– توفير المخازن للمنتوجات الأكثر انتاجا وتسويقها إلى الخارج مثل الحمضيات (البرتقال والبطاطا)؛

– توطيد علاقة تكامل بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وتضخيم قطاع الصناعات الغذائية كآلية لتعزيز التصدير وتقليل الاستيراد وخفض العجز التجاري؛

آفاق الدراسة:

– تطوير الأداء في الزراعة الصحراوية باستعمال الطاقة الشمسية لحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛

– انعكاسات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي؛

-التكنولوجيا الحديثة والذكاء الإصطناعي كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر؛

-تنويع مصادر الطاقة ودورها في تخفيض تكلفة الاستغلال الزراعي؛

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو إسماعيل فؤاد، (1999):" **إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مصر.
2. أحمد مندور، أحمد رمضان، (1990):" **إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**"، الدار الجامعية للنشر: مصر.
3. جاب الله عبد الفضيل بخيت، (2008):" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي: جامعة حلوان، مصر.
4. حازم الببلاوي، (1998):" **دور الدولة في الاقتصاد**"، دار الشروق: القاهرة، مصر.
5. حامد سهير، (2007):" **إشكالية التنمية في الوطن العربي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع: مصر.
6. حجازي موسى سيد،" **مبادئ الإقتصاد العام**"، الدار الجامعية: بيروت، الأردن.
7. خصاونة محمد، (2014):"**المالية العامة–النظرية والتطبيق**"، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع: الأردن.
8. خواجة محمد علا، (2006):"**العولمة والتنمية المستدامة**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"، ط 1، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان.
9. رفعت المحجوب، (1984):"**الطلب الفعلي**"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر.
10. زينب حسين عوض الله، (1994): "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية: لبنان.
11. عبد الغفور إبراهيم أحمد، (2014):" **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**"، دار أمنة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
12. عبد الغفور أحمد إبراهيم، (2012):"**الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، ومتطلباته**"، دار آمنة للنشر والتوزيع: الأردن.
13. عبد المطلب عبد المجيد، (2003):" **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: مصر.
14. فليح حسن خلف، (2008):" **المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث: الأردن.
15. محمد السيد عبد السلام، (1998): "**الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، عالم المعرفة: الكويت.
16. محمد بلقاسم حسن بهلول، (1991):" **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
17. محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999):" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
18. محمد سعيد فرهود، (1978–1979):" **مبادئ المالية العامة**"، ج1، منشور جامعة حلب.
19. مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، (2017): "**التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر: مصر.
20. مصطفى عطية جمعة، (2017): "**الإسلام والتنمية المستدامة**"، الطبعة الأولى، شمس للنشر والإعلام: مصر.
21. معتوق سهير، (2013):" **إقتصاديات التنمية**"، مكتبة عين الشمس: مصر.
22. وراء زكي، يونس طويل، (2010):"**الآثار السياسية والإقتصادية للمياه**"، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

23. يحي ياسين سعود، (2016):"**حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**"، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر.

الرسائل والأطروحات:

1. العاطل عياش، (2020):"**آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر–دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

2. العربي بن علي بوعلام، (2017):" **آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

3. العمراوي سليم، (2018):" **مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980–2015)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

4. القطبي محمد، (أكتوبر 2017):"**النظام القانوني للموارد المائية الجوفية في إطار التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

5. أهناني فاروق، (2020/2019):"**سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000–2019**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة، جامعة الجزائر 3.

6. أقاري سليم، (2016/2015):" **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر(2009–2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، جامعة الجزائر 3.

7. بركان بن خيرة، 2015/2014):"**سياسة الإحلال بين إنتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،

8. برحومة سارة، (2020):"**أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة(1990–2018)**"، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

9. بكدي فاطمة، (2013/2012):"**إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد البيئة، جامعة الجزائر3، الجزائر.

10. بن رحو بتول، (2020/2019):"**دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي فيد المينا–دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة(1990–2017)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

11. بن عزة محمد، (2015/2014):" **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

12. بن عزرين عز الدين، (2022):"**دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

13. بن عمرة عبد الرزاق، (2022):" **السياسة النقدية والمالية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

14. بن عيسى كمال الدين، (2019/2018):" **مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

15. بورحلي ربيع، (2023)،"**إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر للفترة 1962-2016**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوصياف، المسيلة، الجزائر.

16. بورغدة نور الهدى، (2015/2014):" **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي-حالة الجزائر-**"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

17. بوشريط فيرزو، (2020/2019)،"**أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية-دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

18. بوعكاز إيمان، (2015):" **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

19. بودخدخ عبد الكريم، (2010):" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001-2009)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.

20. بوعناني عبد الصمد، (2021):" **أثر الصدمات النقدية على تمويل الاستثمارات العمومية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2018-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

21. تسابت عبد الرحمان، (2016):" **تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية**""، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر.

22. جابري أميرة، (2016/2015):"**تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

23. جبارة مراد، (2015/2014):"**دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا**–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر.

24. جغري بلال، (2019):" **الوقود الحيوي بين القيد الطاقوي والقيد الغذائي–الدروس المستفادة من التجارب الدولية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

25. حاجي فطيمة، (2014):"**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005–2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

26. حداشي حكيم، (2014):" **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر 1990–2010**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر.

27. حريتي عائشة، (2021/2020):" **عقد الإمتياز كآلية قانونية للسياسة الفلاحية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

28. حوشين كمال، (2007/2006):" **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 3.

29. خليل عبد القادر، (2008):" **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990–2006)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر.

30. خمخام عطية، (2022/03/20):"**تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009–2020)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

31. دراوسي مسعود، (2005):" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

32. رحماني مريم، (2021/2020):"**دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام–دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

33. رقوب نريمان، (2018):" **دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية–دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة**–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

34. زكاري محمد، (2014):" **دراسة العلاقة بين التفقات العمومية والنمو الاقتصادي دراسة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

35. سالت محمد مصطفى، (2017/2016):"**التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

36. سالم سلماني، (2020/2019):" **السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون عام معمق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

37. سعودي عبد الصمد، (2016):" **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

38. سفيان حنان، (2010-2011):"**دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

39. سفيان حنان، (جوان 2016)،"**دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، (العدد 01)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

40. سهيلة مصطفى، (2017):" **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

41. سعداوي موسى، (2007/12/26):"**دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية –حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر

42. شيخاوي سهيلة، (2019/2018):"**السياسات الاقتصادية للإستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

43. صاحب يونس، (2015/2014):" **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تبزي وزو، الجزائر.

44. صالي محمد، (2016):" **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص العلوم في الديمغرافيا، جامعة وهران 2، الجزائر.

45. طالبي رياض، (2017/2016):"**دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

46. عبد الحليم الحمزة، (2012):"**دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**"، مذكرة ما جستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

47. عرفي مختار، (2020/2019):" **الإستثمارات العمومية، التنافسية والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إستراتيجيات التنمية والسياسات الإقتصادية،

48. عزري حميد، (2020):"**أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر.

49. عصماني مختار، (2014):" **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

50. فريد عبة، (2018/2017):"**أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

51. فضيل إبراهيم مزراي، (2018/2017):"**السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:1962-2016**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

52. قدوري طارق، (2016):" **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة(1990-2014)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

53. قسميوري كفية، (2021):" **أثر الس ياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

54. قصابي شعبان، (2019):" **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

55. قصوري ريم، (2012/2011):"**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

56. قطوش عبد الحميد، (2017):" **دور البرامج التنموية في معالجة ظاهرة الفقر في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 2001-2014-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

57. قويسي جمال، (2023/2022):"**الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

58. كرمين سميرة، (2021):" **السياسات العمومية والإنفاق العمومي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد عمومي ومؤسسات، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

59. مالكي رشيد، (2018/201):" **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

60. مباركي كريمة، (2014):" **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.

61. مجدولين دهينة، (2017/2016):"**استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

62. مزلف سعاد، (2020):"**آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة(2000–2017)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

63. مكي عمارية، (2019/2018):"**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017**"، أطروحدة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

64. منصوري سعدان، (2018/2017)،" **أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على إقتصاديات الدول النامية–دراسة حول وضع الإقتصاد الجزائري 1989–2018**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

65. ناصري راضية، (2009):" **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

66. هبول محمد:(2020/2019):"**السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000–2016)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المجلات العلمية والملتقيات

1. أوشن فاروق، عدوان رشيد، (2017):"**آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة–دراسة عدة مشاريع بولاية خنشلة**–"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 03، (العدد 12)، الجزائر.

2. إيمان علي محفوظ العجوزة، (دبسمبر 2016):" **الجدوى الاقتصادية لإنتاج الوقود الحيوي من نبات الجاتروفا كمصدر بديل للطاقة**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، (العدد 04)، مصر.

3. بالي حمزة، محسن زوبيدة، تي أحمد، (2020):" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة(2000–2019)**"، مجلة الباحث، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

4. بركان بن خيرة، (2008):"**إنتاج القمح الصلب في الجزائر (المعوقات والحلول)**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

5. بشيكر عابد، (2016):" **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(2001-2014)**"،Revue d'economie et de statistique appliquée، المجلد 13، (العدد 02)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر.

6. بلحسين فاطمة الزهراء، (2021):"**إستراتيجيات الجزائر لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة**"، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 01، (العدد 01)، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر.

7. بلعاطل عياش، بن حاح مونير (2021):"**أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر-دراسة قياسية-**"، مجلة آفاق علمية، (العدد01)، المجلد 13، جامعة تمنراست، الجزائر.

8. بلعباس صفية، زايري بلقاسم، (2023):"**تقييم دور النوذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر الفترة 2016-2022**"، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 14، (العدد 02)، جامعة الجلفة، الجزائر.

9. بن أحمد لخضر، لباز الأمين، (2008):" **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-، المجلد 20، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

10. بن إعمارة نصر الدين، (2018):"**هندسة الأغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر-المجففات الشمسية أنموذجا**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 35، (العدد 01)، جامعة الجلفة، الجزائر.

11. بن بعيش سلمان، باني سيد علي، (2023):"**انعكاسات الأزمة الصحية لكوفيد -19 على الاقتصاد العالمي والجزائري**"، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، (العدد 01)، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر.

12. بن بيا محمد، ميموني بلقاسم، عبود ميلود، (جوان 2021):"**الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، (العدد 01)، جامعة سكيكدة، الجزائر.

13. بن داودية وهيبة، (2022):" **التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة(2016-2030)**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، (العدد 28)، جامعة الشلف، الجزائر.

14. بن عدة أمحمد، لكحل محمد، (2022):" **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر.

13. بن عزرين عز الدين، (2022):"**دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14. بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، (أفريل 2023):" **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، التحديات والحلول**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، (العدد 01)، جامعة بشار، الجزائر.

15. بن عيسى كمال، (ديسمبر 2019):"**الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة سطيف، الجزائر.

16. بن عيشى بشير، بن عيشى عمار، (2013):" **ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وسبل مواجهته**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 01، (العدد 02)، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

17. بن محمد هدى، (يناير 2020):"**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (العدد 05)، جامعة بني سويف، مصر.

18. بوبكير أمال، (2022):" **دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية- الجزائر نموذجا-**"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، (العدد 01)، المركز الجامعي بإيليزي، الجزائر.

19. بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، (أفريل 2007):" **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**"،les Cahiers du MECAS ، (العدد 03)، جامعة تلمسان، الجزائر.

20. بورقبة شوقي، (جوان 2022):"**الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على آداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(09)، (العدد 01)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

21. بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، (جوان 2018):"**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 5، (العدد 1)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.

22. بوسالم بوبكر، هبول محمد، (2017):"**أهمية إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1990-2016)**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، (العدد 03)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

23. بوشناق فايزة، (2023):"**الزراعة الذكية مناخيا كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية واستدامة الأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2014-2020) -الواقع وضرورة الإصلاح-**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر.

24. بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، (2023):"الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، (العدد 01)، جامعة تسيمسليت، الجزائر.

25. بوعبيد عز الدين، سليمي الهادي، (2021):"**تداعيات فشل نظام التسيير الذاتي والبدائل التي تم إقرارها في مجال القطاع الفلاحي**"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، (العدد 04)، جامعة قسنطينة، الجزائر.

26. بوعتلي محمد، (2019):" **محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 09، (العدد 09)، المركز الجامعي بعين تيموشنت، الجزائر.

27. بوفليح نبيل، (ديسمبر 2012):" **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 12)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

28. بوكدرون يوسف، (2015):"**تخطيط التنمية الريفية كأحد إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد 30، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

29. بولعراس صلاح الدين، (سبتمبر 2020):" **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**"، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المجلد 20، عدد خاص، جامعة سطيف، الجزائر.

30. بويهي محمد، (2012):"**إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**"، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، (العدد 26)، جامعة الجزائر3.

31. تبروت علال، بن حسان حكيم، (2017):"**استراتيجيات الحد من الفاقد والهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته**"، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 07، (العدد 02)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

32. تومي عبد الرحمن، (2019):" **الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب**"، journal of economics and administrative sciences، المجلد 25، (العدد 113)، جامعة بغداد، العراق.

33. تيجاني هيشر أحمد، بدراوي يحي، (2007):" **استخدام نماذج في التنبؤ لمؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1961-2011**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 01، (العدد 03)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

34. جعفري جمال، العجال عدالة، (2018):" **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

35. جناد مباركة، (2023):" **إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، (العدد 01)، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

36. جوادي نور الدين، عزاوي عمر، (2014):"الأمن الغذائي وإقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الإحتباس التجاري في السوق العالمية–دراسة الإستراتيجية الدولية للفترة ما بين عامي 2000–2030–"، مجلة الباحث، المجلد 14، (العدد 14)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

37. حاوشين ابتسام، (2014):" **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، (العدد 06)، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر.

38. حدادة فريد، بن رجم محمد خميسي، (سبتمبر 2019):"**إجراءات ومتطلبات إعادة هيكلة وتأهيل تنافسية شعبة الزيتون ومشتقاتها في الجزائر**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، (العدد 03)، جامعة أدرار، الجزائر.

39. بوسيف بوسدرة بوعزة، عبدوس عبد العزيز، (2022):"**تحليل القدرات التنافسية لزيت الزيتون الجزائري ومحددات الطلب على صادراته في السوق الكندية**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، (العدد 01)، جامعة سلطان شيبوت، الجزائر 3، الجزائر.

40. حدادة فريد، مداح عريبي الحاج، (جوان 2017):"**متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة: فرع الطماطم الصناعية الجزائرية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 18)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

41. حسين أحمد السرحان، حسين باسم عبد الأمير، (2017): "**إنعدام الأمن الغذائي: الأسباب وسبل المعالجة (القارة الإفريقية نموذجا)**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلة 15، (العدد 04)، جامعة كربلاء، العراق.

42. خالد بن جلول، جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، (30-31 أكتوبر 2019):" **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج**"، مؤتمر اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة الوادي، الجزائر.

43. خضر ابشر رجاء، عبد الوهاب بوب عصام، (2014):" **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي والإسلامي والتقليدي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15،(العدد 2)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

44. دادن عبد الغفور، (2022/05/10):" **دراسة تحليلية وتقييمية لقطاع الطاقات المتجددة وقطاع الطاقة التقليدية في الجزائر مع إرساء معادلة للتنبؤ بالطلب على الكهرباء والغاز في ولاية ورقلة**"، مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

45. دهان محمد، بن مالك عمار، (2017):" **تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني عبر بوابة الإنفاق العام مقاربة تحليلية لبرامج الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 2001-2016**"، الملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية المنعقد يومي 22-23 أكتوبر 2017، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

46. رحال فاطمة، بلورغي نادية، (2022):"**استشراف الفجوة الغذائية للحليب في الجزائر أفاق 2022**"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 16، (العدد 01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

47. رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، (2018)" **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016**"، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد 05)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

48. زاهية توام، (جوان 2021):" **تحديات الزراعة العضوية في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر**–"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر.

49. زروت رضا، (ديسمبر 2018):"**محددات الإنتاج الفلاحي لثالوث الأمن الغذائي في الجزائر (القمح، البطاطا، الحليب)**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، (العدد 19)، جامعة البليدة 2، الجزائر.

50. زقاي وليد، (2020):"**أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر**"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 13، (العدد01)، جامعة حمة الأخضر، الوادي، الجزائر.

51. ساري حورية، بودربالة سارة حدة، (2022):"**العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة الأغواط، الجزائر.

52. سالم محادي، مهني بوريش، (2020):"**تقييم أداء شعبة الحليب الجزائرية في ضوء السياسة الجديدة لتطويرها**"، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 04، (العدد 01)، جامعة المسيلة، الجزائر.

53. سفيان حنان، (جوان 2016)،"**دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، (العدد 01)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

54. سقني فاكية، فوغالي حليمة، (جويلية 2018):"**الأمن الغذائي وإشكالات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (العدد 06)، جامعة قسنطينة، الجزائر.

55. سنوسي عياشي، بوقنور إسماعيل، (2021):" **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، (العدد 02)، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر.

56. شراد ياسين، مولحسان آيات الله، (ديسمبر 2021):"**تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، (العدد 03)، جامعة أم البواقي، الجزائر،

57. شرعي الحسين، خديجة عراب هريش، (2014):" **المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية للأمن الغذائي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 02، (العدد 02)، جامعة المدية، الجزائر.

58. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، (2016):" **تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، (العدد 04)، جامعة أدرار، الجزائر.

59. شليق عبد الجليل، خليفة عزي، إبراهيم بية، (ديسمبر 2012):" **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، (العدد 03)، جامعة الوادي، الجزائر.

60. شنيخر عبد الوهاب، (جوان 2018):"**إدارة الطلب على المياه وفق مؤشرات الكفاءة الاستخدامية لمياه الري -دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر-**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، (العدد 01)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

61. صالحي ناجية، محناش فتيحة، (ديسمبر 2012):" **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، (العدد 03)، جامعة الوادي، الجزائر.

62. طالم علي، فيلالي بومدين، (جوان 2016): "**إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، (العدد 06)، جامعة المدية، الجزائر.

63. طروبيا نذير، (2020):" **تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر-دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها-**"، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة الأغواط، الجزائر.

64. طلال عباسي وآخرون، (14 نوفمبر 2019):" **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

65. طيب عثمان، (2007):"**الجمع بين تربية الماشية والزراعات المسقية، ضرورة أم إختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي**"، مجلة إنسانيات، المجلد 11، (العدد 04)، جامعة وهران، الجزائر.

66. الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، (2018): "**الوقود الحيوي وتحديات الأمن الغذائي في العالم**"، مجلة أبعاد إقتصادية، (العدد 02)، جامعة بوقرة أمحمد، بومرداس، الجزائر.

67. عبو عمر، عبو هودة، (2012):"**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات المنعقد يوم 12 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

68. عدالة العجال، شرارة وليد، (ديسمبر 2014):"**دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة رؤى إقتصادية، (العدد 07)، جامعة الوادي، الجزائر.

69. عرابي محفوظ، (2022):"**السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر بين التقنين ورفع الدعم**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 22، (العدد 01)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر.

70. عزمي محمد عبد الجليل الغايش، (2019):" **تأثير التوسع في صناعة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي**"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، الجزء الثاني، مصر.

71. عشار إيمان، زايري بلقاسم، (ديسمبر 2020):" **اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

72. عطية خمخام، محمد على الجودي، (جانفي 2021):"**خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد -19-**"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، (العدد 02)، جامعة الشلف، الجزائر.

73. عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، (أفريل 2018):" **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، (العدد S)، جامعة جيجل، الجزائر.

74. عويسي وردة، (سبتمبر 2014):" **البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط حالة الجزائر** "، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد 39)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،

75. غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، (2021):"**أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة الجزائر 03.

76. فاطمي موليت، مراد بودية محمد جميل، (2022):"**الزراعة الذكية كبديل إستراتجي لمواجهة التغييرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة**"، **مجلة الوراثة والتنوع البيولوجي**"، المجلد 06، (العدد 03)، جامعة تلمسان، الجزائر.

77. قريشي العيد، (2017):" **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، (العدد 10)، جامعة الوادي، الجزائر.

78. كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، (جوان 2020):"**تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كوروناكوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، (العدد 02)، جامعة الأغواط، الجزائر.

79. كروش نور الدين، (2019):"**دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، (العدد 04)، جامعة تمنراست، الجزائر.

80. كريم سالم حسين الغالبي، (2012/12/31):" **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة(1975-2010): تحليل قياسي**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، (العدد 25)، جامعة الكوفة، العراق.

81. كشان رضا، (2017):"**إستراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر: الإجراءات والتحديات**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (العدد 14)، الجزائر.

82. لدرع نبيلة، (أكتوبر 2021):" **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر بين التنظيم والتنمية**"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 13، (العدد 05)، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

83. لعلام لامية، بنون خير الدين، (مارس 2023):"**دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر.

84. لوصيف عمار، العابد لزهر، (ديسمبر 2019):" **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات-رؤية إستشرافية-**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، (العدد 03)، جامعة قسنطينة، الجزائر.

85. الماحي ثورية، (2023):" **الزراعة بين متطلبات التنمية وتحديات الإستدامة**"، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 19، (العدد 01)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

86. الماحي ثورية، (أفريل 2022):"**واقع استخدام الطاقات المتجددة لزراعة مستدامة ضمن التطلع للانتقال الطاقوي في الجزائر**"، مجلة الاقتصادة والبيئة، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

87. بن موسى محمد، قمان عمر، إليمي شهاب، (2022):"**نحو تعميم الزراعة الذكية مناخيا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي: أدلة من تجارب بعض الدول الإفريقية**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، (العدد 28)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

88. محمد صلاح، قرواط يونس، حريري عبد الغني، (2019):" **التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر –سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا–**"، المجلد 05، (العدد 01)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر.

89. محمودي مليك، زروخي صباح، (2019):"**دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990–2015)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، (العدد 01)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

90. مسعود ميهوب، (2021):"**إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL للفترة(1997–2018)**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، (العدد 01)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

91. مسكين عبد الحفيظ، زرقوط ريمة، (جوان 2019):" **تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على التشغيل**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، (العدد 01)، جامعة جيجل، الجزائر.

92. معيزي جزيرة، (جوان 2014):" **الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الممتدة من1990–2010**"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (العدد 38)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

93. معيزي قويدر، (ماي 2013):" **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد 08)، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

94. مغربي خيرة، (سبتمبر 2016):" **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**"، مجلة دفاتر بوادكس، (العدد 06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

95. مقيمح صبري، رمضان إيمان، هرموش إيمان، (جوان 2020):"**الزراعة الذكية مناخيا لمواجهة أثر التغيرات المناخية على التنمية الزراعية بالجزائر**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة الوادي، الجزائر.

96. منشاوي شرين، (2023):"**تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا**"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، (العدد 13)، مصر.

97. منه خالد، (22 يونيو 2020):"**التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد–19) في الجزائر**"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الظعاين، قطر.

98. منى كمال رياض عبد الكريم، (ديسمبر 2021):" **دراسة إقتصادية للسوق العالمي للذرة الصفراء مع الإشارة إلى سوق الذرة الصفراء المصري**"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 42، (العدد 04)، مصر.

99. موساوي رياض، يوسفي رفيق، (مارس 2021):" **مساهمة الزراعة الذكية مناخيا في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، (العدد 01)، جامعة أم البواقي، الجزائر.

100. هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، (أكتوبر2021):"**الفلاحة، ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015–2019)**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، (العدد 5)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

101. هني عامر، (2018):" **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967-2014)**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (العدد 04)، جامعة المسيلة، الجزائر.

102. وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، (2020):" **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، (العدد 02)، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أدرار، الجزائر.

103. وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، (2020):"**نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة أدرار، الجزائر.

104. يوسفي معمر، بقنيش عثمان، (جويلية 2018):" **مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد 13)، جامعة باتنة، الجزائر.

القوانين، الأوامر والتعليمات:

1. الأمر 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970 الخاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية، العدد 07.

2 الأمر 74-68 المؤرخ في 28 يونيو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية، العدد 52.

3. أمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 52.

4. القانون رقم 80-11 المؤرخ في 16ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، العدد 51.

5. القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 والمتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، الجريدة الرسمية، العدد 01.

6. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

7. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 10 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، الجريد الرسمية، العدد 46.

8. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46.

9. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 أفريل سنة 2003 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز"، الجريدة الرسمية، العدد 36.

10. المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2007، الجريدة الرسمية العدد 27.

11. المرسوم التنفيذي رقم05-403 المؤرخ في 19 أكتوبر 2005 المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم(120-302)، الجريدة الرسمية، العدد 70.

12. المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 15 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 51.

13. المرسوم التنفيذي رقم 21-383 المؤرخ في 5 أكتوبر 2021، الجريدة الرسمية، العدد 77.
14. المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو سنة2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، الجريدة الرسمية، العدد 31.
15. المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 مؤرخ في 30 مايو سنة2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه" الصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"، الجريدة الرسمية، العدد 31.
16. المرسوم تنفيذي رقم 205-15 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، العدد 41.
17. تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية مسيلة، (2023):" **وثيقة تسقيف الأسعار البقوليات**"، رقم التعليمة 2023/1462، المسيلة، الجزائر.

التقارير

1. التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر، (أكتوبر 2012):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"..
2. التقرير السنوي 2013 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2014):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ".
3. التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، (نوفمبر 2016):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة** ".
4. التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، (سبتمبر 2017):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**".
5. التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر، (جويلية 2018):" **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة** ".
6. التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2019):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ".
7. التقرير السنوي 2019 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2020):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"
8. التقرير السنوي 2020 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2021):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ".
9. التقرير السنوي 2021 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2022):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ".
10. التقرير السنوي 2022 لبنك الجزائر، (سبتمبر 2023):" **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ".
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (16 فيفري 2020):" **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**".
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، (سبتمبر 2021):" **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**".
13. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (03 أكتوبر 2022):"**بيان السياسة العامة**".
14. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مصالح الوزير الأول، (10 أكتوبر 2023):"**بيان السياسة العامة**".

أوراق لمنظمات وهيئات وطنية ودولية:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2013):" **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2013-الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**"، روما.

3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2017):"**أهداف التنمية المستدامة، المؤشرات: التطلع إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030**".
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2015):" **أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر**"، روما.
5. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (13-16 أفريل 2005):" **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**"، الدورة التاسعة عشرة، روما.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021):" **أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2022):" **البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي**"، السودان.
8. الأمم المتحدة "الاسكوا"، "**آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية**".
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2023):" **نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.1)**".
10. المنظمة العربية للتنمية والزراعية، (2019):" **أوضاع الأمن الغذائي 2019**"، الخرطوم، السودان.
11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010):" **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**"، الجزائر.
12. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (ماي 2012):" **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**".
13.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (أيار 2003):" **تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي وانعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام، لجنة الأمن الغذائي العالمي**"، الدورة التاسعة والعشرون، روما، من 12 إلى 16 مايو.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (يناير 2009):" **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**"، جامعة الدول العربية، السودان.
15. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، (سبتمبر 2015):" **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**".
16. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (26-28 أكتوبر 2020):"**جائحة كوفيد-19 وأثرها على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا**"، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، روما.
17. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (26-28 أكتوبر 2020):"**جائحة كوفيد-19 وأثرها على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا**"، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون، روما.

<u>المطبوعات</u>

1. عبد الله نور الدين، (2023/2022):"**مطبوعة بعنوان: الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
2. ساعو باية، (2020): "**محاضرات في الاقتصاد الجزائري**"، جامعة أكلي أمنحد أولحاج، البويرة.

<u>المواقع الإلكترونية:</u>

1. الأمم المتحدة، "**أهداف التنمية المستدامة في العمل في المنطقة العربية**"، على الموقع: أهداف-التنمية-المستدامة/https://www.undp.org/ar/arab-startes.\
2.الديوان الوطني للإحصائيات، (2019): على الموقع:www.ons.dz

3. البنك الدولي، "**أزمة فيروس كورونا تؤجج ارتفاع أسعار الغذاء لأشد سكان العالم فقرا**"، على الموقع:-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/azmt-fyrws-kwrwna-twjj-artfa-asar-alghdha-lashd-skan-alam-fqra

4.البنك الدولي، "**تراجع أسعار المواد الغذائية، لكن المخاطر لا تزال مرتفعة**" على الموقع:https://blogs.worldbank.org.

5..بوابة الوزارة الأولى، (2020):"**حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020: الملحق 1(أ) الإنجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي**" على الموقع:https :www.premier-ministre.gov.dz/ar

6.خاطر طارق، عادل زقرير، حبيب كريمة، (نوفمبر 2016): " **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية وتقييمية-**"، متوفرة على موقع:https:/www.researchgate.net/publication/311512140

7. عبد الله إيناس،"**عودة التحكم: أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة، 12 أكتوبر 2014**"، على موقع:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/796

8. مكبداش إيمان، "**السماح بإستيراد المعدات الفلاحية قرار هام لدفع النشاط الفلاحي**"،على موقع: https://almostathmir.dz بتاريخ الإطلاع 2022/10/07

9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني لدليل الزراعة الذكية مناخيا، على الموقع: https://www.fao.org

10. وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع:https://www.mta.gov.dz

11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،" **حملة إنتاج الطماطم الصناعية 2020-2021**"على الموقع: https://madr.gov.dz/2021/08/05/2021-2020

12. وزارة الشباب والرياضة، "**بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم 2020/07/12**"، على الموقع:-https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

13. وكالة الأباء الجزائرية، (2023/09/11):" **الإعلان عن المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية إنتاج الحبوب 2023-2028**" على الموقع:https://www.aps.dz/ar/regions/148634-2023-2028

14. وكالة الأنباء الجزائرية، "**برنامج توسيع المساحات المسقية، 2019**"، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/67113-66-2018 تاريخ الإطلاع 2023/01/01.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les Livres

1. Richand D.Wolff and Stephen A.Resnick, (2012):« **contending Economic Theories: Neoclassical, Keynesian, and Marxian**», London, England.

Revues

1. Abdulrahman al-fawwaz, Abdullah gazan,(April 2016) :« **the reality of food security in the arab world**», international journal of asian social science, Vol 6, No 4.

2. Aicha Luicie Sanou, (13/07/2022) :« **Biofuels and Food Security**», Thèse de doctorat, Ecole Doctorale Des Sciences Economiques, Juridiques, Politique et de Gestion, Universite Clermont Auvergne, clermont-Ferrand, France.

3. Ajit Karnik, (11/1996):« **Theories of state intervention**», department of economics, university of bombuy.

4. Amiene Oulmane, (2018) :«**Gestion de l'eau d'irrigation en Algérie : d'une politique de l'offre vers une politique de gestion de la demande**», Thése de Doctort, Economie rurale et agronomique, Ecole National Supérieure Agronomique, Alger.

5. Asumani Guloba, (14Mar2018): « **Uganda's Fiscal Policy (2000-2016): Implications for Public Investment**», American Journal of Industrial and Business Mangement, no 8.
6. Barbara Weber, Hans Wilhelm Alfen,(2010) :« **Ifrastructure as an Asset Class Investment Strategies**», Project Finance and PP, EIB Papers, vol 15.
7. Bingilar Paymaster Frank, Oyadanghan James Kereotu, (2020) :« **Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria**», world journal of finance and investment reaseach, Vol 5, No 01.
8. Bouri Chaouki, (2020):« **Acquired and perspectives of the agricultural development policy in Algeria**», Economic sciences, Management and Commercial Sciences Review, Vol 13,N°02.
9. Chekebkeb Aissa, Benslimane Yahia, (2008) :« **Etude de la Relation de Cointégration entre les Dépenses Publiques et la Croissance économique cas de l'Algérie pour la péride 1980-2014**», Journal of economic studies Vol 02, N° 28, Djelfa university, Algeria.
10. Edame Greg Kpung, Celina Chingere Udude, Ugwu U.Dave, (decembre 2014) :« **An Analysis of Public Expenditure Growth on Infrastructure in Nigeria**», International Journal of Humanities Social Sciences and Education, volume 1, Issue 12.
11. Fatima Hadji, (February 2023):« **Algerian Food Challenges Under The Euro-Algerian Partnership Agreement Wheat, Potatoes, Olives As Model**», International Journal of Humanities and Educational Research, Vol 5.
12. Garikai Makuyana, Nicholas M. Odhiambo, (2016) :« **Public and Private Investment and Economic Growth: A Review**»,Journal of Accounting and Management, vol 06, no 02.
13. Greg Ekpung Edame, Agboro Diepreye Eturoma, (Septembre2014): «**The determinants of public expenditure on educational infrastructural facilities and economic growth in Nigeria**», Journal of Business Management and Economics, Vol 5, No 6.
14. Jobarteh Mustapha, (9 January 2017):« **Testing Wagner's law for Gambia, Munich Personal RePEc Archive**», Munich Personal RePEc Archive, No 76303.
15. Léon-Amath Dione,(28/09/2016): « **Composition Des Dépenses Publiques et Impacts Sur La Croissance Économique: analyses théoriques et empiriques sur des paneds de pays développées , émergents et en voie de développement** », UFR Droit, science économiques et politiques , Universite de Bourgogne franche-comté,francais.
16. Maha Kalal, (2021): « **Growth and Productivity: The role of Public investment in Tunisia**», theses of doctorat, Faculté des sciences économique et des gestion, sfax, Tunisia.
17. Mark Miller, Shakira Mustapha, (Novembre 2016) :« **Public investment mangement»,** A public Financial mangement introductory guide**,** overseas Development institute, london.
18. Merbarek Guerguel, Abderrazak Ferhat, (2021):« **La gestion des eaux en Algerie : vers un nouveau paradigme**», Journal of Advanced EconomicResearch, Vol 06, N°01, 2021.
19. Meriem rahmani, (2020):« **food security in algeria: concept review and measurement indicators**», economic and mangement reaseach journal, Vol 14,No 3,university of biskra, algeria.
20. Mohammed Elamine Boudkhil et Des Auter, (Feb 2020):«**Agricultural and Rural Policies and Their Role in Achieving Food Security in Algeria 1974-2016**», China-USA Business Review, ,Vol 19,No 2.
21. Nguyen Van Bon, (29 mar 2019):« I**nstitutional Quality and the Public Investment-Growth Relationship in Vietnam**», Theorecal Economics Letters, Scientific Reasearch Publishing, No 9.
22. Pasquals Lucoi Scandizzeo, Maria Rita Pierleoni, (12 Aug 2020):« **Short and Long-Run Effects of Public Investment: Theoretical Premises and Empirical Evidence**», Theoretical Economics Letters, Scientific Reasearch Publishing.
23. Paulin Ibanda Kabaka,(13 Mar 2016) :« **L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation**», HAL Id : hal-01287474.
24. Philippe et al, (2022) :«**L'agriculture Algérienne : L'héritage du passé et les défis contemporains**», Les Cahiers du Cread, vol 38, N°03.
25. Timmer C. Peter, (2008) : «**causes of High Food Prices**», Economics Working Paper Series, N° 128, Aian Development Bank ADB, Manila, filippines.
26. Wen Peng, Elliot M Berry, (January 2018):« **The Concept of Food Security, Encyclopedia of Food Security and Sustainability**», Elsevier, Vol 2.

Les rapports

1. European Parliament, Direction Géneral Des Études, (2001) :« **L'investissement public et privé dans l'union européenne**», série affaire économique,
2. Djamel Belaid, (2016),"La Production de Semiences Algerie",Collection Dossiers Agronomiques.

3.Djamel Belaid, (2018):«**Algerie : auto-suffisance en légumes secs**», Collection brochures agronomiques.
4. FAO,(2008):«**An Introduction to the Basic Concepts of Food Security** ».
5. Ferrah ratiba, (2021):« **the algerian agricultural raodmap2020-2024**», global agricultural information network
6. FMI, (oct 2014) :« **Perspectives de l'économie mondaile, nauges et incertitudes de l'apres –crise**», études économiques et financiéres.
7. FOA, (2014) :« Sustainbility assessment of food and agriculture sustems (SAFA)»
8. FOA, (2014):« **Sustainbility assessment of food and agriculture sustems (SAFA)**»,Guidelines version 3.0, roma,
9. FOA, (February 2011):«**Sustainbility assessment of food And agriculture sustems (SAFA)**», Background Document For the E-Forum.
10. Food & nutrition technical assistance, (january1999):« **food security indicators and frame work for use in the monitoring and evaluation of food aid programs**»,the U.S.Agency for international development.
11. Food Sucrity Cluster,(septemper 2021) :« **Food Security Dimensions- Access**».
12. Global Food Security Index 2022, Economist Impact, Country Report Algeria, 2022.
13. Hemdaniabdel-hamid et des auteur, (2020):« **compte rendu de l'atelier"développement agricole**», conférence national sur le plan de relance pour une économie nouvelle,alger.
14. Kabinet minister financien en fiscale, banque national de Belgique, (octobre2017) :«r**apport investissements publics, analyse&recommandatios**.
15. La banque mondiale, (30/09/1987): «**Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives à moyen et long terme**».
16. Ministere de L'agriculture et du Developpement Rural, (juillet 2020) :« **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024**», Feuille de route, Actions Projetees 2020-2024,
17. Ministére de l'Agriculture et du Développement Rural, Statistique Agricole,(juillet 2021) :« **Superficies Productions 2019**»,Serie B.
18. Ministère de la PME et de l'artisanat, (octobre 2003) : «**Etude de faisabilité du programme national de mise a niveau de la PME»**, Algérie.
19. Ministére des Finances,(Juillet 2016) :"**Le Nouveau modele de Croissance**".
Ministére des Finances,(Juillet) :"**Le Nouveau modele de Croissance**".
20. OECD, (12march 2014) :« **Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government**.
21. Ons, (2023) :« **la production agricole camagne 2019/2020**».
22. Ons, statistique agricole superficies et productions 2010-2019, collection n° 225.
23. Services du Premier Ministre,(juin 2021) :"**Plan de Relance économique 2020-2024"**.

Site Web:

1. Minstére de l'agriculture de la France, (2022) :« les politique agricoles a travers le monde"algérie», Récupéré sur: http://agriculture.gouv.fr/politiques-agricoles-fiches-pays-
2.The World Bank, « **Waht is the Food Seucrity»**, sur le site https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/briet/food-security-update/what-is-food-security.
3.The World Bank, **What is the FoodSeucrity**,https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/briet/food-security-update/what-is-food-security.
4. Simon lee, «**public investmentgovernment policy**», https://www.britannica.com/topic/public-investment consulté le 01/11/2022.
5. https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_political_stability/
6. https://www.theglobaleconomy.com/algeria/wb_govermment_effectiveness/
7. https://www.theglobaleconomy.com/algeria/ value_added_agriculture_dollars/
8. https://www.theglobaleconomy.com/algeria/fertilizer_use /
9. https://www.theglobaleconomy.com/algeria/health_epending_

الملاحق

ملحق 01: مؤشرات قياس الزراعة المستدامة وفق safa

أبعاد الاستدامة: الحوكمة الجيدة		
المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
أخلاقيات الشركات	بيان المهمة	وضوح المهمة
		المهمة المقادة
	الإجراءات الواجبة	الإجراءات الواجبة
المساءلة	عمليات تدقيق شاملة	المراجعات الشاملة
	المسؤولية	المسؤولية
	الشفافية	الشفافية
المشاركة	الحوار مع أصحاب المصلحة	تحديد أصحاب المصلحة
		إشراك أصحاب المصلحة
		حواجز المشاركة
		المشاركة الفعالة
	إجراءات التظلم	إجراءات التظلم
	حل النزاعات	حل النزاعات
قواعد القانون	الشرعية	الشرعية
	العلاج الترميم والوقاية	العلاج الترميم والوقاية
	المسؤولية المدنية	المسؤولية المدنية
	اعتمادات الموارد	الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة
		حقوق الحيازة
الإدارة الشاملة	خطة إدارة الإستدامة	خطة إدارة الإستدامة
	المحاسبة الكاملة للتكلفة	محاسبة التكلفة الكاملة

أبعاد الإستدامة: النزاهة البيئية		
المواضيع	**المواضيع الفرعية**	**المؤشرات**
الغلاف الجوي	غازات الإحتباس الحراري	هدف الحد من الغازات الدفيئة
		ممارسات التخفيف من الغازات الدفيئة
		توازن الغازات الدفيئة
	جودة الهواء	هدف الحد من تلوث الهواء
		ممارسات منع تلوث الهواء
		تركيز المحيط من ملوثات الهواء
الماء	سحب المياه	هدف الحفاظ على المياه
		ممارسات الحفاظ على المياه
		سحب المياه السطحية والجوفية
	جودة المياه	هدف المياه النظيفة
		ممارسات منع تلوث المياه
		تركيز ملوثات المياه
		جودة مياه الصرف الصحي
الأرض	جودة التربة	ممارسات تحسين التربة
		البنية المادة للتربة
		جودة التربة الكيميائية
		جوة التربة البيولوجية
		المادة العضوية للتربة
	تدهور الأراضي	خطة حفظ الأراضي وإعادة تأهيلها
		ممارسات صيانة الأرضي وإعادة تأهيلها

		صافي خسارة/ربح الأراضي المنتجة
التنوع البيولوجي	التنوع البيئي	خطة الحفاظ على المناظر الطبيعية/الموائل البحرية
		ممارسات تعزيز النظم الإيكولوجية
		التنوع الهيكلي للنظم الإكولوجية
		اتصال النظام البيئي
		استخدام الأراضي وتغيير الغطاء الأرضي
	تنوع الأصناف	هدف حفظ الأنواع
		ممارسات الحفاظ على الأنواع
		تنوع ووفرة الأنواع الرئيسية
		تنوع الإنتاج
	التنوع الجيني	ممارسات تعزيز التنوع الجيني البري
		التنوع البيولوجي الزراعي في الموقع الطبيعي
		أصناف وسلالات معدلة محليا
		التنوع الوراثي في الأنواع البرية
		توفير البذور والسلالات
المواد والطاقة	استخدام المواد	ممارسات استهلاك المواد
		توازن المغذيات
		الموارد المتجددة والمعاد تدويرها
		كثافة استخدام المواد
	استخدام الطاقة	هدف استخدام الطاقة المتجددة
		ممارسات توفير الطاقة

		استهلاك الطاقة
		الطاقة المتجددة
	الحد من النفايات والتخلص منها	هدف الحد من النفايات
		ممارسات الحد من النفايات
		التخلص من النفايات
		فقدان الأغذية والحد من النفايات
الرفق بالحيوان	صحة الحيوان	ممارسات صحة الحيوان
		صحة الحيوان
	التحرر من الإجهاد	ممارسات التعامل مع الحيوان الإنسانية
		تربية الحيوانات المناسبة
		التحرر من الإجهاد

أبعاد الإستدامة: الصمود الإقتصادي		
المواضيع	**المواضيع الفرعية**	**المؤشرات**
الإستثمار	الإستثمار الداخلي	الإستثمار الداخلي
	الإستثمار المجتمعي	الاستثمار المجتمعي
	استثمارات طويلة المدى	الربحية على المدى الطويل
		خطة الأعمال
	الربحية	صافي الدخل
		تكلفة الإنتاج
		تحديد الأسعار
درجة الحساسية	إستقرار الإنتاج	ضمان مستويات الإنتاج

		تنويع المنتجات
	استقرار العرض	قنوات المشتريات
		استقرار علاقات الموردين
		الإعتماد على المورد الرئيسي
	استقرار السوق	استقرار السوق
	السيولة	صافي التدفق النقدي
		شبكات الأمان
	إدارة المخاطر	إدارة المخاطر
جودة المنتج والمعلومات	سلامة الأغذية	تدابير الرقابة
		المبيدات الخطرة
		تلوث الأغذية
	جودة الأغذية	جودة الأغذية
	معلومات المنتج	وسم المنتجات
		نظام التتبع
		الإنتاج المعتمد
الاقتصاد المحلي	خلق القيمة	القوى العاملة الإقليمية
		الإلتزام المالي
	المشتريات المحلية	المشتريات المحلية

أبعاد الإستدامة: الرفاه الإجتماعي		
المواضيع	**المواضيع الفرعية**	**المؤشرات**
سبل العيش الكريم	جودة الحياة	الحق في نوعية الحياة
		مستوى الأجور
	تنمية القدرات	تنمية القدرات
	الوصول العادل لوسائل الإنتاج	الوصول العادل لوسائل الإنتاج
ممارسات التداول العادلة	المشترين المسؤولين	التسعير العادل والعقود الشفافة
	حقوق الموردين	حقوق الموردين
حقوق العمال	علاقات العمل	علاقات العمل
	العمل القسري	العمل القسري
	عمالة الأطفال	عمالة الأطفال
	حرية تكوين الجمعيات والحق في المساومة	حرية تكوين الجمعيات والحق في المساومة
العدالة	عدم التمييز	عدم التمييز
	المساواة بين الجنسين	المساواة بين الجنسين
	دعم الناس الضعفاء	دعم الناس الضعفاء
سلامة الإنسان والصحة	شروط السلامة والصحة في مكان العمل	التدريب على السلامة والصحة
		سلامة مكان العمل والعمليات والمرافق
		التغطية الصحية والوصول إلى الرعاية الطبية
	الصحة العامة	الصحة العامة
التنوع الثقافي	المعارف الأصلية	المعارف الأصلية
	السيادة الغذائية	السيادة الغذائية

المصدر: -رحماني مريم، مرجع سابق ذكره، ص ص 238-241.

-FOA, (2014) Sustainbility Assessment Of Food And Agriculture Sustems SAFA, p p 3-7.